محمود افندی

باشی فقیه بکتاشی

٥٦٠

ورقه

١٤٦

لا اله الا الله محمد رسول الله

حاشية ملا للاحمد

مؤد

الصحار رفته رفته كوكو ... دما ضمنه وجگر خوار

نصا محمد اذ نظر ... قبة ... وبى وفر ولكنه ... الحاضر

دفع بلا ايچون و حصول مرادات ايچون اوقنه

اللهم بحرمة حسن وابيه وجده واخيه وبنيه نجني من الغم الذي انا فيه

مجرب

جمع ... فتاح ... ازكنه
...

اخو العلم حيّ خالد بعد موته وأوصاله تحت التراب رميم
وذو الجهل ميت وهو ماش على الثرى يظن من الاحياء وهو عديم

٩

علمست چون حيات ابد اى پسر بكوش
در چشمهٔ حيات خود آب حيات نوش

٩

شبارکه نوبتکر

حضور مراد الحرث

٥٠٠٠٠

العبد الاحقر الاصلح

فان قلت فهلا قدم الظرف على الريب كما قدم على الغول في قوله تعالى لا فيها غول قلت لان القصد في ايلاء الريب حرف النفي نفي الريب عنه
واثبات انه حق وصدق لا باطل ولا كذب كما كان المشركون يدعون ولو اولي الظرف لقصد الى ما يبعد عن المراد وهو
ان كتابا اخر فيه الريب لا فيه كما قصد في قوله تعالى لا فيها غول تفضيل خمر الجنة على خمور الدنيا بانها لا تغتال العقول كما تغتالها هي
كانه قيل ليس فيها ما في غيرها من هذا العيب والنقيصة وقرا ابو الشعثاء لا ريب فيه بالرفع والفرق بينها وبين المشهورة ان المشهورة
توجب الاستغراق وهذه تجوزه والوقف على فيه هو المشهور . كشاف

قوله لا فيه حق العبارة ان كتابا اخر فيه الريب لا اياه اي القرآن او ان كتابا اخر فيه الريب لا فيه . سعد الدين

حاشية المطول من تاليف العلامة
محمد بن فرامرز المشهور بخسرو
تغمده الله بغفرانه

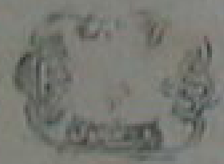
من كتب فقير عفو الله وغفرانه
اسمعيل بن احمد الناى الناسى الحنفي
لطف الله به آمين

صار ملكا طلقا لمولانا وسيدنا علامة الزمان
وفريد الدهر والاوان مولانا على چلبى قاضى
القضاة بدمشق الشام لا زالت بحور
عدالته الى يوم القيام من كتب اسرار غرر
بالثمن الحال المقبوض بعد العقد الصحيح في سنة
في اواخر جمادى الآخرة من شهور سنة
سبع وثمانين وتسعمائة وانا الفقير
العبد اسمعيل بن النابلسي الحنفي
حامدا مصليا مسلما

ثم انتقل بالشراء الشرعي من ملك فقير غنى
الحاجي بشير آغا دار السعادة
كتبه فيكتب ناظر او قافه



تم انتقل الى ملك الزمان وسادة الاوان
الى نوبة العبد الفقير محمد بن حسان
عفا عنهما المنان
الرحمن



٥٦٠

هذه النسخة اللطيفة من وقف مولانا صاحب الخيرات والحسان
حضرت آغاء دار السعادة الحاج بشير وفقه الله للخير الكثير
من هو على كل شيء قدير حرره الفقير اليه سبحانه تعالى
محمد امين المفتش باوقاف الحرمين المحترمين
عفي له





الحمد لله الذي هدانا الى تلخيص المعاني بمفتاح البيان، وحدانا الى ايضاح المباني
بمصباح التبيان، والصلوة على سيدنا محمد المؤيد باسرار البلاغة ودلائل الاعجاز
والمشيد اركان الدين بما انزل عليه من نهاية الايجاز، وعلى آله مصابيح انوار التنزيل
وصحبه مفاتيح اسرار التأويل، ما هدر الحمام على الغصن وناح، وتصوع العرار في
الخد وفاح، وبعد فان اولى ما يليق ان يصرف اليه الهمم
وعلى ما يجب ان يصرف الاهم على الاهتمام ما يتوصل به الى اسرار الكتاب الحكيم ويتوسل
الى انوار الخطاب الكريم الذي لا يبلغ غاية عبرة ولا يغايص غمرة وهو علم المعاني
والبيان الموقف على نكت نظم القرآن والناشر لفوائده المكنونة والناثر
لفوائده المخزونة بل المرآة المصقولة لاجلاء ذوي حقايقه والمشكاة المزججة
لاجتلاء عرايس دقايقه وقد صنف فيه كتب معتبرة مطولة ومختصرة لا كالمطول
للمحقق والحبر المدقق علامة العلماء تالي الذي لا ينتهي ولا يكلح سائل سعد
الملة والدين حشره الله تعالى مع الصديقين الذي نصب رايات العلم بعد
اسكانها ورفع ايات الفضل بعد اندراسها بل احيى مجالس العلم بارواح انفاسه
ونفى عنها الجهل باصابة انفاسه ولولاه في كل مسجد شعرة لسانا يبث
المدح كنت مقصرا فان في الظاهر شرح التلخيص وفي الحقيقة شرح كتب
الفن بلا تلخيص تراه القسطاس في علوم العربية والميزان والاساس في الفنون
الادبية والبيان من انتهى الارتقاء الى معارج التحقيق فحاوله نال ابتغاه ارائي
الاعتلاء على مدارج التدقيق فزاوله فاز بمتمناه لكتاب معانيه خلال سطوره



جوامع ودرج كواكب في برج وقد علق عليه افضل المتأخرين واكمل المتبحرين امام
عصره وقمقام دهره سيد المحققين وسند المدققين السيد الشريف
عامله الله بلطفه اللطيف حواشي كشفت عن وجوه جرائده نقابها وذللت من
صعاب الصعود الى فوائده صعابا مشتملة على اعتراضات سلمها الفضلاء في كل
عصر وزمان ولم يقصد احد لدفعها الى هذا الاوان لكنه كما ترى لم يرفع الاستار
عن اكثر اسراره ولم يرفع المنار لمعظم انواره لا لعجز نشأ او قصور في
بيانه بل لاجلائه ما لا يرى غيره الا بالامعان واستماعه ما لا يسمعه سواه الا
بالاعلان فاذن لا يحصل الا الفتح لمن يريد بها موارد هذا الشرح فلم يكن بد بما
يحتف به شرايده الا بيان عذايرها وتعويض به فرايده الصعبة عن ايرادها شروع
ما يمكن دفعه من انظار الفاضل واعتراضاته ورد ما ياتي رده من مناقشاته
وهذا منع لا يراجع حقوقه سوى من يعين الله في كل شيء ثم بعد ما صرفت مدة
من عمري وبذلت عدة من ايام دهري الى اقتناء فوائد هذا الشرح واستطلاع
زوايده والخوض في عماره والغوص على زوايده على اكمل خلاف الشارح واحبائه
واوصل اخوانه واصحابه الذي تمتع منه هذا الكتاب مرة بعد مرة واستفاد
من فوائده كرة بعد كرة بواهما الله تعالى اعلى غرف الجنان واقام عليهما
سحائب الغفران اقبلت بمجامع الهمة على التوصل الى تعيين مراسمه واستعدت
الرجل والخيل الى التوسل الى تيقن معالمه بحيث خط الحروف كالقلم واقف كالمداد
حتى تحققت المرام وبيتت لتمام المرام فوايد دقيقة تحجب بحمايتها الفكر
الغاير باذن الله الوهاب وفوايد انيقة فاضت على من سمع الصواب وقرحت على
ربع فوائد الفاضل المحشي تحدث في بابها حتى انت المخدرات من وراء حجابها
بل كشفت جلابيب حزايدها فبرزت عنها عن سميها وبقيت في زوايدها فوقفت
بين تحقيقها وتمييزها فلما اجتمع عندي سوادها نظمته في سلك التحرير ورتبته
في احسن التقويم بالطف التصوير لعلومه عنا اولى الابصار ويعلوه فانه

لدى اخيار الاحرار وتلقاه بالبشر من سمت الاوحد اوان طرى الكشح عنه من في
قلبه داء واستغرب به مشارع الشرح الوارد دونه وان استشنع ولا له
فائدة والذوق المارح وقد اردت ان انظمه على النمط المذكور وقصدت ان اصوغه
على الوجه المزبور فاستخرت الله تعالى في ابدائه وارادته وان ما قصدته فلما
صمم العزم واستحكم الهم شرعت فيه راجيا من الوهاب ان يهديني سبيل
الصواب انه الهادي الى سواء السبيل وهو حسبي ونعم الوكيل قال الشارح
المحقق تغمده الله تعالى بغفرانه الحمد لله الذي الهمنا حقايق المعاني ودقايق
البيان اقول حمد الله تعالى على بعض نعمائه ما هو الخاصة المناسب للمقصود رعاية
لبراعة الاستهلال واراد بالالهام معناه اللغوي اعني القاء المعنى في
الروع بطريق الفيض والاستفاضة لا المعنى الاصطلاحي لان حصول العلم
بحقايق المعاني ودقايق البيان على اي معنى حمل من المعاني المناسبة كما سياتي
ليس بطريق الفيض واراد بالضمير ما يعم غيره لا ضمير الواحد المطاع لانه لا يناسب
مقام الخضوع واراد بالمعاني والبيان الفنين المخصوصين فان الحقايق
في المعاني والدقايق في البيان لان المراد بحقايق المعاني ودقايق البيان
اما الخواص من حيث الافادة وكيفيتها او اما المسايل المتعلقة بهما وايا ما كان
فالمناسب بالاولى الحقايق وبالثاني الدقايق وذلك لان الحقايق جمع حقيقة
من حق الشيء بمعنى ثبت او حققته بمعنى اثبته وفن المعاني انما يطلع على المراد من
الكلام المشتمل على الكيفيات والخصوصيات المناسبة للمقام فناسب بها
الحقايق لكونها امورا ثابتة منفهمة من حاق اللفظ وبالمسايل المتعلقة بها
ايضا والدقايق جمع دقيقة وهي عبارة عن كل ما يدق سلكه والبيان انما
يطلع على تمام المراد من الكلام اعني ما يعتبر في دلالة الكلام على ذلك المراد من مزيد
الوضوح زيادة ونقصانا فناسب به الدقايق وبالمسايل المتعلقة به ايضا ثم
يكون الضمير عبارة عن علماء المعاني والبيان اذا كان المراد المسايل او مطلق

[illegible]

البلغا

البلغاء ان كان الخواص من حيث الافادة او كيفيتها وايا ما كان فاضافة الحقايق الى
المعاني والدقايق الى البيان بمعنى اللام وان جاز حملها على البيانية ايضا اذا اريد
بهما المسايل او لان الدقيق انما يعرفه الدقيق والتحقيق ان البيان شعبة من المعاني
زيد عليه وشاخص في الاعتبار عنه لان المعاني كما عرفت يبحث عن الخواص من حيث
الافادة والبيان من حيث كيفية الافادة فاستعمل الاصل في الاصل والفرع في
الفرع ويجوز ان يراد بالمعاني الصور العقلية المدلول عليها بالالفاظ وبالبيان
المنطق الفصيح المعرب عما في الضمير فوجه ايثار الحقايق في المعاني والدقايق
في البيان على هذا الوجه ان الصور العقلية امور ثابتة لا تتصف من حيث هي
بالدقة فناسبها الحقايق وفيه يكون الضمير عبارة عن افراد الانسان مطلقا
واضافة الحقايق الى المعاني والدقايق الى البيان بيانية ولا يقال لا يجوز
ان يراد بالمعاني والبيان الفنان المخصوصان بقرينة البدايع فكيف ان يجعلا
اصلا في الارادة لانا نقول يجوز ان يكون تلك العبارة اشارة الى عدم الاعتداد
بشان البديع لكونه خارجا عن افادة البلاغة واما جعلهما اصلا في الارادة
فلانه لا انسب لبراعة الاستهلال قال وخصصنا ببدايع الايادي ولطايف
الاحسان اقول عطف هذه القرينة على الاولى لاتفاقهما في الخبرية لفظا ومعنى
ووجود جامع بين طرفيهما لان المسند اليه فيهما واحد وبين المسندين تناسب
لان المراد بمفعول خصصنا اما مطلق الافراد الانسانية وببدايع الايادي ولطايف
الاحسان العلوم والمعارف او المراد به العلماء وبهما مسايل العلمين وايا ما كان
فناسب قوله الهمنا سواء اريد بالمعاني والبيان الفنان او لا والتخصيص
بامر عبارة عن جعله من بين الاشياء مميزا بذلك الامر منفردا به وحاصله قصر
الامر على ذلك الشيء فالمجرور بالباء هو المقصور دون المقصور عليه كما يتوهم
الاوهام وقد يتحقق في المقصور عليه والشايع العرفي هو الاول فان قلت التخصيص
لا يكون نوعه لان نفي الغير عن شيء لا يكون نوعا لغيره فكيف حمد الله تعالى على التخصيص

قلنا المنعم كما قال صاحب الكشاف وجلالة عن نفع تصدية الاحسان بعدم التسوية بين
انواع الحيوان نعمة عظيمة نيطت بها مصالح العالم فانه لو كان جميع انواع الحيوان
انسانا لفاتت المقاصد المرتبطة بسائر الانواع وعدم اعطاء العقل وما يتبعه من
الكمالات سائر الانواع نعمة يستحق الشكر ويسمى لهذا زيادة توضيح ان الله تعالى
والبدائع جمع بديعة بمعنى عجيبة والايادي جمع ايد جمع يد بمعنى النعمة والروائع
جمع رائعة وهي المفاوت من راعني الشيء بمعنى اعجبني او يابي من راعت الحنطة
اي زكت ونمت واضافة البدائع الى الايادي والروائع الى الاحسان بمعنى من والام
والاحسان بمعنى جعلهما بل تحتطيفة **قال** اتقن بحكمته
نظام العالم على وفق ما اقتضته الحلال **اقول** فصل هذه القرينة عما قبلها لكونها
استينافا جوابا عن السؤال عن سبب الحكم اما بالنسبة الى القرينة الاولى فكان
يقال لم الهم العلماء العلمين المخصوصين او عامة البلغاء الخواص مطلقا فقال لانه
اتقن نظام العالم فانه اذا علم الخواص اما بالكسب او بالسليقة يحصل العثور على
درجات البلاغة فيحصل الاطلاع على اعجاز القرآن المؤدي الى تصديق النبي وفي
نظام العالم فانه يرتفع الظلم والعدوان ويثبت العدالة والانصاف بين النفوس
المجبولة على العصيان هذا اذا اريد بالمعاني والبيان العلمان المخصوصان واما اذا
اريد بهما المعنيان اللغويان فيقال لم الهم الافراد الانسانية المعاني والتعبير عنها
فالجواب قوله لانه اتقن نظام العالم فان الانسان كما ستعرفه مدني بالطبع محتاج
في تعيشه الى اجتماع بني نوعه ليتعاونوا في تحصيل الحوائج الضرورية وهذا
موقوف على ان يتصور كل احد مقصوده ويعرف صاحبه ما في ضميره فلما اراد الله
تعالى اتقان نظام العالم الهمهم مقاصدهم والتعبير عنها لتكمل المصلحة واما
بالنسبة الى القرينة الثانية فكان يقال لم خصصهم بالايادي البديعة فقال
لانه اتقن نظام العالم فلو لم يخصصهم بها لم يتفاوت المراتب ففاتت المصالح
المبنية على ذلك التفاوت مثلا لو اختص جنس الحيوان بنوع الانسان ولم يوجد

سائر الانواع لفاتت المصالح المتعلقة بها كحمل الاثقال والحرث ونحو ذلك فلما
اراد الله تعالى احكام نظام العالم بمقتضى حكمته جعل انواع الحيوان متفاوتة
يحتاج بعضها الى البعض لتكمل المصلحة وتتم الفائدة الاتقان الاحكام والحكم
علم بالاشياء على ما هي عليه في نفس الامر والعمل على وفق الصواب والباء للسببية
ونظام العالم ترتيب احواله واوضاعه والحال هو الحاضر من الزمان والاستكمال
كل عصر من ازمانه يقتضي ما يناسبه من النظام والرخ جريان النسخ في الاحكام
قال واودع وافيه رزق الانام **اقول** عطف هذه القرينة على ما قبلها لوجود جامع
بينهما لان المسند اليه فيهما واحد والمسندان متناسبان والايراد الادخال
او الاحضار والافئدة جمع فؤاد بمعنى القلب والقرق جمع رزقة وهي قطعة من الغنم والانام كل ما
على الارض من دابة وقيل الجن والانس وبمعنى ايرادها في تلك الطرق اعطاء كل منها
ما يليق بها من الكمال **قال** والصلوة على نبيه **اقول** الصلوة لغة الدعاء والبني عليه
فيما صدر من الملائكة والمؤمنين للمؤمنين قال تعالى وصل عليهم ان صلوتك سكن لهم
وقد ورد في الحديث بيان صلوة الملائكة على من جلس ينتظر الصلوة بقولهم
اللهم اغفر له اللهم ارحمه وهذا دعاء واما الصلوة من الله تعالى على عباده فقيل
بمعنى الرحمة وقيل هي ايضا بمعنى الدعاء فمعنى نصلي عليهم يدعو وايصال الخير
اليهم فصلوة الله على النبي تعظيم شانه في الدنيا باعلاء ذكره واظهار دعوته وابقاء شريعته
وفي الاخرة بتشفيعه في امته وتضعيف اجره ومثوبته يتبع بالعين المهملة بمعنى
خرج والفيض الاسراف الكرم ايثار الغير بالخير ويبع بالغين المعجمة بمعنى ظهر والدوحة
الشجرة العظيمة من اي شجر كان والسنخ بفتح السين الفاصحة فقولة الفاصحة
تفضيلية والمراد بالفيض والدوحة هنا اما ادم او ابرهيم او اسمعيل عليهم السلام ومن
خرج وظهر اما الاولاد مطلقا او الانبياء منهم **قال** وعلى آله واصحابه الذين
بهم تلالا **اقول** قوله بهم متعلق بقوله تلالا اي لمع قدم للحصر والغرة بياض
في جبهة الفرس فوق الدرهم والحق كلام او اعتقاد او طابقه الواقع والمراد

دينا الاسلام والدين لغة الطاعة وعرفا وضع الهي سايق لذوي العقول باختيارهم
المحمود الى ما هو خير بالذات والمراد ههنا الشريعة المحمدية الواجبة الاتباع شبه
الحق بالاعظمية وقطع اكبها الى المرام على سبيل الاستعارة المكنية واثبت له لازم
المشبه به اعني العرة على سبيل الاستعارة التخييلية فللغرة الملائمة على سبيل الترشيح
والمراد بالاغرة الحق غاية وضوحه وكمال اشتهاره ثم شبهه ثانيا بنجم يهتدى
بنوره كل ضال عن الطريق على سبيل المكنية واثبت له لازمه اعني الاوج على سبيل
التخييلية والوجه الاشراف على وجه الترشيح والمراد به ايضا غاية الوضوح ونهاية
الاشتهار فان قيل تشبيه المتلالئ فالاشراف الى آل والاصحاب مستفيد لحصولها
من حضرة الرسول صلى الله عليه وسلم فلا يستقيم الحصر المستفاد من تقديمهم قلنا
ثبوت اصل الدين وظهوره انما هو من تلك الحضرة واما كمال وضوحه فانما هو بعون الايمة
وايمتهم واجتهادهم فاستقام النسبة والحصر على انه يجوز ان يكون غير حقيقي
اضمحل انكشف والدجى الظلمة والباطل كل كلام او اعتقاد لا يطابق الواقع
والمراد ههنا الكفر والنور كيفية ظاهرة بنفسها ومظهرة لغيرها والعين
اعتقاد جازم مطابق للواقع والمراد به الايمان بالله تعالى وبما جاء به الرسول شبه
الكفر بليل مظلم لا يهتدي فيه الطالب الى المقصد واثبت له لازم المشبه به اعني
الليل وهو الظلمة ثم ملايم المشبه به وهو الاضمحلال وشبه الايمان بشيء نير
يهتدى به الى المقاصد واثبت له لازم المشبه به وهو الاضمحلال وشبه الايمان
النور ثم ملايم المشبه به وهو اللمعان **قال** وبعد فان احق الفضايل
بالتقديم **اقول** شرع في مناسبة الفن المشروع فيه المرغبة في تقديم تحصيله
تحصيل سائر العلوم ولكون تخصيص الفن المقصد ترغيبه وتعظيمه تعدد التعميم
ادل على زيادة الترغيب والتعظيم رغب في المطلق اولا بقوله فان احق
الفضايل بالتقديم الى آخره وفي المقيد المطلوب ثانيا بقوله لا سيما علم البيان
يعني ان اليق الكمالات بتقديم تحصيلها على تحصيل سائر الكمالات واستحقاق

استحقاق العظيم هو التحلي بحقايق العلوم والمعارف اي التصديقات والتصورات
او ادراك الكليات والجزئيات او المركبات والبسايط والاقدام على الاحاطة
بنكت ولطايف في الصناعات فان الاقدام على تحصيل الكمال فضيلة بالنسبة
الى الاحجام مستوجبة للتعظيم وانما كان التحلي والتصدي احق واسبق لان حقايق
العلوم ولطايف الصناعات هي التي لا اشرف الا وهي السبيل اليه ولا اجر الا وهي
الدليل عليه ولا منقبة الا وهو ذروة سنامها ولا مفخرة الا وبها صحتها وتمامها
فعلى المتكمل نفسه ان يحصلها اي تحصيل سائر الفضايل ويقدمها على اشغاله
وحياة فانه للاواخر والاوايل الصناعة علم يتعلق بكيفية العمل سواء يحصل
بمزاولة العمل كعلم الخياطة او لا كعلم الطب والنكتة كل نقطة من بياض في سواد
او عكسه ونكت الكلام لطايفه واسراره سميت بها لحصولها ينكت الارض بنحو اصبعها
غالبا عن نكت نما لا رجع بل لحصولها بحال الفكر شبيهه بالنكت فان قيل كيف
جاز عطف التصدي بلا اجتهاد وهو خبر عن المعطوف وحده اعني واسبقها على
التحلي بلا احقها وهو خبر عن المعطوف عليه وحده اعني احق الفضايل قلنا
اذا تعدد الخبر لتعدد المخبر عنه حقيقة فان كان بحسب لفظا لا يستعمل الخبران
بغير عاطف كقوله يداك يد خيرها يرتجى واخرى لاعدايها غايظة وان كان
المخبر عنه متعددا لفظا معطوفا بعضها على بعض كان العطف في الخبر او لحكي
على نسق المخبر عنه والسر في العطف ان مال المعنى الى التوزيع الا ان القصد
الظاهر لاجل اللبس الى ربط المجموع بالمجموع فلا بد من اداة الجمع **قال** لا سيما
علم البيان **اقول** قال الشارح في شرح المفتاح كلمة لا سيما للاستثناء بمعنى ان ج
ما بعدها عما قبلها في ان الحكم فيه بطريق الاولى وتحقيقها ان لا لنفي الجنس
وسي بمعنى مثل اسم لا وما بعدها قد يخفض على انه مزيده او بمعنى شيء وما
بعدها يدل منها اي لا مثل علم البيان او لا مثل شيء علم البيان فانه اشرف العلوم
فان اطلاقها سكانا فالتحلي بحقايقه والتصدي للاحاطة بنكته ولطايفه

يكون الحق بالتقديم واسبق في استحقاق التعظيم بطريق الاولى وقد يقع على انه
خبر مبتدأ محذوف فالجملة صفة ما اى لاشك شئ هو علم البيان وقد يتصف بوجه
بقيد وهو ان يجعل ما يكره موصوفة وينصب ما بعده بتقدير اعنى والمراد
بالبيان في المعاني والبيان وسيأتي انهم قد يطلقونه ويريدون بها واضافة
العلم الى البيان للبيان والمطلع اسم فاعل من باب الافتعال صفة العلم او البيان
ونظم القرآن كما سيأتي تأليف كلماته مرتبة المعاني متناسقة الدلالات حسب ما
يقتضيه العقل لا توالها في النطق من غير اعتبار معنى يقتضيه وليست النكتة باعتبار
محض الالفاظ بل باعتبار هذا النظم ولهذا كان للطائف العلمين مخلا فيه **قال**
فانه كشاف عن حقائق التنزيل **اقول** لما وصف البيان بصفة تستوجب تقديم
تحصيله على تحصيل سائر الكمالات اثبتها بقوله فانه كشاف آه واورد اسماء
الكتب المشهورة المصنفة في العربية على وجه لم يحم حوله شائبة تكلف وترك
العاطف بين القرائن لجريها على نهج التعديد كقوله تعالى الرحمن علم القرآن خلق
الانسان علمه البيان كما صرح به في الكشاف بالغة الكاشف وهو معقد حذف
فاعله مفعوله وهو الاسرار ونحوه والرائق المعجب صفة كشاف وفائق صفة
مفتاح يقال فاق الرجل اصحابه يفوقهم اى علاهم بالشرف ولا يخفى وجه
وجه اختيار الحقائق في التنزيل والدقائق في التأويل مما قررناه سابقا والتبيان
مصدر يبنى على الشذوذ لان المصدر انما يجيء على التفعال بفتح التاء مثل التذكار
والتكرار ولم يجئ بالكسر الا حرفان وهما التبيان والتلقاء كذا في الصحاح
والمراد بالمصادر المذكورة في وصف البيان ليس المعاني المصدرية بل هي
بمعنى الفاعل وبيان كونه مبينا لدلائل الاعجاز ان الاعجاز على المذهب المنصور
انما هو باعتبار البلاغة وهي انما تعرف بهذا العلم والمعالم جمع معلم وهو الاثر
الذي يستدل به على الطريق والتلخيص التبيين والشرح كذا في الصحاح
فالغامض من الكلام خلاف الواضح والمشكل الملتبس كانه داخل في اشكاله اى

اشاره والمفصل المعنى يقال اعطني ثلاثا اى احياها فاعرة والتقريب جعل الشئ
قريبا وحذف معموله للاختصار اى يقرب الطالب للغرض وهو النزول تحت الماء
يقال غاص في البحر على اللؤلؤ فكان للغرض من جان التنزيل على زائد عملاء ويفضل
ودمى جمع دمية بمعنى الدرة الكبيرة **قال** فقواعده كافية في ضوء المصباح
اقول فصله عما قبله لكونه بيانا او تاكيدا له او لكونه استينافا جوابا للسؤال
الناشئ عما قبله يعني ان قواعده يكفي في اضاءة المصباح موصلا او الموصل
الى انوار التأويل فكان طريق الوصول الى انواره مظلم يحتاج الى مصباح يهتدي
به اليها وقواعده يفيد ذلك المصباح انارة وضياء الموارد جمع مورد وهو
موضع الورود للماء والمراد ههنا اصول الفن وقواعده والتهاب النار
اتقادها والمراد ههنا الاشتياق وهذا تعلق بقوله الى اسرار التنزيل ولباب
الشئ خالصه والآثار جمع اثر وهو ما بقي من رسم الشئ ووصفا بالضاد المعجمة
بمعنى تم وكان المراد باللباب اللطائف والخواص المصوغ بها الكلام الموزون
للكلام الكامل وبالآثار المعاني الوضعية يعني بهذا الفن ظهر وتم بالنظر الينا
اللطائف المترتبة على معاني الالفاظ والعباب معظم الماء والاساليب جمع
اسلوب وهو الفن والنوع وكان المراد ههنا بأساليب قواعده المتعلق بها
الاحكام كالظاهر والنص والخفي والمشكل والخاص والعام وغيرها وبالمجاز
المسائل المتعلقة بها وبالعباب العلم المشتمل على مسائل متعلقة بانواع
التنزيل وصفاته عن الكدورات من هذا العلم الجاري فيه وفيه متعلق
بطهر عذب تدل للحصر او ادعاء واما بالنظر الى ان هذا الفن هو العلم لا محالة
الدال على انه من عند الله تعالى انزله لبيان الاحكام من الحلال والحرام وغيرهما
وقوله لا يدرك البيت اعتذار عن الاقتصار في الوصف على هذا المقدار والاطراء
المبالغة في المدح والسبق المتقدم على الشئ والمرتبة شده ومانع ما وصفا صدر
ويحمل الموصول بتقديره والالف للاشباع ومعنى البيت ان الواصف المبالغ في

للدح لا يحيط بخصايص ذلك الفن ولا يصل الى نهاية مسافته وان كان مترقيا
من كل وصف صدر عنه او كل ما وصفه من الصفات الى وصف اخر يفوق
فان وصفه الى غير النهاية لان الترقي من كل وصف الى الاخر يقتضي عدم تناهي
الاوصاف ولا يخفى حسن ايراد بيت اخره وصفا عقيب فقرة اخره وصفا
قال ثم انه وقع في ايدي جماعة الخ اقول وضع ثم للدلالة على ترتب ما بعدها على ما
قبلها بالتراخي وكذا ما يجي للاستبعاد بمضمون الجملة الثانية عن مضمون الاولى وعدم
مناسبته له كقوله تعالى ثم الذين كفروا بربهم يعدلون جي بها لاستبعاد اشراك
الكفار الاصنام لخالق السموات والارض وهذا المعنى هو المعنى ههنا لان
تداول ايدي مثل هذه الجماعة الموصوفة بهذه الصفات ذلك العلم الموصوف بتلك
الصفات مستبعد جدا والمراد بوقوعه في ايديهم تداولهم اياه بالبحث والمذاكرة
وفيه رمز الى ان لا حظ لقلوبهم عن الوقوف عن لطايفه وبكونهم اسراء
التقليد عدم خلاصهم عنه ليشتغلوا بالنظر والاستدلال فينالهم بذلك شرف
الاستقلال كاسرى لا يحصل لهم النجاة عن طاعة المولى فلا ينالهم شرف الاحرار
طفق بكسر الفاء وفتحها من افعال المقاربة التناول والتوثيق الاحكام
والتشديد فكان المراد من احكام القول وتقويم الاراء وقوله محرومون بيانا
وتاكيدا لما سبق او صفة بعد صفة لجماعة وكذا قوله الان لا يحج والحوم
الدوران والتحري التقويم كذا في الصحاح ومقاصد الفن اصوله وقواعده
والقيل والقال اسمان بمعنى القول يقال كثر القيل والقال اذا كثر الاقوال
المختلفة يعني انهم يدورون في تخريج مسايل حول الاقوال المختلفة ولا
يتعدون الى التحقيق المرام ويقصرون من ترتيب لطايفه على ذكر الحالة القال
ولا يزيدون عليها شيئا من لطايف ذلك الفن لجهلهم الربقة بكسر الراء حبل
فيه عدة عرى يشد به البهم فشبههم ببهايم شدت وثاقا بحبل لا خلاص عنه واضافة
الربقة الى التقليد اما من قبيل اضافة المشبه به الى المشبه كلجين الماء او باعتبار

انه شبه التقليد للتخيل بحبل لشد به بهايمه مبالغة في الذم وهذا هو المناسب لقوله
من اسراء التقليد ومحي في جحيم يرح للسببية ويسرح منصوب باضمار ان والسرح
السوم يقال سرحت الماشية بنفسها اي سامت وسرحتها سرحا اي اسمتها يتعدى
ولا يتعدى والرياض جمع روضة وهي موضع فيه البقل والعشب اي الكلاء
الرطب والاحداق جمع حدقة وهي سواد العين وفي اسناد السوم الى الحدق
رمز الى انهم على تقدير خروجهم عن قيد التقليد مقتصرون على ظواهر الاشياء
ولا يتجاوزون الى تعقل الحقايق فيناسب المقصود وهو المبالغة في الذم
والغشاوة والغطاء واضافتها الى التعصب كاضافة الربقة الى الربقة
التقليد في احتمال الوجهين الاخيرين والمراد في البصيرة القوة العاقلة والاطلاع
الاتفاق والضمير في لا اصل المحققة في نفسك ثم اطلق على محله وهو القلب
واضافة الدقايق الى العقل من قبيل اضافة الشي الى سببه اي الدقايق الحاصلة
بسبب العقل فقد شبه بصايرهم مع الاتهام بابصار حال بينها وبين ذوات
الصور حايل كثيف ظلماني لا ينفتق فيها ضوءها الى ان يزول ذلك الحايل عن وجوهها
وهو ههنا التعصب الباطل المانع عن تحصيل كل فضيلة والجامع لكل
نقيصة ورذيلة عصمنا الله تعالى عنه ساير الاخوان واعاذ من شره
ابناء هذا الزمان قال كلا بضاعتهم اللجاج والعناد اقول هذا استيناف
او بيان لما قبله والبضاعة لغة طايفة من مال يبعث للتجارة واللجاج
الاصرار في الخصومة والعناد الميل عن الحق وعدم الانقياد له ونحل الشي ونطه
والصناعة بكسر الصاد حرفة الصانع والصنعة بفتحها عمله والانحراف
الميل والنهج الطريق الواضح والرشاد خلاف الغي والعافي فيهما والفصيح
تدل على محذوف وهو من اسماء الافعال بمعنى بعد روى صاحب الموصل
في شرح المفصل عن الشيخ عبد القاهر ان هيهات لا يستعمل الا مكررا فعلى هذا
عبارة الشرح غير رضيتي لكن هذا النقل مخالف للاستعمال وكذا قال ابو تمام

هيهات لايام الزمان بعد ليخل واللام في البنيه عوض عن المضاف اليه والزمرة الجماعة
بالشغف والحاجب والمراد ههنا ما اشير اليه والدقيق ضد الغليظ والشان الامر والحال
يعني اذا كانت تلك الجماعة موصوفة بما ذكرت بعد عنهم شبههم لما اشير اليه خفي
عن مهج به ولم يحصل لهم ذلك لان التنبيه لمثله انما يحصل اذا لم يقتصر على ظواهر
الامور فلم يبق البصيرة غطاء التعصب الموروث القصور والفطن من الفطنة وهي جودة
تهيؤ النفس لتصور ما يرد عليها من الغير والمراد ههنا كمال الادراك واللمحة
الابصار بنظر خفيف من غير امعان والمراد ما وقع عليه نظر البصيرة وخفية الكمال
كناية عن السر الخفيه عن العقول القاصرة يعني بعد عنهم ادراك ما اعتبره ارباب
الافكار الصائبة وانكشف ما استتر عن الاذهان الغير الباقية فان قلت ما
فايدة اختيار او على الواو في قوله او الفطن قلت فايدة شمول النفي لان او لا
حد الشيئين من غير تعيين وانتفاء الواحد المبهم لا يتصور الا بانتفاء المجموع
فقولك ما جاءني زيد او عمرو معناه ما جاءني احد منهما واحد نكرة في سياق
النفي فتعم وقد عرفت ان معنى قوله فهيهات التنبيه لم يحصل لهم احد من هذين
الامرين بخلاف الواو فانها اذا استعملت في النفي يكون لعدم الشمول لانها للجمع
ونفي المجموع يجوز ان يكون بنفي واحد الا ان يدل قرينة حالية او مقالية
على انها لشمول النفي وسلب الحكم عن كل واحد كذا ذكر الشارح في التلويح **قال**
واني بعد ما تقضيت من بعض الفنون وطري **اقول** هذا شروع في بيان
سبب التصنيف وحاصله اني بعد حصلت ما في بعض العلوم من الحقائق
واردت تحصيل الكمال على الوجه اللايق رحلت الى جرجانية خوارزم بلدة
الواسع في تحصيل المراد وسعيت فيه فوق ما يعتاد مراجعا في الفحص عن دقائق
علم البيان الى الشيوخ المشار اليهم فيها بالبنان وقد قصدت شرح التلخيص
وكان يمنعني عنه كوني في زمان لم يبق فيه للعلم اعتبار وللعالم ابهة
ووقار لكني لما رايت حرص الطلبة على هذا الكتاب ولم يكن له شرح

يخرج من نشر اللباب جمعت هذا الشرح وحين فرغت من تسويده منعني اشتغال
بتحريره وتسويده سمعت اخبارا تورث الملال وتفرق البال فتركته ثم اماطت
حوادث الزمان ومصايب الحدثان الى الحجاز المحمية هرات نجحت من
الهموم والعاهات رجعت الى ما جمعت منه للفوايد واضفت اليه زوايد
كالخبايا لوط الحاجة واجلت بمعنى ادرت من الجولان والمستودع ما وقع
اليه شي وترك فيه كما قال الشاعر استودع العلم قرطاسا فضيعه
فبئس مستودع العلم القراطيس والقداح جمع قدح بالكسر وهو السهم قبل
ان يراش ويركب عليه نصله واللايق بالمقام ان يحمل على الكامل فقد شبه
نظره بذي سهام صايبة كاسبة للوحوش الآبية بطريق المكنية واثبت
له القداح بطريق التخييل والقداح للجولان بطريق الترشيح ولو حذف
القداح عن البين واوقع الجولان على النظر كما فعل صاحب الكشاف لكان
احسن وقد حملها اشارة الى استخارة الاعراب في الجاهلية وليس بشيء والعامل
في بعد بعثني اي حملني ودعاني والمراد بصدق الهمة الهمة الصادقة الارتقاء العروج
والمدارج جمع مدرج وهو المذهب والمسلك كذا في الصحاح وقوله في الارتقاء
متعلق بالهمة والى مدارج بالارتقاء والفرط تجاوز الحد والشغف كالحب كذلك
الشغف يقال شعفها وشغفها شغفا اي حبها حبا شديدا فاضافة الفرط اليه للمبالغة
وقوله على الترحل متعلق بقوله بعثني وخوارزم اسم مملكة والجرجانية ناحية
منها ومحط الرحال منزلها وهو صفة الجرجانية وكونها محط رحالهم عبارة
عن كونها مقصدهم فان التاجر لا يحط رحله الا في موضع قصده والخيم بالمقام
يقال خيم بالمكان اي اقام به وقوله رحم الله دعاء وبهذا فصله عما قبله
والبوائق جمع بائقة بمعنى داهية والحراسة الحفظ والطوارق العوارض
والحدثان بمعنى الحادث وليس تثنية لحدث بمعنى الليل والنهار كما يتوهم قال
الجوهري حدث امر اي وقع والحدث والحدثي والحادثة والحدثان كله بمعنى

قال فشمرت عن ساق الجد اقول هذا الكلام من قبيل الايجاز والفاء فصيحة تدل على
محذوف هو سبب لما تقدم يعني فرحلت اليها ووصلت فشمرت عن ساق الجد واضافة
الساق الى الجد للملابسة اي ساق للجد او على تشبيهه بذي جد يشمر عن ساقه
اذا اراد المانع عن الاسراع وقوله الى اقتناء اي احراز متعلق بالجد واضافة الذخاير الى
العلوم والمعارف بيانية والاقتناء الاخذ والاناسي بتشديد الياء جمع انسان
العين والعيون جمع عين اما بمعنى الباصرة او المختار وشرط نصفه كذا في الصحاح فلا
بالانسان صرف ويكون كلاما او عاليا انما المراد به البعض المطلق قال بما ان على خالد المحض
البحث عن الشيء والتفتيش وانما قال دقايق البيان لانه تحصل حقايقه وسايله
قبل فلا يحتاج الان الى التفتيش عنها وانما مقصوده تحصيل الدقايق المتفرعة على
تلك الحقايق او الجمع حال من الضمير حرفت والحوي الجمع والقصب الرمح المجوف والمضمار
للسباق الميدان وحوز قصب السبق كناية عن السبق والتقدم على الاقران فان من عادة
العرب في سباق الفرسان ان تغرز قصبة في اخر الميدان فمن اخذها سبق ورثة
بعد سابقا والحذاق جمع حاذق بمعنى الماهر ودعة الفرايد اعظم الدرر واثمنها
والمراد لطايف النكتة كثيرا نصب على الظرفية لانه من صلة الاحيان اي حينا كثيرا
وبما للتاكيد معنى لكثرة والعامل يختلج اي يتحرك ويضطرب وهو عطف على الخال
السابق فاعله قلبي او الشرح ظرف بتقدير في انه فاعله وقلبي ظرف وفي بعض النسخ
كان يختلج فيكون معطوفا على صرفت والمنسوب اما مجرور صفة التلخيص او منصوب صفة
الكتاب وهذا اولى لعدم الالتباس والعمدة ما يعتمد عليه والقدوة الاسوة المقتدى
والبحر العميق والتوسع في العلم الشآبيب على وزن المصابيح جمع شؤبوب وهو
الدفعة من المطر غزيرة والفوائد جمع فائدة بمعنى المنفعة والاحتواء الجمع قال الجوهري
حواه يحويه حيا اي جمعه واحتواه مثله فاستعمل بعلى باعتبار تضمينه معنى
الاشتمال وكذا الحال الانطواء وان كان لازما لكن تعديته ليس بعلى فاستعمل
بها باعتبار التضمين ثم ان هذه المنصوبات اما مفاعيل له او حال متوالية واما احوال مترادفة

او متداخلة والحمايل جمع حمالة بمعنى علاقة السيف كحمايل جمع حميلة والنحر الاخذة
وكل ما لطف فاخذه ودق فهو نحر كذا في الصحاح ولا يخفى حسن استعمال الحمايل
الجيد من الضعف في السحر والدلايل المنبئة عن القوة في الاعجاز والرياض جمع روضة
وتدبيج والمنح جمع منيحة وهي العطا والمنتهى والعقد بالكسر القلادة والعوق
المنع وذلك اشارة الى الشرح وتعطيل الشيء ابقاؤه بلا عمل وفي اختيار عطلت
على تعطلت ايذان بان هذه العطلة باختيار وقصد من المتغلبة الطامعين
في حقوق العلماء واموالهم والقاطعين طريق العلم بتغيير اوضاع الفضلا
واموالهم والمشاهد جمع مشهد بمعنى المحضر والمعاهد جمع معهد بمعنى المنزل
والمراد بهما العلماء الاعلام والمصادر المخارج والموارد المداخل والمراد بهما
المعلمون والمتعلمون ومعنى تعطيلهم وسد سبيلهم منعهم عن الاشتغال بالتعليم والتعلم
بتغيير احوالهم بالظلم والتحكم والرسم الشيء بحال اثره وعفا الاطلال اندرس
والعلايم والمعالم جمع معلم وهو الاثر الذي يستدل به على الطريق والمراد بالاطلال والخوانق
المدارس وخلوها وعفا بعد بقاؤها بلا درس واشتغال فيها حقيقة او حكما
اشفى على الشيء اشرف عليه وقرب منه والشموس جمع شمس والافول الغروب والاستيطان
اتخاذ الوطن والحايل الساقط الذي لا ثبات له والمعنى تخالس الافاضل واتحلت
والتلهف اظهار الحزن على ما فات والعبر بفتح العين جمع عبرة بمعنى الدمع والمراد
استمرار بكاء اهل دينه يعني ليس هذا الشان مخصوصا بهذا الزمان بل هو امر مستمر
في ذاته الى انتهاء غايته فان الزمان الذي جاء بعده ادون شانا واشد نقصانا
لان فيه قد وجد الافاضل وان كانوا في زوايا الخمول وكانت شموس الفضل
طالعة وان اشرفت على الافول وفيما بعد لا تسمع من الافاضل اسما ولا ترى
في الفضل بدرا ولا تماثيل لم يبق فيه الاكواب ليس بينهما تفاوت في المراتب قال
لكن لما رايت توزعات المحصلين اقول لما ادعى كلام السابق بان ذلك العلم
قد عاد قد عفا كان عليه ان يستدرك بقوله لكن التوزع الكمال والتمام والرغبة

جمع رتبة وهي الاداة المنارية بالرصاد وجمعها للاستعارة بان في المحصلين انواعا
من الرتبة وقوله على نغم متعلق بالرتبات واستناد الاعناق كناية عن كمال الميل
وغاية التوجه النحو بمعنى الجهة والمراد بالاحاطة بالجملة التفاصيل الاحاطة
التامة وحوموا على البناء للمفعول اي كانوا محومين والتوفيق تهيئة اسباب
الخير بخيره اسباب الشر واذا لم يتيح تقليل الحرمات والحريدة الحيية فيها لشاآ
استوى منها الملكة واللطايف ترى بعض متعاطيها اي المتداولين الشرح
المختصر استيناف جواب لسؤال ناش مما سبق وجمع الفعل المسند الى البعض المضاف
الى الجمع ترجيحا لجانب المعنى وايذانا بكثرة تلك الجماعة والقدى الترض
وسلوك طريق تحل الفاظه وعبارته الموصلة الى المعاني والمقاصد والدليل
المرشد والهادي فاضلوا العزيمة على التصدي لسلوك الطريق بلا دليل وركبوا
الضلال يعني الاضلال بالعزم في ضلالهم اخلست اي اختلست جواب لما والفرص
جمع فرصة واشتقاقه من الفرض وهو القطع وحقيقة الفرصة مقدار يقطع من
الزمان يمكن فيه الوصول الى المطلوب وبفوته يفوت جمعها استعارة بان قدر
واحدة يمكن فيها الفعل لقصد لم يتفق في ذلك الزمان بل انما يتفق زمنه بعد
وما في الجمع مصدرية والغصص جمع غصة وهي الحزن وتجرع الغصة كظمها
والاقتحام الدخول واللجج جمع لجة وهي معظم الماء واضافة اللجج الى الافكار من
اضافة المشبه به الى المشبه اي غائصا في افكار كاللجج والتقاط اخذ الشيء واللئالي
وترايد الفكر نتائجه الشبيهة بالدرر الثمينة والمطارح جمع مطرح موضع الطرح
والجهد بالضم الطاقة وكون الفضلاء مشتاق الهمم بالسنان كناية عن كونهم متصفين
بالفضل والكمال واللام في لقد تناهيت توطية للقسم والتناهي البلوغ
الى النهاية والتصفح التامل والنظر في الصفحات والطاقة الوسع فالعطف
للبيان وقد اورد طريقي استفادة العلوم واكتسابها احدهما الاصل هو
الاخذ من افواه الرجال ومراجعة الشيوخ الموصوفين بالفضل والكمال والثاني

مطالعة الكتب وممارستها وخص الكتابين بالذكر لاختصاصهما بزيادة الشرف
ونباهة الشان وانتسابهما الى من هو كالمفتي لفن البيان قال ثم جمعت
لشرح هذا الكتاب اقول هذا عطف على قوله اختلست وكلمة ثم اما الترتيب
مع التراخي حقيقة نظرا الى تمام الجمع وان كان ابتداؤه مقارنا للاختلاس واما
الاستبعاد فان بين اختلاس الفرص مع تجرع الغصص وبين جمع مثل هذا الشرح
المحتاج الى فراغ البال ورفاهية الحال غاية الاستبعاد والذلل السابق في
الجوهري الذي بالكسر اللين وهو ضد الصعوبة والصعاب جمع صعب نقيض
ذلول والعويصات جمع عويصة وهي ما يصعب والمراد بالاولى العبارات المنقحة
الغامضة الممتنعة عن الافهام وبطرقها الوصول الالفاظ الدالة على المعاني
الموصلة اليها والكنوز الخفية المعاني والمقاصد المستورة تحت تلك العبارات
وقوله وشحت بالتشديد على البناء للمفعول يقال وشحتها توشيحا فتوشحت هي
البستها الوشاح فلبست والوشاح ما ينسج من اديم عريضا ويرصع بالجواهر وتشده
المرأة بين عاتقيها وكشحيها والسماحة الجود والفقر جمع فقرة وهي خرزات الظهر
المركب المتصل بها الضلوع من الجانبين وتطلق على الجيد من كلامه قال
الجوهري اجود بيت في القصيدة فقرة تشبيها بفقرة الظهر والجنب النحي بالنايي
ومذهبا النحي منصوب مفعول له والنحي النحوي والاعتساف الاخذ على غير
طريق والاعراض عن الشيء التساهل عليه وعدم الالتفات اليه والرفض
الترك والقابع الاتداء اي الخطر المخزي وحطوا على البناء للفاعل بعض
حزموا على انفسهم حقيقتها او البناء للمفعول اي حرموا حقيقتها قال الجوهري حرمه
الشيء يحرمه حرما مثال سرقه سرقا بكسر الراء وحرمه وحريمة وحرمانا واحرمه ايضا
اذا منعه اياه وما فرضت اي ما اوجبت وما الزمت والسنة الطريقة ولقد
راعى صنعة الايهام حيث جمع بين الرفض والسنة والجماعة والواجب والندب
والحظر واراد معانيها البعيدة قال وحين فرغت من تسويد الصحايف الخ

اقول حينئذ ظرف والعامل فيه اول البيت والازرا جمع زرا بضم الرا وسكون الزاء
المعجمة بمعنى المصيبة والنبال جمع نبل بمعنى السهم وانما فؤادي وان كان المصايب
لما يقبل الكلام ان يقول جعلت اولت في غشا لان المصايب انما تصيب القلب
وان كان المرمى بها ظاهرا هو الشخص وفي نبا را اذا على سائر ادوات الشرط
ايذان بتحقق وقوع الاصابة وفي اختيار سهام على نبل اشعار بكثرة ما يصيبه وتعدده
وتكسر النصال على النصال للازدحام السهام فانتقا وخية يصيب منها السهام الفؤاد
وتفاقم الامر عظمه والتلاطم ضرب البعض بعضا والتميمة عوذة تعلق على الصبي
واسناد الحل الى الشباب من اسناد الفعل الى السبب فان الصبي اذا بلغ اوان
الشباب يحل عنه التميمة التي هي امارة الصبي واول عطف على ديار وجلدي فاعل
مس وترابها مفعوله والضمير للارض ويجوز ان يكون اول ارض مبتدا وجلدي
صفته وجلدي مفعول مس وترابها مفعوله خبر المبتدا المصراع الاول يدل على كون
تلك الديار منشاه ومنماه والثاني على كونها مولده ايضا واللام في تقديم جرده موطية
للقسم وتجريد السيف عبارة عن التهيئة للضرب والاهالي جمع اهل على خلاف القياس
فكانها جمع اهلاه كذا في المفصل والعدوان الظلم والابادة الاهلاك فلم يدع
اي لم يترك وقوله لا ومن الى الجزء تلميح الى شعر زهير اي سلمى في مطلع قصيدة
حيث قال امن ام اوفى دمنة لم تكلم بحومانة الدراج فالمتثلم ام اوفى كنية حبيبة
والمراد من منازل ام اوفى والدمنة ما سود من اثار الدار بالبعر والرماد ونحوهما
لم تكلم صفة دمنة تقديره لم تتكلم اي لم تجب حذف احدى تائيه وكسر ميمه لضرورة
الوزن والساكن اذا حرك حرك بالكسر ثم استتبع الكسرة يا الاطلاق لان
قوافي القصيدة مطلقة والحومانة الارض الغليظة وحومانة الدراج والمتثلم
موضعان وقوله بحومانة الدراج حال من دمنة او صفة لها بعد صفة والفا
في فالمتثلم تدل على ان اقامتها بينهما بعد اقامتها بالحومانة والمعنى امن منازل
الحبيبة دمنة لم تجب سؤالها كانه اركانه في هذين الموضعين اخرج الكلام

وعرض الشك يدل بذلك على انه لبعد عهده بالدمنة وفرط تغيرها لم يعرفها معرفة
قطع وتحقيق واختيار م على لا ايذانا بان السؤال كانه قد وقع وتحقق ولم يحصل
الجواب منها والحرب الطائفة وبلدح اسم موضع والعجفى جمع عجيف كمرضى جمع مريض
ومن اشاهم في التحزن بالاقارب فوقهم لكن على بلدح قوم عجفى قاله بيهس الملقب
بنعامة لما راى قوما ينتحب رامله في شدت قوله كان لم يكن البيت قاله عمرو بن
الحارث الجرهمي وجرهم حي من اليمن وهم اصهار اسمعيل عليه السلام كذا في الصحاح قيل انهم
كانوا في امن ورخاء وسعة ثم بغوا فسلط الله عليهم كنانة وخزاعة فنفوهم الى
اليمن فحزنوا حزنا شديدا فقال قائلهم البيت وبعده بلى نحن كنا اهله
فادنا صروف الليالي والجدود العواثر وكان ولاة البيت من بعد نابت نطوف
بذاك البيت والخير ظاهر فاخرجنا منها المليك بقدره كذلك بالانسان
يجري المقادير وقوله كان مخففة من الثقيلة وضمير الشان محذوف والحجون
بفتح الحاء جبل بمكة في ذيله مقبرتها والصفا موقوف والحجون بين باعتبار
اجزاء الحجون اي بين اجزائه منتهية الى الصفا والانيس كل ما يونس به يقال
ما في الدار انيس اي احد والسامر المتحدث بالليل والضمير في اهلها راجع الى مكة
والجدود جمع جد بمعنى الحظ والبخت والعواثر السواقط من العثرة والمراد
بالبيت الكعبة شرفها الله تعالى وثابت ولد اسمعيل عليه السلام والاشارة بذاك للتعظيم
وقوله والخير ظاهر جملة حالية والقدر بسكون الدال ما قدره الله تعالى من القضا
فمراد الشارح ان اهل ناحية تفتازان انقرضوا بأسرهم واندرسوا عن اخرهم
وصار نور الحال كان احدا منهم لم يكن على وجه الارض فطرحت الاوراق
في زوايا الهجران يعني اذا كان الامر كذلك ثبت ما كتبت نسيا نسيا
ملقى في زاوية بيت مظلم والعناكب جمع عنكبوت وتنسج على الشيء كانه عن
مهجورية وانما وصف الحجاب بالمسبل فان شأن الحجاب ان يكون ساترا
بالغة في الساترية فكان الحجاب ولقد ادعى بكيسه حيث استعمل في

الاساءة اذ الدلالة على القطعية و كثرة الوقوع و في الاحسان الدلالة على الشك
و قلة الوقوع قال ثم المجاني زط الملال اقول يقال الحائط الى كذا اي امطره
اليه و اللفظ الرمي فاسناده الى الانعم مجازي في لفظ اللفظ و في ذلك
الاسناد من المبالغة ما لا يخفى و كذا اسناد الرفع مجازي و لا يخفى حسن الجمع
بين اللفظ فالجمع الرفع و الخفض الخفا اي تحت اصل اخفت الجمل بمعنى ابركة حماها
الله تعالى اي حفظها و الفاء في قوله ففتح الله يدل على ان فتح العين ثم حصل عقيب
الالتحاء بلا فصل و لا تراخ و من في قوله منها تجريدية كما في قولك لقيت من زيد
لقيت اسدا و قوله بلدة طيبة مجيد عظمت بيان بحذا التعميم لا بدل لفوات
المبالغة المقصود الطوع الارتفاع و الحمد سكون اللهب و الزاد جمع نار و الفوق
سكون طرفي لا يوصل الى المط وصيرته مل الملك بضم الميم بمعنى المملكة مهدوا
عبارة عن وسعة المملكة و شوكة مالكها و الملك بفتح الميم و كسر اللام تصحيف و العق
بفتح العين الرجوع و العق بضمها الخشب و الرواية بالضم المظفر فكان الاسلام
في اول حاله كشجرة لها رواء و رونق ثم زال عنه ذلك باستيلاء الظلمة فالان
رجع الى منظره الاول رونقه القديم فاصبح عاد و منه ايضا الى ما به اي رونقه
و نظم على البناء للمفعول فالشمل من الاضداد يستعمل بمعنى ما تشتت من الامر
و بمعنى ما اجتمع منه و الشتات التفرق و المعنى على الاول نظم ما تشتت من امر
الخلائق بعد ان حدث فيه التفرق و لم يبق على حاله الاولى من الانتظام و على
الثاني نظم ما اجتمع من امر الخلائق بعد تفرقه و وصل ايضا مبني للمفعول من
الوصل لا من وصلت الوصول بمعنى البلوغ لا يناسب ههنا و البتات القطع
و الابتاع الاقامة من الربيع و المهاد الرابية و الهدم النقض و لو بدل لفظ
باسط باهد لكان انسب بها و دعائم الاسلام اصل البناء و الجور الميل عن الحق
و السرادق معرب سراپرده و الطوية الضمير قال الخليفة ملك الافاق سطوته اقول
خليفة خبر مبتدا محذوف للادعاء تقديره و السطوة البطش بالقهر و الاسناد

مجازي من قبيل الاسناد الى السبب فان المالك حقيقة هو الخليفة لكن بسبب السطوة
فاحيا و على السطوة يزدان بان السطوة الواحدة منه كافية في تملك الافاق و لا
تحتاج الى الاكثر منها و الحق كان فيه اي بظهر منه الحق و في بعض النسخ مداه
بفتح الميم اي غايته يعني ان غاية سلوكه اظهار الحق و اعلاء كلمة الله تعالى في
الكاية ارض او بقعة او جهة سلك و الالف للاشباع و الذرى كلها اشرف يقال
انا في ظل فلان و في ذراه اي في كنفه و في شرفه كذا نقل الجوهري عن الاصمعي
و المحجاج الحجاج و هو جمع الحاج كذا في الصحاح و الموكب المزدحم و المراد باحيا الزمان
اعطاء النضارة و الرونق لمعنى و كم في كم سكاح خبرية قال الاصمعي كالقوم
اذا استقبلوهم في الحرب بوجوههم ليس و دونها ترس و لا عزم و للجارح قوله بالظبي اي
فان متعلق يهلك و في قوله من سخطه اي عدم رضاه متعلق بالظبي و الصاعقة نار
تسقط من السماء في رعد شديد و النصل حديد السيف و السهم و السكين
و الرمح فيها اي بسبب تلك الصاعقة و السماك اسم لكوكبين احدهما السماك الاعزل
و هو من منازل القمر و الاخر السماك الرامح و هو ليس من المنازل و تمسك يجيء لازما
بمعنى التمسك و متعديا بمعنى … فعلى الاول قوله مستمسكا مبني للفاعل و على الثاني
مبني للمفعول و قوله الى السماك متعلق بيمسك يصادف الرشد اي يجد الطريق
المستقيم فيها اي من تلك الصاعقة بسبب الاضاءة الحاصلة منها و المعتسف
الخارج عن الطريق القويم و قد كان صفة معتسفا الخارج عن الطريق القويم
و الفخلاف الرشد و الانهماك في الامر الجد و اللجاج فيه و الدنيا اي و اذا كان الامر
كذلك صار الدين زين العين اي و البصر يعني في الحال في بيتهما اما خبر بعد
خبر او حال و الاقبال نقيض الادبار و الامساك الاعتصام قال الجوهري
اي امسكت بالشيء و تمسكت به فاستمسكت به كله بمعنى اعتصمت به و الجار في
بالاقبال متعلق بمتمسكا قوله علا اي ارتفع ارتفاعا معنويا بسبب اتصافه
بالصفات القدسية و الملكات الملكية فاصبح فاعلا الورى على التاريخ اي
علا

صار الحلق بحيث يسوغ ملكا لد ريثما نحو اعينا اى ساعة فتحهم العين صار ملكا بفتح
اللام قال في المغرب فوطم امهلته ريثما فعل كذا اى ساعة فعله فيكون ما مصدرية
و هذا الكلام ذو الوجهين لان المراد بفتح العين يحتمل ان يكون فتح العين الباصرة
وان يكون الحركة الثانية المقابلة للضم في يكون المراد بالعين عين الفعل و هو اللام
ركب بفتح الكاف و سكون الراء لقب و العلى التعظيم في عرفهم كذا البتاع و ضم
الكاف تصحيف و الانطار جمع نطر بالضم و هو الناحية و الجانب و المورق من التحى
ما خرجت اوراقه و ظهرت و التشييد الرفع و الاحكام من الشيد و هو الجص بالياء
حايط كذا في الصحاح اى ما اشرف على الانهدام اى عقيب قربه من الاندراس و قال
العطف الشفقة و الاطواق جمع طوق و المطوقة الحمامة التي في عنقها طوق يعني اى
نعم معيمة و لازمة في رقاب الناس كما ان الاطواق كذلك في الاعناق قوله قرأت
الحمد لله الذي اذهب عنا الحزن كناية عن اظهار قال الحشريه لانه تشبيه
منزلة بالجنة و هذا من كلام اهلها و قوله سمت على البناء للمفعول اى جرت في اسمه
و علامة به فكانه اتصف بهذا الوصف بحيث لم يتصف احد غيره به حتى تميز به عن
غيره و نعيم لطفه اى لطفه العميم مغبوطا اى بحيث يغبطني كل احد و الغبطة ان تتمنى مثل
حال المغبوط من غير ان تريد زوالها و ليس بحسد لان فيه ارادة الزوال و محظوظا
اى ذا الحظ و نصيب من الرزق فنه اى قوى ملكا اى كونى متصفا بتلك الصفات
و اللذ التحريك و العطف بكسر العين و سكون الطاء المهملتين بمعنى الجانب
و هذا العطف كناية عن ايقاع السرور لان الفرحان تحرك جانباه نشاطا
ومن المبتهج ومن عطفي منصوب المحل على انه مفعول له اى حصل في بعض الارتياح
لان تمامه موقوف على زوال الملال المتمكن في الملال على الكمال و قد يقال هذا العطف
كناية عن زوال الغفلة فان الغافل بينه بتحريك جانبه و الاول انسب ههنا
و السجال بكسر السين و تخفيف اللام جمع سجل بفتح السين و سكون الجيم و هو
الدلو اذا كان فيه ماء قل او كثر و لا يقال لها و هي فارغة سجل كذا في الصحاح

و الاستنهاض الامر بالنهوض و هو القيام بالشيء و الرجل جمع راجل خلاف الفارس
و الخيل الفرسان و هو كناية عن نهاية الاهتمام و غاية الاقدام و ذلك اشارة
الى طرح الاوراق و نسيانها و يجوز ان يكون اشارة الى الرجوع و ناعلي الفكر
الفاتر اى الفكر الضعيف و السوح الظهور نجا اى اذا جمعته و بقيت و اضفت
اليه الفوائد الشريفة بعد نجا و ذلك لاح ملتبسا بحمد الله كنزا حاليا من ضمن آمدونا
باعتبار كونه لطايفه غير ظاهرة لكل احد من جواهر الفوائد اى كانيا بها مشحونا
اى مملوا و التحفة ما تحفت به الرجل من البر و اللطف و الملاذ المعاذ و الملجأ
و الخلان جمع خليل بمعنى الصديق و الخلص جمع خالصة و التشييع الاتباع
و التكرار على المحسن با اعطى من المعروف يقال شكرته و شكرت له
و باللام افصح كذا في الصحاح باعانيت اى بمقابلة ما قاسيته من الكد و هو
الشدة في العمل و طلب الكسب و العناء هو التعب التضرع طلب الحاجة بالتذلل
تنبع عن البناء للفاعل مفعوله قوله المحصلين و النكوب العدول و كون
الشيء عن بين الهمم اى قليل الطلب كناية عن قلته في نفسه و لذا اكد بقوله قليل
الوجود الطباع و الطبع و الطبيعة السجية التي جبل عليها الانسان و اللدد
الخصومة الشديدة و العاجل الدنيا و الثواب اسم من ثاب بمعنى رجع و عام
و المال ديا بالجزاء بالخير لانه نفع يعود الى المجزى و الجزيل العظيم و الآجل
العقبى و التوكل الاعتماد على الغير و الانابة الرجوع قال افتتح كتابه بعد التيمن
بالتسمية بالحمد لله تعالى اقول اتفق اراء الائمة ان الباء ههنا اما للملابسة
و الظرف مستقر حال عن فاعل محذوف او للاستعانة و الظرف لغو و مختار صاحب
الكشاف هو الاول و قد اختاره الشارح ايضا فان معنى التيمن بالتسمية
الابتداء بالكتاب ملتبسا بالتسمية التيمن لان التيمن بها لا يحصل بذكرها
مطلقا بل بالابتداء بها و لذا قال صاحب الكشاف و انما كنت للفعل بالتبرك
بالابتداء بها فانا الفعل المحذوف ههنا ابتدا لما ذكره لان فيه اشعارا

بالاشتغال لقوله عم كل امر ذي بال لم يبدأ فيه ببسم الله الرحمن الرحيم فهو اجذم
فمعنى العبارة افتتح كتابي بحمد الله تعالى بعد افتتاحه بالتسمية للتيمن وفيها
اشارة الى التوفيق بين الحديث السابق الذي اخرجه ابو عوانة وابن حبان
في صحيحهما وبين ما اخرجه النسائي وابو داود كل كلام لا يبدأ فيه بحمد الله فهو
اجذم بحمل احدهما على الاضافي والاخر على الحقيقي لان الابتداء امر عرفي يعتبر
ممتدا من حين الاخذ في التصنيف الى الشروع في البحث لا انه حقيقي والحمد بقوله
بعد التيمن يدل على تعدد الابتداء فان قلت لم اختص التسمية بالابتداء الحقيقي
قلت اما اقتداء بالكتاب او احتياطا في العمل بالتسمية لان التسمية لما كانت
حمدا حقيقة وكان فيها جمعا بين التسمية والتحميد كان الاحتياط في تقديمها
فان قلت لم يكتف بالتسمية المشتملة على التحميد قلت لان المقام مقام التعظيم
فالمناسب له التصريح بالحمد بحصر جنسه او جميع افراده فيه جل جلاله وعم نواله
فان قلت الحمد لله اخبار عن حصول الحمد والاخبار عن الشيء ليس ذلك الشيء
قلت لا نم ان الاخبار لا يجوز ان يكون من الصيغ المشتركة بين الاخبار
والانشاء كصيغ العقود ولو سلم فلا نم ان الاخبار عن الشيء ليس ذلك الشيء
مطلقا وانما يكون كذلك لو لم يكن الاخبار من جزئيات مفهوم المخبر عنه
اما اذا كان كذلك فلا كما في قولنا الخبر محتمل للصدق والكذب وكون الاخبار
فيما نحن فيه من هذا القبيل ظاهر لصدق تعريف الحمد عليه **قال** والحق شيء
مما يجب عليه من شكر نعمائه **اقول** اعلم ان الحق اما من حق مبنيا للفاعل
بمعنى ثبت او من حق مبنيا للمفعول بمعنى لاق فعلى الاول يكون الحق ههنا
عبارة عن امر ثابت في الذمة واجب اداؤه ومما بيانا للحق لا للشيء لان قوله من
شكر نعمائه بيان لقوله مما يجب وذلك لان ما يجب بيانا للشيء يكون من شكر
نعمائه بيانا للشيء لان المبين المبين للشيء مبين لذلك الشيء اذا اتحدت
الجهة فيكون المعنى اداء الحق شكر نعمائه وهو فاسد لاستلزامه اضافة

انه اخبار صرو

الشيء الى نفسه ان كان المراد بالحق هو الشكر والغرض كان المقصود وان
كان المراد به غيره لزم ان يكون الشيء عبارة عن النعماء التي هي المؤن والمنن بمعنى
النعمة كالنعمى لعموم المؤن والفقر والمراد بالنعماء الموصوفة بما ذكر اما العلوم
والمعارف او النفس الناطقة المتجلية بها واما ان يكون نعمة متقدمة على
التاليف مستتبعة لشكر مختص بالمؤلف فان اثر النعمة ايضا نعمة متاخرة عنها
تابعة اياها فقبل حصول ذلك الاثر ينبغي ان يخرج المنعم عليه عن عهدة النعمة
السابقة ليزداد عليه النعم المتوالية ويحمل الديه الالاء المتتالية كما قال الله تعالى
لئن شكرتم لازيدنكم فان قيل لعل ما ذكرته من حمل العبارة يكون حاصل
معناها افتتح كتابي بحمد الله واداء الشكر نعمائه فما فائدة الاطناب وقوله اداء
لحق شيء مما يجب عليه من شكر نعمائه قلنا فائدة الاشعار بكون ذلك الشكر
واجبا وكونه الواجب الذي يقدر عليه المكلف حق بعض النعم فانه لو قال اداء
الشكر نعمائه يحتاج الى البيان وحده اذا الشكر بقوله مما يجب عليه اشارة الى ان
وجه اداء الشكر كونه واجبا وبقوله لحق شيء اي شيء قليل الى ان المؤدي حق
بعض النعم لان اداء حق جميع النعم مما لا يقدر عليه الحامد والشاكر لان كل
حمد وشكر نعمة عليه نعمة كسائر النعم الكثيرة الحاصلة فلو وجب اداء حق
الكل يلزم التكليف بما لا يطاق وعلى الثاني يكون الحق بمعنى الامر اللائق كالاحق
بمعنى الاليق ويكون المراد به الذكر متلبسا بالشيء المذكور ويكون ما يجب
بيانا للشيء فكانه قال اداء الحق الشكر الذي هو التقديم والذكر متلبسا
فان اللائق بشكر نعمة تاليف بهذا المختصر الذي من اثارها ان يكون في مفتتح
ذلك المختصر والوجه الاول اولى من جهة ان المؤدي باعتباره هو الواجب
نفسه لا ما يليق به والثاني من جهة انه موافقة الدليل للمدعى اوضح باعتباره
ومما يجب التنبيه له انه يقع في كثير من الجوامع ان المسطور في كتب الاصول ان الشكر
الواجب المتنازع في كيفية وجوبه بين الاشاعرة والمعتزلة بان الشرعي

رسالة التقوية

او العقل هو صرف العبد جميع ما انعم الله تعالى به عليه من العقل وغيره الى ما اعطاه
لاجله كصرف العقل الى مطالعة مصنوعاته والبصر الى مشاهدتها الى غير ذلك في
يكون تعليل الشارح لافتتاح الكتاب بحمد الله تعالى بقوله اداء لحق شي الى اخره
عليلا لان الواجب ليس المؤدى والمؤدى ليس الواجب لان الواجب عليه صرف
النعم الى تاليف هذا المختصر من اثارها الى ما اعطاه الله تعالى اياه لاجله وهذا
لم يوجد والمؤدى انما هو القول بالحمد وهو ليس الواجب ويمكن تطبيق عبارة
المصنف عليه بان يقال قد حمد المصنف على تعليم البيان الذي هو من جملة النعم المشكور الشكر
المصرف الى الصرف المذكور فلما كان من جملة شكر تعليم البيان اظهار تعظيم الله تعالى باللسان
لكونه من جملة ما اعطي لاجله البيان شكر الله تعالى باظهار تعظيمه والابانة عما في ضميره من
تعجبه عن شانه وعظم احسانه تادية في مفتتح رسالته التي ليفهم منها اثار ذلك البيان
اذ لولاه لما تاتى جمعها وترتيبها على وجه يدل عباراته على مقاصد حسنة او لان الله لا يليق به
الشكر القليل وهو الثناء باللسان بالنعمة على وجه لا يفصل بينهما بشي وان كان من
اثار تلك النعمة حذرا عن الفوت وعبارة الشارح الحري تقبل الحمل على ما قلنا
بان يجعل الحق بمعنى الامر اللائق والشي بمعنى الشكر وتنكيره للتقليل والاداء على ان
القول بالحمد بعض من صرف البيان الى ما اعطي لاجله ومن في مما يجب للتبعيض في
من شكر نعمائه البيان لكن تعريف الشكر بالمعنى الاعم وبيان النسبة بينه وبين الحمد
وعدم التعرض بذلك المعنى يأباه وانت خبير بان الباعث على ما ذكرنا تصريحه
بالوجوب وحملنا اياه على معناه المتبادر حتى لو لم يصرح به او حملناه على الوجوب
العادي الذي مرجعه اعتبار الاولى والاحرى وان كان بعيدا احتمل الحمل
اليه ويكون المذكور شكرا بالمعنى الاعم قال الحمد هو الثناء باللسان على الجميل
اقول الثناء هو الذكر بالخير باللسان والجنان وهو المفهوم من الصحاح والكشاف في
في تفسير قوله تعالى واذكروا ما فيه وقد صرح به الشارح في شرحه فيخرج به
الذم وما بالاركان من افراد الشكر فيدخل المدح وما باللسان والجنان من افراد

الشكر وقوله باللسان تقييد بعد الاطلاق يخرج ما بالجنان من افراد الشكر وما
قيل ان الثناء لا يكون الا باللسان والتصريح به لتحقيق المقابلة بينه وبين
الشكر او لدفع توهم صرف الثناء الى ما يعم اللساني وغيره ولو مجازا تكون مخالفا
لظاهره قول الشارح على الثناء بالجنان ليس بشي ثم الجميل ان ابقى على اطلاقه
ولم يقيد بالاختياري يثبت الترادف بين الحمد والمدح ويخالف تصريح القوم بان
المحمود عليه يجب ان يكون اختياريا وان قيد به باعتبار ان المراد بالجميل الفعل الجميل
وهو بالاختيار يخرج المدح الا عند من تقيده ايضا بالاختيار كصاحب الكشاف
فيكون عنده المدح ايضا مرادفا للحمد لكن يلزم ان لا يحمد الله تعالى على صفات الذات
كالعلم والارادة سواء جعلت عين الذات او زائدة عليه بل على افعاله فقط اللهم
الا ان يجعل تلك الصفات لانبائها عن الافعال الاختيارية او لكون الذات
كافية فيها بمنزلة افعال اختيارية يستقل بها فاعلها او يمنع اقتضاء سبق الاختيار
للحدوث لجواز كونه بالذات لا بالزمان ويرد على هذا ان سبق الاختيار يقتضي
جواز العدم وقد تقرر ان ما ثبت قدمه امتنع عدمه اعلم ان هذا
التعريف يتناول الاستهزاء فلابد من قيد يخرجه وهو على قصد التعظيم وان
ادعى ان الثناء على الجميل لا يكون الا على قصد التعظيم فان ادعى بينهم من النحوي
بالقرينة تكون دعوى بلا دليل وهي كافية في التعريف بالا يفهم من اللفظ والمراد
بالفضائل المزايا الغير المتعدية كالعلم والشجاعة مثلا وبالفواضل المزايا
المتعدية كالمواهب والعطايا قال والشكر فعل ينبئ عن تعظيم المنعم اقول
عرف الشكر وبين النسبة بينه وبين الحمد وان لم يذكره في الكتاب رمزا الى
ان الحمد في مثل هذا المقام من قبيل الشكر لان المادة مادة الاجتماع
كما ستطلع عليه ان شاء الله تعالى ولذا علل الافتتاح بالحمد قيل بادا الشكر
او حقه وانما عطف المحبة على الاعتقاد بطريق التفسير ايذانا بان المراد بالاعتقاد
ليس هو العلم الذي ليس من مقولة الفعل بل المحبة التي هي عبارة عن ميل القلب

وعطف ايضا الخدمة على العمل بطريق التفسير لان المبني من التعظيم ليس مطلق عمل
الاركان بل العمل الذي يكون بطريق الخدمة فان قيل كيف يتصور الاثناء في فعل
الجنان وهو امر خفي قلنا الخفاء انما في الاثناء بل المنافي عدم الاطلاع ومن الجائز
ان يطلع بحجة تخصص شان المنعم بسبب من الاسباب او اثر من الاثار مجيبة منبية عن
تعظيمه بالنسبة الى ذلك المطلع فان الاسباب والاثار انما تطلع على الحجة المنبية عن
التعظيم لا على التعظيم ابتداء فظهر الفرق بينها وبين افعال الجوارح فليتأمل قال
فالمورد الحمد يكون هو اللسان اقول يعني ان الحمد يكون باللسان ولم
يقيد بكونه في مقابلة النعمة وجعل الشكر بالعكس كان محل ورود الحمد وطريقه
هو اللسان وحده ومتناوله ما تعلق به النعمة وغيرها وكان محل ورود الشكر
وطريقه اعم من اللسان وغيره وما تعلق به هو النعمة وحدها فان قيل المقصود
ههنا بيان النسبة بين الحمد والشكر فاي سر في تقديم بيان النسبة بين المورد
والمتعلقين على بيانها بين الحمد والشكر قلنا السر فيه ان الظاهر من التوفيق
هو النسبة بين الموردين والمتعلقين والنسبة بين الحمد والشكر انما
تظهر بها بين النسبتين فرتب على التوفيق اولا ما يظهر منهما ثم فرع عليه
ما يظهر منه كما هو داب الافادة قال ومن ههنا تحقق تصادقهما اقول يعني
ان ابتداء تحقق التصادق من كون الحمد اعم باعتبار المورد والشكر بالعكس
وبيان كون العلم والشجاعة من المزايا الغير المتعدية ان العلم اما عبارة عن
الاضافة بين العالم والمعلوم او عن الانفعال الحاصل للنفس او عن الصورة
المرتسمة فيها التي هي من قبيل الكيفيات واياما كان فلا يقبل الانتقال من محل
الى اخر وما يحصل في المتعلم من الصور الادراكية حين تعلمه فليس بطريق الانتقال
من المعلم بل الخالق الله تعالى ذلك فيه بواسطة التعليم واما الشجاعة فهي عبارة
عن الملكة النفسانية متوسطة بين الجبن والتهور والملكة من قبيل الكيفيات
الغير القابلة للانتقال قال والله اسم اقول لفظ الاسم يطلق على معان

ثلثة احدها ما يقابل الفعل والحرف وثانيها ما يقابل الصفة وثالثها
ما يقابل اللقب والكنية والمراد ههنا المعنى الثاني بقرينة جعله مقابلا
للصفة لكنه بالنظر الى الاصل لان من يقول بوصفيته انما يقول بها ايضا بالنظر
اليه وقد اختار الاول صاحب الكشاف والثاني البيضاوي وتحقيق مراد
الفريقين وبيان ان الاولى هو الاول يستدعي زيادة بسط لا يليق بالمقام
قال للذات الواجب الوجود المستحق لجميع المحامد اقول ذات الشيء حقيقته وهو
منقول عن مؤنث ذو بمعنى الصاحب لان المعنى القائم بنفسه بالنسبة الى ما
يقوم به واراده يستحق الصاحبية والمالكية لكن النقل لم يعتبروا ان
التاء للتانيث واجروها مجرى التاء في حيات بمعنى حيث ولهذا ابقوها في
النسبة ولم يتحاشوا عن اطلاقها على الباري جل ذكره وان لم يجز الحاق علامة في
الاجراء عليه واطلاقه في لسان حملة الشريعة دليل على ان الاذن في الاطلاق وارد
كما في كشف الكشاف والمحامد جمع محمدة بمعنى الحمد وفائدة النعت الاول الاشارة
الى ما به تميز الذات عن غيره فان مطلق الوجود وان كان مشتركا بينه وبين
الممكن بالامكان الخاص الا ان وجوده الخاص متميز عن وجود غيره بانه الواجب
بالذات ووجود غيره واجب بالغير ولا يخفى ان الواجب اذا اطلق لا يتبادر منه
الا ما هو بالذات والمقصود بها تحقيق كونه علما فان الاسم انما يعلم علميته
بمعنى ذات تعين ذلك المسمى عندنا لعالم او تميزه عن غيره وفائدة النعت الثاني الاشارة
الى استجماع اسم الله تعالى لجميع صفات الكمال فان كل صفة من تلك الصفات
ما يستحق ان يحمد عليه فلو لم يثبت صفة واحدة منها لذاته تعالى لم يكن مستحقا
للحمد عليها فيجب ان يكون مستجمعا لجميعها حتى يكون مستحقا للحمد عليه والمقصود بها
التوطئة لما يذكر من صحة تعليق الحمد على هذا الاسم دون اسم من اسماء الصفات
فانه لما كان مستجمعا لجميع الصفات كان تعليق الحمد عليه تعليقا على جميع الصفات
بخلاف ما اذا علق على اسم الصفات فانه توهم اختصاص الحمد بتلك الصفة

بل يدل عليه وما يدل يجب ان يعلم انه ليس معنى كونه مستجمعا لجميع الصفات انه يدل
ولو بالاجمال لانه بداهة العقل شاهدة بان مدلول العلم كثيرا ما يتصور ولا
يلاحظ معه صفة من الصفات فكيف جميعها بل معناه انه دال على ذات جامع لجميعها
بالنظر اليه نفسه فيكون من قبيل تسمية الولد باسم المدلول فاذا علق الحمد على مثل ذلك
الاسم فكانه علق على جميع الصفات ولا يلزم منه التعرض للاستحقاق الوصفي لما
عرفت انه لا دلالة في اللفظ على صفة فليتامل في هذا المقام فانه مزال الاقدام قال
ولذا لم يقل الحمد للخالق او للرازق اقول يعني ولكون لفظ الله اسما للذات المستجمع
لجميع المحامد لا صفة مشعرة باستحقاق بعض المحامد دون بعض علق الحمد عليه لا على
من تلك الصفات بان يقول الحمد للخالق او للرازق او نحوهما مما يوهم باختصاص استحقاق
الحمد بوصف دون وصف فان ترتب الحكم على الوصف مشعر بعلية الوصف للحكم كما ثبت
في موضعه ولما استشعر من هذا الكلام ان يقال فعلى ما ذكرت كان ينبغي ان لا يتعرض
للانعام ولا يقول على ما انعم ودفعه بقوله بل انما تعرض للانعام بعد الدلالة على استحقاق
الذات تنبيها على تحقق الاستحقاقين اي الاستحقاق الذاتي والاستحقاق
الوصفي فان قيل الذات من حيث هو هو كيف يستحق الحمد والحمد يقتضي محمودا عليه
صفة كان او فعلا قلنا نعني استحقاق الذات استحقاقه بصفاته الذاتية فانها
لما لم يكن غير الذات وان لم يكن عينه ايضا اعطيت حكم الذات خلافا للافعال
يدل على ذلك ذكر الاستحقاق الفعلي في مقابلة الاستحقاق الذاتي ولوح اليه
الشارح في التلويح حيث قال ان الحمد يكون على النعمة وغيرها فان الله تعالى يستحق
الحمد لكمال ذاته وعظم صفاته وثنائه الجميل ونعمائه بجزيل الاية
واستحقاقه لجميع الصفات الكمالية يرشد الى ذلك تعليق الحمد باسم موضوع
للذات المستجمع لتلك الصفات ان المطلق عن خصوصيات الصفات المقيد
للعموم حذرا عن الترجيح بلا مرجح فان قيل التنبيه على تحقق الاستحقاقين
انما يتصور في كلامين مستقلين يفيد احدهما احدهما والاخر الاخر وهذا كلام

والحمد دال على الاستحقاق الوصفي لان الكلام يتم باخره ولا يعطى للاول حكم قبل الاخر
قلنا المقصود بيان النكتة في الاطناب فان المراد لما كان ذكر الذات مع الاشعار
بصفة من صفاته امكن ان يؤدى بعبارة اخرى اخصر منها مثل الحمد للمنعم مثلا فان
الصفة حينئذ دالة على الذات والمعنى المقصود جميعا فلا بد من بيان الفائدة
في ذكر الذات بالاستقلال ثم الوصف بالصفة قال وقدم الحمد لاقتضاء المقام مزيد
اهتمام اقول ستصعب للناظرين في هذا الكتاب ههنا امرين احدهما بيان النكتة
في تقديم الحمد فانها انما تذكر للامر الذي موضعه الاصلي للتاخر فيه والحمد ههنا
مبتدأ والاصل فيه التقديم فلا وجه لبيان النكتة والثاني ان ذكر لفظا ايضا بعده
ضمير فيه يدل على ان ههنا عبارة اخرى تدل على الاختصاص راجحة على هذه العبارة
بسبب هذه الدلالة ولم يسبق ههنا ما يشعر بذلك ولا وجه لقوله على ان صاحب الكشاف
الخ فان اردت تحقيق المقام فاستمع لما نتلي عليك من الكلام فاقول وبالله التوفيق
قد ذكر الادباء ان الحمد لله في الاصل احمد الله حمدا حذف الفعل لدلالة المصدر عليه ونيابته
عنه وادخل لام الجر في المفعول تقوية لعمل المصدر فانه لا يعمل مقدما الا في الظرف وما
يجري مجراه كما سيأتي تحقيقه ان شاء الله تعالى وعدل عن النصب الدال على فعلية الجملة
الدالة على التجدد والحدوث الى الرفع الدال على اسميتها وما للدوام والثبات فصار
الحمد لله كقولنا في الدار رجل فاذا انتهى الامر الى هذا ورد ان يقال اذا كان الاصل هذا
فالمقتضي للعدول عنه وتقديم الحمد على لله الخالي عن تاخره وتقديم لله مرجحين
احدهما ان ذكر اسم الله تعالى في نفسه والثاني ان فيه دلالة على اختصاص الحمد بالله فان
تقديم ما حقه التاخير يفيد الاختصاص كما سياتي ان شاء الله تعالى فلما ورد
هذا السؤال بالنظر الى اصل الكلام دفع بان الاهمية في اسم الله تعالى بالنظر الى
نفسه وفي الحمد بالنظر الى المقام ولما كانت البلاغة في الكلام عبارة عن مطابقته
لمقتضى المقام مع الفصاحة كما سيأتي رجح مقتضى المقام على الاهمية الثابتة في
نفسه ودفع الثاني بان دلالته على الاختصاص لا يصلح للترجيح لان هذه العبارة ايضا

تدل عليه كما ذهب اليه صاحب الكشاف في تفسير قوله تعالى الرحمن الرحيم مالك يوم الدين حيث قال
بعد الدلالة على اختصاص الحمد به وانه به حقيق في قوله تعالى الحمد لله فتعارض التخصيصان
فبقي الاهتمام المقامي مرجحا لهذا القدم وصح به دون التخصيص ثم اعلم ان التخصيص في
الحمد يستفاد من التعريف ان قصد به الاستغراق لان المعنى به ان كل حمد لله
يكون الحمد مقصورا عليه لان كل فرد منه موصوف بذلك فلا يوجد فرد منه في غيره
وان قصد به الجنس من حيث هو هو فانما يستفاد من اللام في لله على كونها للاختصاص
لان المعنى ان جنس الحمد مختص بالله فيلزم اختصاص جميع افراده بالضرورة والاول
اوجه لان افادة هذه اللام التخصيص بمعنى الحصر محل بحث لكن الثاني هو المناسب لغرض
صاحب الكشاف قال وبهذا يظهر ان ما ذهب اليه من ان اللام الخ اقول ذهب بعض
الناس الى ان معنى تعريف الحمد باللام هو الاستغراق ورده صاحب الكشاف ولم
يبين وجهه فبينه بعض الشراح بانه مبني على ما عند المعتزلة ان افعال العباد ليست
مخلوقة لله تعالى بل لهم فلا يكون جميع المحامد راجعة اليه بل بعضها اليهم ورده
الشارح رحمه الله بقوله وبهذا يظهر الخ يعني بسبب تصريح صاحب الكشاف باختصاص
الحمد بالله تعالى ظهر ان ما ذهب اليه من ان اللام فيه لتعريف الجنس دون الاستغراق
ليس مبنيا على قاعدة خلق الاعمال كما هو مذهب اهل الاعتزال لانه لما اعترف باختصاص
جنس الحمد اعترف باختصاص المحامد كلها لاستلزامه اياه اذ لو ثبت فرد من الحمد لغيره
تعالى كان جنسه ثابتا له في ضمنه فلا يكون الجنس مختصا به والمقدر خلافه
فان قيل الاختصاص مناف لمذهبه فكيف ذهب اليه قلنا اجاب عنه
صاحب الكشاف بوجهين الاول انه لا يمتنع ان تمكين العباد واقدارهم على افعالهم
الحسنة التي بها يستحقون الحمد من الله تعالى فمن هذا الوجه يمكنه ان يعمم ويدل
عليه ما قال في سورة التغابن قدم الظرفان يعني له الملك وله الحمد ليدل بتقديمهما
على اختصاص الملك والحمد بالله تعالى ثم قال واما حمد غيره فاعتداد بان نعمة الله
جرت على يده الثاني بانه اراد بالحمد الحقيقي الكامل الذي يقتضيه اجرا هذه الصفات

فاللام للحقيقة ويراد الكامل الافراد من باب ذلك الكتاب وحاتم الجواد انها ما لانها
التي يحق ان يطلق عليها الحقيقة كانها كل الحقيقة لا لانها للاستغراق في المقام
الخطابي وشرايع ذلك منه له العدم فانه تطويل للمسافة مع تعرفها والفاضل
المحشي ذكر الجواب الاول لكنه قال فمن هذا الوجه يمكنه ان يجعل ذلك الحمد راجعا
اليه اقول المتبادر من المقام لفظا ايضا يعين الراجع الى الله تعالى
ان يكون المعنى فمن جهة اعتراف صاحب الكشاف بكون الاقدار والتمكين
للعبد على فعله الحسن المستحق به الحمد من الله تعالى يمكنه ان يجعل ذلك الحمد راجعا
الى الله تعالى كما يجعل راجعا الى العبد من جهة اخرى ولا يخفى ان هذا المعنى مناف
لما قصد اثباته من التخصيص فانه انما يثبت اذا اختص جميع الافراد به تعالى
ولا يفيد ظاهر ما ذكر الا ثبوت جميعها له في الجملة ولا يلزم منه الاختصاص
لان البعض الثابت له تعالى مشترك بينه وبين العبد بلا ترجيح والتخصيص انما
يصح اذا لم يوجد فرد في غيره ولو ادعا مراد صاحب الكشاف بالتعميم ليس ذلك
بل ما انتهى اليه سابقا من تعميم استحقاق الله تعالى حقيقة لا لغيره حتى يجعل
بالنظر الى ذلك الين بمثابة العدم حيث قال ان حمد كل حامد لكل محمود حمد لله تعالى
على الحقيقة لانه انما حمد على الصفة الكمالية المبنية عليها اسم الحي جل وعلا
فهو فعل على الحقيقة والحمد على الفعل فالتحقيق ان تخصيص مطلق الحمد بالله تعالى
حقيقي على اصل الشيخ ابي الحسن الاشعري وادعائي على اصل الشيخ ابي منصور الماتريدي
والمعتزلة وذلك لان المحمود عليه يجب ان يكون اختياريا بالاتفاق فافعال
العباد عند الاشعري لما لم تكن اختيارية لم يتعلق بها الحمد اصلا وعند المعتزلة
لما كانت مخلوقة لهم تعلق بها الحمد لكن الله تعالى يستحق الحمد بمقابلة تلك
الافعال باعتبار كون الاقدار والتمكين منه تعالى وتقدس واما عندنا
فلما كانت مكسوبة للعبد ومخلوقة لله تعالى استحقوه بواسطة كسبهم فانتفى
تحقق خلقه وجه الادعاء اما على الاول فلانه لولا اقداره لم يخلق منهم واما على

الثاني فلانه لو لا خلقه لم توجد بكسبهم ولا يرد ان افعالهم القبيحة التي بها يستحقون
الذم ايضا باقداره تعالى عنهم وخلقه عنده فيلزم الفساد لما بين في موضع علم
الكلام ان الاقدار على الحسن وخلقه ايضا حسن والاقدار على القبيح وخلقه
ليس بقبيح وربما يوجه كلام الكشاف بان اختيار الجنس صرفه في المقام الخطابي الى
الكامل منه زاده رعاية لمذهبه ورد بانه يمكن اختيار الاستغراق ايضا بتنزيل
محامد غيره تعالى منزلة العدم بالقياس الى محامده فلا فرق بين اختصاص الجنس
والاستغراق فانهما يتنافيان ظاهرا قاعدة الاعتزال وانهما يقبلان تاويلا يندفع
به تلك المنافاة فلا ترجيح لاختيار احدهما على الاخر من هذا الوجه نعم لو قيل اختار
الجنس حملا على الكمال فرارا عن ايهام انه الحقيق لان يطلق على الحقيقة لا الاستغراق
بتنزيل محامد غيره في المقام الخطابي منزلة العدم لانه تطويل للمسافة مع قصرها لاجل
اليه صاحب الكشف كان كلاما صحيحا لا يرد عليه الرد قال بل على ان الحمد من المصادر
السادة مسد الافعال اقول هذا توجيه اخر لكلام الكشاف اختاره بعض الشراح وحاصله
ان صاحب الكشاف انما نفى كون الاستغراق معنى التعريف باللام لان الحمد منصوب
في الاصل ناب مناب الفعل ورفعه بقصد الدلالة على الدوام والثبات فيدل على
الحقيقة والجنس لا الاستغراق فكذا ما ينوب منابه فان قيل الدوام انما يقصد
بالرفع اذا دل الاسمية على الدوام وهو ممنوع كيف وقد صرح الشيخ بانه لا تعرض
في تركيبه مطلقا شكلا لا كثر من اثبات الانطلاق فعلا لكذا ولو سلم فانما يدل اذا لم
يكن جزؤه فعليه ونسها فعليه لان الظرف متعلق بالفعل على الاصح قلنا مراد
الشيخ انه لا يستفاد من جوهر اللفظ بالوضع وهو لا ينافي كونه مستفادا منه
بمعونة مقام المدح والمبالغة كما اشرنا اليه ثم لا بد من الالتزام الفرق بين الظرف وغيره
الفعلية اذا دخا جزئين لان من فصل بين الاسمين كصاحب المفتاح وشراحه وغيرهم
من المحققين صرحوا بدلالة قوله تعالى حكاية عن ابراهيم عليه السلام قال سلام على الدوام والثبات
مع ان جزءه ظرف وايضا قد صرح بعض البصريين بالاولى في الجار الظرف ان يقدر باسم

الفاعل لان الاصل في الخبر الافراد حتى قال الشارح في مباحث كون الخبر جملة ظرفية لا ارتياب في
ان المفهوم من قولنا زيد في الدار ثابت فيها او حصل لا يثبت او استقر وتعريف النظائر
مجرد المصدر كان في النائب عن الفعل ولا دخل للام فيه فلم لا يجوز ان يعرف ذلك المصدر
باللام ويقصد به معنى زائد على مدلول الجنس وهو الاستغراق فلا بد من دليل يدل
على عدم كون الاستغراق معنى اللام ايضا كما هو المطلوب والحاصل ان الدليل لا يطابق
الدعوى لان الدعوى امتناع كون الاستغراق معنى اللام ولم يفده الدليل فانما افاد
امتناع كون الاستغراق مدلول الفعل ونحوه وهو ليس بدعوى قال فالاولى
ان كونه للجنس مبني الخ اقول لما ابطل الوجهين السابقين لرد صاحب الكشاف كون
الاستغراق معنى تعريف الحمد باللام اراد ان يوجهه بالاسم على اشكال وهو ان المقصود
اثبات كون اللام لتعريف الجنس من حيث هو هو ونفي كونه للاستغراق اشار عليه
فالاولى ان كونه للجنس يعني اذا ظهر ضعف التوجيهين السابقين فالاولى في توجيه
الرد وهو ان يقال ان كونه للجنس اي كون اللام لتعريف الجنس من حيث هو هو
لا الاستغراق او كون التعريف باللام لا الاستغراق مبني على امرين احدهما ان الاولى
للجنس او تعريفه هو المتبادر الى الفهم من اسم الجنس المعرف لا الاستغراق لانه
من فروع تعريف الجنس والاصل يتبادر وهو الشائع في الاستعمال لان الحكم
على جميع الافراد فلا يوجب بالقياس الى غيره خصوصا في المصادر التي لا خلاف في
انها موضوعة للجنس من حيث هو هو من غير اعتبار فرد وانما الخلاف في سائر اسماء
الاجناس وبعض حققوا انه الاستغراق المانع عن قصد تعريف الجنس من حيث هو هو
فانهما انما تفتح اذا اريد الحكم على الافراد وكان الاقتصار على البعض ترجيحا بلا مرجح
مع كون المقام خطابيا مناسبا للمبالغة واما اذا اريد تخصيص الجنس المغني عنا
الاستغراق مع سقوط مونة تنزيل الاستغراق تكون في غاية الخفاء بل لا توجد
اصلا ولهذا قال صاحب الكشاف ثم ان هذا المقام ابى عن الاستغراق لان
اختصاص حقيقة الحمدية به ابلغ من اختصاص افرادها جميعا وافرادا ثانيهما ان

اللام الداخل على اسم الجنس لا يفيد سوى تعريف مدخوله والاسم الذي دخل اللام لا يدل الا على
مسماه الذي هو نفس الجنس فاذن لا يكون ثمة استغراق مستفاد من اللام اصلا كما هو الظاهر
قال الفاضل المحشي وههنا بحث وهو ان محصل ما ذكره الشارح في توجيه كلام
صاحب الكشاف وتزييفه آنفا هو ان صاحب الكشاف يمنع كون الحمد محمولا في هذا المقام
على الاستغراق ويجعله محمولا على الجنس فقط فنقول منعه ذلك اما ان يبتني على قوله والاستغراق
الذي يتوهمه كثير من الناس وهم فلقايل ان يقول معنى هذه العبارة ان كثيرا من الناس يتوهم
ان الاستغراق هو معنى الحمد باللام بدليل قوله فان قلت ما معنى التعريف فيه وقوله وههنا
الاشارة الى الجنس فالمستفاد من هذه العبارة ان الاستغراق ليس معنى التعريف الذي
في الحمد وذلك لا ينافي استغراق الجنس المحامد بحسب المقام فللقايل ان يقول ليس محصول
كلامه ذلك بل محصوله ان صاحب الكشاف يمنع كون معنى التعريف باللام هو الاستغراق
ويجعل معناه تعريف الجنس بدليل انه قال بعد هذا يظهر ان ما ذهب اليه من ان اللام فيه
لتعريف الجنس دون الاستغراق وكلام بعضهم ان الحمد في هذا المقام محمول على الجنس
دون الاستغراق وباقي كلامه مطابق له كما عرفت ثم نقول منعه ذلك يبتني على قوله والاستغراق
الذي يتوهمه كثير من الناس وهم فان معناه كما اعترف به ان كثيرا من الناس يتوهم ان
الاستغراق هو معنى تعريف الحمد باللام وليس كذلك بل معناه الاشارة الى الجنس ومعنى
تعريف الجنس ثم اعترض على الوجه الاول بان المتبادر الى الفهم من اسم الجنس المعرف باللام في
المقامات الخطابية والشايع في استعمالها انما هو الاستغراق سواء كان مصدرا
او غيره والمقام الخطابي المقتضي للمبالغة اول دليل اعدلنا هذا على الاستغراق واي معنى
مقام يكون اولى بالاستغراق من الحمد في مقام تخصيصه بالله سبحانه وفيه الاستغراق
كالعلم في الجواب انك قد تحققت بما اسلفناه ان هذا المقام ليس مقام الاستغراق
فقرينته اخفى من السهى بل لا وجود لها وعلى الوجه الثاني بانه اراد به انه لا يكون ثمة
استغراق هو مدلول اللام ومدلول في نفس الامر فلا كلام في صحة هذا المعنى لكنه
لا يتجه به وجه اختيار جعل الحمد في هذا المقام للجنس دون الاستغراق قلنا

لم يعتبر احد ذلك بل هو مبني على ما اختاره من كون المحصول ما ذكره وقد عرفت حاله واما
ما اختاره في التوجيه من انه لا دلالة اللفظ على الجنس وعلى اختصاصه بالله سبحانه فانه لا
يحتاج فيه الى الاستعانة بالمقام مع ان اختصاص الجنس يقوم مقام اختصاص
جميع الافراد ويؤدي مؤداه فلا حاجة ههنا في تادية ما هو المقصود اعني انتفاء الحمد
من غيره تعالى بيتها الى ان يراد على الجنس معنى زايد يستعان فيه بالقراين
والاحوال ورد على ان هذا التوجيه ايضا مبني على كون المحصول ما ذكره وقد عرفت
فساده وعلى تقدير صحته ان كانت القرينة المانعة عن ارادة الجنس من حيث
هو هو موجودة فلا وجه لاختياره مع المعارض الاقوى والا فلا وجه العدول
عن الجنس ايضا هذا ما تيسر لي في هذا المقام بعون الله الملك
العلام وهو المستعان وعليه التكلان قال على ما انعم اقول لفظ على في المعاني
بمعنى الباء التي للمقابلة كما يقال بعت هذا على ذاك واعتقه على كذا والمراد
ونحمده على ما كان الحمد مقابلا للانعام ادخل فيه كلمة دالة على المقابلة وقد
زعم بعضهم ان ما في انعم موصولة والعايد محذوف وفي المعطوف مقدر
تقديرا لكلام الحمد لله على الذي انعم به وعلى الذي علمه فلا يتجه ان يقول
كيف يقدر المفعول وقد اخذ علم مفعوله وهو ما لم نعلم بنفي يحتاج الى مفعول ثالث
الاول ان يكون ما لم نعلم بدلا من الضمير المحذوف والثاني ان يكون جزءا بعد المحذوف
يعني هو والثالث ان يكون منصوبا محلا بتقدير اعني والشارح المحرر اختار
ما مصدرية لا موصولة لوجود المانع عن الموصولية لفظا ومعنى اما لفظا
فلاحتياج الموصول الى التقدير اي التقدير العايد اليه في الصلة مع تعدد
ذلك التقدير فيما عطف على الصلة يعني علم لكون ما لم نعلم مفعولا له فان
قلت علم يقتضي مفعولين فلم لا يجوز ان يكون الضمير المقدر مفعولا الاول
وما لم نعلم مفعوله الثاني قلت لان مفعوله الاول يجب ان يكون عالما والمفعول
الثاني معلوما كقوله تعالى وعلم ادم الاسماء فعلى تقدير الضمير لا يجوز ان يكون

هو مفعوله الاول وما لم نعلم مفعوله الثاني ولا وجه لكون الاول حالا والثاني مفعولا ثانيا
بل مفعوله الاول ضمير المتكلم في التقدير وعلمنا حذف لدلالة ما لم نعلم عليه فالاقتصار
جائز لما عرفت ان المفعول الاول مغاير للثاني ليس كالافعال القلوب حتى لا يجوز
الاقتصار وقد يقع في التنزيل كقوله تعالى لا علم لنا الا ما علمتنا ثم لما رد الشارح
تقديرا لعائد على تقديرها موصولة دفع ما ذكره الفصيح من الوجوه بقوله ومن زعم ان
التقدير وعلمه على ان ما لم نعلم اي باتباع ما ذكره من الوجوه الثلث فقد تعسف اي
خرج عن الطريق المستقيم وهو اما باختيار ما يجوز قطعا او باختيار ما هو ترك
الاولى الذي رعايته كالواجب بل واجب في نظر البلغاء فلا منافاة بين القول بالعدم
اولا وبالتعسف ثانيا اما كون الاول تعسفا فلاستلزامه الابدال من المحذوف وهو غير
جائز لان المبدل منه ساقط حكما ولو سقط لفظا ايضا لبقي التابع بدون المتبوع
واما كون الاخرين تعسفا فلاستلزامهما مجوها من الحذف بلا دليل يعتد به
واما معنى فلان المحمود عليه لما وجب ان يكون من اوصاف المحمود الاختيارية
كان الحمد على الانعام الذي هو من اوصاف المنعم امكن من الحمد على نفس النعمة
فان قيل الدليل يدل على عدم جواز الحمد على نفس النعمة وقد كان المدعى
الامكنية قلنا عدم الجواز بالنظر الى الحقيقة وعدم الامكنية بالنظر الى المجاز فصحيح
ان الحمد لا يجوز بالنظر الى الحقيقة الا على الانعام ويجوز بالنظر الى تنزيل النعمة
منزلة الانعام لكونها اثره وسببا له ولهذا اختار الامكنية لا الوجوب **قال**
ولم يتعرض للمنعم به لقصور العبارة عن الاحاطة به **اقول** يريد انه لم يقل على
سائر النعم بكذا وكذا ولا يريد انه لم يقل على كذا وكذا لانه معلوم مما ذكر قبيل
هذا الكلام ثم ان التعرض للمنعم به قد يكون بطريق التصريح بالكل تفصيلا
وقد يكون بطريق التصريح بالبعض فاشار الى وجه ترك الاولى بقوله لقصور
العبارة عن الاحاطة به وكيف لا وقد قال الله تعالى وان تعدوا نعمة الله
لا تحصوها واشار الى وجه ترك الثاني بامرين الاول قوله لئلا يتوهم تخصيصه

بشيء دون شيء فان التعرض لبعض النعم بالاسم يتوهم منه اختصاص الحمد بالله تعالى
بسبب هذه النعمة دون اخرى فلم يتعرض له دفعا لهذا الوهم الثاني قوله ولئلا يذهب
نفس السامع كل مذهب ممكن فانه اذا تعرض لبعض النعم يكون المقصود مصرحا به
واذا لم يتعرض له يذهب نفس السامع كل ما يمكن ان يذهب اليه من النعم وفيه
من المبالغة ما لا يخفى **قال** ثم انه صرح ببعض النعم ايماء الى اصول ما يحتاج اليه بقاء
النوع **اقول** لما فرغ من هذا الكلام دفع شبهة تنشأ مما تقدم وتمهيد
توطيئة لما سيأتي من بيان المناسبة بين ما ذكر المص في الحمد وبين ما ذكره في
الصلوة تقرير الشبهة انك قد عرفت ان في التعرض لبعض المنعم به ايهام
اختصاص الحمد ببعض دون بعض وقد تعرض له فينبغي ان يكون فيه ايهام
الاختصاص وتقرير الدفع ان الايهام انما يكون اذا ذكر المنعم به متعلقا بالانعام
العام واما اذا ذكر متعلقا بالانعام الخاص بعد التعرض بمطلق الانعام فيضمحل
ذلك الايهام ويشير الى ما ذكر استعمال كلمة ثم الدالة على التراخي فان الكلام
الثاني لما استقل بالافادة اعتبر ما افيد ضمنه كانه متراخ عن الاول واما تقرير
التمهيد فيظهر عن قريب ان شاء الله تعالى والمراد ببعض النعم ما اشير اليه بالبيان
لا بتعليمه لانه انعام خاص وليس بنعمة وبما يحتاج اليه في بقاء النوع التمليك
كما يدل عليه قوله اي يحتاج في تعيشه الى التمدن والاصول كلية هي العمدة الكبرى
في امر البقاء وهي تحصيل الغذاء واللباس والمسكن وغيرها كتحصيل
المنكح مثلا وفروع جزئية مرتبة على تلك الاصول ومتشعبة منها والاصول
موقوفة على نعمة البيان كما سيأتي في البيان ولا شك ان التصريح بالموقوف
بالصفة **قال** وبيان الانسان منه **اقول** اي بيان كون التصريح به ايماء الى
اصول ما يحتاج اليه ولما كان بيان هذا ببيان ما يحتاج اليه وبيان
الاصول وبيان كيفية الايماء اليهما اشار الى الاول بقوله اي يحتاج في
تعيشه الى التمدن والى الثاني بقوله يتعاونون ويتشاركون في تحصيل الغذاء

وغيره موقوف على ان يعرف كل احد صاحبه ما في ضميره وقوله يتعاونون ويتشاركون
انما استيناف جواب عن السؤال عن سبب الاجتماع على ما بينه بهيئة ضمن اجتماعه
وما دخل عليه كقولك لقيت زيدا راكبين وما في ضميره عبارة عما يحتاج اليه
امر البقاء في الجملة لا ما كل ما يحصل في القلب اذ كم من شي يحصل في الضمير لمصلحة اضماره
واراد بالاشارة في قوله والاشارة لا تفي الاشارة الحسية فانها التي لا تفي بالمعدومات
والمعقولات الصرفة دون الاشارة العقلية **قال** وفي الكتابة مشقة **اقول** يرد عليه ان
لزوم عدم الالفاظ الدالة على المعاني في لا يتصور الكتابة اصلا لانها موقوفة على
تعليم وتعلم لا يحصلان بدون الالفاظ فلا معنى لقوله وفي الكتابة مشقة ويمكن
ان يقال ان الكتابة وان كانت موقوفة في الظاهر على الالفاظ لكن يمكن تحصيلها
بالنظر الى قدرة الله تعالى على خلق علم ضروري في ضمير كل احد بحيث يعلم دلالة كل نقش
على معناه ويعلم ايضا علم صاحبه تلك الدلالة **قال** فانعم الله تعالى عليهم **اقول**
اذا توقف تحصيل الامور الضرورية على تعريف احد لصاحبه ما في ضميره والاشارة
والكتابة لم يهتدوا انعم الله تعالى على افراد الانسان بتعليم البيان بواسطة تعليمه
ادم عليه السلام اما بالوحي او بخلق علم ضروري فيه كما هو رأي ابي الحسن الاشعري والمنطق
بمعنى النطق والفصيح المبين والموضح يقال افصح به اي صرح فقوله المعرب عما في
الضمير اه تفسير له وليس المراد معناه الاصطلاحي لجواز ان يكون بعض الفاظ
غير فصيحة بذلك المعنى فان قيل كما ان الاشارة لا تفي بالمعدومات والمعقولات
الصرفة كذلك البيان لا يفي بتفهيم الغايبين عن الموجودين في الحال والذين
يوجدون في الازمنة الاتية فلا بد من التعرض للكتابة لكونها محتاجا اليها ح
قلنا البيان لما كان اصلا يتوسل به الى تحصيل الكتابة ايضا دون العكس
اقتصر عليه واعلم ان الامام البغوي رحمه الله تعالى قال في قوله تعالى علمه البيان
النطق والكتابة والفهم حتى عرف ما يقول وما يقال له وقال هذا قول ابي
العالية وابن زيد والحسن فلو فسر الشارح ايضا بهذا التفسير لكان احسن

لكن تبع صاحب الكشاف **قال** ثم ان هذا الاجتماع انما ينتظم الى اخره **اقول** هذا شروع
في بيان المناسبة بين ما ذكره في الصلوة وبين ما ذكره في الحمد والمراد بالجزئيات اما
جزئيات نوع الانسان فمعنى عدم تناهي العدل والمعاملة انه لا يمكن ضبط حال كل فرد على
التفصيل من جهة العدل والمعاملة واما جزئيات الاحكام فمعنى عدم تناهيها انها
عدم معرفتها مفصلة فعلى الاول يكون معنى العبارة بل لا بد لاحوال تلك الجزئيات
اي لمعرفة احوالها وعلى الثاني بل لا بد لتلك الجزئيات اي لمعرفتها والمراد بالواضح المظهر
والمبين لان الوضع الحقيقي هو الله تعالى **قال** واعلى معجزات نبينا القرآن **اقول** اما
كونه معجزة فمذكورة في الكتب الكلامية واما بيان كونه اعلى المعجزات فلانه المبين للاحكام
والمميز بين الحلال والحرام وساير ما يحتاج اليه في نظام المعاش والمعاد وانه الباقي الى يوم
القيام غير مختص بزمان النبي صلى الله عليه وسلم بخلاف ساير المعجزات وانما وصف
القرآن بكونه فارقا بين الحق والباطل اشارة الى مناسبته الى ان قوله وفصل الخطاب
الى المعجزة **قال** فقوله وعلمه من عطف الخاص على العام رعاية لبراعة الاستهلال **اقول**
يعني اذا كان المحمود عليه مطلق الانعام كان عطف قوله وعلمه على انعم من قبيل عطف
الخاص على العام ولما كان هذا العطف من قبيل الاطناب اقتضى بيان فائدة وذكر
الخاص صريحا بعد ذكره في ضمن العام فلا يرد ان رعاية البراعة تحصل بذكر تعليم البيان
سواء لوحظ كونه خاصا بعد عام وسواء كان هناك عطف اولا وقد ذكر له
فائدتين الاولى رعاية براعة الاستهلال وهي في الاصطلاح عبارة عن كون
مناسبا للمقصود في الجملة وسيأتي في البديع تمام توضيحه ان شاء الله تعالى والبراعة
ههنا باعتبار ذكر البيان فان البيان بمعنى العلمي وان اختلفا
معنى لكنهما متحدان لفظا وهذا القدر يكفي في البراعة كما اشير اليه بقوله
في الجملة ولان فيه اشارة الى موضوع علم المعاني والبيان وهو التراكيب
الخبرية والطلبية من حيث افادتها الخواص وكيفية افادتها الثانية التنبيه
على جلالة نعمة البيان وعظمتها فان الخاص اذا ذكر بعد العام ممتازا عن ساير

الافراد العام بالمنزلة لاوصاف الشريفة بجعل كانه نوع اخر مغاير للعام بحيث لا يشمل
لفظ العام حكمه سنة بل يجب التنصيص عليه بانفراده منقولة كما اشير اليه في الحلال له
وتنكير العنبر اما باعتبار كونها بمعنى الجلالة والشرف كما قال صاحب الكشاف
في قوله تعالى فمن شاء ذكره ذكر الضمير لان التذكرة في معنى الذكر والوعظ
واما باعتبار كونها ولدا بان الفعل كما صرح به الشارح في التلويح فان قيل
الفايدة انما ذكرت للبيان وليس بخاص معطوف على العام والخاص المعطوف
على العام انما هو التعليم والفايدة لم تذكر اللهم الا ان يعرف بكونها موصوله
في صح الكلام لانه يكون عبارة عن البيان قلنا نعم الا ان مظهر الفايدة
ومنشاها لما كان هو البيان ذكره واسندها اليه قال ومن البيان بيانا
لقوله ما لم نعلم اقول ورد عليه انه لو قيل ما لم نعلم من البيان علم ان المراد الجميع
وهو مردود لان تلك العبارة توهم ابتداء خلاف المقصود وهو العطف على ما
لم نعلم فيكون المحمول على عدم العلم بملاحظة هذا الايهام وظهور فساده على
التقييم بغاية السمح فان قيل العلم لا يكون الا بغير المعلوم فما فايدة قوله ما لم نعلم
قلنا فوايد الاولى التنصيص بعدم العلم مطلقا في مقام الخضوع الثاني التعرض
بعموم المعلوم الذي علمه في مقام ذكر النوع الثالثة التنبيه على ان الذي علمناه
هو الذي لا نعلم بعقولنا وقدرتنا لو خلينا ونفسنا الرابعة كمال اظهار المنة
والعطية حيث رفعنا عن ترى الجهل الى ثريا قال خير من نطق بالصواب اقول
اي النطق على القول لان القول يتناول كلام الله تعالى فلا يصح التفضيل مطلقا
قال لان هذا الفعل لا يصح الا لله تعالى اقول هذا في الحقيقة تعليل
المحذوف تقديره لكلام لم يذكر الفاعل وهو الله تعالى لتعينه وظهوره
لان هذا الفعل لا يصح الا لله تعالى قال لان الفصل التمييز ويقال للكلام البين
فصل اقول اراد ان الفصل ان كان مصدرا فالاصل لكنه استعمل هاهنا
اما بمعنى المفعول كالضرب بمعنى المضروب او بمعنى الفاعل كالعدل بمعنى العادل

وكذا المراد بالخطاب الكلام المخاطب به لا المعنى المصدري وذلك لان المراد
بيان كونه اشارة الى المعجزة ولا يناسبها المعنى المصدري في شيء منها ومن في من
الكلام ومن الخطاب بيانية والمخصص معناه المبين الواضح مرفوع جزء بعد جزء لفظ
الخطاب يتبينه اي يعلم بينا يقال تبينت الشيء اي علمته بينا قال اصله اهل بدليل
اهيل اقول ذهب البصريون الى ان الاصل في آل اهل واستدلوا عليه بان تصغيره
اهيل واعترض بان تصغير اهل لا آل فلا يتم الاستدلال واجيب بانه لم يسمع اويل
وسمع اهيل فلو كان اصله ذلك لوجد مصغره فانه ما يصغر في الجملة الا بقال الاختصاص
بالاخطار يمنع التصغير لانا نقول التصغير تدريه للتعظيم وقال الكسائي اصله اول
سمعت اعرابيا فصيحا يقول اويل في تصغيره قال ثعلب فقد صار اصلين بمعنيين لا كما قال
البصرة وروي عن ابي عمر تلميذ ثعلب ان الاهل القرابة سواء كان لها تابع او لا والآل
القرابة بتابعها فهو اخص من الاهل ولهذا لم يستعمل الا في الاشراف وقد السماع
في مصغره للاكتفاء بمصغر اهل ولان تصغير التعظيم نوع على تصغير التحقير وقد امتنع
والاصل ان يكون لكل مجاز حقيقة بدليل الغلبة وان لم يجب قال الاطهار جمع
طاهر كصاحب واصحاب اقول قال الشارح في شرح الكشاف الاطهار جمع طهر
تسمية بالمصدر وقيل جمع طاهر كانصار واصحاب واشهاد والحق ان جمع فاعل على
افعال لم يثبت حتى قيل ان اصحابا جمع صحب بالكسر تخفيف صاحب كنمر وانمار وصحب
بالسكون اسم جمع كنهر وانهار فان قيل في المثل احياؤها ابناؤها اي الذين جنوا على
هذه الديار بالهدم هم الذين بنوها حكاه ابو عبيد وهما جمع جان وبان قلنا
الجوهري انا اظن ان المثل جناتها بناتها لان فاعلا لا يجمع على افعال واما اشهاد فلعله
جمع شهد وصحب الا ان يكون هذا من النوادر على ما جاء في الامثال قال جمع خير
بالتشديد اقول هذا احتراز عن الخير بالتخفيف اسم تفضيل فانه لا يثنى ولا يجمع
ولا يؤنث وانما قلنا اسم تفضيل لانه لو كان مخفف خير يثنى ويجمع مثله قال الجوهري واما
قول الشاعر الا بكر الناعي بخير بني اسد بعمرو بن مسعود وبالسيد الصمد فانما

نناه لان اذا جزى مخففة مثل ميت وميت **قال** واصله مهما يكن من شيء بعد الحمد **اقول** اي
اصل اما بعد مهما يكن من شيء بعد الحمد فاذا كان الاصل ذلك ووقعت كلمة اما موقع
اسم هو المبتدا يعني مهما وفعل هو الشرط يعني يكن وتضمنت معنى ذلك والاسم
فلتضمنها معنى الشرط لزمتها الفاء كليا اللازمة للشرط غالبا فان قيل اذا كان علة
لزوم الفاء لاما تضمنها معنى الشرط وكان الفاء لازمة للشرط غالبا وجب ان يكون
لزومه لاما ايضا غالبا والا يلزم مزية الفرع على الاصل قلنا لما تضمنت معنى الشرط
ولم يكن الشرط مصاحبا وجعل الفاء دليلا عليه وجب لزوم الفاء كليا بخلاف ظاهر
الشرط فانه لا يحتاج الى دليل كذلك فلزوم الفاء كليا لضعفه لا لمزيته ولتضمنها
معنى الابتداء بسبب تضمنها المبتدا لزمها لصوق الاسم اللازم للمبتدا لزوم العام
للخاص بناء على ان اللازم مجرور وصف للاسم لا مرفوع صفة للصوق الاسم اذ لا معنى
للزوم لصوق الاسم للمبتدا قوله قضاء ايفاء لحقه لقوله لزمتها الفاء وقوله لزمها
لصوق الاسم والحق عبارة عن الفاء والاسمية وما عبارة عن الشرط والابتداء
قال لما ظرف بمعنى اذا الى اخره **اقول** ان قيل كون لما بمعنى اذا ينافي اشتراط مقارنته
بالفعل الماضي لفظا ومعنى لان اذا كما يليه ماض يليه مضارع ايضا وما في معناه
يجب ان يكون في حكمه قلنا لا يلزم من كون كلمة بمعنى كلمة اخرى في الجملة ان يكون في
حكمها مطلقا لجواز تغايرهما في بعض الاحكام لغرض من الاغراض فانما ولما وضع
لافادة ونحو امر لو تحقق غيره لزم ان يقترن ما يدل على الوقوع وضعا وهو الماضي
حقيقة نحو لما كان ولما قام او معنى نحو لما لم يكن ولما لم يقم فظهر من هذا الفرق
ان في ايراد قول سيبويه دخله فايدة عزيزا بينهم من الظاهر فتدبر **قال** والجيد ما
تقدم **اقول** يعني ان الوجه الصحيح كونه ظرفا بمعنى او استعمالا استعمال الشرط لا حرف
شرط كلولما ثبت في موضعه ان حرف الشرط منحصرة في لو وان واما بالاجماع ولا
العبرة في الاسمية والحرفية بالمعنى فلما الحادثة كان اسما كذلك **قال** علم البلاغة
وهو علم المعاني والبيان وعلم توابعها **اقول** يعني علم الزيادة اختصاص بالبلاغة

وهو علم المعاني والبيان وعلم الاختصاص من توابعها وهو البديع بناء على ان المراد بقوله
علم البلاغة وبقوله توابعها هو المعنى الاضافي دون ان يكون علما للعلوم الثلثة
اذ لا اضافة في المحل على العلمية مع ارتكاب وتجوز من خلاف الاصل لا على الوصف
على جعل الكلمة بمعنى البلاغة الثاني ارجاع الضمير اليه باعتبار المعنى الاصل **قال**
لانه لم يجعل اجل جميع العلوم **اقول** اما بالنظر الى الدعوى فلما ذكره واما بالنظر الى
الدليل فلان تقصر معرفة الدقايق وكشف الاستار عليه لا يوجب الفضل مطلقا لتمكن
بعضها جهات اخر تفوق هذه الجهة **قال** اجل ما سواها وجعلها **اقول** هكذا
وجدنا اكثر النسخ وفي بعضها وجعلها ويمكن توجيهه بان ان الضمير عبارة عن
الما عبارة عن العلوم الثلثة واما اضافة الاجل الى ما سواها فقصد بها
الزيادة المطلقة وكذا اضافة الاجل الى العلوم في المتن كما يقال الناقص والاشج
اعدلا بني مروان ويراد الاعدلان على الاطلاق وهما بني مروان اختصاص ولا
يرد ان بني مروان عادلون وهما اعدلهم اذ لو لم يكن بينهم عادل سواهما **قال** الابعد
من العلوم **اقول** اشارة الى ان القصر غير حقيقي بل بالنسبة الى ساير العلوم فيجوز
ان يعرف الدقايق والاسرار بالسليقة وسياتي تحقيقه ان شاء الله تعالى **قال**
يكون من ادق العلوم سرا **اقول** ان قيل دقة العلوم يستلزم دقة العلم الا دقيقه
فكيف يصح التعليل من المصنف بقوله اذ به الخ والتفريع من الشارح بقوله فيكون
قلنا ههنا مقدمة مطوية لاد عاد شهرتها هي ان دقايق العربية من ادق
الدقايق وصحة التعليل والتفريع بملاحظتها **قال** وبه يكشف عن وجوه الاعجاز
الخ **اقول** فيه بحث وهو ان ارجاع الضمير ههنا الى علم البلاغة وتوابعها كما في قوله
اذ به يعرف لا يخلو عن مسامحة لان علم توابع البلاغة لا دخل له في الكشف المذكور على
المذهب المنصور وهو ان اعجاز القران لكونه في اعلى طبقات البلاغة
دون شيء اخر فان ارجع الى علم البلاغة فقد يختل النظام بتخلل القيام اللهم
الا ان يرجع الى المجموع بطريق التغليب قصدا الى المبالغة في المدح **قال** لان الملا

بكشف الاستار معرفة انه معجز الخ اقول تفسير الكشف بالمعرفة اشارة الى ما سياتى
ان الكشف ههنا ليس بمعنى الاظهار للغير وقوله لان المراد بكشف الاستار
العقلية خارجة عن طوق البشر اشارة الى جلالة العلوم نظرا وهذه وسيلة الى قوله
والاحرى به اشارة الى شرف الغاية فيكون قوله فيكون من اجل العلوم لكونه
معلومة من اجل المعلوم لكونه متعلقة من اجل المعلومات الى اخره ادعاء للدعوى
مع حاصل الدليل واللام فى قوله لكونه متعلق بمجىء يعنى ان المراد بكشف الاستار
التصديق بانه انما اعجز البلغاء لكونه فى اعلى مراتب البلاغة لا بسبب اخر فان من
حصل هذا العلم حصل له ذوق يقف به على لطايف فى القران لا تحصى فيتحقق به ان البلغاء
انما عجزوا عن معارضته لاشتماله على مثل تلك الدقايق الخارجة عن طوق البشر فان
قيل قوله لكونه فى اعلى مراتب البلاغة يخالف ما سياتى من اختيار تفاوت بلاغة
القران قلت المراد بالاعلى ههنا حد من الكلام ابلغ مما عداه بحيث لا يمكن للغير معارضته
والاتيان بمثله بقرينة قوله الخارجة عن طوق البشر فلا ينافى ما سياتى قال فان
قيل كيف التوفيق بين ما ذكر ههنا الخ اقول حاصل السؤال ان كلام المص ههنا
مخالف لكلام صاحب المفتاح بوجهين الاول انه نسب الكشف الى علم البلاغة
وصاحب المفتاح نص على الذوق حيث قال ومدرك الاعجاز هو الذوق
ليس الا الثانى انه قال بكشف الاستار عن وجوه الاعجاز وقد انكره صاحب
المفتاح حيث قال نعم للبلاغة وجوه متلثمة ربما تيسرت اماطة اللثام اى ازالة
النقاب لتجلى عليك اما نفس وجه الاعجاز فلا وحاصل الجواب دفع المخالفتين
الا انه دفع الثانية اولا لانه اهم وحمله دفع الاولى تقرير الاول ان صاحب المفتاح
لم ينكر الكشف مطلقا لانه صرح بكونه مدركا ولا شك ان المدرك للشى يكون
كاشفا له لنفسه قطعا بل انما انكر الكشف بمعنى الوصف والبيان للغير لانه
صرح به ايضا حيث قال اعلم ان شان الاعجاز امر عجيب لا يمكن اماطة اللثام عنه
لنكشف لك تلك الحال وتعلقها بالمقال بل يدرك الى هنا استعمال كاف

الخطاب فى قوله لتجلى عليك وما ذكره المص ههنا لا يدل على انه يمكن وصفه فلا تنافى
بين الكلامين وتقرير الثانى ان نسبة الكشف الى علم البلاغة باعتبار
كونه سببا بعيدا له فانه سبب قريب للذوق والذوق سبب قريب للكشف فهو
سبب بعيد للكشف ونص صاحب المفتاح اياه على الذوق باعتبار كونه سببا
قريبا له يعنى ان الموصل الى معرفة الاعجاز ايضا لا اقرب له الا الذوق والى هذا
اشار الشارح بقوله بل على انه انما يدرك بهذا العلم او بالذوق المكتسب منه
لا بغيره من العلوم ولما اشعر هذا الكلام ان ادراك الاعجاز لا يتصور
الا بالذوق الحاصل من هذا العلم ورد عليه ان العرب تدرك الاعجاز بالسليقة
من غير ان يكون لهم علم هذا العلم وتحصيل ذوق بسببه فاجاب بانه انما يرد اذا
كان القصر حقيقيا بان لا يكون شى غير الذوق الحاصل منه مطلعا على الاعجاز
وليس كذلك بل القصر اضافى والمضاف اليه ساير العلوم وقد اشير الى كون
القصر اضافيا فى مواضع من المفتاح كقوله فى اخر علم الاسناد لكلا ادن حرام الاعجاز
هو امر من جنس البلاغة والفصاحة ولا طريق لك اليه هذا الخامس الاطول
خدمة هذين العلمين اى لا سبيل لك الى ادراك الاعجاز على هذا المذهب
الخامس وهو ان اعجاز القران ليس الا لكونه فى اعلى طبقات البلاغة الاطول
خدمة علم المعانى والبيان فان المتبادر من هذه العبارة ان يكون القصر بالاضافة
الى ساير العلوم وبكونه التقييد بالاطول خدمة هذين العلمين دون ساير العلوم
وكقوله فى اخر البيان لا علم بعد علم الاصول اكشف للقناع عن وجه الاعجاز من
هذين العلمين فان هذه العبارة قطعية فى ان القصر غير حقيقى بل بالاضافة
الى ساير العلوم والمراد بالاصول فى عبارة المفتاح على ما ذكره الشارح اما
اصول الدين اى الكلام اذ لابد منه فى تاويل المتشابهات وردها الى
المحكمات وسمى العمدة الكبرى فى معرفة معانى القران اذ اللغة والنحو والصرف منها
واعلم ان فى نقل قوله لا علم بعد علم الاصول الخ اختلالا وفى المنقول اشكالا

اما الاول فلان عبارة المفتاح هكذا لا علم في باب التفسير بعد علم الاصول اقرا منهما
على المرء لمراد الله تعالى من كلامه ولا اعون على تعاطي تاويل مشتبهاته ولا انفع في درك
لطائف نكته واسراره ولا اكشف للقناع عن وجه اعجازه وقد ذكروا ان الظرفين
في باب التفسير وبعد علم الاصول وجوزوا ان يتعلقا بمعنى النفي المستفاد من لا
علم فاذا تعلقا بالآخر لا يكون قوله اكشف مقيدا بالظرفين المذكورين البتة كما لا يخفى وقد
حمل الشارح عبارة المفتاح على الوجه الاول فنقلها كذلك وليس كذلك واما الثاني
فلان المتبادر من هذه العبارة ان علم الاصول ايضا اكشف منهما وان غيرهما كاشف
ايضا لكنهما اكشف وكل منهما كما ترى ويمكن دفعهما اما الاول فبان المراد بعد تحصيل
علم الاصول فلا دلالة حينئذ على كونه كاشفا فضلا عن الاكشفية غايته ان يتوقف عليه
الاكشفية ولا فساد فيه واما الثاني فبان معنى العبارة ليس ما ذكر بل نفي الاكشفية
عن غيرهما ولا يلزم منه اثباتها لهما حتى يلزم ثبوت الكاشفية وتحقيقه ان سلب الصفة
عن غير شيء ما يستلزم اثباتها لذلك الشيء اذا كان ثبوتها ضروريا كما في كلمة الشهادة
فان وجود الاله ضروري فاذ النفي عن الغير يثبت له والاكشفية ليست كذلك
تامل فانه دقيق وبالقبول حقيق قال نعم لا يمكن اقول كلمة نعم تصديق للجزاء
اعني لا علم اكشف من العلمين وقوله لا يمكن بيان وجه الحصر الخ استينافا في جواب لما
يقال انهما هل يكشفان عن الاعجاز على وجه الكمال حتى يبدل الحقيقة هذا هو
على طبق اللغة وقد يستعمل في تراكيب المصنفين فيما اذا قصد الانتقال عن
الكلام السابق الى ما له نوع تعلق به وهو الانسب ههنا يعني ان ادراك
وجه الاعجاز بحقيقته محال لانه موقوف على احاطة هذا العلم احاطة تامة وهو
محال لغير علام الغيوب ثم لا يدخل كنه بلاغة القران لا يحت على التامل كما قال في
المفتاح في اخر الفن الثالث لمبنى علم المعاني على تتبع تراكيب الكلام واحدا
فواحدا لا تتم الاحاطة بها الا لعلام الغيوب ولا يدخل كنه بلاغة القران الا كنه
علمه التامل ولقائل ان يقول ان اراد بعدم امكان الادراك لحقيقة الاعجاز

عدم الامكان مطلقا سواء كان بطريق الكسب اولا لا يصح تعليله بقوله لامتناع الاحاطة
بهذا العلم لغير علام الغيوب لان ادراكه بطريق غير منحصر في ذلك لجواز ان يدرك
بالسليقة كما اعترف به وان اراد عدم امكانه بالكسب يصح التعليل لكن لا يصح تفريع
عدم دخول كنه بلاغته مطلقا الا كنه علمه التامل فتدبر قال ومن حرنا في هذا
على اصطلاح المص اقول اتفقوا على ان مثل قولنا اظفار المنية نشبت بفلان استعارة
بالكناية واستعارة تخييلية لكن اختلفوا في تعيين ما يطلق عليه هذان اللفظان
الى ثلثة اقوال الاول وهو المختار ان الاستعارة بالكناية هو اسم المشبه المذكور
كناية باعتبار ذكر لازمه ومراده الذي هو الاظفار وفي الاستعارة التخييلية
الاظفار على انها قد اريد بها صور تخييلية شبه بمعانيها الحقيقية الثاني مختار
صاحب المفتاح وهو انها اسم المشبه المستعمل في المشبه به كالمنية المراد بها السبع
ادعاء بجعله مرادفا لاسم السبع على عكس الاستعارة المصرحة واما الاستعارة
التخييلية فصاحب المفتاح يتابع القوم الثالث ما ذهب اليه المص من ان الاستعارة
بالكناية عبارة عن التشبيه المضمر في النفس المدلول عليه باثبات امر للمشبه مختص
بالمشبه به وان التخييلية عبارة عن اثبات ذلك الامر للمشبه وقد جرى الشارح
رحمه الله تعالى ههنا على اصطلاح المص لضرورة توجيه كلام على ما ينبغي والا فهو ضعيف
لان جعل الاستعارة بالكناية والتخييلية عبارة عن التشبيه المضمر في نفس
المدلول عليه باثبات امر للمشبه به مختص بالمشبه وان التخييلية عبارة عن
اثبات ذلك الامر للمشبه وقد جرى الشارح رحمه الله تعالى ههنا على اصطلاح
المص لضرورة توجيه كلامه والاثبات لا يوافق الاصطلاح واللغة كما صرح
الشارح في موضعه ولهذا قال ههنا ومن جرينا الخ اعلم ان الايهام عبارة
عن ان يطلق لفظ له معنيان قريب وبعيد ويراد البعيد اعتمادا على قرينة
خفية وهو ضربان مجرد وهو الذي لا يجامع شيئا مما يلائم المعنى القريب ومرشح
وهو الذي يجامع شيئا مما يلائمه وما نحن فيه من هذا القبيل لانه اراد بالوجه

معناها البعيد اعنى الطرف والجهات وندوة بها اشارة بلايم المعنى القريب اعنى ما يواجه

ثم اعلم ان الترشيح عبارة عن ذكر شى يلايم المستعار منه ان كان فى الكلام استعارة

او المشبه به ان كان فيه تشبيه او المعنى الحقيقى ان كان فيه مجاز مرسل والاستعارة

بالكناية لما كانت عند المص تشبيها فى الحقيقة يكون كون الاسنا ترشيحا باعتبار كونها

ما يلايم المشبه لا باعتبار كونه ملفوظا لان تعريف الترشيح مطلق كما سياتى ان شاء الله

واما قول الشارح فى الجواب عن اعتراض المص على صاحب المفتاح بطلب الفرق بين

التخييليه والترشيح ان الامر الذى هو من خواص المشبه لما قرن فى التخييليه بالمشبه

كالمنية مثلا حملناه على المجاز وفى الترشيح لما قرن بلفظ المشبه به لم يحتج الى ذلك فيما

لا يفيد فى هذا المقام ولا يجوز ان يكون ترشيحا للمجاز المرسل بان يقال اثبات

الوجود للاعجاز بطريق المجاز على اى المجاز كما ان اليد فى قوله عم اسرعكن لحوقا بى

اطولكن يدا مجاز عن النعمة وذكر الطول ترشيح لما قال الشارح فى موضع وما كان معنى المكنيه

والتخييليه عند المص امرين معنويين يخرج الخليص فى تعريف المجاز اورد لهما فصلا على حده

وفى موضع اخر بعلى ما ذكره المص كل من لفظى الاظفار والمنية مستعملة فى المعنى الموضوع

له وليس فى الكلام مجاز لغوى وانما هو بعد اثبات الاسنا واستعارة تخييليه كالوجوه

مع جواز تعدد التخييليه لان الاسنا انما هى من لوازم الوجوه لا الصور الحسيه بمعنى

الاشخاص وان كانت من ملائمها وذلك انما يكفى فى الترشيح فقط قال القران فعلان

بمعنى المفعول اقول القران فى الاصل مصدر بمعنى الجمع يقال قرات الشى قرانا جمعته وضممت

القران فقال قرات الكتاب قراءة وقرانا والمفهوم من الشرح انه نقل الى المفعول ثم

الى الكلام المنزل بمعنى الكلى الشامل للكل والبعض المفهوم من شرح الكشاف حيث قال

القران فى اللغة الجمع نقل الى المجموع المتلو انه يكون النقل اولا الى الكلام بالمعنى المذكور

فان المراد بالمجموع المتلو ليس جميع ما بين الدفتين بل المجموع من الحروف والكلمات

الشامل للكل والبعض بدليل قوله وفسر بالكلام المنزل على النبى عم المنقول عنه

بالتواتر المكتوب فى المصاحف يطلق تارة على الكل وتارة على الكلى فان

هذا التفسير ليس الا للمطلق وكذا المطلق ليس الا المطلق وهذا اولى بان النقل خلاف

الاصل وتقليل خلاف الاصل تقليل بقدر الامكان هو الاصل لا يقال يمكن تطبيقه

عليه بان يجعل حمل اسما بيانا لكونه بمعنى مفعول لا كلاما مستقلا بنية النقل الاول

لانا نقول اذا جعل بمعنى المفعول يكون صفة فينافى كونه اسما فتدبر قال ونظم تاليف

كلماته مرتبة المعانى اقول المراد بهذا الكلام بيان نكتة اتيان النظم على اللفظ وحاصله

ان فيه تاديبا بترك الاولى المبنية على منشا الاعجاز فان نظم القران عبارة عن تاليف

الالفاظ حال كون معانيها مرتبة ودلالاتها متناسقة مرتبطا بعضها ببعض كما يقتضيه

ذلك الترتيب والتناسق على وجه يقتضيه العقل لا توالها فى النطق وضم بعضها

لا بعض كيفما اتفق ولما كان الاعجاز باعتبار كمال الفصاحة والبلاغة باعتبار هذا

النظم لا بمجرد ترتيب الالفاظ كيف كان اختيار النظم عليه وان فيه اشتمالا على استعارة

لطيفة وهى ان اعتبرت فى مجرد النظم يكون مصرحا بان يلاحظ تشبيه ترتيب كلمات

مرتبة بالدرر ويطلق النظم الموضوع للمشبه به على المشبه وان اعتبرت فى نظم القران

يكون مكنيه مع التخييليه بان يضمر فى النفس تشبيه كلماته بالعقد على طريق المكنيه

ويثبت لها النظم على طريق التخييليه وعلى التقديرين يحقق الاشارة الا ان كلماته

كالدرر قال كانها عقد انفصم فانتثرت لاليه اقول تشبيه كتاب الشيخ بالعقد المنقطع

بحسب مقتضى طبع المسايل والامر ليس بحيث كانت مرتبة بل جمع الشيخ ثم انفصمت

حين جمعه اقول ومعمول الصلة لا يتقدم على الموصول لان معمول الصلة اذا كان

متقدما على الموصول لان العامل من حيث عامل يقتضى التقدم على معموله فاذا تقدم

المعمول على الموصول يتقدم الصلة على الموصول فيتقدم الصلة على الموصول ثم

ينبغى لان المتقدم على المتقدم على الشى متقدم على ذلك الشى وهذا باطل لانه

كتقدم جزء من الشى المرتب الاجزاء على ما فيه وفيه بطلان الترتيب المفروض

اذا عرفت هذا عرفت ان قوله لكونه كتقدم جزء من الشى المرتب الاجزاء عليه

تسامح لان الجزء عليه لم تقدم على الشى المرتب الاجزاء بل انما يتقدم بعض

الاجزاء المرتبة على البعض الاخر فالوجه ان يقال الضمير في قوله عليه راجع الى الجزء الذي
حتى يلزم ذلك لانا نقول في يكون توقيف الشيء بالمرتب الاجزاء عبارة عن
تقدم الشيء على نفسه في مطلقا فليتامل قال ولا الاظهر انه جائز اقول قد اشتهر في
كلام المتقدمين من النحاة عدم جواز تقديم معمول المصدر عليه مطلقا وقد جوزه
الفاضل الرضي لكن اذا كان المعمول ظرفا او شبهه وتبعه المتاخرون ومثل الشارح
الاول بقوله تعالى فلما بلغ معه السعي والثاني بقوله تعالى ولا تاخذكم بهما رأفة فلما
استشعر ان يقال هذان المثالان لا يدلان على المطلوب لجواز ان يكونا من الشواذ رده
بان نظاير ما ذكرنا كثيرة في القران وكلام العرب الموثوق بعربيتهم فلا يمكن ان يحمل على
الشذوذ ثم لما رده وان سلم يجوز مطلقا بتقدير في الجميع عاملا مقدرا يفسره المذكور
رده بان عليه تقديرا للمتعلق في جميعها تكلف مستغنى عنه فلا يرتكب بلا ضرورة ثم لما
فرد ان الارتكاب ضروري لان المصدر مأول بان مع الفعل ولا شك ان ان اذا
كان مصرحا به لا يمكن التقديم عليه وكذا ما في حكمه رده ايضا بان ليس كل مأول
بشيء حكمه حكم ما اول به فلا يجب ان يكون المأول بان مع الفعل في حكمه البتة كيف لا
وهو يدل على الزمان والمصدر ليس كذلك على انا لا نسلم ان ان اذا كان مصرحا
به لا يمكن التقديم عليه كيف والظرف وشبهه من الجار والمجرور ما يكفيه رائحة من
الفعل حتى يعمل فيه الضمير كقوله وما الحرب الا ما علمتم وذقتم وما هو عنها بالحديث
المرجم اي ما حديثها او الحديث عنها ومعنى النفي المستفاد من حرفه كقوله تعالى
ما انت بنعمة ربك بمجنون حيث قال الزجاج بنعمة ربك موصول بمعنى النفي وانتفى
عنك الجنون بنعمة ربك قال ويسمى الفرق بينهما في باب الاطناب
اقول لما كان مودى ما ذكره هنا من معنى الحشو والتطويل واحدا في الحقيقة
احال الفرق بينهما على ما سيجيء وحاصله ان الزايد في التطويل غير متعين وفي
الحشو متعين ومثال الحشو قوله واعلم علم اليوم والامس قبله ومثال التطويل
والفى قولها كذبا ومينا قال وهي حكم كلي ينطبق على جزئياته اقول المراد

بالحكم الكلي القضية الكلية تسمية للشيء باسم اشرف اجزائه وبالجزئيات
جزئيات موضوع تلك القضية فان لها احكاما تستفاد من تلك وليس المراد
جزئيات تلك القضية اذ لا جزئي لها فضلا عن ان يكون لها احكام تستفاد
منها والمراد بانطباق القضية على الجزئيات اشتمالها على احكامها بحيث يندرج
كل حكم من احكام الجزئيات تحت حكم تلك القضية قال فهي اخص من الاسئلة
اقول هذا تفريع على ما علم التزاما من قوله لاثبات القواعد ان الشواهد
يجب ان يكون من التنزيل او كلام البلغاء لان اثبات القواعد لا يتصور الا بذلك
بخلاف التوضيح ومع ما في قوله لكونها من التنزيل الخ ولذلك زيد في المختصر الاخير لفظ
بعد التوضيح قال والمراد الاول هو التقصير اقول ذكر اولا المعنى الحقيقي للالو
وهو التقصير ولم ينف كون المراد ذلك المعنى ثم ذكر المعنى الذي يستعمل هو فيه بطريق
المجاز اي التضمين وهو المنع طبق عبارة المتن على هذا المعنى وذلك اشارة منه
الى ان المعنى الاول وان امكن ان يراد ههنا لكن الانسب هو الثاني اما الاول
فلجواز ان يكون جهدا حالا بمعنى مجتهدا فيعلم منه عدم التقصير في الاجتهاد
وان يكون منصوبا بنزع الخافض اي لم اقصر في الاجتهاد ولا يجوز ان يكون
تمييزا لانه يجب ان يكون في المعنى فاعلا او مفعولا ولا وجه لشيء منهما واما
الثاني فلان الفعل اذا قرن بالجهد ونحوه فلا يوجد في الاستعمال الا متعديا
الى مفعولين باحد الاعتبارين حتى قال جار الله في لا تالونه وهو لا يالوك
جهدا وقال الجوهري لا الوك نصحا فلما كان الاستعمال على هذا المنوال ناسب
ان يحمل عبارة المص على ما يناسبه قال يعني في تحقيق ما ذكر فيه من الاحكام
اقول انما اورد هذا التفسير بعد قوله اي المختصر لان المتبادر من ظاهر اضافة
التحقيق الى المختصر تحقيقه بعد ما تم وفرغ منه وليس الامر كذلك بل المراد
ايراد مباحثه متناولا للامر بحقيقته بحيث لا يشوبها شبهة وشكوك اولان المختصر
عبارة عن الالفاظ كما سياتي ولا معنى لتحقيقها سوى ما ذكر قال ولم آل

الفعل المنفي بالمثبت اقول اعترض عليه بان ما ذكره انما يستقيم اذا صلح العلة المذكورة
علة للفعل المنفي ويكون له علة اخرى لا فيما لا يصلح ان تكون علة للفعل المنفي
فلا فيما لم يكن له علة اخرى سوى العلة المذكورة وما نحن بصدده مما لا يصلح
العلة المذكورة اعني قربا ان يكون علة للفعل اعني المبالغة في الاختصار
للمنافاة بينهما يكون علة للنفي وهو علة المبالغة وجوابه انا لا نسلم انه لا يصلح
ان يكون قربا علة للمبالغة في الاختصار وقوله للمنافاة بينهما ممنوع لجواز ان
يوجد عبارة مطنبة متشابك بعضها ببعض غاية التشابك بحيث يكون اخذ
المراد وتناول المقصود منها بعيدا غاية البعد ثم بالغ في اختصارها بان يعبر عنها
بعبارة قليلة واضحة الدلالة على المقصود فدعوى المنافاة باطلة نعم يرد على الشارح
ان اللزوم المستفاد من الشرطية ممنوع كيف وقد صرح نفسه في شرح المفتاح
وغيره من كتبه الشريفة انه ليس كل كلام فيه نفي وقيد من قبيل ما توجه النفي فيه
الى القيد بل قد يتوجه القيد الى النفي فان القيد ان اعتبر اولا ثم دخول
النفي عليه ثانيا توجه النفي الى القيد وان عكس عكس والمعول في تعيين
احد الاعتبارين على القرائن مثلا معنى ما ضربته اكراما ترك الضرب ارادة
للاكرام ومعنى ما ضربته تاديبا الضرب الذي هو للتاديب لم يصدر مني
وعبارة الشيخ ايضا ههنا لا تخلو عن الاشارة الى هذا ثم اعلم ان في قوله
يأول الفعل المنفي بالمثبت نوع مساهلة لان الفعل المنفي هو بالغ وهو
ما أول بما ذكر فلو قال وانما عبر عن النفي المستفاد من لم ابالغ بترك المبالغة
تصريحا بالمقصود ودفعا لما توهمه ظاهر العبارة من توجيه العلة الى الفعل المنفي
ثم يرد عليه هذا ولا الاول قال تصريحا اولا وتلويحا ثانيا اقول ما التصريح
اولا فحيث قال وكان القسم الثالث غير مصون عن الحشو والتطويل والتعقيد
واما التلويح الى الاشارة عن التعقيد ثانيا فحيث قال قابلا للاختصار
مفتقرا الى الايضاح والتجريد فقابلية الاختصار لما فيه من التطويل وافتقاره

الى الايضاح لما فيه من التعقيد وافتقاره الى التجريد لما فيه من الحشو وانما كان
هذا الامر اظهر لانه يتجاوز عن الحد لان كلا من الحشو والتطويل كما سبق خال
عن زيادة لا فائدة فيها وعبارات صاحب المفتاح ليست كذلك فان في كل
لفظ منها فائدة لو ترك ترك غاية ما في الباب انه يمكن ان يعبر عن اصل المسئلة
بعبارة اخصر من عبارته ولا يلزم منه ان يكون فيه حشو او تطويل بل كلها من قبيل
الاطناب وكذا التعقيد انما يلزم اذا كان فيها خلل اما في النظم او الانتقال وكلاهما
انشاء الله تعالى وليس فيه تلك غاية انها لا تظهر لغير اهلها ولا حيف قال
ولقد اعجب وجلا تخه اقول الظاهر ان تخصيصه لنسبة الزيادة المبينة من الحشو
الى الشارح انكاره وان احتمل ان يكون تخصيصا للتواضع وهضم النفس قال ولا يوف
لتقديم المسند اليه هنا جهة حسن تخه اقول ان قيل لا يلزم من انتفاء مقتضى
التخصيص والتقوي انتفاء جهة الحسن مطلقا لجواز ان يحصل باعتبار
اخر مثل ان يكون المقصود من الكلام بيان اتصاف المسند اليه بمضمون الخبر
على الاستمرار بحيث يعد من السجايا المتصف بها لا بحدوث الاخبار لحصوله له
كما في قوله تعالى الله يستهزئ بهم وقولهم الزاهد يشرب ويطرب قلنا الاستمرار
فيها ليس مستفادا من التقديم بل من المضارع كما صرح به الشارح في بحث تقديم
المسند اليه فان قيل المقصود بيان موضوع فيه المسند اليه بمضمون الخبر ودوام
الخبر وهما اعتباران متلازمان لكن قد يقصد الاول كما اذا كان الكلام
في الزاهد واذا هل يتصف بالشرب فيقال الزاهد يشرب وقد يقصد الثاني
كما اذا كان في الشرب وانه هل يقع وصفا للزاهد فيقال يشرب الزاهد
قلنا هذه وقد اعتبرها صاحب المفتاح دون المصنف فلا نحمل كلامه عليه فيمكن
ان يقال انه لما وصف كتابه بما وصف كان مظنة ان يتوهم انه اعتمد في حصول
النفع به على كماله في نفسه ولا يلتجئ الى الله تعالى في ذلك فقوى الاسناد لدفع هذا
الوهم وان كان بعيدا قال فكانه قصد جعل الواو للحال اقول فيه اشكال

لان ما لاجله الواو للحال اجعل الجملة خالية فح لا حاجة الى الواو ولا الى المستدل المقدم
بل يكفي ان يقال اسأل الله تعالى فانه ليس الواو مما يجب اثباته حتى يرتكب ما
ذكره كما لا يخفى **قال** من فضل حال المأل ان ينفع به **اقول** يعني ان حال من مجموع ان
ينفع ما ولا بالنفع فيكون لبيان هيئة المفعول لان النفع مفعول ثاني للسؤال
يقال سألته الشيء ذكره الجوهري **قال** فعلى هذا كان الانسب الخ **اقول** اورد
عليه اختار هذه العبارة يجوز ان يكون لقصد ايهام ان عزمه تعالى لا يتعلق ان
ينال المال بتكاثره او انفاده وليس بوارد لان ذلك القصد لا يلائم قوله وهو حسبي
لتضمنه فك ذلك الايهام **قال** ونعم الوكيل عطف اما على جملة هو حسبي الخ **اقول** توضيح
كلامه ان قوله ونعم الوكيل يحتمل ان يعطف على شيئين الاول هو حسبي فيكون المخصوص
بالمدح محذوفا يقدر مؤخرا كما في قوله تعالى نعم العبد فيكون عطف نعم الوكيل على
هو حسبي من قبيل عطف الجملة الفعلية على الجملة الاسمية الاخبارية وهو يبطل بوجوه
اما لانا لا نسلم انه معطوف على ما قبله لم لا يجوز ان يكون معترضا والواو للاعتراض مطلب الواو للاعتراض
بناء على القول بجواز وقوع الجملة المعترضة اخر الكلام كما سيأتي ان شاء الله
تعالى ويكون الفائدة الترغيب في تفويض الامر الى الله تعالى سلمناه لكن لا نسلم
ان جملة هو حسبي اخبار محض لم لا يجوز ان يكون في قوة الانشاء لوقوعه موقع المدح
والدعا سلمناه لكن لا نسلم ان جملة نعم الوكيل انشائية فانا نقدر في المعطوف مبتدأ
بقرينة ذكره سابقا اي وهو نعم الوكيل كما تقدر في اجزاء القول كما هو المشهور فيكون
المعنى وهو مقول في حقه نعم الوكيل فيكون العطف جملة خبرية متعلق جزئها فعلية
انشائية فيجوز عطفها على الاسمية الخبرية السابقة حينئذ بلا مرية والثاني حسبي
لكن عطف الجملة عليه ليس باعتبار كونه مفردا بل باعتبار تضمنه معنى يحسبني
ويكفيني فان عطف الجملة على المفرد لا يجوز من غير تاويل فيه بدليل ان قرا
الكوفة لما قرأوا فالق الاصباح وجعل الليل سكنا قال اهل التفسير حمل جعل الليل
على معنى المعطوف عليه فان فالق بمعنى خلق وقال الكواشي وابو البقاء

ان قوله يقبضن عطف على الفعل الدال عليه صافات تقديره يصففن اجنحتهن في
الهواء ويقبضنها بعد البسط كما شايع في المادة والحاصل ان العطف من غير تاويل
لما ارتكبوا هذا التكلف لكن لما كان العطف بالتاويل جائزا لان الظاهر
احتاجوا فيه الى نكتة كما في قوله تعالى ان الله يبشرك بكلمة منه اسمه المسيح
عيسى بن مريم وجيها في الدنيا والاخرة ومن المقربين ويكلم الناس احوال
من كلمة كما صرح به في الكشاف وقد عطف بعضها على بعض في هذا الاسلوب
في الكلام حيث عبر عنه بالفعل المضارع تنبيها على تجدده والنكتة فيما نحن فيه
المبالغة في المدح لان المعطوف جملة فعلية دالة على المدح العام ثم ان هذا
العطف وان جاز بهذا التاويل لكنه في الحقيقة عطف الانشاء على الخبر وهو بعد
وسيجيء تحقيقه ان شاء الله تعالى واعترض الفاضل المحشي على حديث العطف
بالتضمين بانا نختار انه معطوف على حسبي ولا حاجة الى اعتبار تضمنه معنى
يحسبني ويكفيني فان الجملة التي لها محل من الاعراب واقعة موقع المفردات
ويجوز عطفها على المفردات وعكسه وبعض اذا ادعى العين نكتة كما في قوله
تعالى انا نبشرك بكلمة منه اسمه المسيح عيسى بن مريم وجيها في الدنيا والاخرة ومن
المقربين ويكلم الناس فان وجيها ومن المقربين ويكلم احوال من كلمة كما صرح في
الكشاف وقد عطف بعضها على بعض وعدل في التكلم الى صيغة الفعل تنبيها
على تجدده فههنا عدل الى الجملة الفعلية الدالة على المدح التام مبالغة فيه
وعلى حديث عطف الانشاء بان ذلك جائز في الجملة التي لها محل من الاعراب
نص عليه العلامة في سورة نوح ومثل بقولك قال زيد نودي للصلوة وصلى في
المسجد وكفاك حجة قاطعة على جوازه قوله تعالى وقالوا حسبنا الله ونعم
الوكيل فان هذه الواو من الحكاية لا من المحكي اي قالوا حسبنا الله وقالوا نعم
الوكيل ويمكن ان يجاب عن الاول بان اتفاق المفسرين على التضمين يدل على
الحاجة اليه وقوله فان الجملة التي لها محل من الاعراب واقعة موقع المفردات

لابدل على جواز العطف بلا تاويل بل النكتة المذكورة انما هي للعطف بالتاويل وتغير
الاسلوب بانا قيل لما وجد صورة العطف كان الاولى حمله على الظاهر لان التاويل
خلاف الاصل فان الاولى ان لا يصار اليه قلنا عطف الجملة على المفرد ايضا
خلاف الاصل فتعارضا والترجيح معنا لما عرفت من اتفاق اهل العربية والحاصل ان
كلام الشارح موافق لكلام الثقات وكلام المعترض مع عدم سلطان بقية
لم يؤيد بدليل يدل على صحته وعن الثاني بوجهين الاول انه ان اراد
بجواز عطف الانشاء على الاخبار في الجملة التي لها محل من الاعراب جواز عطفه
مع بقائه على انشائيته فلا نسلم كيف ولو جاز ذلك لزم وقوع الانشاء خبرا
للمبتدا بلا تاويل وقد منعه نفسه معترضا على الشارح في تجويزه اياه كما ياتي
في احوال المسند اليه ان شاء الله وان اراد جوازه مع صرفه عن ظاهره اما
بتقدير الفعل او جعله في معنى الاخبار فلا وجه لتقييد الجمل بالتي لها محل من
الاعراب ولا حاجة الى نقل نص العلامة وتمثيله لان عطف الانشاء على
الاخبار جائز مطلقا والشارح لا يمنعه بل صرح به في مواضع من مباحث
الفصل والوصل الثاني انا لا نم جوازه في تلك الجمل مطلقا ونص العلامة
لا يدل عليه وانما يدل على جوازه في الجمل المحكية بعد القول ولانه لو فيه لان
المراد بهما لفظاهما وما نحن فيه ليس من ذلك القبيل ولما استشعر هذا
المنع اراد ان يدفعه فقال فليس هذا الجواز مختصا بالجمل المحكية بعد
القول اذ لا يشك من به مسكة في حسن قولنا زيد ابوه عالم وما افسقه وعمرو
ابوه بخيل وما اجوده وجوابه انا لا نسلم في حسنه لكنا نمنع كونه من العطف
لجواز كونها اعتراضية كما سبق سلمناه لكن لم لا يجوز ان يكون الجملة الثانية
في تاويل المجرد ويكون التقدير زيد ابوه عالم وهو فاسق وعمرو ابوه
بخيل وهو جواد ثم ما ادعى الشارح ان هذا التركيب مطلقا غير مستقيم
كيف وقد وقع نظيره في القرآن حيث قال تعالى ومأويهم جهنم وبئس المصير

فان قيل نقل عن الشارح انه قال هذا تنبيه لا اعتراض اذ قد يقع لبعض الخاطر
اشتباه في كون فعل المدح لا سيما عند تقدير المخصوص انشاء قلنا بعد تسليم صحة
هذا النقل عنه لا يمكن تطبيقه على عبارة الشرح لان قوله لكنه في الحقيقة
استدراك من قوله وان صح فكانه قال وان صح باعتبار لكنه لا يصح باعتبار
اخر وانما قال كما صرح صاحب المفتاح وغيره لانهما ذكرا بخلاف ظاهر ما
اشتهر ان في المخصوص مذهبين احدهما انه مبتدا والانشاء خبر مقدم عليه
والاخر انه خبر مبتدا محذوف وانما قال على راي احترازا من قول من جعله حالا
بتقدير قد او عطفا على بالي الاصباح بتقدير وقالوا الاصباح قال
وههنا اوان الشروع في المقصد الاول اقول الاوان مع معنى الحين وجمعه
اونة كزمان وازمنة واراد بالمقصود المقصود من الكتاب لا من الفن لان
المقدمة داخلة في المقصود خارجة عن الفن ولهذا قيد المقاصد فيما ياتي
بقوله في هذا الفن قال اما ان يكون من قبيل المقاصد في هذا الفن اقول
المراد بهذا الفن فن البلاغة وما يتبعها فلا يبعد في عد البديع قسما من
قبيل المقاصد في هذا الفن لانه وان كان خارجا عن فن البلاغة لكنه
تابع له وداخل في مجموع فن البلاغة وما يتبعها قال ان كان الغرض منه الاحتراز
عن الخطا في تادية المراد اقول ثم لم يذكر فيما الحرج الاحتراز عن التعقيد
المعنوي فانه يوجب خللا في الانتقال وهو خطا بلا مرية لان ذلك الخطا
ليس في التادية والافادة بل في كيفيتهما لما سبق ان علم المعاني يبحث عن
ايراد التراكيب من حيث افادتها الخواص والبيان يبحث عنها من حيث كيفية
افادتها انما قال والا فهو ما يعرف به وجوه التحسين دون ان يقول والا
فهو الفن الثالث كما في الاولين ليعلم فائدة البديع كما علم فائدة اخويه قال
وعليه منع ظاهر يندفع بالاستقراء اقول ما تقرير المنع فان يقال في القسم الاخير
لا نم ان ما لا يكون الغرض منه الاحتراز عن التعقيد المعنوي فهو ما يعرف به وجوه

التحسين فيكون فنا ثالثا ثم لا يجوز ان يكون شيئا اخر واما تفريع المتن فان يقال قد تتبعنا
واستقريناه فلم نجد غير المقدمة والفنون الثلثة فقصدنا ضبطا بتلك الاشارة ليسهل الاستقرا
لانه مدار تعين الفن فالابنات لعدد ان القسم الاخير منها واعلم ان الشارح المحقق قد
جوز في بعض تصانيفه كونه الاستقرا ومثل هذا الموضع مع الاطلاع على ما هو الوضع اي مقابل
التمثيل والقياس على اذا الامور المذكورة جزئيات لهذا الكتاب فكانه قال كل ما هو جزؤه
فهو غير خارج عما ذكر لان هذا الجزء كذلك ورد بان الاستقرا الوضعي استدلال
باحكام الجزئيات على حكم الكلي والمقصود من تحصيل الاقسام لا تعدية حكمها الى المقسم
فانها انما تتحقق بعد تحصيلها ومعرفة احكامها نعلم ان الاستقرا موقوف على
تحصيل الاقسام فلو حصل الاقسام به لزم الدور فالوجه ان يحمل الاستقرا في مثل
هذا المقام على معناه وهو التتبع **قال** لان الثاني اذ توقف **اقول** اراد بالثاني ما لا
يكون من قبيل المقاصد في هذا الفن ولم يذكر الاول اكتفا بالاول **قال** والحق ان
الخاتمة انما هي من الفن الثالث **اقول** وذلك لان المص قال في الايضاح هذا ما
تيسر باذن الله تعالى جمعه وتحريره من اصول الفن الثالث وبقيت اشيا يذكرها في
علم البديع بعض المصنفين منها ما يتعين اهماله اما لدخوله في فن البلاغة او لعدم
كونه راجعا الى تحسين الكلام البليغ ومنها ما لا باس بذكره لاشتماله على فائدة
مع عدم دخوله فيما سبق وهو شيئان الاول القول في السرقات الشعرية وما
يتصل بها الثاني القول في الابتدا والتخلص والانتها فعقدنا فيها فصلين ختما
بهما الكتاب قال الشارح في اول الخاتمة بعد نقل عبارة المص الايضاح
فعقدنا فيها فصلين ختمنا بهما الكتاب فعلم ان الخاتمة انما هي خاتمة للفن الثالث لا خاتمة
الكتاب خارجة عن الفنون الثلثة كما توهمه بعضهم وان جزؤه قوله فعقدنا
فيها فصلين ختمنا بهما الكتاب مع ملاحظة ما قبله بما يفيد ما ذكره البعض
لان معنى الكلام ح بقيت اشياء يذكرها في علم البديع بعض المصنفين منها
ما يتعين تركه فلهذا لم اذكره اصلا ومنها ما لا باس بذكره وهو شيئان واذا لم

يكن مما يذكره عقدنا فيهما فصلين ليكونا خاتمة الكتاب لا اجزاء من الفن الثالث كما فعلوه
قال ولا الجزء كذلك ولكن الجزء المقدمة الخ **اقول** هذا ابطال لكون تنكير مقدمة للتعظيم
كما ذهب الزوزني والتعليل كما ذهب اليه غيره وحاصله ان النكتة المعتد بها انما تكون
اذا اخرج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر وقد اخرج ههنا على مقتضاه لان الاصل في
الاسم التنكير سيما اذا وقع خبرا والتعريف كما مر يطلب بمقتضيه ولا مقتضى له
ههنا اذ لا عهد ولا يناسب غيره فيبقى على اصله وهو التنكير نعم اذا اعتبر مع ذلك
النكتة في تنكيره لكن لا ضرورة تدعو اليه واما الفنون الثلثة فقد صار كل منهما
معهودا بسبب اجزاء الكلام في المقدمة اليها فلهذا ادخل فيها اللام لكن يرد على المص انه
انه قال في اجزاء المقدمة وما يحترز به عن الاول علم المعاني وما يحترز به عن التعقيد المعنوي
علم البيان وما تعرف به وجوه التحسين علم البديع فالكلام في قوله بعده لك الفن الاول
علم المعاني مثلا لان كان اشارة الى علم المعاني لم يصح الحمل للزوم حمل الشيء على نفسه وان
كان اشارة الى ما يحترز به عن الاول يصح الحمل لكنه بلغو اذ قد علم سابقا ان الذي
يحترز به عن الاول علم المعاني وكذا الحال في الفن الثاني والثالث اللهم الا ان
يجاب بان الثاني وبقيا لا شك في كون الحمل في الفن الثاني والثالث مفيدا لبعد العهد فحمل الفن
الاول عليهما سوقا للفنون الثلثة في نسق واحد وان لم يتضح الحاجب المقتاح في ذكر
الاقسام الثلثة حيث لم يذكر التعيين في الاول لقرب العهد **قال** اي هذه مقدمة في
بيان معنى الفصاحة والبلاغة **اقول** المتبادر من هذه العبارة انه اراد بالمقدمة
ما هو الحق اعني الالفاظ من حيث دلالتها على معانيها الوضعية لانها التي في بيان
معنى الفصاحة والبلاغة وغيرهما لا لانه لا الالفاظ المجردة ولا المعاني المجردة عن
الالفاظ وسياتي لهذا زيادة تحقيق ان شا الله تعالى قوله اي هذه مقدمة اشارة
الى انها خبر مبتدا محذوف وقوله والحصار معطوف على معنى الفصاحة وقوله وما
يتصل عطف على بيان معنى الفصاحة وقوله وذلك اشارة الى البيان وما بيان
لما في ما يتصل والمراد بما بينا في اليه الكلام بيان النسبة بين الفصاحة والبلاغة

وبيان ان مرجع البلاغة ماذا وبيان ان اى شئ من الامور التى ترجع اليها البلاغة فلى
توقف محصولها اى حاصل المقدمة ان توقف غاية الثلثة على التفصيل فان فيها بيان
ان غاية المعانى الاحتراز عن الخطأ فى تادية المعنى المراد وغاية البيان الاحتراز عن
التعقيد المعنوى وغاية البديع معرفة وجوه التحسين وان توقف سبب الاحتياج
اليها على التفصيل فان فيها بيان ان الناس لاى سبب يحتاجون اليها فان غاية كل منها
لما عرفت فيها على التفصيل عرف سبب الاحتياج اليها لان العلم لا يحتاج اليه الا
لغاية فظهر ان عطف وجه الاحتياج الى الغاية من قبيل عطف التفسير وههنا بحث
وهو ان قوله وانحصار علم البلاغة فى علمى المعانى والبيان يخالف ما قال فى اواخر
المقدمة مرجع البلاغة الى تلك العلوم جميعها الا الى مجرد المعانى والبيان ويمكن
ان يقال المراد انحصار علم له زيادة اختصاص بالبلاغة فى ذينك العلمين بدليل
تدوينها ايضا وتسميتهما علم البلاغة لكان من مزيد اختصاص لهما بها فلا منافاة
قال المقدمة ماخوذة من مقدمة الجيش اقول كونها ماخوذة منها يحتمل ان
يكون بطريق النقل لمناسبة ظاهرة بينهما فيكون لفظ المقدمة حقيقة عرفية
فى مقدمة الكتاب او العلم وان يكون بطريق الاستعارة فيكون مجازا
وتاؤها اما للنقل من الوصفية الى الاسمية او للتقديم موصوفها مؤنثا كما فى
الحقيقة والمقصود بهذا الكلام دفع ما توهمه بعض شراح المفتاح ان المقدمة
بكسر الدال لم يجئ فى اللغة لكن القوم استعملوها كذلك لقصد المبالغة ووجه
الدفع ان العلامة قال كالفائق المقدمة من قدم بمعنى تقدم وفتح الدال
خلف من القول وقال الجوهرى مقدمة الجيش بكسر الدال اوله قال ويقال
مقدمة العلم لما يتوقف عليه مسائله اقول يعنى ان لفظ المقدمة يطلق بالاشتراك
على معنيين الاول مقدمة العلم وهى ما يتوقف عليه الشروع فى العلم والثانى
ما يعنى اى قطعة من كلام الكتاب قدمت امام المقصود لارتباط لذلك المقصود
بتلك الطائفة وانتفاع بتلك الطائفة فى ذكر المقصود سواء توقف ذلك المقصود

عليها كما لطائفة بان ذلك على معان تستفاد منها ما يتوقف على المقصود اولا بان ذلك
على معان تستفاد منها امور نافعة فى المقصود من غير توقف فظهر ان مقدمة العلم
هى المعانى والمعرفة المستفادة من المعانى الوضعية المستفادة من الالفاظ وان مقدمة
الكتاب هى الالفاظ الدالة على المعانى الوضعية لانها المسماة بالكلام مرادا منه الجزء المقدم
من اجزاء الكتاب الذى هو عبارة عن الالفاظ الدالة على المعانى الوضعية كما هو الظاهر
فعليه ما قال الشارح فى شرح المفتاح ردا على بعض الشراح وبالجملة لم يفرق بين اللفظ
والمعنى ولم يعرف ان الكتاب اسم للالفاظ ... اما الفصل بينه وبين المقدمة هو عبارة
المخصوصة المرتبة المسوقة لبيان المعانى والاغراض المقصودة منه فلا اشتباه فان قيل
تسمية الالفاظ بمقدمة الكتاب انما تصح اذا كانت تلك الالفاظ دالة على مقدمة العلم
حتى يكون من قبيل تسمية الدال باسم المدلول واما اذا كانت دالة على ما لا يتوقف
على الشروع فتسميتها بالمقدمة غير صحيح ولهذا قال الفاضل المحشى ابتدعت فى هذا الكتاب
مقدمة العلم وفسرته بما هو المشهور فى الكتب ومقدمة الكتاب وهو اصطلاح
جديد لا نقل عليه فى كلامهم ولا هو مفهوم من اطلاقاتهم قلنا هذا استقرا
ناقص فلا يفيد لان عدم الوجدان لا يدل على عدم الوجود فلعل الشارح اطلع
على نقل فى كلامهم او فهمه من اطلاقاتهم وان لم يطلع عليه المعترض مع ان صاحب
المواقف قد اطلق لفظ المقدمة على ما لا يتوقف عليه الشروع اعنى الموقف
الاول فان اكثر ما ذكر فيه مسائل الكلام كما صرح به الفاضل المحشى فى شرحه
له وايضا بما نقل عنا بكار الانكار وكفى به حجة فى صحة تسمية ما لا يدل على مقدمة
العلم بمقدمة الكتاب ثم قال الفاضل المحشى واعلم ان الشارح ذكر فى شرحه
للرسالة الشمسية ان مقدمة الكتاب ما يذكر فيه قبل الشروع فى المقاصد لارتباطها
به وهى ههنا امور ثلثة الاول بيان الحاجة الى المراد ثم قال واما ما يفهم من كلام
الشارح من ان المراد بالمقدمة ما يتوقف عليه الشروع فى العلم ففيه نظر لامكان
الشروع بدون تصور هذه الثلثة واما ما ذكره من البصيرة فليس امرا مضبوطا

يقتضي الاقتصار على ما ذكره قال هنا كلام ويظهر منه ان ما جعله في هذا الكتاب
مقدمة العلم من الحد والموضوع والغاية جعله في شرح الرسالة مقدمة الكتاب
بالتفسير الذي ذكره ههنا ونفى توقف الشروع في العلم على هذه الامور الثلاثة
ثم لا يثبت عنده الا مقدمة الكتاب فقط ويحتاج في توجيه قولهم المقدمة في
حد العلم وموضوعه وغايته الى تكلف لان هذه الامور عين مقدمة الكتاب
بالمعنى المذكور كما احتاج اليه من اثبت مقدمة العلم فقط على ما بينته في شرح الرسالة
هذا كلامه ويمكن ان يقال العبارة ليست كما نقلناه لم نجد نسخة الا وهي ههنا
لامور ثلثة ثم لا يخفى شيء ولو سلم ان التفسير المذكور ههنا لا يصدق على الحد والموضوع
والغاية لما عرفت انه انما يصدق على الالفاظ ولا التفسير المذكور في شرح
الرسالة لان ما يذكر في الكتاب ليس ايضا الا الالفاظ فوجب الحمل على المجاز حيث
اطلق امور مذكورة واريد بها الفاظ دالة على تلك الامور بناء على علاقة قوية بين
اللفظ والمعنى اعني الدلالة فكما ان الدال باسم المدلول ويحكم عليه باحكامه كذلك
العكس فيكون معنى العبارة وهي ههنا الفاظ دالة على امور ثلاثة ثم لا يكون
تلك الامور عين مقدمة الكتاب ولا يحتاج في توجيه قولهم المقدمة في كذا
الى تكلف لانه انما يلزم من العينية وان لا فلا نعم لو اعترض على الشارح بان كلامه
في هذا المقام ينافي كلامه في شرح الرسالة حيث اثبت ههنا التوقف على هذه
الامور ونفاه ثمة لكان لتوجيه اللهم الا ان يقال مقصوده ههنا مجرد التمثيل
حكاية القوم الكلام لا بيان ما هو الحق عنده ثم ان قوله ما يتوقف عليه مسايله
ثنا مجادلة الا ان يقال ما يتوقف عليه الشروع في مسايله كما قال في المختصر
لان ما يتوقف عليه نفس مسايل العلم هي المبادي لا المقدمة بل هي ما يتوقف عليه
الشروع فيها واما قوله كمعرفة حده وموضوعه وغايته فالظاهر ان المراد
بالمعرفة العلم مطلقا فانها قد تجيء بذلك المعنى فيكون في الحد بمعنى التصور وفي
الغاية والموضوع بمعنى التصديق لان الذي من مقدمة الشروع انما هو التصديق

بفايدة العلم وبموضوعيته موضوعه لا تصورا منها كما بحث في موضعه قال ولهم
زف البعض الخ اقول اما اندفاع الاول بالفرق بينهما فلان هذه المقدمة مقدمة
الكتاب وقد علمت ان المستفاد منها لا يجاد يتوقف عليه الشروع فيجوز تأخيره
ايضا وانت خبير بان هذا الدفع انما يصح اذا لم يكن معرفة الغاية مما يتوقف على الشروع
فان هذه المقدمة مشتملة على بيان غاية العلوم الثلثة كما سبق والظاهر ان المتكلف
ليس للتوفيق فقط بل مع بيان التوقف فليتامل واما اندفاع الثاني بالفرق بينهما
فلان مقدمة الكتاب لما كانت عبارة عن الالفاظ الدالة على المعاني المعينة ومقدمة
العلم عن المعاني المستفادة من تلك المعاني المعينة صح ان يقال مقدمة الكتاب
في بيان مقدمة العلم بمعنى ان هذه الالفاظ في بيان تلك المعاني قال واعلم
ان للناس في تعريف الفصاحة الخ اقول اما الفصاحة فقيل خلوص الكلام من
التعقيد معنى والتنافر لفظا وليس بشيء اذ يدخل فيه ما فيه التعقيد اللفظي
ومع تقدير التعقيد بمعنى اللفظي والمعنوي بتكلف يدخل فيه ما فيه ضعف
التاليف ومع تقديمه ح وجد لا يتناول التعريف فصاحة المفرد والمتكلم المقصود
بيان كل منهما وقيل صوغ الكلام على وجه يليق به بتمام الافهام بمعناه وتبيين
المراد وتزيين الالفاظ بايراد ما يقرب فهمه ويعذب استماعه ويزيل مطالعة
على مقاطعه وهذا مع تقدير تصحيح بتكلف لا يتناول فصاحة المفرد والكلام ان
كانت فصاحة الكلام مفهومة منه ضمنا بل هو تعريف لفصاحة المتكلم لان
الصوغ صفته وان جعل الصوغ مصدرا من المبني للمفعول يكون تعريفا لفصاحة
الكلام ولا يتناول فصاحة المتكلم وقيل هي الاصابة في اللفظ وفي الايلاف
دون اعتبار الصدق والكذب وهذا مع تقدير تعميم الاصابة وحمل اللفظ
على المفرد والايلاف على الكلام لا يتناول فصاحة الكلام والمفرد معا بل
يختص بفصاحة المتكلم لان الاصابة فعله فوجب التقسيم ثم التعريف كما فعله
المص واما البلاغة فقيل الايجاز من غير عجز والاطناب من غير خطل وهو

لا نسلم عدم التوقف في المساواة لا يتناول بلاغة الكلام لان الايجاز والاطناب
من افعال المتكلم بقرينة ذكر الجزء المعتبر بيان بلاغته على ان البلاغة لا يختص بالايجاز
والاطناب فقيل لما فهمه انفاه ورونقه الخاصة وهو مردود مع اختصاصه بالنظر
الكلام لا يتناول بلاغة كلام الله تعالى لان فيه ما لم يتنبه الخواص فكيف العوام فاذا لم
يتناول لم يوجد نوع من كلام الصحابة المشهورين بالبلاغة رضوان الله تعالى عليهم اجمعين
وقيل اسم جامع لحسن اللفظ وصحة المعنى وليس بشيء لان المراد بحسن اللفظ وصحة
المعنى ليس بواضح فلا يناسب التعريف ومع تقريبا ان يحمل حسن اللفظ على الفصاحة
الراجعة الى اللفظ وصحة المعنى على الفصاحة الراجعة الى المعنى وعلى المطابقة لمقتضى
الحال وان كان بعيدا لا يتناول بلاغة المتكلم فوجب ايضا التقسيم ثم التعريف كما
فعله المصنف واعلم ان قوله الا الاطناب من باب تاكيد الذم بما يشبه المدح كقولك فلان
لا خير فيه الا انه يسيء الى من احسن اليه فان قيل سيأتي ان الاطناب لا يكون الا
لفائدة فكيف يكون من ذلك الباب قلت المراد ههنا معناه اللغوي وهو
التطويل لانه للمجمع قال وهي في الاصل تنبئ عن الابانة والظهور الخ اقول يعني ان
الفصاحة في اصل اللغة مستعمل في البيان والظهور فان الابانة يجيء بمعنى
البيان في الجوهري فلا يرد على الشارح انه فسر اللازم بالمتعدي واللازم
قوله يقال افصح الاعجمي وفصح بيان لما سبق فان انطلاق اللسان وخلوص
اللغة عن اللكنة وجودتها ما يلزمه الظهور والبيان والاعجم الذي لا يفصح
ولا يبين كلامه وان كان من العرب والمرأة في افصح للصيرورة واللكنة
عي في اللسان واعلم ان قول الشارح النحرير يشعر بانه لا تصريح من ائمة اللغة
بان الفصاحة بمعنى البيان والظهور لكن روى صاحب البيان عن
الامام الماهر صاحب المثل السائر انه قال الذي عندي ان الفصاحة في اللغة
الظهور والبيان فقال افصح الصبح اذا ظهر قال تعالى حكاية عن موسى عم
واخي هرون هو افصح مني لسانا اي ابين قولا قال ويوصف بها المفرد والكلام

اقول لا نزاع في اتصاف المركبات الناقصة بالفصاحة فان ابقي المفرد والكلام على
ظاهرهما خرجت عن الاتصاف بها بالمرة فوجب التاويل اما في المفرد او في
الكلام فاختار الشارح في المختصر التاويل في المفرد فحمله على ما ليس بكلام بقرينة مقابلته
بالكلام واختاره الفاضل المحشي في الكلام فحمله على ما ليس بمفرد بقرينة مقابلته
بالمفرد ورجح هذا بان تلك المركبات قد تشتمل على كلمات كثيرة مع اثبات او لمعاني
اثبات في باب جديد ... الحكيم بل ضعف التاليف والتعقيد ايضا فيحتاج في
تفسيره فصاحة المفرد الى قيود اخرى وعلى بدونها فوجب تعميم الكلام وابقاء
المفرد على حاله ويرد عليه ان المفرد بالاراد بجزئه الدالة على جزء معناه قيدنا في الاعلام
المركبة ولا خفاء في جواز اشتمالها على تنافر الكلمات كما اذا سمي بامرء القيس امرئ
شأنه يمكن ان يقال المفرد هو الكلمة فان اعتبر فيها وحدة اللفظ كما ذكر في
بعض كتب النحو يخرج تلك الاعلام بلا مرية والا فنقول انها مركبة في الاصل وهو
المعتبر في باب الفصاحة نعم القول ما قيل انها باقية على حالها فان اختصاص
الكلام بالمركب التام اشد واقوى من اختصاص المفرد بالكلمة الواحدة اذ اطلاق
الكلام على غير المركب التام مجازي عرفا بخلاف اطلاق المفرد على غير الكلمة الواحدة
فكيف يصح القول بحقيقة الاول وبطلان الثاني واما المركبات المذكورة
فيعرف حكمها من حكم الكلام بطريق الدلالة لان من العلوم يقينا ان الفصاحة
المعتبرة في فصاحة الكلام انما اعتبرت لاشتمالها على التركيب ولا دخل للاسناد في
هذا المعنى قال ولم يسمع كلمة بليغة اقول اعترض عليه بان الدليل لا يستلزم
الدعوى اذ لا يلزم من عدم اتصاف الكلمة بالبلاغة عدم اتصاف المفرد
بمعنى ما ليس بكلام بها واجيب بانه اراد بالكلمة ما ليس بكلام
كما اراد بالمفرد ذلك ولا يخفى بعده والصواب ان اتصاف الشيء بصفة
ليس من خواص مفهومه المجرد فيوجب اتصاف جزئياته بها فلو اتصف المفرد
بالبلاغة لاتصف الكلمة ايضا بها لانها من جزئيات المفرد ولا اختصاص

بعابا هية الجيدة فلا لم يسمع هذا علم انه لم يتصف بها فتح الاستدلال قال في
المختصر رداً على بعض الشراح القائل بان البلاغة انما هي باعتبار المطابقة
لمقتضى الحال وهي لا تتحقق في المفرد وهم لان ذلك انما هو في البلاغة الكلام
والمتكلم فان قيل تسليم انتفاء المطابقة في المفرد غير مستقيم لما سيأتي ان لكل
كلمة مع صاحبتها مقاما ليس لها مع اخرى وان المقام والحال واحد قلت
المراد بالمطابقة كما سيأتي الاندراج تحت كلام كلي مكيف بكيفية على ما في
واشتمال الكلام على خصوصية من الخصوصيات على ما يأتي فلا مطابقة
في المفرد بشيء من المعنيين نعم قد يكون المفرد منشأ المطابقة لكن فرق بين ان
يكون الشيء منشأ الشيء وان يكون موصوفا به قال واعلم انه لما كانت الفصاحة
عندهم الخ اقول المقصود من هذا الكلام دفع اعتراض اورده خطيب اليمن على
المص وتنبيه على ضعف ما قيل في الجواب عنه بيان ذلك ان المص قال في
الايضاح للناس في تفسير الفصاحة والبلاغة اقوال مختلفة لم اجد فيما بلغني منها
ما يصلح لتعريفهما به ولا ما يشير الى الفرق بين كون الموصوف بهما الكلام و
كون الموصوف بهما المتكلم فالاولى ان يقتصر على تلخيص القول فيهما بالاعتبارين
فنقول كل واحد منهما يقع صفة لمعنيين الخ وروى عن الخطيب انه قال
معترضا على المص ان قوله كل واحد منهما يقع صفة لمعنيين الخ اما ان يكون من
النقل او من عند نفسه والقسمان منتفيان اما الاول فلكونه مستلزما
التناقض واما الثاني فلانه لا مدخل للرأي في تفسير الالفاظ بل موقوف على النقل
من الثقات واجيب عنه بانه اراد بالناس الناس المعهودين كالسكاكي وعبد
القاهر والامام الرازي ولا يلزم منه ان لا يجده في كلام غيرهم والشارح
دفع اعتراض الخطيب واشار الى ضعف الجواب المذكور ووجه الدفع ان ما
ذكره المص من التفاسير وان لم يكن مصرحا به ولا مشارا اليه لكنه ماخوذ من
اعتباراتهم واطلاقاتهم فانهم انما يطلقون الفصيح على اللفظ اذا كان جاريا

على القوانين المستنبطة من استقراء كلامهم سواء كانت نحوية او صرفية وكان ذلك
اللفظ كثير الاستعمال على السنة العرب الموثوق بعربيتهم ويعلم ان اللفظ الموصوف
بما ذكر معا لابد ان يكون خالصا عن الامور المذكورة وانهم ايضا يطلقون الفصيح
على المفرد والكلام والمتكلم ولا شك انهم لا يريدون بالفصاحة في المفرد معنى ارادوه
في الكلام ولا في الكلام معنى ارادوه في المتكلم وكذا الحال في البلاغة فاذا لم يوجد
في كلام تصريح بتفسير الفصاحة والبلاغة والتمييز بين اقسامهما ولا الاشارة اليهما
وكان يفهم من كلامهم وانه لم يقصدوا ان الفصاحة والبلاغة في الكلام تعولان
على ذينك المعنيين ولان الاولى تقع صفة للثلاثة والثانية للاثنين مرادا بها في
كل من الاقسام معنى مغاير للآخر صح ان يقال تفسير الفصاحة والبلاغة على هذا
الوجه مما لم يجده في كلام الناس لكنه اخذه من اطلاقاتهم فاندفع اعتراض الخطيب
وظهر ضعف الجواب المذكور قال وقد تسامح في تفسير الفصاحة بالخلوص عما ذكر الخ
اقول قوله لكونه لازما لها علة للتفسير وقوله تسهيلا للامر علة التسامح وحاصله
ان تفسير الفصاحة بالخلوص لكونه لازما لها لكنه تسامح تسهيلا للامر لان الاطلاع
على الذاتيات في غاية العسر ولا لازم يختص بكل من المفرد والكلام اظهر من الخلوص
عن الامور المذكورة فان كون اللفظ مثلا جاريا على القوانين كثير الاستعمال
عند العرب لا يعلم ذاتيته واذا اعتبر كونه عرضيا لازما لا يختص بواحد منهما فان
بمثله لا يفيد وما نقل عن الشارح في وجه التسامح ان الخلوص لازم غير محمول
لكون الفصاحة وجودية والخلوص عدميا فلا يصح ان الفصاحة هي الخلوص
وان صح ان الفصيح هو الخالص وانما استقام في الجملة لقصد المبالغة والادعاء
انها نفس الخلوص فمدفوع تحقيق الكلام ان تصادق المشتقات كالناطق
والضاحك مثلا لا يستلزم تصادق ماخذها كالنطق والضحك الا ان يكون
احدهما بمنزلة الجنس للآخر كالمتحرك والماشي فانه يصح المشي حركة مخصوصة
وما نحن فيه ليس كذلك ملخصا قال الفاضل المحشي فيه بحث اما اولا

فلان هذا التوجيه يقتضي عدم صحة تفسير الفصاحة بالخلوص لاشاع تعريف الشي بما
ليس محمولا عليه كما هو المشهور فالنسبة القوم ودعوى الادعا ونقد البالغ
مما لا يلتفت اليه في التعريفات واما ثانيا فلان كون الفصاحة وجودية والخلوص عدمية
لا يستلزم ان لا يكون الخلوص محمولا عليها لجواز صدق العدميات على الوجوديات
كما في قولك البياض لا سواد على ان كون الفصاحة صفة وجودية ممنوع بل كونها
عبارة عن الخلوص المذكور انسب بالمعنى اللغوي حيث يقال فصح الاعجمي اذا خلصت
لغته وانطلق لسانه وفصح اللبن اذا اخذ رغوته وذهب لباؤه ويمكن ان يجاب
عن الاول بان كتب الادباء المعقولين مشحونة بالتعريف بالامور المباينة لاغراض
وفوايد يتعلق بذلك منها تعريف صاحب المفتاح علم المعاني بالتتبع فانه ليس محمولا
عليه مع ان الغرض من المحققين على جوازه لفوايد ذكرها في شرحه ومنها تعريف
المنطقيين العلم بحصول صورة الشي في العقل فانه ليس محمولا عليه مع انه قايل بجوازه
لفايدة ذكرها في حواشيه لشرح المطالع ومنها تعريف الحكما الوحدة يعقل
عدم الانقسام الى غير ذلك من التعريفات بالامور المباينة لاغراض تتعلق بذلك
وعن الثاني بان الوجودي يستعمل بمعنى الموجود وبمعنى ما لم يجعل السلب جزءا من
مفهومه والعدمي يستعمل بمعنى المعدوم وبمعنى ما جعل السلب جزءا من مفهومه
فللشارح ان يقول اردت بالوجودي الموجود وبالعدمي المعدوم لا ما جعل السلب
جزءا من مفهومه ولا شك ان المعدوم لا يصح حمله على الموجود لاقتضاء الحمل الاتحاد في
الوجود فان صح حمل العدمي بالمعنى الثاني على الموجود فان قيل لا يجوز ان يكون
المعدوم لازما للموجود لاستلزام عدم اللازم عدم الملزوم ومع تقدير جواز
لزومه له لا يلزم ان يكون محمولا لان اللازم عبارة عن الخارج المحمول الممتنع الانفكاك
وقد قال الشارح لازم غير محمول قلنا اللازم ههنا ليس بمعدوم بل المعدوم
لازم وبينهما فرق بين ثم لا يلزم ان يكون كل لازم محمولا لان اللازم قسمان
حملي اتصالي والمحمول هو الاول لا الثاني كوجود النهار لطلوع الشمس فالاولى

في الاعتراض على الشارح ان يرد ويقال ان اردت بالعدمي المعدوم فلا نسلم ان الخلوص
كذلك وان اردت به ما جعل السلب جزء مفهومه فمسلم لكنه لا يجدي نفعا لجواز
حمل العدمي بهذا المعنى على الوجودي باي معنى اخذ وجوابه ح اثبات كون الخلوص معدوما
وقد اجيب عن المنع الاخير بان اللفظ اذا وصف بالفصاحة كما يقال في هذا
اللفظ فصاحة يراد ان فيه سلامته وخلوصه وما يؤدي معناه لا يجد ان ليس فيه
نقيضه كذا وكذا وان كان لازما لمعناه قال ثم لما كانت المخالفة في المفرد راجعة
الى اللغة الخ اقول لما فرغ عن بيان اطلاق اللفظ الفصيح على ما يكون سالما من الامور
المذكورة انها ماخوذة من اطلاقات القوم وتتبعهم من اعتباراتهم شرع الان في بيان
اطلاق الفصيح على كل من الاقسام الثلث بالمعنى الذي اعتبره القوم وكذا اطلاق
البليغ على القسمين بينها بذلك المعنى انها ماخوذة ايضا من اطلاقات القوم فان
قلت لم يتعرض لمرجع الثاني كما تعرض لمرجع المخالفة قلت لان مرجعه في المفرد
والكلام واحد وهو سلامة الحس كما سياتي والمقصود ههنا بيان ما به يقع
الاختلاف حتى يثبت الاشتراك اللفظي واعلم انه في قوله راجعة الى اللغة نوع
مسامحة لان مخالفة القياس بين المفرد ليست راجعة الى اللغة بل الى الصرف
كما سياتي فحق العبارة ان يقال الى الصرف او الى القوانين المستنبطة من استقراء
اللغة وانما قال كانها حقيقتان مختلفتان لما سياتي من عدم الجزم بالاشتراك
ولانها في قوله الاتي التعريف جمع الحقايق المختلفة لانها كالحقايق المختلفة اذا
علمت بعلم حال اسامي حكمها فكان قال التعريف جمع الحقايق المختلفة في تعريف
واحد فكذا اسامي حكمها او نقول ذلك بالنظر الى الظاهر على ما سياتي قال
لان اطلاق الفصاحة الخ قوله نظر الى الظاهر لعدم الجزم بالاشتراك
اللفظي لاحتمال ان لا يكون لفظ الفصاحة موضوعة لكل واحد من المعاني
المذكورة باوضاع متعددة بل يكون موضوعة لكون اللفظ على السنة العرب
الموثوق بعربيتهم اكثر دورا استعمالهم لها اكثر ونظاير ان ذلك بسلامته عن

التعقيد ومخالفة القياس اللغوي والتاليف النحوي وتنافر الحروف والكلمات قد يكون
اشتراكهما بين المفرد والكلام والمتكلم يحتمل ان يكون بطريق الحقيقة في الكلام والمجاز
في المتكلم ويحتمل العطف لعكس لما ثبت في موضعه ان اللفظ اذا دار بين المجاز
والمشترك يحمل على المجاز لما ثبت في موضعه ترجيحا له على المشترك وكذا الحال في البلاغة
فاما ان يكون حقيقة في الكلام مجازا في المتكلم او بالعكس والحاصل ان هاتين
اللفظتين لما استعملتا في تلك المعاني المختلفة وكان الاصل في الاستعمال هو الحقيقة
حكم بالاشتراك نظرا الى الظاهر قوله وكما لا يخفى تعذر تعريف مطلق العين اذ لا
وجود لذلك المطلق والا لكان لفظ العين مشتركا معنويا اذ لا معنى للاشتراك
معنى الا ان يكون اللفظ معنى كلي يتناول للاشياء نصا على قال ولا يتوجه الاعتراض
على قوله الخ اقول فيه تسامح لان الاعتراض بانه لا مدخل للراي في تفسير الالفاظ لم يرد على
قوله لم اجد في كلام الناس ما يصلح لتعريفهما بل على قوله فنقول كل واحد منهما يقع صفة الى
اخر ما ذكر من التعريفات لكن ملاحظة ذلك القول ولو قال بعده الى آخره لم يرد شيء
قال ثم لما كانت معرفة البلاغة موقوفة الخ اقول اختلف في ان الفصاحة هل هي جزء
من البلاغة ام لا فذهب صاحب المفتاح الى الثاني والمص الى الاول والظاهر انه
ايضا اصطلاح احدثه المص اخذا من اطلاقات القوم واعتباراتهم وان قال
بعض شراح الايضاح ان المص قد تبع فيه ابن الاثير ونقل عنه انه قال الفصاحة
مختصة باللفظ والبلاغة تعم اللفظ والمعنى ثم قال وقد ضرب مثلا لا نفعال ان
الكلام كالانسان والفصاحة في التركيب كالحسن في الجسم وفي المفرد كالحسن في
كل عضو والبلاغة كالروح فيه فان الحسن الاعضاء وتناسب التركيب كمل
الروح بلغ الكمال في الحالات حيث ان المثال لا يناسب اصطلاح المص
بل انما يناسب اصطلاح السكاكي لانه جعل البلاغة كالروح ولا شك ان
حسن الاعضاء والتركيب ليس جزء من الروح وفصاحة المفرد والكلام
جزء من البلاغة عند المص نعم لو ذكر مقام البلاغة المطابقة لمقتضى الحال

كان مناسبا كما لا يخفى قال فالفصاحة الكائنة في المفرد اقول لما عرف سابقا
الحكم بان الفصاحة تكون في المفرد ايضا وكان الاخبار بعد العلم بها اوصافا
ناسب ان يجعل قوله في المفرد خلوصه صفة للفصاحة بجعله ظرفا مستقرا وتقدير متعلقه
معرفة وان كان حذف الموصول مع بعض الصلة مختلفا فيه بين النحاة وكلا يتعلق
نكرة ويجعل حالا لا باء حملا على جواز انتصابها من المبتدا او على تاويل الفصاحة
بالمنتسب فصاحة لان كلا منهما مع ضعفه لا يناسب المقام لان المقصود تفسير
فصاحة المفرد لا الفصاحة حال كونها في المفرد واما كان المال واحدا ويحتمل
ان يكون يجعل ظرفا لغوا متعلقا بالفصاحة لا باعتبار ارادة معناها الحقيقي
والكون كما قالوا ان عطفا لقصة والبنا والجزء الحديث تحقق اما الهاء الظرف
خاصة وان لم يرد بها معنى مصدري فيكون قوله الكائنة ابرازا للمعنى الذي
تضمنه الفصاحة لا بتقدير العامل الظرف قال خلوصه من تنافر الحروف والغرابة
الخ اقول قيل في وجه حصر مخلات فصاحة المفرد في الامور الثلاثة المذكورة ان
المفرد له مادة هي حروفه وصورة هي صيغته ودلالة على معناه فعيبه اما في مادة
وهو التنافر او في صورة وهو مخالفة القياس الصرفي او في دلالته على معناه
وهو الغرابة اجرى في الكلام ايضا بان له مادة هي كلماته وصورة هي
التاليف العارض عليها ودلالة على معناه التركيبي فعيبه اما في مادته وهو
تنافر الكلمات او في صورته وهو ضعف التاليف او في دلالته على معناه وهو
التعقيد قال حتى لو وجد في الكلمة شيء من هذه الثلاثة الخ اقول هذا انما
لان السلب المستفاد من الخلوص سلب كلي لا رفع للايجاب الكلي فعلى هذا
كان الاولى اعادة لفظة من في المعطوفين لكنه تركها للاختصار مع وضوح
المراد قال فالتنافر وصف في الكلمة الخ اقول التنافر ماخوذ من الدابة وهو
امر يحدث في الحيوان عقيب ادراك ما يكرهه فعلى هذا تفسير التنافر بما ذكر
ليس عاما بل الاولى ما قال في شرح المفتاح ان التنافر ان يكون الكلمة ثقيلة

مطلب في الثقل

على اللسان وكثرة على السمع بحكم الذوق الصحيح والطبع السليم بلا الالف بالمعنى اللغوي
ان ثقال الى التنافر وصفا في الكلمة يوجب كراهة على السمع بسبب ثقلها على اللسان
وعسر النطق بها فكلامهم فيما نحن فيه لكونه سببا للكراهة ومنشأ لها لا لكونه
في الحقيقة اياها الثقل بكسر الثاء وفتح القاف ضد الخفة وهو المراد هاهنا وتسكين
القاف لحن فالصحيح بكسر الهاء وسكون العين وفتح الحاء المهملة وكرهها بيت
اسعد **اقول** والعين عطفا على الفرع في البيت السابق وفرع يزين المتن اسود فاحم
اثيث كقنو النخلة المتعثكل الفرع الشعر التام وهو مجرور عطفا على اسيل في
البيت الذي قبل هذا البيت وهو قوله تصد وتبدي عن اسيل وتتقي بناظرة من وحش
وجرة مطفل الصد الاعراض والابدا الاظهار والاتقا الدفع الهمزة استناد وطول
في الحذف فالمراد عن خد اسيل حذف الموصوف لدلالة الصفة عليه والاتقا الحجز
بين الشيئين اتقته برداء صيرته حاجزا بيني وبينه ووجرة اسم موضع والمطفل التي
لها طفل فان نظرها الى طفلها بالعطف والشفقة ومن احسن عيونا في تلك الحال
منها في سائر الاحوال فالوحش جمع وحشي والمراد من ناظرة وحش وجرة حذف المضاف
واقيم المضاف اليه مقامه والمعنى يعرض عنا فتظهر خدا اسيلا ويجعل
بيننا وبينها عينا ناظرة كائنة من نواظر وحش هذا الموضع ويجوز ان يكون عطفا
على جيد في البيت الذي بعد البيت المشروح وهو قوله وجيد كجيد الريم ليس بفاحش اي
من نصته ولا بمعطل الجيد العنق والريم الظبي الابيض الخالص البياض والرخيم الرخو
والفاحش ما جاوز القدر المحمود من كل شيء والمعطل الخالي عن الحلي والمعنى وتظهر عنقا
كعنق الظبي غير متجاوز قدره المحمود اذا رفعت عنقها وهو محلى بالحلي فتشبه عنقها بعنق
الظبية وخالفته فيها عنقها ثم ذكر انه لا يشبه عنق الظبي في الخلو عن الحلي وقوله في
البيت الاخير يزين بمعنى يزين والمتن الظهر اسود صفة فرع والفاحم الشديد
السواد ماخوذ من الفحم والاثيث الكثير الملتف والعنق كناسة النخل ومن يسميها كالعنقود
في الكرم والمتعثكل صفة تفيد معنا وكثير العثكال وهو ما عليه البسر من عيدان الكباسة

والعنقود تنظر شعرها ما يزين ظهرها اذا ارسلته على شدائد السواد ملتفا بعضه ببعض
لغاية كثرته تشبيها في الجعد بكباسة النخل الخارجة متاكلها **قال** فان شعره يقسم **اقول**
يعني شعره تلك الفرع وهو من قبيل اضافة العام الى الخاص والمراد بالشعر الذوائب
لا يخفى يكون جميع شعره اربعة اقسام شعر مشدود على الراس بخيط لانه لكثرته لا يحاط
بخيط واحد وتلك اخرى غائب احد هاتين لا يجري في الوصف بيان كثرة الشعر فانها
تقدمت كالحصر وتناسب هذا الوصف المراد المثنى والمرسل وجمع العقاص فانه فيه
اشارة الى ان العقاص مع كثرتها تضمحل في شيء واحد مرسل واحد **قال** وزعم
بعضهم ان منشأ الثقل الخ **اقول** ان امام صاحب البيان وتبعه الخلخالي لم يرتضوا بان
النفس الخارج ان يكيف كلمة بكيفية الصوت حتى يحصل صوت قوي كان الحرف
مجهورا وان بقي بعضه بلا صوت كان الحرف مهموسا وحروف الاول ظل قوم بعض
اذ اعز جند مطيع القوام موضع والربض الماوى اوطلا ذلك الموضع ما يجتمع المطيع
اذا طرد وحروف الثاني ستشحثك حصفه الشحاذ الالحاح في السؤال وخصفه
اسم امراة اي ستكدى عليك تلك المراة والتشديد بحروف تخفج مع هنا اسكانها
في مخرجها فلا تجري وهي ثمانية احرف يجمعها اجدت تطب اي وجدت الماء بالتراب
والرخوة ضدها وهي الحروف الباقية وقوله ومن مهموس لا يتوافق القول وقال شرف
لزال ذلك الثقل حتى يكون ابطالا للامر الذي لا ثانية في ابطاله بل ولا اصل الكلام
وحاصله انه علة الثقل التي ذكرها في مستشزرات موجودة في مستشزفات ايضا
يجب ان يكون متنافرات لا يقول به اذا قلت ولو قال مستشزف لزال ذلك الثقل
الجيش العسكر والنبي بكسر الجيم وتخفيف الياء الخوف والملع بفتح اللام بمعنى السريع
قوله وتين البعيد عطف على من القريب المخرج واضافة البعيد الى الغير الراجح
الى المخرج لفظية ولذا دخل لام التعريف **قال** وتشبيق الى بعض لا وجها م
اقول اراد به الوزن فانه قال بكلمة يكون ذلك يعني اجتماع الحروف المتقاربة
المخرج سببا للثقل كما ستقف عليه وفي الم اعهد ثقل قريبا المتنافي ينحل

بالفصاحة ثم قال واعلم انه يخرج الكلام الطويل المشتمل على مفرد غير فصيح عن الفصاحة
كما لا يخرج الكلام المشتمل على مفرد غير عربي عن كونه عربيا فلا يخرج سورة فيها الم اعهد
عن الفصاحة وبعضهم لم يطلع على ما افاده واتى بما يفيد اخر بان انتفاء وصف كفصاحة
الكلمة مثلا لا يوجب انتفاء وصف الكل كفصاحة الكلام والشارح المحقق ابطل الاصل
على وجه يتضمن ابطال الفرع وحاصله ان فصاحة المفرد جزء من فصاحة الكلام كما سيأتي
ولا شك ان الكل ينتفي بانتفاء اي جزء كان او طويلا لا يتعين بانتفاء جزئه لا وصف بجزئه ما الكلام
حتى لا يلزم من انتفاء فصاحة المفرد انتفاء فصاحة الكلام فان انتفاء الوصف لا يوجب انتفاء
الموصوف فظهر ان قوله لا وصف بجزئه لا تعلق له بالتاييد فانه سندفع بمنع بيان جزئية
فصاحة المفرد لفصاحة الكلام بل هو متعلق بالاصل ثم لما ابطل الاصل اراد ان يزيف
دليله فقال والقياس يعني انه قياس وقوع مفرد غير فصيح في كلام فصيح على وقوع
مفرد غير عربي في كلام عربي فاسد لان ذلك لو صح ثم ما ذكروا انه مشتمل على كلمات
غير عربية اما فارسية كالاستبرق والسجيل او رومية كالقسطاس او هندية كالمشكاة لا
يفيد ذلك لان كونها عربية ثم لجواز توافق اللغتين كالصابون والتنور ولو سلم ذلك
الوقوع فلا نسلم ان توصيف القرآن بالعربي في قوله تعالى انا انزلناه قرآنا عربيا بمعنى
عربي الاصل لم لا يجوز ان يكون بمعنى عربي الاسلوب ولو سلم انه عربي الاصل فلا نسلم
انه يستلزم ان يكون جميع مفرداته عربيا لجواز ان لا يكون توصيفه به باعتبار اعم
اجزائه والاغلبها ولما ورد على هذا الجواب الاخير ان الكلام المشتمل على كلمة غير عربية
اذا جاز اتصافه بالعربي باعتبار الاغلب فليجز ايضا اتصاف الكلام المشتمل على
كلمة غير فصيحة بالفصيح باعتبار الاغلب رده بقوله ولم يشترط في الكلام العربي
ان يكون كل كلمة منه عربية كما اشترط في فصاحة الكلام لكن يلزم كونها مشتملة على
كلام غير فصيح وان كان في قصيدة القول باشتمال القرآن على كلام غير فصيح بل على كل
كلمة غير فصيحة ما يعود اي يؤدي ويفضي الى نسبة الجهل الى الله تعالى ان قال لم
بانه غير فصيح اذ بان الفصيح او لى من غيره او نسبة العجز اليه ان قال لم يقدر على ايراد

الفصيح مكان غير فصيح عما يقول الظالمون علوا كبيرا قال والغرابة كون الكلمة وحشية غير ظاهرة
المعنى الخ اقول اعلم ان الغرابة والوحشة وعدم ظهور المعنى وعدم مانوسية الاستعمال
يعتبر تارة بالنظر الى جميع الاعراب الخلص من سكان البوادي وتارة بالنظر الى بعضهم
وتارة بالنظر الى غيرهم من المولدين فاذا وصفوا اللفظ بالوحشية او الغرابة مثلا
في مقام القدح يراد به الاعتبار الاول واذا وصفوه بواحد منها في مقام المدح
يراد به الاعتبار الثالث واما الثاني فلا يذم فان لم يمدح كالثالث يشهد به الاستعمال
لموارد الاستعمال المعنى التوصيف كون الكلمة وحشية عند الاعراب الخلص غير ظاهرة
المعنى لهم ولا مانوسة الاستعمال عندهم لان الكلام في بيان مخالفة الفصاحة وقوله غير
قوله غير ظاهرة المعنى بمعنى انه هذا ان ظاهر وقوله ولا مانوسة الاستعمال اعاد
النفي المستفاد من غير كما في قوله تعالى غير المغضوب عليهم ولا الضالين وانما قال نحو
ذلك اما اما لوجود اقسام اخرى غير ما ذكره المتن من القسمين كما سيذكرنا انشاء الله
قوله تكأكأ تفسير لقوله هيجان المرء غلبة الصفراء ووثوب القوم اجتماعهم سرعة
وافرنقعوا ماض من الافعال بمعنى خرج قوله فان شيطانه يتكلم بالهندية اي لسانه والروا
الآتية تدل على ان العبادة ذي جنة بالجيم والنون ذي جنون كما هو المسموع من الثقات
فان عضا لايهام والاذان في الاذان انما يكون للمجنون عادة وزوائية ذي حسن
اخذا لحيات بعيدة قال ومنه ما يحتاج الى ان يخرج له وجه بعيد اقول اما ان
يخرج وجه يستقيم به المعنى فهو ان التفعيل يجيء بمعنى النسبة الى الاصل فمسرج
اسم مفعول من سرج بمعنى نسب الى الشارح اي السريحي كالمتم والمد والمقتبس بمعنى
المنسوب المعين وقد وليس والنسبة ههنا بطريق التشبيه يعني المسرج كالسيف
السريجي كالشارح كما ذكره المتن واما بعده فهو ان مجرد النسبة لا يدل على التشبيه
فاخذه منها بعيد قال العجاج يصف امراة اسمها ازمان از مان ابدت واضحا
مفلجا اغرّ اقنا وحاجبا مزججا وفاحما ومرسنا مسرجا ابدت اي
اظهرت والواضح هو السن والفلج في الاسنان تباعد ما بين الثنايا والرباعيات

يقال رجل افلج الاسنان وامرأة فلجاء الاسنان قال ابن دريد لابد من ذكر الاسنان
كذا في الصحاح يعني اذا وقع صفة شخص لابد من ذكر الاسنان فلا يصلح ان يقال
رجل افلج او مفلج ويراد متباعد الاسنان فلذا اوقعه الصحاح صفة لما هو عبارة عن السن
والا عن الابيض وتجرد عن معنى التفضيل وجد شرط التجريد وهو الخلو عن اللام
والاضافة ومن كقوله تعالى وهو اهون عليه وقول الشاعر ملوك عظام من ملوك اعاظم
وكذا الحال في الابرج الآتي والطرف العين والابرج بين البرج بفتح الراء وهو ان
بياض العين محدقا بالسواد كله لا يغيب من سوادها شيء والمقلة بياض العين مع
سوادها وقد يستعمل في الحدقة الزج بتقوس في الحاجب مع طول في اطرافها وسبوغ
فيها قال ابن الانباري هو طول امتداد حاجبها ودقة شعرها كذا في العيني وفي الاساس
الزج دقة الحاجب واستقواسه وفي الصحاح الزج دقة في الحاجبين وطول وزججت المرأة
حاجبها دققته وطولته وقول الشارح اي مدققا مطولا موافق لقول الجوهري والمرسن
بكسر السين موضع الرسن من انف البعير اطلق على انف الانسان اما على سبيل الاستعارة
او المجاز المرسل والعين الحداد قال وهذا قريب من قولهم سرج وجهه بالكسر الخ
اقول في هذا الكلام اشارة الى ان بين المعنيين تفاوتا وقربا وذلك لان معنى
المسرج على تقدير ان يحتاج سرج الى تخريج الوجه البعيد المنسوب الى السراج بالمشابهة
وعلى تقدير ان يكون بمعنى حسن وبهج المنسوب المعنى كان بينهما قربا ولا يخفى ما بين
المعنيين من القرب والفرق قوله فانما لم يجعل اسم مفعول منه لاحتمال انهم لم يعرفوا
الخ اشارة الى سؤال وجواب تقرير الاول ان سرج لما جاء بمعنى حسن وبهج
صح ان يجعل مسرجا اسم مفعول منه ويستغنى عن تخريجه وما يتعلق به فلم لم يجعله
المصنف وغيره ماخوذا منه حتى يستغنوا عن التكلف وتقرير الثاني انهم انما لم يأخذوه
منه لاحتمال انهم لم يطلعوا على استعمال سرج في معنى حسن وبهج واما ان ذلك
الاستعمال غير ثابت اصلا فيكون مما يحتاج في معرفته الى ان يفتش ويبحث عنه في
كتب اللغة لان ما لم يطلع عليه الا بالتفتيش لا يكون كذلك فلا يوجب فائدة في

العدول لاحتمال انه لا يكون الاستعمال اصلا بل يكون من قولهم سرج الله وجهه بمعنى حسنه
وبهجه مولدا مستحدثا تابعا للسراج كما قال الامام المرزوقي المسرجي منسوب ويجوز
ان يكون وصف بذلك لكثرة مائه ورونقه حتى كان به سراجا وفيه قيل سرج الله
امرك اي حسنه ونوره ولا شك ان المولد قسم من الغريب المردود فلا يوجد ايضا
فايدة في العدول مع الاحتمال ان سرج الله وجهه في معنى حسنه وبهجه لم لا يجوز
ان يكون هو ايضا من باب الغرابة المذكورة في المتن بان يكون معناه جعل الله
وجهك كالسراج وقد عرفت الفرق بين المعنيين فلا يوجب العدول اصلا ولما كان
هذا المنع مكابرة لكونه خلافا لما صرح به اهل اللغة رده بقوله واما صاحب
مجمل اللغة الخ يعني انه صرح بان سرج بمعنى حسن وبهج حتى جعل سرجا المذكور في البيت
ماخوذا منه فاذا صرح به امام من ائمة اللغة لا يبقى لمنعه معنى فعلم من هذا التقرير
امور الاول ان قوله لاحتمال انهم لم يعرفوا الخ علة مستقلة يفيد كون سرج نوعا
من الغريب منكورا في الشرح كما ان قوله وان يكون الخ يفيد كونه نوعا منه غير منكر
فيه الثاني ان قوله على انه لا يبعد الخ جواب معنى لكنه اتى ليسهل بيان ضعف
التكلف كما لا يخفى الثالث ان المراد بالغرابة في قوله من باب الغرابة ليس مطلق
الغرابة بل الغرابة المعهودة المذكورة في المتن الرابع ان ما يحتاج الى تفتيش الكتب
او المولد المحدث هو سرج بمعنى حسن وبهج بخلاف ما تقدم من الغريب المذكور في
المتن الخامس ان قوله واما صاحب مجمل اللغة مرتبط بقوله على انه لا يبعد الخ
هكذا يجب ان يعلم هذا المقام حتى يتخلص عن الشبهة والاوهام قال
لا يقال الغرابة كما يفهم من كتبهم الخ اقول هذا اعتراض اورده الخلخالي على الماتن
وتقريره ان الغرابة كما يفهم من كتبهم كون الكلمة غير مشهورة الاستعمال
وهي في مقابلة المعتادة وهي بحسب قوم دون قوم اذ رب لفظ يكون
مشهورا بين قوم ولم يسمعه قوم آخر فقط فهو عند الثاني غريب دون الاول
وان الكلمة الوحشية كما يفهم من كتبهم هي المشتملة على تركيب من الحروف

تنفر الطبع عن ذلك التركيب وسمي مقابله العذبة فاللفظ الغريب بحوشي ان يكون
كلمة عذبة فلا يحسن تفسيره بالوحشية بل الوحشية يعني اشتراط الخلوص عن الوحشية
يغني عن قيد الفصاحة المذكورة على سائر القيود وان اريد بالوحشية غير ما ذكر فان اشتمل
على تركيب من الحروف يتنفر الطبع عنه فلا نسلم ان الغرابة بذلك المعنى يخل بالفصاحة وايضا
ان المراد بالوحشي في تعريف الغرابة اما معناه المشهور او غيره والاول باطل لانه لا يصح
لان تعريف الغريب لا مقابل المعتاد والوحشي مقابل العذب وكذا الثاني لان كون الغرابة
بذلك المعنى مخلا بالفصاحة ثم وتقسيم جوابا للشارح ان كون الوحشي بمعنى غير
ظاهر المعنى ولا مانوس الاستعمال ايضا اصطلاح مذكور في كتبهم فانهم قالوا الوحشي
منسوب الى الوحش الذي يسكن القفار اي البوادي الخالية من الماء وما كان الاشتر
للالفاظ المحكم توحشا استعمالها فلم يظهر معانيها نقل من هنا اطلاق الوحشي على ما لم
يظهر معناه ولم يؤنس استعماله سواء اشتمل على ما ذكر اولا وايضا قالوا الوحشي قسمان
احدهما غريب حسن والاخر غريب قبيح فاطلقوا الوحشي على الغريب الحسن ايضا فلو كان
المراد بالوحشي ما ذكرت في المعنى المشهور يلزم ان يشتمل الغريب الحسن ايضا
على تركيب ينفر عنه الطبع لوجوب اعتبار المقسم في الاقسام وهو باطل لاستلزامه
التداخل بين القسمين نعلم ان الوحشي يجي ايضا بمعنى غير ظاهر المعنى ولا مانوس
الاستعمال وهو المراد ههنا فان قولنا غير ظاهرة المعنى ولا مانوسة الاستعمال
تفسير للوحشية باعتبار النسبة المذكورة فاذا كان المراد بالوحشية هذا المعنى
يكون منع كونها مخلة بالفصاحة المتداولة فيما بينهم يعني كون اللفظ جاريا على
القوانين المستنبطة من استقراء كلامهم كثير الاستعمال على السنة العرب الموثوق
بعربيتهم ظاهر الفساد لان المراد بعدم ظهور المعنى وعدم مانوسية الاستعمال
كونه كذلك عند جميع الاعراب الخلص كما عرفت ولا شك ان كون اللفظ غير
مانوس عندهم هو كونه قليل الاستعمال على السنتهم او عدمه وقلة الاستعمال
او عدمه ينافي كثرته المعتبرة في الفصاحة وان اردت بالفصاحة معنى اخر

وزعمت ان شيئا من التنافر والغرابة ومخالفة القياس لا يخل بها فلا مناقشة فيه لكنه
مخالفة للجمهور بلا سند يعتمد عليه واختيار لا يرتضيه الكلام وحاصل اختيار
الشق الثاني من الترديد قوله لا نسلم ان الغرابة بذلك المعنى يخل بالفصاحة قلنا
هذا المنع مكابرة اذ لا اشتباه من له سكان الغرابة يعني كون الكلمة غير ظاهرة
المعنى ولا مانوسة الاستعمال عند جميع الاعراب الخلص مخلا بالفصاحة بالمعنى
المذكور ثم تبقى ههنا ابحاث الاول ان قوله غير ظاهرة المعنى ولا مانوسة الاستعمال
اذا كان تفسيرا للوحشية يكون توسيط الوحشية في البين عبثا والاولى بدونها
الثانية ان الكلام ان غريب القران والحديث اذا كان من قبيل الغريب الحسن يلزم
ان يكونا واقعين في موقع غير الحسن بناء على الشق لانه صح بانهما في النظم
لحسن فيهما في النوع الثالث ان المفهوم من المتن ان الغريب قسم واحد مردود
والمفهوم مما ذكر المصنف في الايضاح انه قسمان وكلاهما مردود والمفهوم مما نقل
الشارح عن القوم حيث قال ان الغريب قسمان الخ انه قسمان والمردود احدهما
والمفهوم مما ذكر الشارح في هذا البحث من كلام الايضاح وغيره انه اربعة اقسام
والمردود ثلثة منها والمفهوم من كلام القوم انه سبعة اقسام والمردود ستة منها
حيث يعدون من الغريب ما لا يوجد في الاستعمال الا نادرا وان كان موضوعا
اصليا كضبيع وبيذرنا اخترعه المولدون وما غيره العوام وحرفوه ويمكن ان
يجاب عن الاول بان الفايدة هي التنبيه على الترادف بين الغرابة والوحشية
فانه واحدة عظيمة ان تنبه له فان من الناس من لا ينتبه بالتنبيه وعن
الثاني بان الحكم بالحسنية ليس على مطلق الغريب الحسن بل على الامثلة المذكورة
بدليل ارجاع ضمير المونث في قوله منه وتنها ولا يلزم من الحكم على الاخص
الحكم على الاعم وعن الثالث ان من قال بما دون السبعة لم يرد الحصر بل القايل
بها ايضا فلا منافاة الترتيب الغليظ الكنفي والحليق والمنحي الجبل العالي
والمتمطر المشدد والطحم يعني اظلم وضحف بمعني بكرت قال وه المخالفة ان تكون

الكلمة على خلاف القانون اقول المراد بالقانون القاعدة الصرفية المستثناة منها الشواذ
لانها عبارة عن حكم كلي كما سبق ذلك كلية بدون الاستثناء فاندفع ما يقال ان القيد
الاول هو كونها مخالفا لما ثبت من الواضع اذا اعتبر في هذا التعريف يلزم اعتبار قيد فيه
بلا قرينة تدل عليه ولا يفسد التعريف لدخول الامثلة المذكورة فيه مع انه لا اخلال بفصاحتها
على قوله اعني مفردات الفاظه الخ تفسير للضمير وقوله او مثله حكمها عطف على مفردات والضمير
راجع اليها وانما قال او ما في حكمها ليدخل نحو اخوانه وقصروا والحمد لله بكسر الدال لاتباعها
اللام او ضم اللام لاتباعها الدال فان هذا الاتباع انما جاز مع انه لا يكون الا في كلمة واحدة
لتنزلها منزلة كلمة واحدة لكثرة استعمالها مقترنين قال الحمد لله العلي الاجلل اقول تمامه
الواحد الفرد القديم الاول وروي انت مليك الناس ربا فاقبل اي يا رب فاقبل الحمد حذف
حرف النداء قال والقياس الاجل اقول اي مقتضى القياس ذلك واورد عليه ان عدم
الادغام في الاجلل لم لا يجوز ان يكون لضرورة الشعر اذ قد ثبت انه يجوز للشاعر ما لا يجوز
لغيره كصرف لا ينصرف ونحوه اجيب بان ذلك القول ليس على اطلاقه بدليل انهم يقولون لا يجوز
للشاعر قصر الممدود ولا مد المقصور ولو سلم فاقتضى ما ثبت به الجواز وهو لا ينافي انتفاء
الفصاحة وكل من المنع والتسليم بحث اما الاول فلما ذكره في المقتبس نقلا الى شرح
الواحدي لديوان ابي الطيب للشاعر صرف ما لا ينصرف واظهار التضعيف واجراء المعتل
مجرى الصحيح وقصر الممدود وترخيم المنادى والفصل في الاضافة ونحو ذلك الى اشياء
معدودة فيها عدول عن القياس للضرورة اي عن القياس المستعمل الى القياس المهجور واما
الثاني فلان الجواز منافيا في انتفاء الفصاحة لانه انما يلزم من عدم الجواز لموافقة
اسم ابيه امير المؤمنين ولا يظهر لوضع المطر موضع المطر فايدة يعتد بها قوله واللقب
اي لقب الممدوح وهو سيف الدولة قال وفيه نظر لانها داخلة تحت الغرابة المفسرة
بالوحشية الخ اقول فيه بحث وهو انا لا نسلم ان الكراهة في السمع داخلة تحت الغرابة
قوله لظهور ان الجرشي اما من قبيل تكأكأتم او افرنقعوا او الجحيش والاطلاع ممنوع
فان دعوى الظهور في مقام الاثبات لا تفيد ولا يكون حجة على الخصم سلمنا ان الجرشي

احد القبيلين لكن لا يلزم منه كون الكراهة في السمع مطلقا داخلة تحت الغرابة فان ثبوت
الحكم للاخص لا يستلزم ثبوته للاعم لجواز ان يكون للخصوصية دخل في ذلك الثبوت والوجه
ان يقال ان الكراهة في السمع ان نشأت من قبح صوت المتكلم فلا عبرة بها وان نشأت من
حروف الكلمة كانت من ثقلها وتنافرها فان الحس السليم يحكم بعدم الفرق بين
مستشزر والجرشي فيما اجل لم يتصفا بالفصاحة فيكون الاخراج عن تنافر الحروف كافيا
قال وضعف هذين الوجهين ظ اقول نقل منه في توجيهه قال اما الاول فلانا نعم
التادي الى الثقل لا ينافي الاخلال بالفصاحة لجواز ان يكون اللفظ الكريه في السمع
مما يجري في الفصحاء من استعماله فلا يكون فصيحا ويمكن ان يقال قد عرفت ما سبق
ان طريق الكراهة في السمع الناشئة من نفس الكلمة مع قطع النظر عن صوت اللافظ
منحصر في التادي الى الثقل نعم يرد عليه ان الكراهة في السمع ليست مؤدية الى الثقل بل
الامر بالعكس كما سبق تحقيق العبارة ان يقال انها ان نشأت عن الثقل في نفس اللفظ
فقد دخلت تحت التنافر والا لا تخل بالفصاحة لان الكراهة بسبب امر عارض
لا توجب نقصانا في نفس اللفظ ثم قال واما الثاني فلانه قد ثبت النظر في المتن ولم
يذكر فيه الكلام المطلوب والنظر يجب ان يكون على كلام مذكور فيكون خارجا
عن القانون ولو سلم فالقول بان اللفظ صوت يعتمد على مخارج الحروف مشهور
بين الادباء فلا وجه للنظر فيه قال الثالث ان الكراهة في السمع راجعة الى النغم
اقول هذا وجه اختاره الخلخالي حيث قال لعل نظره ان استكراه اللفظ يرجع
الى النغم لا الى نفس اللفظ فكم من لفظ غير فصيح لا يستكرهه السمع اذا ادي بنغم طيب
وكم من لفظ فصيح يستكره اذا ادي بصوت منكر فلزم من القيد المذكور ان
كل ما يستكرهه السمع على الوجه المذكور ليس فصيحا وليس كذلك وايضا
يجوز استكراه السمع للفظ الجرشي لغرابته فلا يكون قيدا زايدا على الغرابة هذا
اذا كان المراد بكراهة السمع ما ذكر من رجوع الاستكراه الى النغم لا الى نفس
اللفظ والى غرابة لفظ الجرشي اما اذا كان المراد بها غيره كما اذا كان المراد

مشتملا على تركيب ينفر عنه الطبع فيكون الكراهة في السمع راجعة الى نفس اللفظ لا الى
ما ذكره ليس شيئا مما ذكرنا لكنه يكون بيانا لما يحتاج اليه هذا الكلام ولا يخفى على
ذي مسكة ان قوله ان استكراه السمع الى قوله وليس كذلك وجه للنظر وقوله وايضا الى
قوله فلا يكون بيانا على الكلمة وجه آخر له وقوله هذا اذا كان المراد الخ جواب
عن النظر نظرا الى الوجه الذي ذكره الشارح التحرير ورد الوجه الاول بما ذكر في الشرح
ولم يتعرض للثاني لان مآله الى ما اختاره وان عرفت ضعفه ولم يلتفت الى تزييف
جوابه عن النظر لوضوح فساده فان ما يشتمل على تركيب ينفر عنه الطبع متنافر
قطعا وخارج بقيد الخلوص عن التنافر فلا يصح قوله وليس شيئا مما ذكرنا لكنه
فتدبر واستقم قال وفيه ايضا بحث الخ اقول هذا الكلام لا يلائم السباق اما
الاول فلانه قال في بحث تنافر الحروف وفي التنزيل ألم اعهد وهو مقبول كما يشهد به
الفطرة السليمة الاستدلال بوقوعه في التنزيل على عدم كون ما ذكر سببا للتنافر
ويرد عليه بناء على هذا الكلام ان الوقوع فيه لا ينافي السببية لجواز ان يطرأ في
ذلك المقام ما يمنع تأثيره واما الثاني فلانه قال في بحث تنافر الحروف ولم
يرد ان مجرد ادعى غير فصيح فان مثله واقع في التنزيل نحو فسبحه وقال في
آخر مباحث فصاحة الكلام ان كثرة التكرار وتتابع الاضافات ان اوجبا
ثقلا وسآمة فذاك والا فلا جهة لاخلالهما بالفصاحة كيف وقد وقعا
في التنزيل ويرد على كل منهما ايضا بناء على ذلك الكلام ان الوقوع فيه لا ينافي
السببية فالوجه الملائم للسياق والسباق منع وجود الكراهة في السمع في نحو
فان الاعتراف به موقوف على النقل عن ارباب السليقة السليمة ولا نقل فلا وجه
للاعتراف واما قوله سيجيء في الخاتمة فالظاهر انه اشارة الى ما قال في اول المقدمة
ان لكل مقام مقالا لا يحسن فيه غيره ولا يقوم مقامه لكن ذلك المقال
لا يناسب هذا المقام فلا يحسن ارادته فيه كما سيشار اليه ان شاء الله تعالى قال
مع فصاحتها حال من الضمير في خلوصه الخ اقول قال الزوزني مع فصاحتهما

اي مع ان يكون كل منهما في نفسه فصيحا ولو قال الخلوص من تنافر الحروف والكلمات مع فصاحتهما
والتعقيد يسلم كلامه من الفصل بين الحال وذيها بالاجنبي ورده الشارح التحريري بانه
يستلزم ان يكون كل كلام مشتمل على الكلمات الغير الفصيحة متنافرة كانت ام لا فصيحا وتحقيقه
ان الحال في المعنى وصف لذيها كما ثبت في موضعه فقوله مع فصاحتها اذا كان حالا
من الكلمات يكون المعنى من تنافر الكلمات الفصيحة فيلزم ان يكون الكلام العاري
عن ضعف التأليف والتعقيد والمشتمل على كلمات غير فصيحة سواء كانت متنافرة
او لا فصيحا اذ ليس فيه تنافر الكلمات الفصيحة اما على تقدير انتفاء التنافر فظاهر واما
على تقدير ثبوته فلان المعتبر انتفاء تنافر الكلمات الفصيحة وقد وجد لان ما ثبت فيه
تنافر الكلمات الغير الفصيحة لا غيره وفي مقام التعريف بطريق الاولوية كما لا يخفى واما
اذا جعل حالا من ضمير خلوصه فالمعنى خلوص الكلام الفصيح كل من كلماته عن الامور
الثلاثة فلا يرد عليه شيء قال حتى يمتنع عند الجمهور الخ اقول فان قيل الجمهور من الناس
اكثرهم صرح به الجوهري فيكون بمعنى المعظم وما يخالف القانون المذكور يكون ممتنعا
قطعا فلا ينبغي ان يترتب قوله حتى يمتنع عند الجمهور على ما قبله بمعنى اصلا قلنا المراد
بمعظم اصحاب النحو اكابر النحاة من القدماء فان القانون ينسب اليهم غالبا
وبالجمهور اكثر النحاة من المتقدمين والمتأخرين بحيث لا يشذ الا واحد او
واثنان فلا اشكال وقوله معنى تناول الحكمي ايضا اذ هو اذ لا يكون مصححا به ولا
يكون شيء من السباق والسياق مقتضيا لذكره معنى كما في ضمير الشأن قال اي
ما اتصل بالفاعل ضمير المفعول به اقول اللام في الفاعل للعهد والمراد الفاعل المقدم
على صريح المفعول به فلا حاجة الى زيادة قيد وهو تقديم الفاعل على المفعول به وابن
جني بتشديد الياء والنون وتخفيف الياء موحدة كني قال جزى ربه عني عدي بن حاتم اقول
حاصل معنى البيت الدعاء على عدي بالنباح لان قوله وقد فعل جملة جزائية معناها
قد اجاب الله تعالى دعائي في حق عدي وفعل به ما هو اهله ومستحقه والكلاب
العاويات اي الصائحات تجنا وتطرد ويحتمل ان يراد اراذل الناس واوباشهم

قال ودى ايلا لكيلا صاعًا بصاع اقول قيل الضمير في ودى راجع الى الشخص المذكور في
البيت السابق وفي اليه راجع الى مصعب وقيل ضمير ودى راجع الى مصعب وضمير اليه
راجع الى اصحابه باعتبار كل واحد منهم والباء في بصاع بدلية والمعنى على الاول
لا عطي اصحاب مصعب او اصحاب الصبيان مصعبا كان ذلك الشخص الذى
كان عدوا لمصعب معاداة مصعب بجزاء يناسبه عن شدايده ولا ناقص يقال
جزاه كل صاع بصاع اى كافي لحسانه بمثله واسائته بمثلها فان عدم مجازاته الى
الان لحوفه من هولاء الاصحاب فلما عصوه ظفر بخصمه فكافاه بما فعل وعلى الثاني لما عصى
اصحابه مصعبا كافي مصعب عصيان كل من اصحابه بما يناسبه قال جزى بنوه ابا الغيلان
عن كبر اقول عن ههنا لنزع الحكم عن السلب كقوله عليه الصلوة والسلام ادوا عمن تمونون
والمعنى جزى بالسيئة بنوا الغيلان اياهم بسبب كبره وحسن معاملته معهم كما يجزى
سنمار وهو حماد روى انه بنى الخورنق الذى في ظاهر الكوفة للنعمان بن امرء القيس فلما
فرغ منه القاه من اعلاه فخر ميتا لئلا يبنى لغيره مثله فضرب به العرب المثل فقالوا
جزاء سنمار قال الشاعر جزينا بنو سعد بحسن فعالنا جزاء سنمار وما كان ذا ذنب
كذا في الصحاح فان قيل لم لم يرجع الضمير في بنوه الى الجزاء المدلول عليه بقوله جزى حتى
يكون المعنى جزى ملابسوا الخير ومن لا نحوه فان العرب يقول ابن الكرم وابو الفضل
فاح الحرب وربيبا للملابس الملازم ويكون الكلام في هل بلوين قومه بان يكون ضمير قومه
راجعا الى اللوم ويكون المعنى القوم الذين من شانهم اللوم قلنا لان الاول
مع كونه محتملا بعيدا كما يشهد به الذوق السليم لا يلايم غرض الشاعر فان غرضه
ذم ابناء ابي الغيلان وهجوهم بعدم مراعاة حق الابوة وعدم مجازاة الاحسان
بالاحسان وهذا انما يستقيم اذا رجع الضمير الى ابي الغيلان وكذا الثاني فانه
مع بعده ايضا لا يلايم المقصود فانه تعريض اقربائه على لومه وتعييرهم على تركه لومه
ان تكون مع فند يتهم على اللوم وهذا انما يستقيم اذا رجع الضمير الى ذ مير
قال والواو للحال اقول جعلها للحال لا للعطف على الضمير المرتفع مع جوازه لجو

الفصل رعاية لامر لفظي ومعنوي اما الاول فليلايم قوله وصرى فانه حال واما الثاني
فلان العطف يقتضي ان يكون مدح الشاعر بمدحه سبب المدح الذي اياه وفيه
القصور في شان المدح ما لا يخفى قوله اى لا اينا ركنى الى الجزء تفسير لقوله منه جرى
قال وفيه استعمال اذا في الفعل الماضي ههنا الخ اقول هذا اشارة الى الرد على الزوزني
حيث قال اعلم ان الظاهر من حال القائل ان لا يلوم احدا الا على ما يستحق اللوم عليه فلما
ادى الشاعر في جانب اللوم باذا الدالة على القطع دل ذلك على انه يقصد من الممدوح
اليه ما لا يلوم به والايتاب المدح فلو اتى بان الدالة على الشك لكان ذلك
بالمدح ورده الشارح بان في اختيار اعتبار الطفافة هو ايهام ثبوت الدعوى حتى كانه
تحقق منه اللوم فلم يتاركه احد ولا يخفى ان كلمة اذا جاز استعمالها في موضع
ان بهذا الغرض جاز ايضا استعمال اللوم في موضع الهجو والشتم قصدا باخراج
الكلام على خلاف مقتضى الظاهر الى ان الممدوح لا يصدق فيه الهجو والذم ولا
يستحقه قطعا حتى اذا ارتكب مدحه قصد تعيين مدحه لا اقدر على غير اللوم فاذا
ما لا اليتا ركني احد فيها وفيه من المبالغة ورعاية الادب ما لا يخفى على صاحب الذوق
نظمه عيب لصاحب وانضحل قوله لكن مقابلة المدح باللوم دون الذم اما الهجاء اما
غاية الصاحب فان مقابلة المدح باللوم اسهل شناعة من مقابلة الممدوح او الهجا
فليتامل قال لعل المراد ان فيه شيئا من الثقل اقول لقائل ان يقول هذا
مخالف لما سبق من ان قرب المخرج لا دخل له في حصول الثقل ويمكن ان يقال المراد
بالثقل المذكور سابقا بقاء التنافر المخل بالفصاحة والمذكور ههنا هو الثقل
في الجملة فلا منافاة قال مدحه ابن العميد وهو اول من عاب هذا البيت اقول
اى مدح بكون الثقل حاصلا من مجموع الجمع بين الحاء والهاء وتكرار امدحه
وقوله هذا التكرار مبتدا خبره خارج وهما من حروف الحلق جملة حالية حتى
بهما للاستثقال بسبب الثقل في الجملة ولقائل ان يقول بهذا النقل يبطل
كون هذا المثال مثالا لما دون المتناهي في الثقل فانه اذا كان ناذ كل

الا ان يكون شافيا في النقل اللهم الا ان يقال هذا الكلام وقع في المحاورات فيحمل على
المبالغة قال وفي الثاني حروف منها اقول ان قيل فلم لم يعد في تنافر الحروف قلنا
لانه لم يحصل من حروف كلمة واحدة وما حصل منها فليس مخلا بالفصاحة قوله
وزعم بعضهم ارادة الخلخالي قوله لانه لا يوجب الثقل على اللسان يريد ضعف
ما اتحاد على الخاتمة كما اشرنا اليه فلا تغفل قال ان التعقيد اي كون الكلام معقدا
الخ اقول قال بعض شراح الايضاح اورد بعض المحصلين على هذا التعريف
بانه تعريف للتعقد لا تعريف للتعقيد واجاب عنه بان المصدر من الفعل
المبني للمفعول فالمراد بالتعقيد التعقد ثم قال ويمكن ان يقال لا نسلم تحول معنى
المصدر بين الفعل للمفعول والايراد غير وارد لان الاطلاق اصطلاحي لا لغوي
ولا يخفى على العارف باساليب التراكيب انه ان اراد ببعض المحصلين الشارح
التحريري فما ذكره فرية بلا مرية اذ لا ايراد هنا وانما مقصوده توجيه العبارة واما الثاني
فمكابرة صرفة اذ لا يخفى ان المصدر في قولنا عقد يعقد تعقيدا على البناء للمفعول
فان معنى الاول جعله معقدا ومعنى الثاني صيرورته معقدا فالقول بعدم الفرق
بينهما مكابرة محضة واخيرا كون الاطلاق اصطلاحيا لا لغويا عجز وقصور
قال بان لا يكون ترتيب الالفاظ الخ اقول يريد ان المراد بالخلل هنا ليس بالخلاف
القانون النحوي كما هو المتبادر من الظاهر بل مجرد عدم المطابقة بين ترتيب الالفاظ
وترتيب المعاني قال اذ سبب التعقيد يجوز ان يكون اجتماع اقول قال
الخلخالي الظاهر ان ذكر احد الامرين من ضعف التاليف والتعقيد اللفظي
يغني عن ذكر الاخر لان التعقيد اللفظي انما ينشأ من مخالفة الاصل اللفظي بدون
قرينة تدل عليها وكذا ضعف التاليف وان حير ان الشارح التحريري ان
اراد بهذا الكلام الدفع على ما في الظاهر انه غير تام لان ما ذكره لا يفيد عدم
اغناء احدهما عن الاخر مطلقا كما لا يخفى ولو سلم فلا يستقيم تفريع قوله فذكر
ضعف التاليف لا يكون مغنيا عن ذكر التعقيد على ما قبله بل الحق ان يقال

فذكر احدهما مما لا يغني عن ذكر الاخر وان اراد بهذا الكلام الدفع على غيره ممن قال
ان ذكر ضعف التاليف يغني عن ذكر التعقيد فلا منافاة فالوجه في رد كلام
الخلخالي ان يقال لا يغني ذكر احدهما عن ذكر الاخر لان التعقيد اللفظي عبارة
عن كون الكلام غير ظاهر المعنى الدلالة على المراد بسبب مخالفة لاصل دال راجح
سواء كان ذلك موافقا للقانون النحوي او لا والضعف عبارة عن
كون التاليف على خلاف القانون المشهور بين الجمهور سواء كان موجبا
لصعوبة فهم المراد او لا فيكون بينهما عموم وخصوص من وجه لاجتماعهما
في مادة يكون الخلل فيها في الانتقال بسبب اجتماع امور مخالفة للقانون
النحوي وتحقق الضعف بدون التعقيد فيما اذا كان التاليف على خلاف
القانون المذكور مع ظهور الدلالة على المراد نحو كنت مصابيحا وكنت
مسارقا وتحقق التعقيد بدون الضعف فيما اذا كان الخلل بسبب اجتماع
امور موجبة جارية على القانون المذكور كما في البيت قوله ويجوز ان
يكون التعقيد فاصلا ببعض منها الخ توطية لما سياتي عن قريب من قوله
فهذا التقديم شايع الاستعمال كثيرا وجب زيادة في التعقيد وهو رد
على الزوزني حيث قال ولا خلل في تقديم المستثنى منه وهو حي اذ جوزه النحويون
بلا خلاف منهم قال في كلا الوجهين يوجب قلقا في المعنى اقول نقل عنه
قال الا ان الغرض نفي ان يماثله احد ويقاربه والوجها بالمقيدات تنفي ان
يكون المماثل له حيا يماثله بالعكس فان المقارب يعني المماثل وهذا
في الظاهر متدافع لاقتضائه وجود المماثل مع عدمه ويفتقر الى ان يقال
هذا السلب بناء على عدم المحكوم عليه وكلا بهذا قلقا فالصحيح ما اختاره
الشارح وهو ان مثلا على ما في الناس جزء وحي يقاربه بدل من مثله
في ان يكون سبب التعقيد شيئا اخر وهو الفصل بين المبدل ومنه وهو مثله
والبدل وهو حي يقاربه فان بدل الكل من مثله لانه من قارب احدا في الفضائل

نهو مثل ذا البذل يوصف اذ جعل صاحب المفصل جلاً مثالاً للخبر لا من علامة
في زيد رايت غلامه رجلا صالحا قال اصل في انتقال الذهن اقول الظاهر ان
المراد به اعم من الخلل الواقع للمتكلم في انتقال ذهنه والخلل الواقع السامع في انتقال
ذهنه ولا وجه لتخصيصه بواحد منهما كما لا يخفى على المتامل قال وذلك الخلل
يكون لايراد اللوازم الكثيرة المفتقرة الى الوسايط اقول فيه بحث لان المتبادر
من كلامه ان سبب التعقيد منحصر فيما ذكره وليس كذلك اما اولا فلجواز ان
يحصل التعقيد بسبب ان يقصد باللفظ ما ليس من لوازم معناه اللهم الا ان
يمنع ارادة الحصر او يقال اذا كان الانتقال الى اللازم مع وجود البعد والخفا
موجبا للتعقيد فلا يكون الانتقال الى غير اللازم موجبا له اولى لعدم الوضع
لا كثفاء بدلالة النص واما ثانيا فلان وجود اللوازم البعيدة المفتقرة الى
الوسايط الكثيرة غير مشروط في حصول التعقيد لجواز ان يحصل بايراد لازم
للمعنى المقصود يحتاج له واسطة واحدة بينهما مع خفا القرينة والتحقيق
الذي يشهد به متتبع كلام القوم ان العمدة في التعقيد امران الاول انتفا
العلاقة بين المنتقل عنه والمنتقل اليه والثاني مجموع خفا القرينة وبعد
اللازم المطلوب بسبب كثرة واسطة بينه وبين معنى اللفظ حتى لو كانت
القرينة واضحة واللازم بعيدا محتاجا الى وسايط كثيرة لا يحصل التعقيد بل
يكون الكناية بعيدة مقبولة كقولهم كثير الرماد كناية عن المضياف فانه ينتقل
من كثرة الرماد الى كثرة احراق الحطب تحت القدر ومنها الى كثرة الطبائخ
ومنها الى كثرة الضيفان ومنها الى المقصود وكذا لو كان اللازم قريبا والقرينة
خفية لا يحصل التعقيد بل يكون الكناية قريبة مقبولة محتاجة الى
تامل واعمال روية كقولهم كناية عن الابله عريض القفا كما ثبت في موضعه
واما اذا انتفى العلاقة او بعد اللازم المطلوب مع خفية القرينة الدالة
عليه فتكون مردودة وهذا هو المراد بالتعقيد المعنوي المخل بالفصاحة

الواجب الاحتراز عنه فان قيل لم لا يجوز ان يحمل اللام في اللوازم والوسايط
على الجنس ويراد بها الواحد كما ذهب اليه بعض الاصول قلنا ذلك صحيح في اللوازم
دون الوسايط لان توصيفها بالكثرة يمنع ذلك نعم يمكن ان يتكلف الشارح
ويقال اعتبار تعدد اللوازم وكثرة الوسايط بالنظر الى الموارد فيكون في كل مادة
فيه تعقيد لا بد ان يوجد لازم بعيد محتاج الى وسايط فيكون بين اللفظ
والمعنى المقصود لازمان فهذا ادنى مرتبة التعقيد واذا عرفت هذا
عرفت ان الشارح النحرير لو قال وذلك الخلل اما بارادة غير اللازم او ارادة
اللازم البعيد المفتقر الى وسايط او كثير مع خفا القرينة لم يرد عليه شيء هكذا
يجب ان يفهم هذا المقام فانه من مطارح الانظار ومزال الاقدام وما
بحث فيه لان الكناية كالمجاز محتاجة الى القرينة الا ان قرينة المجاز
مانعة عن ارادة المعنى الحقيقي معه بخلاف قرينة الكناية قال وهو
الرواية الصحيحة المبني عليها الخ اقول حيث قال فيه اولا ابدا فلا يبكي لدمع
على ما يوجبه الفراق من الحزن والكمد فاحسن ثم قال وانى اذا قال لجمد ا
فكانه قال الحزن اليوم ليدام حزني ابدا وبكى عيناي جمدها لئلا تبكيا ابدا فان
كلا منهما يدل على عدم دخول النكت تحت الطلب قال انك في الدهر يا ربيبا اضحكني
الدهر بما يرضى اقول قبله انكأني الدهر بالبغضى ويا قوم فما ادري بما يرضيني
وقيل ان ليس الدهر على حكم من شامخ عال الى خفض وغالني الدهر بوفر الغنى
فليس لي مال سوى عرضي الشامخ الجبل المرتفع وصفه بالعالي للتاكيد وعالني
بمعنى فاتني وانقضى قال الجوهري عال عياله بقوتهم عولا وعيالة اي قاتهم علينهم بوفر
الغنى اي الغنى الوافر قال ولكنه اخطا في الكناية عما يوجبه دوام التلاقي
اقول خطاه الشيخ ايضا في دلايل الاعجاز حيث قال وغلط فيما ظن وتبعه
المتأخرون وكانهم ارادوا الخطا بحسب عرف البلغاء واستعمال العرب لو لا
بدليل ما قال الشيخ في دلايل الاعجاز وجملة الامر انا لا نعلم احدا جعل جمود العين

ذيل السرور امارة جنظره كان عن ان يجال الحال فرح و الا يمكن يتصحح في الجملة بحمله
على المجاز كما سياتي قال فان الانتقال من جمود العين اقول يعني ان الانتقال
من معنى الى اخر انما يصح اذا كان بينهما لزوم واما اذا لم يكن لزوم بل تناف كما نحن فيه
فلا فان السرور الذي قصده الشاعر بالجمود مناف بمعنى الجمود لانه بخل الدمع
حال ارادة البكاء وهي حال الحزن على مفارقة الاحبة وهو ينافي السرور الحاصل
بملاقاة الاصدقاء ومواصلة الاحبة فكيف ينتقل منه اليه ولهذا اي ولكون
الجمود بمعنى البخل بالدمع حال ارادة البكاء لا يصح ان يقال في الدعاء لا زالت عينك
جامدة كما يقال لا ابكى الله عينك ويقال سنة جماد لا مطر فيها وناقة جماد لا
لبن بهما كانهما بخلتا بالمطر واللبن انما قيل ان الجمود هو البخل بالدمع حال ارادة
البكاء لان الحماسي اي الشاعر المشهور بالبلاغة المذكور شعره في الحماسة وهو [illegible]
المشهور قد استعمل الجمود في ذلك المعنى حيث قال الا ان عينا لم تجد البيت يعني
عينا لم يسمح بدمعها الجاري عليك يوم قتلت بواسط البخيل غايته وبالجملة لم يظفر
في كلامهم باستعمال جمود العين في السرور وانما يستعمل في الحزن والخلو عن الدمع
حال ارادة البكاء فاذا اريد به السرور لم يفهم بسهولة فيلزم التعقيد ولا يدفعه
التصحيح في الجملة قال لا الى ما قصده من السرور اقول فان قيل اذا كان التعقيد
الانتقال من الجمود الى السرور يكون في المفرد لا في الكلام قلنا لا لانه لا يحصل الا
بملاحظة اسناد الجمود الى العينين نعم منشا التعقيد ههنا هو المفرد لكن فرق
بين كون الشي منشاء بوصف وبين كونه موصوفا به كما ستعرف في بحث بلاغة الكلام
قال من باب استعمال المقيد في المطلق اقول لان المعنى الحقيقي للجمود انتفاء
الدمع لاستيلاء البرودة لا لان البخل بالدمع حال ارادة البكاء فانه ليس بمعنى
حقيقي للجمود بل هو مما يفهم من الجمود المنسوب الى العين بحسب الاستعمال
قال لظهور ان الذهن لا ينتقل الى هذا بقوله اقول فان قيل المصراع الاول
قرينة على ان المراد بالجمود السرور قلنا شهرة استعماله في الحزن تعارضها

نعم يرد ان سهولة الانتقال ليست بشرط في قبول الكناية والا لزم خروج اكثر اقسام الكناية
المعتبرة عند القوم عن حيز الاعتبار قوله واما الكلام الذي الخ جواب عما يقال ما ذكرتم
انما يصح اذا كان للكلام معنى ثان سوى الاول واما اذا لم يكن له ذلك فلا قال وان رفعته
كما هو الصواب اقول هذا يدل على ان رواية النصب خطا فيكون المعنى البيت بها
فاسدا ايضا وذلك لان حاصل ذلك المعنى اني الان لست اطلب الوصال لكني
اطلبه في الاستقبال ليحصل الوصال وانا الان لست اطلب البكاء والاحزان لكني
اطلبه فيما ياتي من الزمان لاستجلب الفرح والخلاص من الخ ولا يخفى ان عدم طلب
الفراق الان وطلبه في الاستقبال لاجل الوصال لا يوافق حال العاشق لان الوصل حيث
موهوم مرغوب عنه بالنظر الى العاشق فلا يكون مطلوبا له الا لغرض صحيح وكذا عدم
طلب البكاء الان وطلبه في الاستقبال لاجل السرور لان البكاء والحزن ينبغي ان
يكون شعار العاشق المهجور ودثاره غير منفك عنه في حال من الاحوال وزمان
من الازمنة فلا يليق بحاله ان يقول لا اطلب الان البكاء واطلبه في الاستقبال
وان كان لاجل السرور وترك الاولى في نظر البلغاء من جملة الخطايا قال ولا يخفى
ما فيه من التكلف والتعسف اقول اما اولا فلان كلا من الزمان والاحوال
انما ياتي بما هو نقيض المطلوب في الواقع لا بما يظهر المراد مطلوبه وليس به واما ثانيا
فلان اسناد الطلب الى الدهر من بعض الظن واعتذر عنهما بان من عادة الشعراء انهم
يتعمدون طلبه حتى يكون مطلوبهم خلافه نظرا كما صرح به ابو الحسن الباخرزي حيث
قال ولكم تمنيت الفراق مغالطا واحتلت في استثمار غرس ودادي وطمعت
منها في الوصال لانها تبغي الامور على خلاف مرادي فاذا كان الشاعر من الظرفاء
المستطرفين للمراد بعد الفراق يكون المعنى الذي اراده القائل صحيحا فلا ينبغي
ان يجزم بكونه تكلفا وتعسفا واما ثانيا فلان الظاهر ان السين التي في سأطلب
للاستقبال المعتبر ايضا في تسكب فيوجد فيه علامة الاستقبال دون قوله لتجمدا فانه
للحال لما فيه علامة الاستقبال وارادة الاستقبال لما لا علامة فيه خروج عن القانون

ولو سلم انه بمجرد التاكيد والعطف على مجموع ما طلب نغاية ما لزم من ذلك ان لا يكون
فيه حلاوة الاستعطاف ولا يكفي ذلك ارادة الحال لان المضارع مشترك بينهما
على الاصح وارادة احد معنيي المشترك بلا قرينة جائزة فان قيل اريد به كيف
الاستمرار التجددي المناسب للحال ايضا اذ قد يفيده المضارع بحسب المقام وان يد
معونة بعد الاستعطاف لم يستقم ما ذكروا قلنا كفى بهذا تكلفا وتعسفا قوله الطيب
على وزن ابيع من طاب يطيب وقوله نفسا تمييز عن النسبة وضمير اوطنها وعقصها
ولاجلها للنفس قال انه هذا هو المفهوم منه لا لايلا الايجاز اقول حيث قال فيه فان قيل انه
اراد ان يقول لك اليوم الجمع غصص الفراق واحمل نفسي على مرة واحتملها يوم بين الحي
من حزن نقيعا للدموع من عينيه فيكيها لكن انتسب بذلك الى وصل يقوم بمرة
تتصل حتى لا اعرف بعد ذلك الحزن اصلا ولا توقف عيني البكاء وتقضي ان لا ادرى ما
ابدا كالجمود التي لا يكون لها دمع فان ذلك لا يستقيم ولا يناسب لان يوجد في الثاني
وبجعله كاف قال لا احمل البكا لهذا الفراق عاجلا لاصبر في الاجل بدوام الوصل الحاصل
السرور فضرورة من يريد من عينيه ان تبكي ثم لا تبكي لانها خلقت جامدة لا ماء فيها
وذلك من التهافت والاضطراب بحيث لا يخفى الخلل في هذه عبارة وانما قال هو
المفهوم مع انه مصرح به لان الكلام ليس له بالتحقيق التعقيد في الجملة ليجهد ادا ما
دفع ذلك بالاستطراد وقوله وعلى هذا اي وعلى تقدير ان يراد بطلب الفراق قوله طيب
النفس الا ان يراد به حقيقة الطلب قال وكثرة ان يكون ذلك فوق الواحد اقول
التعدد هنا تامل وهو ان تكرار اللفظ ذكره ثانيا ولا ثالثا او ذكره لا تحصل
بذكره ثالثا وذلك لان التكرار لما كان ذكر الشيء بعد اخرى لم يحصل بتكرره ثالثا
كثرة بل غاية ما يحصل به تعدده وهو لا يقتضي كثرة ورده الشارح بان المراد
بالكثرة ما قابل الواحد ولا شك انه يحصل بذكره ثالث تكرار ان يحصل كثرة
مرتين وهنا بحث وجيه مغن عن ان يتكلف ويقال ان الثاني تكرار بالنسبة
الى الاول والثالث بالنسبة الى الثاني والى الاول والاول بالنسبة الى الثاني والى الثالث

قال وهو شده عدو الفرس اقول المتبادر من ظاهره ان يكون السبح حقيقة في ثلاث
وفيه قول الجوهري سبح الفرس جريه وهو من سابح لكن المفهوم من قوله كانها تجري في
الماء ان يكون مجازا فيه من قبيل الاستعارة التبعية وهذا هو الحق لقول العلامة
في الاساس ومن المجاز فرس سابح وسبوح وخيل سوابح وسبح والى ما فيه قول الجوهري
لانه لا يفرق بين الحقيقة والمجاز ولقد تعجب الشارح في اسناد الاصعاد في الحمرة
الى السبوح كما لا يخفى على من له ذوق قال والضمائر كلها لسبوح اقول انها باعتبار ان
السبوح صفة للفرس المحذوف وهي من المونثات السماعية وسبوح من الصيغ التي
يستوي فيه المذكر والمونث قال وهي ارض ذات رمل مستوية لا تنبت شيئا الخ وهي
ارض ذات حجارة اقول قد خالف الشارح النحرير ههنا الجوهري في موضعين الاول
تفسيره جمعا فانه قال وهي ارض ذات رمل مستوية وقد قال الجوهري الجرع واحدة
الجمع بالاكونه هي رمل مستوية لا تنبت شيئا وكذلك الجرعاء والثاني تفسير
الجندل فانه وهي ارض ذات حجارة وقد قال الجوهري الجندل الحجارة والجندل بفتح
النون وكسر الدال الموضع فيه حجارة اقول ـــــ وبالله التوفيق الجواب عن
الاول ان الشارح النحرير قد تبع ههنا العلامة حيث قال في الاساس بينا بالاجرع
وبالجمعا ونزلوا بالاجارع وهي ما الاجارع ارضون حزنة يعلوها رمل وعن الثاني
ان مراد الشارح النحرير بقوله وهي ارض ذات حجارة ليس بيان المعنى اللغوي فانه
لما رجع عنده حمل جمعا على ارض ذات رمل ولم يصح اضافتها بهذا المعنى الى معظم
الجبال الابادني ملابسة كما يشهد به الذوق السليم اضطر الى حملها على محل الجبال بطريق
المجاز ليستقيم المعنى قال يقال فلان من بني ومسمع اي بحيث الخ اقول قال في المختصر
بعدما نقل كلام الصحاح فظهر فساد ما قيل ان معناه انت بموضع تبين فيه سعاد
وتسمع كلامها وفساد ذلك بما يشهد به العقل والنقل هذا كلامه واراد
بالقائل الزوزني اما فساده نقلا فلكونه مخالفا لكلام الصحاح واما عقلا
فلانه لا معنى لطلب التكلم من المتكلم لكونه بحيث يرى المخاطب ويسمع كلامه

اذ لا يصح ان يقال لا عرض لقلادتنا حلتك وتكلم في مقصودك فانك تراه وتسمع قوله
بل الصحيح ان يقال لنا نراك وتسمع صوتك فلا يصنع قولك ولا يهتدي هديك
هكذا السماع لكن يرد عليه انه انما يكون كذلك اذا كان مقصود الشاعر من التحريص
على السجع اسماع الصوت اما اذا كان اظهار النشاط والشوق كالابل ثم عند
مشاهدة الاوراد بالحبيبة الغرام عليها من تلاوة الاوراد فلا قال لان كلا من كثرة
الكلام وتتابع الخ اقول هذا هو الكلام الصحيح والحق الصريح الدال على ما سبق من
تضعيف الشارح الوجه الاول من وجهي نظر المتن السابق في اشتراط الخلوص عن
الكراهة في السمع ليس بشيء كما حققته قال قال ــــــ الشيخ عبد القاهر قال الخفاجي
اقول المراد بايراد كلام الشيخ ههنا سوى ما افاده الشارح بقوله وما اورده المتن في
الايضاح الخ بيان انه لم يجزم باخلالهما بالفصاحة مطلقا بل فصل فيه وعدم التفصيل
والجزم بانهما مخلان بها مطلقا كما ذهب اليه هذا القائل بهوسه وقيل المراد بيان
ان القائل باخلالهما بها يريد ما يثقل منهما والقائل بخلافه يريد ما لا يثقل فيصير
النزاع لفظيا وهو مردود لان الظاهر ان الشارح في هذا النقل تابع للمتن فانه ايضا
نقله في الايضاح ولا وجه لحمل ما نقله على توجيه ما اعترض عليه فلا وجه لحمل كلام الشارح
عليه ايضا قوله وذكاء القاحب وقول عمارة بضم العين المهملة وتخفيف الميم علم شخص
والحجارة القنا والمقصود الوصف بكمال البرودة لان الكحل البارد اذا وضعت
الحجارة الباردة بالطبع حصلت البرودة التامة هذا هو المسموع من الثقات والحق
بخط الشيخ في حواشي دلايل الاعجاز لكن الجوهري قال ان الخيار القثاء وليس بعرب
وفي بعض الروايات خيار بالخاء المعجمة والباء الموحدة المفتوحتين وهما ارض لا نبات
فيها والمقصود ايضا الوصف بكمال البرودة فان الارض التي من شانها البرودة
قوله ثم قال اي الشيخ في دلايل الاعجاز قوله كقوله اي قول ابن المعتز نظلت اي صارت
وهو قوله مذ بتنا زعاف ايدي على الناعليه والجاذر جمع جوذر وجوذر وهو ولد
البقرة الوحشية والعتاق جمع عتيق بمعنى الجميل قال ــــــ الجوهري العتيق الجمال

واضافة العتاق الى الدنانير من اضافة الصفة المشبهة الى معمولها ولهذا جاز
ان يقع صفة للنكرة واضافة الدنانير الى الوجوه من اضافة المشبه به الى المشبه
كلجين الماء والمعنى ايدي سقاة شبيهة بالجآذر مقبلة وجوه حسان الفاتحات ن
وجوه شبيهة بكرايم الدنانير في البهاء والاشراق قال وما اورده المتن في الايضا ح
من كلام الشيخ الخ اقول يعني ان ما اورده المتن من كلام الشيخ في دلايل الاعجاز يشعر
بان المتن فيه جعل تتابع الاضافات اعم من ان تكون مترتبة بان لا يقع بين المضاف
شيء غير مضاف الى ما بعده بلا واقع بينهما الا بان يكون مضافا الى ما بعده
كما في تتابع المضاف الجرعى وجرعا لجرعة يحومة الى الجدل او غير مترتبة بان يقع بين
المضافين شيء غير مضاف الى ما بعده كما في الحديث فان الابن الاول مضاف والابن الثاني
نضاف احد وقد يقع بينهما الكريم الذي ليس بمضاف الى الابن بل موصوف لزم
الاشعار ان الشيخ اورده في التمثيل سيئ شمل نوعي الاضافتين فلما علم المتن ذلك
منه شعر بل لا ضرورة تدعو الى حمل الكلام على ما ذكر لان المراد بتتابع الاضافات
اعم من الاضافة المصطلح عليها اعني ما يكون على صورة الاضافة في الحركات والسكنات
الطارية على الكلمتين اللتين هما على سمت المضاف والمضاف اليه ولا يلزم الجمع بين
الحقيقة والمجاز لوجهين احدهما ان يراد عموم المجاز اعني تتابع صور الاضافة
سواء كان في ضمن حقيقة الاضافة كما في البيت او لا كما في الحديث فان في صورة ست
اضافات اذ لا فرق بين كون الابن صفة لما قبله كما هو الواقع وبين كون ما قبله
مضافا اليه فانه لو كان كذلك لا تغير حاله عما هو عليه الان والثاني ان يراد
حقيقة تتابع الاضافات ويعلم حكم ما هو على هيئتها بطريق دلالة النص
اذ لا خفاء في انه لا دخل لخصوصية الاضافة في ذلك بعد ثبوت لوازمها
واعترض بان هذا التعميم اكثر تكلفا من التعميم الذي اختاره الشارح
ومع تعذر ارتكابه كان الوجه في التحرير ان يقال المراد بالاضافة في تتابع
الاضافات اعم من الاضافة المصطلح عليها او المراد حقيقة تتابع الاضافات

وانكشف في علم حكم ما هو على هيئتها بطريق ولا الاول الضا ذو وجه للجواب لما في بعد ان
يراد بتتابع الاضافات ما هو اعم من الاضافة المصطلح عليها قال وانه اورد الحديث
مثالا لكثرة التكرار الخ اقول يعني ان ما اورده في الايضاح من كلام الشيخ مشعر ايضا
بان المص اورد الحديث في الايضاح مثالا لكثرة التكرار وتتابع الاضافات
جميعا لا لكثرة التكرار فقط وجه الاشعار انه لو لم يورد كلام الشيخ لم يعلم ان مراده الاضافة
لغير المرتبة اذ لم يسبق في الايضاح الا الاضافة المرتبة فلما استشهد بالحديث
بعد ذكر كثرة التكرار وتتابع الاضافات واورد بعده كلام الشيخ المشتمل على بيت
مشتمل على اضافات غير مرتبة علم ان الحديث مثال لهما جميعا اما تتابع الاضافات
فباعتبار اضافة الابن الى الكريم ثلث مرات واما كثرة التكرار فباعتبار تكرار
الكريم او باعتبار تكرار الابن فعلى الاول لا يوجد كثرة التكرار في قوله يوسف بن
يعقوب بن اسحق بن ابرهيم وعلى الثاني يوجد فيه ايضا هكذا يجب ان يفهم هذا المقام
قال وانه اراد بتتابع الاضافات ما فوق الواحد اقول لان الاضافة في قوله يا علي
بن حمزة بن عمارة ليست اكثر من ثنتين قال لا يقال ان من اشترط ذلك اراد الخ
اقول هذا اشارة الى رد على الخلخالي فانه القايل بهذا القول وقوله ذلك اشارة
الى الخلوص من كثرة التكرار وتتابع الاضافات والبا في بالنسبة متعلقة بالتكرار
وكونه بالنسبة الى امر واحد عبارة عن اتحاد المعنى كاتحاد اللفظ فالمراد بالبيتين
قول ابي الطيب وابن بابك فانه في الاول التكرار بالنسبة الى امر واحد لان الضماير
كلها لسبوح وفي الثاني الاضافات مرتبة كما سبق قال ورسم القدما الكيف اقول
لما كان الاطلاع على الحقائق في غاية العسر لم يطلعوا على خاصة للكيف صالحة للتعريف
سوى ما ذكروا اسماه رسما قال لانه العرض يقال باعتبار الخ اقول وجه تسميته
عرضا بذلك الاعتبار ظاهر واما وجه تسميته هيئة باعتبار الحصول فلان الهيئة
في اللغة الشارة والصورة ولما كان شان الصورة ان يكون حاصلة لذي الصورة
اعتبر في معناها الحصول قال المراد بالعارض الخ اقول اراد بالمحل الجوهر وبكونها

ثابتة في عدم تجددها بتجدد الامثال قال فخرج بالقيد الاول الخ اقول يعني اذا اريد
بالقار ما ذكر يخرج بها الحركة اذ لا يتصف بذلك المعنى والزمان لانه امر موهوم
عن نار او مقدار الحركة التابعة والفعل لانه عبارة عن تاثير الشي في غيره ما دام موثرا
وهو متجدد بتجدد الامثال والانفعال لانه تاثر الشي ما دام متاثرا وهو ايضا
غير قار فخرج بالقيد الثاني وهو لا يقتضي قسمة الكم سواء كان متصلا او منفصلا
فانه مطلقا يقتضي القسمة وخرج بالقيد الثالث وهو لا نسبة باقي الاعراض وهو الا
فالوضع ومتى والملك والاضافة اما الاين فلانه حصول الجسم في الحيز الذي يخصه
واما الوضع فانه هيئة تعرض للشي بسبب نسبة بعض اجزائه الى بعض والى الامور
الخارجة كالقيام والاستلقاء واما متى فلانه الحصول في الزمان او طرفه كالحروف
الانية واما الملك فلانه هيئة تعرض للشي بسبب ما يحيط به وينتقل بانتقاله كالثوب
والخاتم الملبوسين واما الاضافة فلانها نسبة تتعقل بالقياس الى نسبة اخرى
كالبنوة والابوة قال وقولهم لذاته ليدخل فيه الكيفيات اقول يعني ان قولهم لا يقتضي
قسمة ولا نسبة يفيد نفي جنس اقتضا قسمة ونسبة في الكيف لوقوع النكرة في
سياق النفي فيلزم اذ يخرج من التعريف الكيفيات المقتضية للقسمة او النسبة
بواسطة اقتضا محلها القسمة والنسبة فاحتيج الى قيد يدخلها فيه وهو قولهم
لذاته فان معناه لا بواسطة شي اخر ومما يجب التنبيه له ان المراد باقتضا
القسمة لذاته في الكم اقتضا جواز القسمة لا اقتضا القسمة بالفعل والاصح الكم
المتصل فتامل قال والاحسن ما ذكره اقول احترزوا بقولهم لا يتوقف تصوره على تصور
غيره عن الاعراض النسبية فان تصورها موقوف على تصور غيرها بخلاف الكيفيات
فان تصورها لا يتوقف على تصور غيرها وان جاز ان يستلزمه في بعض الصور
كالادراك والعلم والقدرة ونظايرها فانها لا تتصور بدون متعلقاتها
اعني المدرك والمعلوم والمقدور ولكن ليس تصوراتها موقوفة على تصور المتعلقات
معلولة كما في النسب بل تصوراتها مستلزمة لتصورات متعلقاتها ولكنا لم

في الكيفيات بالكميات كالاستقامة والانحناء والتثليث والتربيع فلا يخرج عن التعريف

ثم يخرج عن الكيفية المركبة لتوقف تصورها على تصور الاجزاء وكذا الكيفيات

النظرية لتوقف تصورها على القول الشارح اللهم الا ان يتكلف ويقال في دفع الاول

بالعز المراد بالغير الامر الخارج عن حقيقته فيدخل الكيفية المركبة ويقال في دفع الثاني

المراد بالتوقف تعقد العلم به ولا يخفى ان مقام التعريف يأبى ذلك وان صح في نفسه

واحترز بقوله ولا اللاقسمة في محله عن الوحدة والنقطة المقتضيين لها عند من قال

انهما من الاعراض واما عند من يقول انهما من الامور الاعتبارية فلا حاجة الى هذا

القيد لعدم دخولها في المعرف وقوله ههنا اقتضاء اوليا بمنزلة لذاته في التعريف

الاول فيفيد ما يفيد لذاته ووجه كون هذا التعريف احسن بما تقدم على ما نقل عن

الشارح النحرير عظم شانه في لفظ الهيئة والعارضة وبعض الحقائق النقطة والوحدة

والازدياد على ظاهر تعريف القدماء ولان الحركة ان جعلت من الكم فقد خرجت

بقولهم لا يقتضي قسمة وان جعلت من الاين فقد خرجت بقولهم لا يقتضي نسبة وكذا

الفعل والانفعال وايضا يخرج الزمان بقولهم قسمة لانه نوع من الكم واعلم

ان ما ذكره الشارح ههنا المقام مبني على اصطلاح الفلاسفة فان المتكلمين

لا يقولون بهذه الاعراض كما تقرر في موضعه **قال** حتى لو عبر عن المقصود بلفظ فصيح الخ

اقول ان قيل هذا انما يصح اذا لم يكن اللام في المقصود للاستغراق واما اذا كان له

فلا احتياج الى لفظ الملكة كما لا يخفى قلنا الاستغراق اثر الملكة معنى والمستفاد

منها لفظا اما الاول فظاهر واما الثاني فلان اللام لا يكون للاستغراق الا بقرينة ولا قرينة

ولا قرينة واضحة ههنا سوى الملكة فاقتضى مقام التعريف التصريح بذكرها بالامر

قال او سوى من الخ **اقول** قال في الايضاح لم يقل يعبر بها ليشمل حالتي النطق وعدمه

وهكذا المفهوم من ظاهره انه لو قال يعبر لم يشمل حالة سكوت من له تلك الملكة ولم يكن

صحيحا كما لا يخفى وحمل الشارح بان ليس معناه ذلك بل معناه انه لو قيل يعبر

لاختص الفصيح بمن ينطق بمقصوده في الجملة اي في زمان من الازمنة لان المبادئ

وليس كذلك بل من له الملكة يسمى فصيحا سواء عبر عن مقصوده بلفظ فصيح في زمان

من الازمنة او لم يعبر عنه قط ولهذا قال هكذا يجب ان يفهم هذا المقام **قال** وهذا

محال لان من المقاصد ما لا يمكن الخ **اقول** لا يقال عدم الامكان ممنوع لجواز ان

يقال اكتب دارا او بساطا كذا وكذا او هذه دار او بساط وكذا وكذا لانا نقول

ح لا يكون المعبر عنه جنسا بل القا الكتابة او الحكم والمقصود التعبير عن نفس الجنس

وظاهر ان قولك اكتب دارا او هذه دار ونحو ذلك ليس تعبيرا عن مجرد الدار ونحوها

قال ونحو بعضهم دون كلام فصيح الخ **اقول** اراد بالبعض الخلخالي حيث قال لم يقل

بلفظ بليغ او بكلام فصيح ليعم المفرد والمركب ولا يخفى انه سهو ظاهر لانه لو قال بلفظ

بليغ لزم اعتبار الكلام في فصاحة المتكلم وهو باطل قطعا فان قلت لا سهو لان

القول بلفظ بليغ كما انه يستلزم كما ذكرته يستلزم ايضا الاختصاص بالكلام

لعدم القول به بجاز ان يكون الكل منهما قلت الظاهر ان بيان فائدة اختياره

على احدهما يصح اذا كان ذلك الاحد محتملا في الجملة وهنا ليس كذلك لظهور لزوم

ذلك وبطلانه **قال** اي الى ان يعرض الكلام **اقول** لما كان المقصود ههنا تعريف مقتضى

الحال وكان مورد المقاد من حيث انه مضاف موقوفا على معرفة المضاف اليه فسر

الحال بالامر الداعي للمتكلم الى التكلم على وجه مخصوص ولما كان في التكلم على الوجه

المخصوص من الخفاء ما لا يخفى وكان مقتضى الحال يعرف منه فسره بعبارة يتضمن تزايد

الاولى الاشارة الى ان الداعي قسمان قسم يدعو الى نفس كلام يؤدى به اصل المراد

وهو اما افادة فائدة الخبر او لازمها او نحو ذلك كما يأتي تفصيله ان شاء الله

تعالى وقسم يدعو الى وجه مخصوص زائد على اصل المراد والثانية التنبيه على ان الداعي

الذي يحق فيه هذا الثاني والثالثة التنبيه بقوله على ان ذلك الوجه المخصوص انما

يعتد به اذا اقترن بالاعتبار والقصد حتى ان المقام اذا اقتضى التعريف

وقد اورد المتكلم في كلامه اداة بلا قصد منه اليه لم يكن ذلك الكلام بليغا لكن يجب

ان يصدر هذا القصد من البليغ حتى لو قصد غيره لم يعتد بقصده وجعل وجوده

معطوف ... بلاغة الكلام

بمنزلة عدمه كما حقق في شرح المفتاح الرابعة التنبيه بقوله تبع الكلام اذا الوجه المخصوص
وان كان معتبرا ومقصودا للمتكلم لكنه تابع للكلام الذي يؤدي به اصل المعنى وتابع
عليه وداخل فيه قوله وهو مقتضى الحال الى آخره جزء من التفسير لان معرفة مقتضى الحال
كما عرفت موقوفة على معرفة الحال فلو توقف معرفة الحال على معرفة مقتضاها بان اخذ في
تعريفها لزم الدور فليتامل واعلم ان الشارح قد تبع القوم ههنا في اطلاق مقتضى
الحال على نفس الخصوصية وسياتي في تعريف علم المعاني تصريحه بان الكلام الكلي
المشتمل عليها وتحقيق هناك ما هو الحق ان شاء الله تعالى قال الحال والمقام متقاربا
المفهوم اقول لما ورد على ظاهر كلام المص ان الدليل لا يوافق الدعوى اذ لا يقتضي تفاوت
مقامات الكلام اختلاف مقتضى الحال اشار الشارح الى الربط والتوفيق بينهما وذلك
ان الحال والمقام متحدان بالذات وان تغايرا بالاعتبار اما الاتحاد فلان كل واحد من
الحال والمقام عبارة عن الداعي الى ايراد الكلام على وجه مخصوص وكيفية معينة واما
التغاير فبوجهين احدهما ان تسميته مقاما باعتبار توهم كونه محلا وموضعا لورود
الكلام فيه على وجه مخصوص وحالا باعتبار توهم كونه زمانا له قال في شرح المفتاح كانوا
اذا قصدوا تادية معنى من المعاني من شكر او شكاية او مدح او ذم او اعتذار او افتخار
او نحو ذلك قاموا فتكلموا في ذلك المعنى بالنوع من الكلام المناسب فسميت مقامات
تسمية للشيء باسم مكانه ثم لما سموا تلك المعاني والامور الداعية الى ذلك الكلام المخصوص
من حيث كونها بمنزلة محل وموضع لذلك الكلام مقاما وبمنزلة وقت وزمان حالا
فقالوا تكلم فلان في مقام المدح او الذم او في حال او كان هذا الكلام في محله او لم يكن وكان
مناسبا للوقت او لم يكن وثانيهما ان المقام يعتبر اضافته الى المقتضي على لفظ اسم
المفعول فيقال مثلا مقام التاكيد ومقام الاطلاق ومقام الحذف ونحو ذلك
فان كلا منها مقتضى والحال يعتبر اضافتها الى المقتضي على لفظ اسم الفاعل
فيقال مثلا حال الانكار وحال خلو الذهن وحال التردد فان كلا مقتضي للخصوصية
والاعتبار المناسب وفي هذا الوجه نظر اما اولا فلان الحكمين قد يتعاكسان

فيضاف الحال الى المقتضي كما سبق والمقام الى المقتضى كما سياتي في احوال الاسناد
الخبري من قوله فمقام الفصل مقام ان يرد على المخاطب اما ثانيا فلان الفرق المستفاد
منه يقتضي التغاير بينهما بالحقيقة لا بالاعتبار الا ان كلا منهما اضيف الى المقام والحال
يغاير الاخر بالحقيقة وتغاير المضاف اليه كذلك يستلزم تغاير المضاف ايضا
كذلك ويمكن ان يجاب عن الاول بان ذينك الحكمين اكثريان لا كليان ولهذا قال
بعضهم لم يذكر ما يدل على الحصر والكلية وعن الثاني بانا لا نسلم ان تغاير المضاف اليه
كذلك يستلزمه ولو سلم فانما يلزم لو لم يكن الاضافة في احدهما بيانية ومعنى الصورة
الثانية كذلك فان الحال عند الانكار وخلو الذهن وغير ذلك فمعنى العبارة
حال هو الانكار بخلاف قولنا مقام التاكيد فان معناه مقام يقتضي التاكيد
فيؤول الى الانكار ثم بين ثانيا بقوله فحينئذ تفاوت المقامات الى آخره ان اختلاف
المقامات يستلزم اختلاف مقتضياتها اذ ضرورة العقل بداهة شاهدة
بان اعتبار اللائق بهذا المقام غير الاعتبار اللائق بذاك واختلاف مقتضيات
المقام عين اختلاف مقتضيات الحال لان المتنافيين واحد وكذا المقام والحال لما
عرفت فيكون مؤدى العبارتين واحدا فصح الاستدلال بتفاوت المقامات على اختلاف
مقتضى الحال وتفاوته وهنا المطلوب وفيه بحث لان اختلاف المقتضي بالدواعي
لا يوجب اختلاف المقتضى فان التنكير قد يقتضيه التعظيم وقد يقتضيه التحقير
كما ان اختلاف المقتضي لا يستدعي اختلاف المقتضي والداعي فان التعظيم قد
يفيده التنكير وقد يفيده التعريف باسم الاشارة البعيدة وكذا التحقير قد يفيده
التنكير وقد يفيده التعريف بذلك وبالجملة ارباب هذه الصناعة اذا قالوا المقام
كذا يقتضي خصوصية كذا لم يشترطوا فيها الاطراد والانعكاس بل مجرد الملائمة
والمناسبة فلا يصح الحكم بان المقتضيات يختلف عند تفاوت المقامات
ولان الاعتبار اللائق بهذا المقام غير الاعتبار اللائق بذلك فكيف دعوى
الضرورة ويمكن ان يجاب عنه بان المراد بالاختلاف والتفاوت في المقتضي والمقام

الاختلاف والتفاوت بالنظر الى الكثرة والغلبة لا الشمول والكلية ولو سلم ذلك نقول التنكير

التنكير الذى يقتضيه التعظيم مغاير بالاعتبار للتنكير الذى يقتضيه التحقير فان الاول

بناء على ان الشئ بلغ فى ارتفاع شانه مبلغا لا يمكن ان يعرف والثانى بناء على انه بلغ فى انحطاط

شانه مبلغا لا يمكن ان يعرف وهكذا سائر الاعتبارات وسياتى لهذا مزيد تحقيق فيما

بعد ان شاء الله تعالى **قال** ثم شرع فى تفصيل تفاوت المقامات مع اشارة اجمالية الخ **اقول**

لما كان قوله لمقام كل من التنكير والاطلاق والتقديم الخ مسوقا لبيان تفصيل

تفاوت المقامات وتضمنا لضبط مقتضيات الاحوال اشار بعبارة الاول وباشارة

الثانى على ما يقتضى الاصول والاشارة فى بيان ذلك الى ضبط مقتضيات الاحوال

فالضمير فى قوله وهو اما ان يكون راجع الى الاعتبار المناسب **قوله** استحسانا او وجوبا كما بدا

تفصيل لقوله وجوبا وقوله سوفا جز بعد جز لكونه وكذا قوله مخصوصا وسيجيئا وتقدما

ومقصودا اذ يجوز اجزاء التعريف والتنكير فى المحذوف ايضا والتخصيص وغيره

فى الوقف ايضا وعلى هذا قياس البواقى قوله كما ذكرنا الحذف فالاثبات والتعريف والتنكير

والتخصيص وغيره الى غير ذلك مع قطع النظر عن خصوصية كونها احوالا للمسند

اليه **قوله** اوجملة عطف على قوله مفردا وقوله فعلا او غيره تفصيل لمفردا كما ان قوله اسمية

او فعلية الخ تفصيل لجملة والمراد بقوله او غيره مثل اسم الفاعل والمفعول المسندين

الى فاعليهما المسندين الى المبتدا فان كلا منهما مسند ومفرد وغير فعل كما لا يخفى

فان قيل المفهوم منه ان يكون الكون مفردا غير فعل انما على المسند اليه غير موجه

فيه ولا يخفى ما فيه قلنا الراجع اليه لانقسام الى القسمين مفرد فعلى ومفرد غير

ولا اشكال انه غير حاصل فى الاسم **قوله** مقيدا بمتعلق جز بعد جز لكونه والمراد

بالمتعلق بفتح اللام المفعول والحال والظرف ونحو ذلك فان قيل قد يقيد المسند

اليه ايضا بالمتعلق كما اذا قيل الضارب المعلم بالعصا ضربا شديدا فى السوق زيد

فلم يكن من الزيادة قلنا المتعلق ليس الا للمصدر الذى تضمنته الصلة فيكون

فى الحقيقة متعلقا للمسند لا للمسند اليه **قال** وهذا حديث اجمالى يفصله علم المعانى

مطلب موضوع علم المعانى

اقول اعلم ان موضوع علم المعانى هو التراكيب الخبرية والانشائية من حيث افادتها

الخواص وهى المعانى المغايرة لاصل المعنى وقد يعبر عنها بالمعانى الثانوية التى تفيدها التراكيب

لا بحسب الوضع سواء افادها بعض مفرداتها كالمسند اليه والمسند مثلا او هياتها

التركيبية ثم ان تلك الافادة انما هى باعتبار الاشتمال التراكيب على خصوصيات

واعتبارات زايدة على اصل التركيب مناسبة للمقصود وعلم المعانى هو المتكفل

لبيان احوال المركب من حيث افادة تلك الخواص فانه فيه يعلم ان اى كلام مشتمل على

خصوصية هى من مقتضيات الاحوال افاد خاصية تفيد حيث يقال فى كتبه تارة

اما تعريف المسند اليه فلكذا واما تنكيره فلكذا الى غير ذلك ويقال اخرى اما الحالة

المقتضية لكذا فكذا واما الحالة المقتضية لكذا فكذا الى غير ذلك فان قيل من

القضايا المقررة ان موضوعات المسايل تفاصيل موضوع العلم كما ان محمولات المسايل

تفاصيل الاعراض الذاتية للموضوع فلو كان موضوع المعانى تلك التراكيب لما كان

تعلقت الخصوصيات او الحالات موضوعا للمسايل ولما احتيج هاهنا الى ضبط مقتضيات

الاحوال التى هى الخصوصيات قلنا لما كان افادة التراكيب خواصها لا بحسب

معانيها الوضعية بل بسبب اشتمالها على تلك الخصوصيات كان موضوعية

الموضوع بحسبها فنزلوها منزلته فجعلوا موضوعات المسايل تارة تلك الخصوصيات

واخرى الاحوال المقتضية بها فاحتيج قبل الشروع فى المسايل الى ضبط تلك المقتضيات

والخصوصيات حتى ينضبط الموضوع فينضبط العلم فان تمايز العلوم بحسب تمايز

الموضوعات وتمايز الموضوعات المشتركة بين العلوم بالذات انما هو بالحيثيات

والاعتبارات **قال** ومقام اطلاق الحكم او التعلق الخ **اقول** اى المقام الذى فيه

اطلاق الحكم او اطلاق تعلق الفعل بالمفعول ونحوه او اطلاق المسند اليه او اطلاق

المسند او اطلاق متعلقات المسند من المفعول ونحوه يباين مقام تقييده واحد مما

ذكر بانواع التاكيد من التكرير ولام الابتداء وان والقسم ولام ونون التاكيد وادوات

قصر ونحوها والادوات ونحو ذلك او تابع من التوابع او شرط او مفعول او ما

يشبه المفعول مثل الحال ونحوه فان الحكم يجوز تقييده بانواع المؤكدات وباداة القصر
والشرط والتعلق يجوز تقييده بمؤكد واداة تقصر وتابع وشرط ومتعلق بحال
نظهر ان الضمير في تقييده راجع للاول ليس بما ذكر لا بطريق اللف والنشر لا بان
يجري الكل في كل وان قول المص والاطلاق يشير الى احوال الاسناد الخبري واحوال
متعلقات الفعل وقوله خلافه يشير الى القصر الاتي الى باقي الابواب وهذا ما قال
وهذا معنى قوله فمقام كل من التنكير الخ فان قيل كون مقام كل من المذكورات
مباينا لمقام خلافه كل منها يقتضي ان يكون مقام التنكير مثلا مباينا لمقام خلاف
الاطلاق والتقديم والذكر كما هو مباين لمقام خلاف التنكير كما يلتبس في الشرح
تلك الضمير في خلافه راجع الى كل سبق بالمر مرتبة والظاهر ان المبادر الى فهم كل من
يسمع هذه العبارة ان مقام التنكير يباين مقام خلافه ومقام الاطلاق يباين
مقام التنكير يباين مقام خلافه ومقام الاطلاق يباين مقام خلافه الى غير ذلك
فاذا وضح المراد فلا خلاف في الابهام **قال** وعد اشار في المفتاح الخ **اقول** يعني ان
الحدود والكلام في ايتهما فانقطاعهما وانتهائهما مراتب مختلفة لها
مقامات متفاوتة فمن مقام يقتضي تقديمنا للايجاز واخرى يجوز فيه ان
في الاطناب واخر اكثر واكثر وكذا الانقطاع الكلام مع جملة موزونة مقلم ولانقطاعها
مع جملة اخرى ما اكثروا انقطاعه بعدهما مقام اخر والمقصود بيان مراد صاحب
المفتاح ههنا الاشارة الى الاشكال وان من الشراح من خفي ذلك عليه كما ذكر في
شرحه قوله لكونها نسبتين اشارة الى ان التفاوت في مراتبها انما نشأ من كونها
نسبتين لو كانا حقيقيين لاختصت مرتبة كل منهما في واحد كالمساواة **قال**
وكذا الخطاب الذكي مع خطاب الغبي الخ **اقول** وجه ايراده في تفصيل تفاوت
المقامات ان خطاب الذكي حال يقتضي الاعتبارات اللطيفة والمعاني
الخفية وتلك الاعتبارات والمعاني مقتضاها والكلام المشتمل عليها مطابق
لمقتضاها وكذا خطاب الغبي حال يقتضي ترك الاعتبارات والمعاني



وذلك الترك مقتضاها والكلام الذي ترك فيه مطابق له حتى اذا سمعه سامع اخر
يفهم منه معنى زايدا على اصل المراد ولهذا يعد هذا الكلام بليغا مع عرائه عن الخواص
والمزايا فان الظاهر ان اذا ظهر الاختلاف بين الحالين ظهر التفاوت بين المقامين الحاصل ومما
بالذات على ما سبق وانما اعتبر الشارح مقابلة الغبي دون مقابلة الذكي وهو
البليد حيث قال وكالانسب ان يذكر مع الغبي الفطن ولم يقل وكالانسب ان
يذكر مع الذكي البليد لان المقصود بيان حال المخاطب والمناسب حال الفطنة والقيادة
على ما يفيده قوله لخصوص ما يرد عليها من المعاني خلاف الذكاء اذ لا اختصاص له بالمخاطب
تدبر **قال** ولكل كلمة مع صاحبتها مقام **اقول** مع متعلق بالظرف الواقع خبرا مقدما
اعني لكل كلمة او بمضاف محذوف اي لوضع كل كلمة فالمعنى ان لكل كلمة وقعت
في الكلام مع كلمة ذكرت معها مقامات ليس لها مع كلمة اخرى صوحبت معها
اقول هكذا وقعت العبارة في نسخ هذا الكتاب وفي المختصر مع كلمة اخرى مصاحبة
لها ولعل وجه العدول ان الظاهر ان معها قايم مقام الفاعل لصوحبت فان
صحبت كما يتعدى بنفسه يتعدى بمع والفعل المجهول اذا اسند الى الجار
والمجرور لم يصح اشتماله على الضمير ويمكن توجيهها بان معها ظرف مستقر وقع
حالا لا لغوا حتى يكون لغوا او التاء في صوحبت حشوا ويؤيده المعنى الذي
نقلناه من الشرح فانما قال ليس لها مع ما يشاركه تلك الصاحبة في اصل
المعنى ولم يقل مع غيرها مطلقا لغرابة صورة المتشارك واحتياجها الى البيان
والفهام حال ما سواها منها **فان قيل** قد فهم من قوله فمقام كل الخ ان لكل
كلمة مع صاحبتها مقاما فما الفايدة في التكرار قلنا ذلك بيان لما يفيد الخواص
والمزايا بالاعتبار والوضع وهذا بيان لما يفيدها بالوضع فلا تكرار فان اردت
زيادة تحقيق لهذا فقوله وكذا الخطاب الذكي مع خطاب الغبي فاستمع لما يلقى
عليك فاوثق بالله التوفيق لا بد اولا من معرفة مقدمتين الاولى ان ما يفيده
المقصد للبليغ قسمان قسم يفيده بمجرد دلالات وضعية ونظم بحسب الالفاظ

عن حكم التعقيد والعلم الذي يفيد الاحتراز عن الخطأ فيه هو علم النحو وهو يفيده لا بجميعها
بل الخصوصيات وكيفيات لا مدخل فيها لوضع المفردات كالتقديم والتأخير والحذف
ونحو ذلك والعلم الذي يفيد الاحتراز عن الخطأ فيه هو علم المعاني والمباحث المتعلقة
بالقسم الأول إن وقعت في هذا العلم فإنما هو من تكميل الصناعة فما ليس فيها كبعض
مباحث حروف الشرط واشباهها (الثاني) أي أن علم المعاني يفيده ما ذكر الفاضل فيه ما
يتصل بالتراكيب من الاستحسان وعدمه فان التراكيب المفيدة لمعان مخصوصة قد يستحسن من
متكلم في مقام فيحمل على قصدها ولا يستحسن من آخر في ذلك المقام يتوخى به فلا يحمل
على قصدها بل على صدورها عنه اتفاقا وإن قصد في الواقع وكذا يستحسن في مقام
لمخاطب بجعل مشتملا عليها ولا يستحسن فيه لآخر دونه فلا يجعل كذلك وقد أشار
إليه صاحب المفتاح في تعريف علم المعاني بقوله وما يتصل بها من الاستحسان
وغيره وصرح به في مواضع أخر حيث قال ومن شمات البلاغة ما قد سبق لي من
أن نظم الكلام إذا استحسن من بليغ لا يمتنع أن لا يستحسن مثله من غير البليغ في ذلك
المقام بل لا يبعد أن الكلام من انطباقه على ما لأجله يساق ومن صاحب له من
جهات الحسن لا يعطاها ولا يبعد ذلك من ذي لا أن يساويه الكلام
موضوع نظر أن كلا من المتكلم والمخاطب على درجات متفاوتة فربما يستحسن كلام
في مقام من بليغ فيحمل على دقائق جمة ولا يستحسن مثله في ذلك المقام من آخر دونه
فلا يجعل مشتملا عليها بل على ما يناسب حاله من التعبير عنها إذا تمهدت هاتان
المقدمتان فاعلم أن قوله وكذا خطاب الذكي مع خطاب الغبي إشارة إلى
الاستحسان وعدمه وقوله ولكل كلمة مع صاحبتها مقام إشارة إلى القسم
الأول مما يفيد المقصود للبليغ فلما كان الاستحسان وعدمه مما لا يكتسب
إلا بعلم المعاني وكان الاعتبار متأخرا عن الخواص والمزايا ولم يكن القسم
الأول مما يكتسب به بل بعلم النحو وإنما يذكر فيه بالاستطراد أردف المقامات
المتباينة بقوله وكذا الخطاب الذكي مع خطاب الغبي وأخر القسم الأول

عن الجميع مع تغيير الأسلوب هذا ما تيسر لي في تحقيق المقام وتوضيح المرام بعون
الله الملك العلام وهو الهادي إلى سواء السبيل وهو حسبي ونعم الوكيل وبه
إذ المراد بالفصاحة الكلمة الحقيقية أو ما في حكمها جواب عما يرد على قوله ويتبع الجملة
الاسمية الأخرى بأنه لا يناسب قوله ولكل كلمة مع صاحبتها مقام لأن المراد
بالصاحبة الكلمة والجملة ليست كذلك قوله هكذا يجب أن يتصور هذا المقام
يعني لا كما تصوره الخلخالي حيث قال ولكل كلمة مع صاحبتها في الكلام مقام
كما ذكر في شأن الكلمات أنه ينبغي أن يجمع كلمة مع أخرى غير مناسبة لها كجمع شطل مع قند
ومسجد بالنسبة إلى الحمامي إلا كما تصوره الزوزني أن معناه لم يقتض مقتضى الحال
على ما قد يقابل لكل كلمة مع صاحبتها مقتضى حال فإن مقتضى الحال قد يكون
ذكر الكلمة المعرفة قبل هذه أو بعدها إلى غير ذلك وهذا الكلام يتم بما
ذكر فإن فساد كل منهما مما لا يخفى على مسكة قال وارتفاع شأن الكلام في
الحسن والقبول بمطابقته الخ أقول يرد على كل من المقدمتين أما على الأولى
فلأن ارتفاع شأن الكلام في الحسن يعني في ذاته والقبول يعني بالنظر
إلى المخاطب إنما هو بزيادة المطابقة للاعتبار المناسب وكمالها لا بنفس
المطابقة والثابت بنفس المطابقة إنما هو أصل الحسن لا الارتفاع ولذا
قال في المفتاح ارتفاع شأن الكلام في باب الحسن والقبول وانحطاطه
في ذلك بحسب مصادفة المقام لما يليق به أي إن كانت أوفر كان في حسنه
أكثر وإن كانت أنقص كان أقل وأما على الثانية فلأن الانحطاط في الحسن
يوجب أصل الحسن فإذا انتفى المطابقة انتفى الحسن بالكلية فلا يستقيم
لأن الانحطاط في الحسن بعدم المطابقة والجواب عنهما أن الفصاحة
عند المص معتبرة في البلاغة كما عرفت خلافا لصاحب المفتاح كما سيأتي
ولا شك أن للكلام الفصيح حسنا ذاتيا في الجملة سواء طابق
الاعتبار المناسب أولا فح يمنع أولا كون الثابت بنفس المطابقة أصل

الحسن بناء على ان ثبات بالفصاحة والمطابقة يفيد الارتفاع فيه وقد يمنع ثانيا
بانتفاء الحسن بالكلية بانتفاء المطابقة بناء على بقاء اصل الحسن بالفصاحة
وقول الشارح واراد بالكلام الكلام الفصيح الى آخره لا يخلو عن الاشارة الى ما
ذكرنا ما قوله في شرح المفتاح وبما ذكرنا ظهر انه لا حاجة الى ان يجعل الانحطاط
بعدم ذلك بل لا يصح لما نظر الى كلام صاحب المفتاح قال والمراد بالاعتبار
الامر الذي اعتبره الخ اقول يعني ان المصدر ههنا بمعنى المفعول اوله بدلا ن
الاعتبار المناسب كما سياتي هو مقتضى الحال يعني مطابقة الكلام له اما اشتماله
عليه او اندراجه اندراج الجزئي تحت الكلي على اختلاف الرايين كما سياتي
تحقيقه ان شاء الله تعالى وعلى التقديرين لا وجه لحمله على المعنى المصدري السليقة الطبيعية
يقال شاعر سليقي اي لم يحصل الشعر بالدلالة من القوانين بل بالطبيعة قال
واعتبار هذا الامر في المعنى الخ اقول اي النظر الى هذا الامر ومراعاته في الكلام
اولا بحسب المعنى ثم يوضع على اللفظ لانه يوضع اولا على المعنى ثم يوضع على اللفظ
مثلا اذا كان المقام مقام طي المسند اليه فالبليغ يلاحظ اولا الاحتراز
عن العبث بناء على الظاهر او تخييل العدول الى اقوى الدليلين او نحو ذلك ثم يحذف
المسند اليه وكذا اذا كان المقام مقام اثباته فانه يلاحظ اولا كونه الاصل
او الاحتياط لضعف التعويل على القرينة او نحو ذلك ثم يذكر المسند اليه في
هذا وقس البواقي فاندفع ما قيل ان الطي والاثبات من الكيفيات الراجعة الى
اللفظ دون المعنى فمن زعم ان مقتضى الحال على الاطلاق يعتبر اولا في
المعنى وثانيا في اللفظ بينهما قال بل يصح لفظ المفتاح وسنسمع اقول
اي يكون مقتضى الحال هو التاكيد والاطلاق والتعريف وامثالها
واراد بزيادة التحقيق ما ذكره في تحقيق تعريف علم المعاني لان مقتضى الحال
عند التحقيق كلام موكد قال لان اضافة المصدر يفيد الحصر اقول
وذلك لما تقرر في موضعه ان اسم الجنس المضاف الى المعرفة من صيغ

العموم والعموم في مثل هذا المقام يستلزم الحصر فانه اذا كان كل ضرب في حال القيام
لا يصح ان يكون جزء في غير تلك الحالة والا لم يكن كل ضرب في تلك الحال لامتناع
نحو ضرب واحد بالتشخص في حالتين وكذا ما نحن فيه فان كل ارتفاع اذا كان
حاصلا بسبب المطابقة لا يمكن حصول ارتفاع بدونها لامتناع تعدد الحصول
الشيء المأخوذ بالتشخص قال فيجب ان يكون المراد بالاعتبار المناسب مقتضى الخ اقول
المراد بالحصر في قوله ليس ارتفاعه الا بمطابقته للاعتبار المناسب وليس ارتفاعه
الا بمطابقته بمقتضى الحال وبطلانه على تقدير التباين بين الاعتبار المناسب ومقتضى
الحال او العموم من وجه وبطلان احدهما على تقدير العموم مطلقا او بطل
الحصر في الاخص وجه النظر ان الحصر في الاعم من وجه او مطلقا لا يوجب
تناوله لجميع الافراد حتى يلزم بطلان الحصر او الحصر في الاخص مثلا قولنا ما
في الدار الا الابيض وما فيها الا الحيوان حصر في الاعم من وجه وليس بباطل
لعدم تناوله لجميع الافراد وكذا قولنا ما في الدار الا الانسان وما فيها الا
الحيوان صادق مع ان قولنا ما فيها الا الحيوان حصر في الاعم قيل وايضا
على تقدير صحة المقدمتين لا يلزم الا المساواة في الصدق بين المقتضى
والاعتبار وليس بمطلوب والمطلوب الاتحاد في المفهوم وليس بلازم
ورده الفاضل المحشي بان تفريع قوله فمقتضى الحال هو الاعتبار المناسب على
ما تقدم وجعله نتيجة لا يستلزم دعوى الاتحاد في المفهوم وان مثل
هذا التركيب ليس صريحا في الاتحاد مفهوما هذا واعلم ان تحقيق
التساوي بينهما موقوف على صدق موجبتين كليتين احديهما كل اعتبار
مناسب مقتضى الحال وثانيهما كل مقتضى الحال اعتبار مناسب على ما تقرر
في تحقيق المساواة واثبات كل منهما ايضا موقوف على صدق موجبتين
كليتين اخريين فلا بد من اربع مقدمات فنقول قوله وارتفاع شان
الكلام الفصيح في الحسن والقبول بمطابقته للاعتبار المناسب وهذا يستلزم

قوله وفيه نظر اذ لا يلزم من عدم حصول
ارتفاع الكلام في الحسن بدون مطابقته
للاعتبار المناسب وعدم حصوله بدون مطابقته
لمقتضى الحال [illegible] الفرق فضلا
الاتحاد في المفهوم لو اريد به [illegible] بصحة
قولنا ليس زيد انسانا بدون كونه حيوانا
وليس حيوانا بدون كونه جسما نعم
الاتحاد بين الحيوان والجسم في الصدق
فضلا عنه في المفهوم
كرماني

صدق قولنا كل ما يرتفع بمطابقته شان الكلام الفصيح اعتبار مناسب لانه كلما صدق
الاول صدق الثاني والا لصدق نقيضه وهو قولنا ليس بعض ما يرتفع بمطابقته شان
الكلام الفصيح اعتبارا مناسبا المستلزم وجود الارتفاع بدون المطابقة المنافي لقولنا
كل ارتفاع شان الكلام الفصيح حاصل بمطابقته للاعتبار المناسب والثاني
قولنا كل اعتبار مناسب يرتفع بمطابقته شان الكلام الفصيح المستفاد من الباء
السببية لاستلزام السبب القريب للمسبب توضيحه انك قد عرفت ان المتبادر
الى الفهم مما استعمل فيه الباء السببية السبب القريب فيكون المطابقة للاعتبار
المناسب سببا قريبا للارتفاع والسبب القريب يستلزم مسببه فيلزم صدق
قولنا كل مطابقة للاعتبار المناسب يستلزم الارتفاع المستلزم لصدق قولنا
كل اعتبار مناسب يرتفع بمطابقته شان الكلام الفصيح ثم ان تعريف البلاغة
اعني مطابقة الكلام الفصيح لمقتضى الحال مع ملاحظة مقدمة صادقة مسلمة
وهي ان ارتفاع شان الكلام انما هو بحسب البلاغة يستلزم موجبتين
كليتين اخريين الاولى باطراده وهي قولنا كل مقتضى الحال يرتفع بمطابقته شان
الكلام الفصيح والثانية بانعكاسه وهي قولنا كل ما يرتفع بمطابقته شان الكلام
الفصيح مقتضى الحال فتحصل اربع موجبات كليات احدها كل اعتبار مناسب يرتفع
بمطابقته شان الكلام الفصيح والثانية كلما يرتفع بمطابقته شان الكلام
الفصيح مقتضى الحال يرتفع بمطابقته شان الكلام الفصيح والرابعة كل ما يرتفع
بمطابقته شان الكلام الفصيح اعتبار مناسب فالاوليان ينتجان كل اعتبار
مناسب مقتضى الحال والاخريان ينتجان كل مقتضى الحال اعتبار مناسب فيلزم
المساواة وهو المط قال وهذا اعني تطبيق الكلام الخ اقول التوخي الطلب
ومعاني النحو احكام المستفادة منه والوجوه المعلومة فيها لا المعاني الوضعية
للالفاظ صرح به الشيخ في دلائل الاعجاز وان الاغراض التي تصاغ لها الكلام مقتضيات
الاحوال وان المعنى ان النظم هو رعاية القوانين النحوية فيما بين الكلم في العمل

وقوله وجثماني بمكة موثق مطابقة اشد المطابقة فكانه قال اصعد روحي مع الركب اليمانيين
وبقي جسمي بمكة موثقا مقيدا والركب اسم جمع للراكب واليمانين جمع يمان بمعنى يمني
فحذف احدى اليائين وعوض عنها الالف المتوسطة قال ولفظ البيت جاء الخ اقول
يعني ان ظاهر لفظه يدل على الاخبار لكن المقصود ليس ذلك بل التاسف والتحسر
على بعد الحبيبة قال ومنه قوله تعالى لا تضار والدة اقول قرأ اكثر القراء لا تضار
بفتح الراء المشددة على النهي وقرأ بعضهم لا تضار برفعها على الخبر بمعنى النهي واما
على القرائتين لا تضار بالكسر على البناء للفاعل او الفتح على البناء للمفعول والمعنى على
الاول لا تضار والدة زوجها بسبب ولدها وهو ان تطلب منه ما ليس بعدل من الرزق
والكسوة وما اشبه ذلك ولا تضار مولود له امرأته بسبب ولده بان يمنعها شيئا
ما وجب عليه من رزقها وكسوتها او لا ياخذه منها وهي تريد ارضاعه او لا يكرهها
على الارضاع وكذا على الثاني بمعنى ان يلحق بها الضرار من قبل الزوج وعن ان
يلحق الضرار بالزوج من قبلها بسبب الولد ويجوز ان يكون بمعنى تضر ويكون الباء صلة
اي لا تضر والدة بولدها فلا تسيء غذاءه ولا تقصر فيما ينبغي له ولا تدفعه الى الاب بعد
ما الفها ولا يضر الوالد به بان ينتزعه من يدها فقول الشارح فانه نهي للمرأة
الخ ظاهر على هذا التقدير وهو كون تضار بمعنى تضر والولد في موقع المفعول
واما على الوجه المختار فيمكن توجيهه بان اضرار الزوجة بالزوج او العكس بسبب الولد
يعود الى الاضرار بالولد قال او لقصد استهزاء او تهكم الخ اقول لا شك ان
الاستهزاء يحصل من الاضافة لانهم كانوا لا يعتقدونه وكذا ما يستفاد من الموصول
مع الصلة وكذلك في نظيره لانه يفيد ابتداء قال او اعتبار الخ اقول قال
الشارح اذا كوكب الخرقاء لاح بسحرة سهيل اذاعت غزلها في القرائب الخرقاء
المرأة التي في عقلها خفة وبها حماقة كانت تضيع وقتها طول الصيف فاذا طلع
سهيل وهو كوكب بقرب القطب الجنوبي يطلع عند ابتداء البرد نبهت وفرقت القطن
في القرائب استعدادا للشتاء فاضيف الكوكب اليها لهذه الملابسة البعيدة

اللطيفة السخرية بالقرآن السحر يهلانع بيدامن وكيدا عطف بيان اذا عرفت زيفت عن بهاها
نظمنا الذي لعيرغز لا كرباولاليا لقرابحج وتبيين المراد وابتهامه عشائها قال
الفاضل المحشي في شرح المفتاح الهيئة التركيبية في الاضافة اللامية موضوعة
للاختصاص الكامل المصحح لان يخبر عن المضاف بانه للمضاف اليه فاذا استعملت في
ادنى ملابسة كانت مجازا لغويا لا حكميا كما توهم لان المجاز في الحكم انما يكون بصرف
النسبة عن محلها الاصلي الى محل آخر لاجل ملابسة بين المحلين وظاهر انه لم يقصد
صرف نسبة الكوكب عن شيء الى الخرقاء بواسطة ملابسة بينهما بل نسب الكوكب اليها
لظهور جدها في شتيه ملابسة خفيا فجعلت هذه الملابسة بمنزلة الاختصاص
الكامل في لطفه وارادبه الرد على الشارح حيث قال في شرح المفتاح فالاضافة
بادنى ملابسة يكون مجازا حكميا مشعرا بجعل تلك الملابسة بمنزلة الملابسة الكاملة
الاضافية ورده مردود اما اولا فلان ادنى مرتبة المجاز اللغوي ان يكون لفظا
والهيئة التركيبية ليست كذلك واما ثانيا فلانه لم يقع صرف النسبة عن محلها الاصلي
الى المحل آخر انما هو من متبعر الشيخ والحق من مثبته كما اعترف به المعترض ايضا
في تحقيق قول الشارح في مباحث الحقيقة والمجاز العقليين وظني انه ممتدا
تكلف والحق ما ذكره الشيخ قال اولا لان الطريق الخ اقول اعترضا الموذني في
شرح المفتاح بان طريق الاضافة يستلزم طريقا آخر اليه لانه اذا عرف غلام
زيد عرف الذي هو غلام زيد فلا يتصور ان لا يكون عنده طريق سواها
اصلا ورد بان المراد نفي حصول طريق سواها في ذهن المتكلم فان اراد بالشرطية
اللزوم الكلي حيث حصرته في منعنا لان الحصر فيه الثاني مم وان اراد بها اللزوم
في الجملة فلا يفيد مقصودا ويكون بما ذكره ردية اقليا تامل قال فاذا اضيف اضافة الخ
اقول وذلك لان الخراج جزء الرد فلا يكون لا في الارض فاضافته اليها لا يفيد تعريفا
ولا تخصيصا فتعين حملها على افادة الجنسية والتعميم كما ان الوصف في قوله تعالى
ولا طائر يطير بجناحيه محمول عليها كما سيأتي تحقيقه ان شاء الله تع في مباحث تعقيب المسند

اليه بعطف البيان قال اذ القليل عفو ورضوان من الله اكبر اقول قال الاستاد رحمه الله
ذهب صاحب الكشاف وصاحب المفتاح الى ان التنكير في قوله تعالى ورضوان من الله
اكبر للتقليل بمعنى وقليل من رضوانه تعالى اكبر من جميع المذكورات فتبعهما صاحب
الايضاح والذي يتبادر الى فهمي ان هذا المعنى وان كان صحيحا مستقيما لكنه لا
يطابق المقام كما هو حقه وذلك لان الله تعالى يصف في هذه الآية نعيم اهل الجنة وانعامه
الكاملة عليهم فكيف يناسب ان يعقب المذكورات بجملة مستقلة دالة على ان ادنى شيء من
من الله تعالى اكبر من ذلك كله وان كان الرابع هذا فان نجعل قوله ورضوان من الله
مبتدأ خبره اكبر يفهم منه ان المذكورات في جنب رضوان الله تع في حكم العدم ولا
يدل على ان الرضوان حاصل لهم فالاولى ان يكون ورضوان من الله مبتدأ محذوف
الخبر واكبر صفة له والتنوين للتعظيم والمعنى ولهم بعد ذلك النعيم ذلك العظيم
الذي لا يدرى كنه عظمته الا الله وهو رضاه الذي كل نعمة في جنبه مضمحل وهو اكبر
من كل نعمة كبيرة قال كقوله اقول اي كقول ابي العلاء المعري اذا استحسنت سيفه
اي سيف مهند وهو السيف الهندي قال لم يقل سيد احترازا عن سيد اسامة
الخ اقول يرد عليه ان المثال لا يكون مطابقا للمقصود لان الكلام في اذ نكير
المسند اليه انما هو للمانع من مطلق التعريف والمانع في المثال على ما ذكره انما
هو من التعريف بالاضافة اللهم الا ان يقال اذا لم يعرف بالاضافة يعرف باللام
اذ لا يناسب غيره فيكون للعهد الذكري السابق فيلزم المحذور فيحصل المانع من
مطلق التعريف قال ومن تنكير غيره الخ اقول تبع الشارح ههنا المص في اجراء
الآية الكريمة على احتمال الافراد النوعية وجزم في شرح المفتاح بالنوعية
لكن ذكر النوعية بطريقين الاول بالاضافة الى نوع تلك الدابة والثاني بالنظر الى
نفسها على كونه نطفة وقال فما اخترت هذا الطريق لعله لدلالة قوله وهو النطفة
على الشخصية ولان الافراد الشخصي لا يلائم التقسيم بقوله فمنهم من يمشي على بطنه الى
الآخر قال وفي لا حاجة الى ما ذكره الخ اقول ذهب ابن يعيش في دفع الاشكال الى

اعتبار التقديم والتاخير اي انخن لا انطق نطقا تقديره ان نحن نفعل لا انطق قلنا
ان النطق المستثنى فعل خاص يجب اخراجه عن الفعل العام ثم قال الفاضل المحشي
وهو تكلف واختار توجيه التوهم المذكور في الشرح ورد عليه بان الاستثنا
لابد فيه من الشمول ولا يكفي فيه الاحتمال المحقق فضلا عن المتوهم فالوجه ما اختاره
صاحب المفتاح كما بين في الشرح قال وسئله قوله او يرتبط اقول اي قول لبيد
تراك امكنة اذا لم ارضها او يرتبط بعض النفوس حمامها اي انا تراك امكنة اذا
لم ارضها الا ان يرتبط بعض النفوس ويتعلق بها موتها فخفف حركة الطاء فرارا
عن توالي الحركات وقيل رعاية للوزن قال فلكونه اي الوصف اقول بين اولا
ان الوصف يستعمل في التابع المخصوص والمعنى المصدري وحمل الوصف في وما
وصفه على الثاني والضمير في لكونه على الاول على طريق الاستخدام ولهذا قال اي
الوصف ولم يقل اي صفته وانما رجعه اليه لان المبين الكاشف اولا وبالذات
والمعنى المصدري انما يوصف بهما ثانيا وبالعرض وانما لم يقل بدله اي النعت
لانه وان كان ظاهرا في افادة البيان والكشف لكن ارادته من الضمير الراجع
الى الوصف في غاية الخفا كما لا يخفى فاندفع ما قال الفاضل المحشي ولو قال بدله
اي النعت لكان اظهر في المراد واولى لتضمنه اشارة الى ان الضمير في قوله لكونه
راجع الى ما دل عليه قوله وما وصفه لا الى نفسه لانه بالمعنى المصدري اما اندفاع
الاظهرية فظاهر مما ذكرنا واما اندفاع الاولوية فلان تضمنه تلك الاشارة انما
يعتبر بعد ظهور الصحة وهو ممنوع ولو سلم فالحمل على الاستخدام اليق بالمقام
وتغيير لفظ المرجع اليه حيث قال اي الوصف ولم يقل وصفه يفيد ذلك كما
ذكرنا فليتامل ثم قال في بيان المثال المذكور في المتن الظاهر ان الوصف
الكاشف هو المجموع لانه صفة واحدة بحسب المعنى وان كان هناك تعدد
بحسب اللفظ والاعراب كما في قولنا الجسم الذاهب في الجهات كما ان قولك حلو حامض
جزء واحد معنى كما قيل مع تعدده بحسب اللفظ والاعراب وايضا الوصف في الاصل

مصدر فيجوز ان يطلق على المتعدد نظرا الى اصله على ان الوصف المذكور في المتن بمعنى ذكر
النعت وليس فيه دلالة على كون النعت واحدا او متعددا وفيما نظر لان الكلام ليس في
الوصف المذكور في المتن كما اعترف به نفسه ابقا بل فيما يرجع اليه ضمير لكونه وهو النعت
لانه المبين الكاشف لا ذكره كما اعترف به ايضا والظاهر ان النعت النحوي في مثل ما ذكر
هو الواحد لا المتعدد الا بالتاويل المذكور فتدبر قال اودى فلا تنفع الاشاحة اقول
اودى هلك والاشاحة الحذر والبيت ...ع بعضه بمعنى الاعراب يعني لا تنفع طالب
الامور الغريبة الحذر من امر كائن لا محالة قال اراد بالتخصيص ما يعم الخ اقول انما حمله
عليه دون ما ذكره النحاة ليستقيم التمثيل بقوله زيد التاجر اذ ليس فيه تقليل الاشتراك
ولم يتفق على رفع الاحتمال لان تقليل الاشتراك مراد به قطعا وانما الكلام في
تناوله رفع الاحتمال قال لبيان ان القصد منهما الى الخ اقول يتجه ان الفرد ليس
محتملا ههنا اصلا لما سبق في بحث الاستغراق ان النكرة المنفية اذا كانت مع من
يكون نصا في الاستغراق حتى لا يحتمل غيره فح لا يفيد هذا الوصف بهذا الا عتبار
زيادة تعميم والاحاطة قال ثم قال انما جاءت الخ اقول اورد عليه ان صاحب
الكشاف صرح في اول سورة التحريم بانها مدنية فكيف يصح قوله ههنا لان الاية في سورة
التحريم بل انها مدنية فكيف يصح قوله ههنا نزلت اولا بمكة وايضا قد سبق منه ان
المصرح بيانها الاتي مكي وبيانها الذين امنوا مدني واجاب الشارح الكاشي عن
الاول بانه يجوز ان يكون تلك الاية من سورة التحريم مكية وتصريحه بذلك بناء
على عدم الوقوف في جميع السور وعن الثاني بان ما سبق رواية عن علقمة والجمهور على
ان سورة البقرة مدنية قال فلكنه يمكن ان يقال الوصف يجب ان يكون الخ اقول قيل
ان العلامة تصدى لبيان وجه تنكير النار في احدى الايتين وتعريفها في الاخرى
كما دل عليه قوله وانما جاءت النار ههنا معرفة وفي سورة التحريم نكرة ويتجه ذلك
بان الاية في سورة التحريم نزلت اولا بمكة فعرفوا منها نارا موصوفة بهذه الصفة
ثم جاءت في سورة البقرة مشارا بها الى ما عرفوه اولا والمتبادر من هذه العبارة

ان النار الموصوفة انما نزلت في سورة التحريم نكرة لانهم لم يعرفوها فخصها التنكير و نزلت
في سورة البقرة معرفة لانهم عرفوها من هناك فخصها التعريف فان حمل كلامه
على ذلك ظهر انما تصدى لبيان ذلك ولزم ان لا يجب عنده كون الصفة معلومة التحقق
عند المخاطب و ان اول بما ذكر في الشرح فات غرضه لان المخاطب في سورة
التحريم لما كان عالما بان النار الموصوفة بسماع من النبي عم كما ان المخاطب في سورة
البقرة عالم بها بسماع الآية فلم نكرت في الاولى و عرفت في الثانية فان وجه بقصد
التهويل في التنكير و قصد التنويه في التعريف و كل منهما يناسب مقامه كان توجيها
آخر لا بيانا لكلام الكشاف و دفعا لما يتوجه عليه من اختصاص الصلة بوجوب المعرفة
و بالجملة كلام صاحب الكشاف في هذا المقام يدل على انه لا يشترط العلم في صفات
النكرة و تحقيقه انك اذا قلت جاءني رجل عالم فقد اردت اولا مفهوم قلت الرجل
بمفهوم العالم و قصدت ثانيا بهذا المقيد الى فرد لا بعينه من الافراد التي هو عليها
و اذا قلت جاءني الرجل العالم فقد اردت بلفظ الرجل فردا معينا باعتبار ما و اوجب
تمييزه عن معين اخر هذا معنى ما قيل من ان الوصف في النكرة للتخصيص و في
المعرفة للتمييز فليس المنكر الموصوف معهودا باعتبار انتساب صفته اليه بخلاف
المعرف الموصوف و يمكن ان يقال ان قول العلامة فلم جاءت النار الموصوفة بهذه
الجملة منكرة في سورة التحريم توطئة لقوله و ههنا معرفة فكانه قال ما وجه النار
و جه التنكير مقصودا بالبيان و لذا اكتفى في الجواب ببيان وجه التعريف ولم
يقصد بيان وجه التنكير فتدبر و استقم **قال** و الاظهر ان قول السكاكي الخ **اقول**
قال السكاكي اما الحالة التي تقتضي تاكيده فهي اذا كان المراد ان لا يظن بك السامع
في حملك ذلك تجوزا او سهوا او نسيانا كقولك عرفت انا و عرفت انت و عرف زيد
زيدا او نفسه او عينه و ربما كان القصد مجرد التقرير كما يطلعك عليه فصل
اعتبار التقديم و التاخير مع الفعل و قد اضطرب كلام الشارح في توجيه قوله
كما يطلعك الخ فاختار الشارح في شرح المفتاح غير ما اختاره ههنا و هو انه

و اما الحالة التي تقتضي تاكيده

ليس متعلقا بقوله و ربما كان القصد الخ كما توهمه العبارة اذ ليس في فصل اعتبار
التقديم و التاخير مع الفعل ما يطلعك على ان التاكيد قد يقصد به مجرد التقرير
بل هو متعلق بما قبله و ذكر مجرد التقرير اعتراضا بينهما كأن قيل ارادة دفع توهم
التجوز او السهو او النسيان يقتضي تاكيد المسند اليه كما يطلعك عليه
ذلك الفصل فانه ذكر هناك ان قولك انا سعيت في حاجتك يفيد القصر
و ان قولك سعيت انا في حاجتك يقصد به دفع احتمال التجوز او السهو
او النسيان فيعلم من ذلك ان تكرير المسند اليه في انا عرفت لا يفيد دفع
ذلك التوهم و انما يفيده تكريره على وجه التاكيد فيكون ارادة دفعه مقتضية لتاكيد
المسند اليه لا لتكريره **قال** و ههنا بحث و هو انه ذكر عدم الشمول الخ **اقول**
قال الفاضل المحشي هذا انما يصح اذا اريد بالتجوز ما يتناول العقلي و اللغوي
و اما اذا اختص بالتجوز العقلي كما يشعر به كلام السكاكي حيث قال اما الحالة
التي تقتضي تاكيده فهي اذا كان المراد ان لا يظن بك السامع في حملك ذلك
تجوزا او سهوا او نسيانا فلا يدفع التوهم لعدم الشمول فانه تجوز لغوي
لم يندرج في التجوز المذكور على هذا التقرير و فيه بحث لان عبارة السكاكي ليست
نصا في الاختصاص بالتجوز العقلي لان ظن التجوز في الحكم اعم من ان يكون في الحكم
نفسه او في احد من طرفيه و لو سلم ذلك فالكلام في عبارة المصنف و هي خالية عن
الاشعار بالاختصاص **قال** و مما يدل على ان عطف الخ **اقول** هذا على مذهب من جعل
عطف البيان و ذهب البعض الى انه بدل و اختاره الفاضل المحشي تمام البيت
و المؤمن العائذات الطير يمسحها ركبان مكة بين الغيل و السند الواو للقسم
و المؤمن من الايمان من الامن و العائذات جمع عائذة من العوذ و هو الالتجاء
اما منصوب بانه مفعول المؤمن او مجرور بالاضافة و الغيل و السند موضعان
يعني اقسم بالله الذي يؤمن الطيور الملتجئات الى الحرم بمكة كائنة بين هذين
الموضعين **قال** و كذا اللفظ الدال على المعنى الجنسي الخ **اقول** اما على تقدير انه

موضوع للجنس من حيث هو من غير اعتبار ان اكثر الاحكام المستعملة في العرف واللغة
على الماهيات من حيث انها في ضمن فرد مبهم لا عليها من حيث هي هي فيفهم بقرينة تلك
الاحكام ان نحو اسماء الجنس بمعنى الوحدة قال وهو الذي يكون الخ اقول توهم بعضهم
عكس ما سماه خاصيتا يعني بدل الكل من البعض ومثله بقوله نضر الله اعظما دفنوها
بسجستان طلحة الطلحات وبحثوا فيهم نظرت الى القمر فلكه اذ جعل القمر بدلا من الفلك
ورد بانه اثبات باب بما يحتمل غيره اما الاول فيحتمل ان يكون منصوبا على المدح والاختصاص
او ان اديا لا عظم ذلك الشخص بطريق التجريد بالجر عطف الكل ان يكون طلحة الطلحات
عطف بيان او بدل الاشتمال اما الثاني فيحتمل ان لا يكون القمر بدلا من الفلك وعلى
تقدير الجزئية يحتمل ان يكون بدل اشتمال كما قال صاحب اللباب في اعراب الفاتحة توهم
نظرت الى القمر فلكه من بدل الاشتمال قال وكان الاحسن ان يقال لزيادة التقرير والايضاح
كما وقع في المفتاح اقول قال الفاضل المحشي القول بان ذكرهما معا احسن كلام
حسن واحسن منه ان يقال مع ذلك التالي ما يتفرع على اختلاف العبارة وهو ان
السكاكي لما جمع بين التقرير والايضاح ابتداء في التمثيل ببدل الاشتمال واورد ثم
ببدل البعض كانه في بدل البعض اظهر ثم ثنى ببدل الكل مع ان الكلام في مخصصات
المسند اليه والتخصيص في الاولين اظهر والمص لما اقتصر على التقرير ابتداء في
التمثيل ببدل الكل لظهوره فيه ثم عقبه ببدل البعض لانه اقرب اليه في ذلك
من بدل الاشتمال وفيه بحث لان هذه الاحسنية انما تتم لو ذكر الايضاح
وحده في عبارة المفتاح كما ذكر التقرير وحده في عبارة المص واما اذا جمع بينهما
فلا يتم اذ لا ترجيح للايضاح على التقرير قال ذكر الشيخ في دلايل الاعجاز الخ اقول
هذا الكلام من الشيخ لا ينافي ما تقرر بان النفي والقيد اذا اجتمعا في الكلام تارة
يتوجه النفي الى القيد واخرى بالعكس لان مقتضى عبارته توجه النفي الى القيد
اذا اعتبر تقدم الاول على الثاني وهو لا ينافي العكس اذا عكس قال وكذا
الخ اقول يعني ان كلامنا في عطف المسند اليه حيث قلنا ان العطف على المسند اليه

يفيد تفصيل المسند والمثال الذي ذكر ليس من قبيل عطف المسند اليه حتى يحصل
تفصيل المسند فان المسند اليه في هذا المثال اذ التقدير الذي ياكل
فيشرب فيما فيكون في الحقيقة من عطف المسند لا المسند اليه ولو سلم انه
قبيل عطف المسند اليه فلا دلالة فيما ذكر من قوله ان المسند على ان العطف على
المسند اليه يلزم ان يكون لتفصيل المسند بل ان العطف عليه يفيد تفصيل
المسند وذلك لا يقتضي لزوم الافادة قال او للتشكيك اي ايقاع المتكلم الخ
اقول اورد عليه ان المقصود من الكلام هو الاعلام دون التشكيك والابهام ورد
بانه قد يقصد ان لغرض يتعلق به قال ثم التحقيق ان الفصل الخ اقول حاصله
ان ضمير الفصل اذا استعمل ليفيد المعنى بنفسه فلا يفيد الا قصر المسند على
المسند اليه واما اذا استعمل لتاكيد ما افاده غيره فقد يفيد تاكيد قصر
المسند على المسند اليه وقد يفيد تاكيد عكسه وبالجملة لا يفيد الفصل ابتداء
قصر المسند كما ادعى بعض الناس قال ثلث التقديم ضربان الخ اقول بيان الخلاف
التقديم على ما ذكر يجي لكن الشان في بيان النكتة لهذا التقديم فان
النكتة للزوال لا للقارة ولو بالاعتبار فبيان ذلك ان الاصل في المرفوعات
هو الفاعل والمبتدا فرع تابع وملحق به كما قيل فان المسند اليه من حيث
هو يحتمل ان يكون فاعلا او مبتدا والفاعل اصل في الاسناد فلم اخبر المبتدا
على الفاعل فيبقى الوجه في اختياره اذا عرفت هذا عرفت ان جواب الشارح
تسليمي ويمكن ان يستخرج مما ذكرنا المنعي تقريره ان السائل كانه
قال كيف مطلق التقديم على المسند اليه وقد صرح صاحب الكشاف بان انما
يقال المستقدم ومؤخر فيما لا للقارة ولا شك ان المسند اليه اذا قدم يكون
مبتدا فيكون قارا لا زائلا فالجواب لا نسلم انه قار بل زائل نظرا الى الاصل الذي
ذكرنا ولو سلم انه قار لا زائل لكن لا نسلم ان التقديم لا يطلق عليه فانه ضربان
وهذا من الضرب الثاني قال اما لانه الاصل اقول فان قيل هذا مخالف لما ذكره

الامن كون الاصل من الفاعل انما لا اسنا ناة الى هنا اعتبارين كما اشار اليه الشارح
رحمه الله فان تقديمه اعتبار كونه محكوما عليه اعتبار كونه معمولا والاول يقتضي
التقديم والثاني التأخير فلذا قال اما تقديم المسند اليه فان كان حقا التأخير
نظرا الى ان الاصل كونه معمولا لكن لا الاصل باعتبار راجح وهو كونه محكوما
عليه **قال** لان المحكوم عليه لا بد من تحققه **اقول** قال الفاضل المحشي ان اريد بالحكم
وقوع النسبة اولا وقوعها فهو مسبوق بتحقق المسند اليه والمسند معا في
الذهن ضرورة ان النسبة لا تعقل الا بعد تعقلهما لكن لا يلزم من ذلك ما هو المطلوب
اعني تقديم المسند اليه على المسند وان اريد بالحكم المحكوم به فلا نسلم انه لا بد
من تحقق المحكوم عليه في الذهن قبل الحكم وفيه بحث كما لا يخفى على ذي دربة في
دراية التوجيه اما مراد الشارح النحرير ان الاصل الراجح تقديم المسند اليه
على المسند لان المحكوم عليه لا بد من تحققه قبل الحكم الذي بينه وبين
المسند علاقة قوية لان مرجعه هو النسبة الحكمية المستفادة من المسند
فاذا وجب تقديمه على الحكم ترجح تقديمه على ما يلابس قوية والا فكيف يستدل
منه بالوجوب على الرجحان فضلا عن تمييز في بحثنا وانه اريد به وقوع النسبة
اولا وقوعها قوله فهو مسبوق بتحقق المسند اليه والمسند معا في الذهن
ولا يلزم من ذلك ما هو المطلوب قلنا المطلوب لازم كما عرفت من ان المسند اليه
اذا وجب تقديمه على الحكم ترجح تقديمه على المسند لعلاقة قوية بينه وبين الحكم
لانه منشأه ومأخذه **قال** ولا العقنس **اقول** قالوا هو حيوان لا يكون
دائما الا واحد يعيش الف سنة في انفه ثلثمائة وستون ثقبة فاذا صوت
خرج بتمام مدة عمره فاذا تم له الف عام يدخل في الحطب ويرقص ويضرب جناحيه
حتى يخرج من حركته نار يحرق الحطب فيحترق معه ويصير رمادا فيخلق الله
تعالى من رماده مثله ويعيش الف عام وهكذا **قال** واما التعجيل المسرة
الخ **اقول** قوله للتفاؤل او التطير علة لتعجيل المسرة او المساءة والمساءة الاول

شامل للاول والثاني الاول قال السكاكي واما لان اسم المسند اليه يصلح للتفاؤل تقديمه
الى السامع لسروره او مسوءه فزاد المص لفظ التعجيل اشارة الى الاعتراض على السكاكي
في الموضعين اما الاول فتوجيهه على ما قاله ان التفاؤل حاصل قدم الاسم او اخر فالمقتضي
لتقديمه تعجيل المسرة او المساءة بتعجيل التفاؤل فاجاب واحد بان التفاؤل انما
يكون باللفظ المسموع في مستهل الكلام كلفظ سعد وسعيد ومبارك ونحو
ذلك اذا اخرتها باي جزء كان ومن هنا هو الذي يقتضي تقديم المسند اليه فانه
يكون بمضمون الكلام كما في قولك سعد في دارك فانه يتفاءل بكون سعد في
داره وهذا التفاؤل حاصل سواء قدم المسند اليه او اخر فلا يقتضي تقديم
المسند اليه وكان المص قد اشتبه عليه الفرق بين التفاؤلين وانت خبير بان
عبارة المص تابى هذا التوجيه ويقتضي ان يكون مراده ان التفاؤل والتطير لا
يحصلان الا بتقديم الاسم الصالح لهما وان المساءة والمسرة تنفكان عن التفاؤل
والتطير اذ قد يحصلان بذكر الاسم في اثناء الكلام واما تعجيلهما فلا ينفكان عنهما
وذلك لانه قال للتفاؤل او التطير لم يقل لتعجيل التفاؤل او التطير والاحسن في
هذا ان يجاب بالترديد بان المسرة والمساءة تنفكان عن التفاؤل والتطير فلا نسلم
ذلك ولا بد له من دليل كيف والوجدان يكذبه وان اراد ان التفاؤل والتطير
كالمسرة والمساءة يحصلان بالتقديم والتأخير والمقتضي لتقديم تعجيلهما
لكن عقلهما لتفاؤلين كما سبق تقريره واما الثاني فهو ان المشهور اختصاص
التفاؤل وقد يستعمل فيهما ايضا **قال** ثم لو قيل على المفتاح الخ **اقول** يعني ان الاستبعاد
في قولك الزاهد يشرب ويطرب ليس مستفادا من التقديم بل من المضارع فانه
يفيد استمرارا تجدديا اذا كان هناك قرينة كما في قوله تعالى لو يطيعكم في كثير
من الامر وقوله فويل لهم مما كتبت ايديهم وويل لهم مما يكسبون وقوله ففريقا كذبتم
وفريقا تقتلون وههنا قرينة دالة على ان المضارع للاستمرار وهي ان كيف
انما يسأل بها عرفا عن الحالات المستمرة في اكثر الاوقات فاذا قيل الزاهد فقد

سيل من حال المسترق واجاب عنه الفاضل الكاشي بان المراد ان الموصوف المسند اليه
بالخبر يكون هو المطلوب يكون اسم فيتقدم لا ان صفته الخبر المسند اليه كما اذا كان
الكلام في الشرب وفي انه هل يقع وصفا للزاهد بتقديم الفعل فالاعتبار ان
وان كانا استلذا نفيا لا ان قد يكون الى هذا وقد يكون الى ذلك قال وقد
افادة زيادة الخ اقول هذا عطف على قوله مثل اظهار زيادة تعظيمه المنزل الحق
والبعث وسوقطن بقبيلة والعاتق موضع الرداء من المنكب وزرات جمع زرين وهو
الوفود والحقوق جمع حاق من الحقة وصفهم بالمضي في الامور كالسيف وبالشجاعة
حيث لم يفارقوا السلاح وبالسكون والوقار في المحافل وبالايثار بانفسهم
في حدمة الاضياف وتوابع قال وهذا سديد في الخ اقول يعني ان التخصيص
بهذا المعنى حاصل بلا اتفاق في تقدم المسند اليه او اخر فلا يكون تقديمه مفيد
الزيادة هذا التخصيص سواء جعلتا منا في الزيادة بيانية او زيادة كان بمنا
تخصيص فما زاد بالتقديم فبلغ غاية ما يتكلف له ان الضمير كان موجبا لاحتمل
خفوف ان يكون مسندا الى العزيم فاذا ذكر الضمير تخصيص الاثبات بهم بعد هذا
التوهم ولما قدم تخصيص الاثبات بهم بحيث اعرض ذلك الاحتمال فكان تخصيص الاثبات
وقد قوي بالتقديم وازداد به قال عبد القادر وادا الخ اقول ليس في عبارة الشيخ
ما يدل على ان المسند اليه قد تقدم ليفيد قصر الخبر عليه كما يظهر اذا نقلنا عبارته
بالحاصل كلامه ان حرف النفي اذا قدم على المسند اليه المقدم على الفعل افاد نفي
الفعل عنه على ثبوته لغيره من غير تعرض لنفي الفعل المتعلق بالمفعول وقد
اشار اليه المصنف في الايضاح ايضا انما تفرع في الايضاح واما قوله وقد يقدم ليفيد تخصيصه
بالخبر الفعلي فانما بحثنا في تقديم المسند اليه على حرف النفي والفعل وسيشير اليه
الشارح بقوله فلم يفرقوا بين تقديم المسند اليه على الفعل وحرف النفي الخ وسنجمع
هناك تمام تحقيق المقام بعون الله الملك العلام ينبغي ان يحمل قول
الشارح ههنا مبنيا للفاعل اوله في ولا يليا الاعجاز كلا ما حاصله ما اشار اليه

المصنف الخ على الكلام من قبيل المصنف من غير ان يكون مختارا له قال لانه قد نفي عن الخ اقول
على وجه العموم متعلق بالرؤية لا بنفي والمراد من نفي الرؤية عن المتكلم نفي فاعليته
لها وان المعنى قد نفي فاعلية المتكلم للرؤية العامة الشاملة لكل احد فان معنى المثال
لست الذي راى كل احد وسيأتي تحقيقه ان شاء الله تعالى وانما قلنا انه ليس متعلقا
بنفي لانه يخالف السباق والسياق اما الاول فلانه قال سابقا وانت
تريد نفي كونك القائل لا نفي القول واما الثاني فلانه سيصرح في مواضع ان
النفي متوجه الى الفاعلية دون الفعل والفرق بين هذا وبين تعليل
المصنف ان المفهوم من هذا كما عرفت انه يتوجه النفي الى الفاعلية من غير تعرض
لنفي الفعل والمفهوم من ظاهر تعليله انه يتوجه النفي الى الفعل ولهذا اورد
عليه النظر فليتامل قال قال المصنف لان المنفي الخ اقول هذا تعليل ذكره المصنف في الايضاح
والنظر المذكور ههنا اورده عليه بعض شراح المفتاح وتقريره ان المنفي في
المثال هو الرؤية الواقعة على كل واحد منهم وانما عم النفي بوقوع النكرة في سياقه فلا
عموم في الاثبات فلا يلزم الا ان يعتقد بك معتقد انك رأيت احدا من الناس
فيقتضي ان تلك الرؤية عنك وتثبتها لغيرك ولا محذور فيه وانت خبير بانه
مخالف لمختار الشارح فايراده ههنا اما على سبيل الحكاية من غير ان يكون مرضيا
عنده كما يدل عليه قوله لان هذه من الكلمات الدائرة على السنتهم او على سبيل
الرد وتسليم بعض المقدمات للالزام كما هو الداب في مجاراة الخصم قال
وهذا محل كثير من الناس الخ اقول يعني اجاب بعضهم عنه بان المراد كل احد من الا
لفظ كل ساقط عن قلم الناسخ وايد ذلك بان المولى كتب في حاشية نسخة كل
احد وكتب عليه علامة الاصح وهو ضعيف لما سياتي ان هذا الاستعمال
جار في كل منفي عام قال وعدم جريان الخ اقول هذا من تتمة الاعتذار ورد
للمقدمة المطوية المنوية التي ذكرناها وهي قولنا وانما عم النفي بوقوع النكرة
في سياقه وقوله وقيل هو معنى الخ وان كان نجوا باستقلاله لكنهما كانا منافيا



للاعتذار بالوجه الآخر عنه وادرج في سلكه واجاب عنه في ضمن الجواب عن قوله

وان لا يكون بمعنى الجمع كما سيصرح ان شاء الله تعالى **اقول** وكلاهما فاسد لان

هذا الامتناع الخ شامل للوجهين وقوله وايضا يجوز ان يكون الخ مختص بالوجه

الاول وقوله وان لا يكون بمعنى الجمع مختص بالوجه الثاني مع ما في حكمه بقصر الاول

ان هذين الوجهين انما يصحان اذا اختص الامتناع بهذا المثال وليس كذلك

بل هو جار في كل نكرة وقعت بعد الفعل المنفي ولا يجري فيه التزام كل فرد لا اباء

ولا اعتبار معنى الجمع وفيه بحث لانه يجري الامتناع في كل نكرة

وقعت بعد الفعل المنفي لا يقتضي اتحاد سببه في جميع الامثلة فان سبب الامتناع

في جميعها لزوم ثبوت الفعل العام لغير الفاعل المذكور من الجائز ان يستند ذلك

في بعض الامثلة الى امر وفي اخرى الى آخر فلا فساد في توجيه الاعتذار بهذا القدر

وتقريره الثاني انا لا نسلم ان همزة احد ههنا ليست مبدلة عن الواو ولم لا يجوز ان يكون

كما في قوله تعالى قل هو الله احد ولا بد له من دليل ولو سلم انه بمعناه فيكون معنى المثال

ما انا رأيت جمعا من الناس وفيه ان المنفي هو الرؤية الواقعة على جماعة من الناس

ولا شك في انه لا على جميع الناس وفيه الفساد وفي هذا التسليم لان مقتضى

القاعدة ان يكون المنفي هو الرؤية الواقعة على كل جماعة من الناس لان جمعا

نكرة في سياق النفي فكما يمتنع الرؤية الواقعة على جميع الناس فكذا يمتنع الرؤية

الواقعة على كل جماعة من الناس فليتأمل **قال** فالحاصل ان المفهوم الخ **اقول**

يريد به ايراد الاشكال على ما سبق وتقريره ان المعنى الذي ذكره المص

في بيان امتناع المثال اعني رفع الايجاب الكلي ان كان يلزم من تخصيصه

المحال لانه لا يفهم من المثال لان المفهوم منه السلب الكلي وهو الذي يفهم من

المثال لا يلزم من تخصيصه المحال لان تخصيص السلب الكلي لاحد لا يستلزم

ثبوت الايجاب الكلي لغيره وقد اجاب المص الا استحالة في التخصيص حيث قال

ولهذا لم يصح الخ واما توضيح قوله لا يقال الخ فهو ان المفهوم من المثال يلزم من

تخصيصه الخ لان السلب الكلي المفهوم منه يستلزم السلب الجزئي وتخصيصه

ايضا يستلزم تخصيصه وظاهر ان تخصيص السلب الجزئي بالمتكلم يقتضي ان لا

يكون غيره بهذه الصفة بل يجب ان يكون متصفا بنقيضه وهو الايجاب الكلي

فيتم ما ذكره المص من ان المنفي هو الرؤية الواقعة على كل احد واما توضيح جوابه

فهو ان السلب الكلي وان استلزم السلب الجزئي لكن تخصيصه لا يستلزم

تخصيصه لان المعتبر في التخصيص هو المفهوم الصريح والا فاو ان لم يعتبر المفهوم

الصريح بل اكتفي بالاستلزام لزم امتناع ما انا ضربت زيدا لان نفي ضرب زيد يستلزم

نفي الضرب الواقع على كل احد والضرب الواقع على كل احد ايجاب كلي فنفيه في قوة السلب

الجزئي فاذا نفيت عن نفسك الضرب الواقع على كل احد هو سلب جزئي وخصصته

بك فقد استدعى ان يكون انسان غيرك قد ضرب كل احد من الناس وهو المحذور

قوله وتحقيقه اي تحقيق الجواب ان اختصاص الملزوم وهو السلب الكلي ههنا

بالشيء وهو المتكلم في المثال المذكور لا يوجب اختصاص اللازم به وهو السلب الجزئي

حتى يلزم الفساد المذكور لجواز كون اللازم اعم من الملزوم وظاهر ان اختصاص

الاخص بشيء لا يقتضي اختصاص الاعم به والا لا يكون اعم **قال** قال الفاضل العلامة

الخ **اقول** لما بين قوله فالحاصل ان المفهوم الخ ان ما ذكره في وجه امتناع المثال

لا يصلح ان يكون وجها اراد ان يذكر وجها آخر ليس فيه تخصيص نفي الفعل

بل نفي الفاعل لان الخطأ في هذا المقام انما يكون في الفاعل فقط فيلزم ان يكون

ما نفي من الفعل الواقع على المفعول على الوجه المذكور متفقا بين المتكلم والمخاطب

ان عاما فعام وان خاصا فخاص اذ لو اختلفا فيه لم يكن الخطأ في الفاعل

فقط بل فيه وفي العموم والخصوص جميعا وهو خلاف المفروض وحاصل

الاعتراض عليه انا لا نسلم ان الخطأ في الفاعل فقط كيف والنافي بعد تعيين

الفاعل ههنا هو السلب الكلي يجب ان يكون معتقد المخاطب نفيا ذلك اذ لو

اختلفا في الفعل ايجابا او سلبا لم يكن الخطأ في تعيين الفاعل فقط بل فيه وفي

الايجاب والسلب جميعاً قال وهذه من الكليات الدايرة الخ اقول اعلم ان هذا البحث من مباحث
الانظار ومعارك الافكار كم ضلت في بيداء اوهام الفحول وزلت دون الوصول
الى الحقيقة اقدام العقول لم ار من محققي المتقدمين احدا كشف عنه حجاب الاشكال
ولم ار من محققي المتاخرين من رفع عنه نقاب الاعضال والشارح النحرير قد
بين محصل الكلام ولم يتصد لتحقيق المرام فان اردت العثور على الحق ودفع
الاشكال فاستمع لما يتلى عليك من المقال فاقول وبالله التوفيق وهذه مقاليد
التحقيق قال الشيخ في دلايل الاعجاز اذا قلت ما فعلت كنت نفيت عنك
فعلا لم يثبت انه مفعول واذا قلت ما انا فعلت كنت نفيت عنك فعلا ثبت
انه مفعول ثم قال في تفسير ذلك انك اذا قلت ما قلت هذا كنت نفيت ان يكون
قد قلت ذاك وكنت نوظرت في شيء لم يثبت انه مقول واذا قلت ما انا قلت هذا
كنت نفيت ان يكون القايل له وكانت المناظرة في شيء ثبت انه مقول وكذلك
اذا قلت ما ضربت زيدا كنت نفيت عنك ضربه ولم يجب ان يكون قد ضرب بل
يجوز ان يكون قد ضربه غيرك وان لا يكون قد ضرب اصلا واذا قلت ما انا ضربت
زيدا لم تقله الا وزيد مضروب وكان القصد ان تنفي ان يكون انت الضارب ومن
اجل ذلك صلح في الوجه الاول ان يكون للنفي عاما كقولك ما قلت شعرا قط وما
اكلت اليوم شيئا وما رايت احدا من الناس ولم يصلح في الوجه الثاني وكان
خلفا ان يقول ما انا قلت شعرا قط وما انا اكلت اليوم شيئا وما انا رايت
احدا من الناس وذلك لانه يقتضي المحال وهو ان يكون هاهنا انسان قد قال
كل شعر في الدنيا واكل كل شيء يوكل وراى كل احد من الناس فنفيت ان يكون منه
كلامه وحاصله ان قولك ما فعلت يفيد نفي الفعل عن اصله وقولك ما انا
فعلت يفيد نفي الفاعلية للفعل الثابت المحقق عن المتكلم واثباتها لغيره وسره
ان حرف النفي في الاول دخل على الفعل فافاد نفيه وفي الثاني على الفاعل
وظاهر ان نفسه لا تنفى فالمراد نفي فاعليته للفعل المذكور والتقديم يفيد

التقديم وتحقيقه ان الفعل اذا وقع على مفعول قطعا ووقع النزاع بينك وبين
مخاطبك انه فاعل ذلك الفعل من هو وكان اعتقاد المخاطب انك انت واردت
ان تخطئه في ذلك الاعتقاد وتبينه ان غيرك قلت ما انا فعلت هذا ومعناه
في التحقيق ما انا الذي فعل هذا او عدل عن الذي فعل الى فعلت لاتحاد معناه في
المآل نظرا الى النفي مع انه اخصر والترجيح اجدر فباعتبار المعنى التحقيقي يكون
المفعول واقعا في سياق الاثبات وباعتبار ما يستفاد من ظاهر اللفظ يكون
واقعا في سياق النفي فكان الاصل ما فعلت انا هذا فقدم الضمير على الفعل ليفيد
قصر عدم الفاعلية عليه واعتبر النفي باقيا على حاله اذ لو قصد قصر عدم الفعل
عليه لقيل انا ما فعلت هذا وكلا الاعتبارين ملحوظ في جميع صور التقديم فليحفظ
هذا الكلام فانه العمدة في تحقيق المقام ثم اذا كان النزاع في مفعول معين
كزيد والفعل الواقع هو الرؤية مثلا قلت ما انا رايت زيدا واذا كان في واحد
لا بعينه قلت ما انا رايت احدا لانه وان كان منكرا لكنه صار معهودا باعتبار
تعلق الرؤية به واذا كان في كل واحد فان كان مما لا يقبل الاشتراك قلت ما انا رايت كل احد او ما
انا رايت احدا او كل منهما محال لاقتضايه ان يكون انسان قد راى كل احد من الناس
فقررته وتفيت ان يكون ذلك الانسان اما الاول فظاهر لان معناه ما انا الذي
كل احد كما عرفت واما الثاني ففيه خفاء ووجه توضيحه انك اذا اعتبرت معناه
التحقيقي كان احد نكرة في سياق الاثبات لان المعنى على ما عرفت ما انا الذي
راى احدا فعمومه بالقرينة ومعناه المتنازع فيه هو العام الشامل لجميع افراد اللفظ
المراد لا يحتمل غير الفرد وتمام الجنس كما تقرر في الاصول واذا اعتبرت ما يستفاد
من ظاهر اللفظ كان احد نكرة في سياق النفي فيعم وهذا العموم الاول معتبر في حق
اعتقاد المخاطب والثاني في حق الاستثناء ووجه التخصيص ان النفي لما توجه
في الحقيقة الى الفاعلية وبقي المفعول في سياق الاثبات اوجب القصر كون
اعتقاد المخاطب العموم بالقرينة المذكورة فلزم الفساد واما الاستثناء فقد

في موضع ان شرطه ان يكون مما اوجبته الصيغة قصدا لا مما يثبت ضمنا لانه لو عرف
لفظي فيجب ان يكون المستثنى منه من مدلوله القصدي دون الضمني وبهذين
الاعتبارين اندفع شبهة عن كلام الشيخ وهي انه قال تارة كنت نفيت ان يكون الفاعل
وتارة وان كان القصد اذ ينبغي ان يكون انت الضارب فيفهم منه ان النفي متوجه
الى الفاعلية فقط ولا تعلق له بالفعل والمفعول ثم قال ومن اجل ذلك صلح في
الوجه الاول ان يكون المنفي عاما ولم يصلح في الوجه الثاني وكان تحلفا ان يقول
ما انت قلت شواقط الخ فيفهم منه ان النفي متوجها الى الفعل والمفعول وذلك
لان الاول مبني على الاعتبار الاول والثاني على الثاني وهما اوليا حفظه فيما ياتي
ان شاء الله تعالى فان قيل لا يلزم من نفي الفاعلية للفعل العام لجميع افراد المفعول
عموم نفي الفعل بالنظر الى المفعول حتى يكفي به ولا يحتاج الى الاعتبار الثاني قلنا
لا لانك اذا قلت ما انا الذي رأى كل احد بسوا رأيت بعض الاحاد او لا واذا عرفت
هذا فاعلم ان ضعف كلام المص والمعترض عليه وعدم فرقهما بين التقسيمين
تقدم ظهوره في قولنا فالحاصل ان المفهوم من نفي الرؤية الخ واما ضعف كلام العلامة
فلانه اخذ عموم المفعول بالنظر الى الاثبات من وقوع النكرة في سياق النفي
واما المعترض عليه فلم يفرق بين التقسيمين حيث قال فيجب ان يكون المخاطب معتقدا
الخ اللهم الا ان يقال انه كلام الرازي فليتأمل قال لانه يقتضي ان يكون الخ اقول
فيه بحث لانه مبني على رجوع الاستثناء الى الاثبات وقد عرفت فساده فلا
فاستقم قال وفي هذا اشارة الى الرد الخ اقول كلامه ايضا مبني على الاعتبارين
المذكورين فان توهم نقض النفي مما لا يقتضي ان يكون ضربت زيدا مبني على توجه
النفي الى الفعل وسرايته الى المفعول حتى يكون المفعول منفيا عاما ويصح الاستثناء
ويكون من النفي اثباتا وتوهم تقديم الضمير الملاصق حرف النفي يقتضي ان لا
يكون ضربته مبني على توجه النفي الى الفاعلية فقط حتى يكون المفعول مثبتا
عاما شاملا لزيد ولا يصح استثناؤه منه لما عرفت انه مختص بالنفي فاذا نفيت

عنك فاعلية الفعل الشامل لزيد لم يكن زيد مضروبا لك وقد كان اللازم من الاول
كونه مضروبا لك وهو محال فاندفع منع المحشي بانا لا نسلم ان يلي الضمير حرف النفي
يقتضي ذلك وحاصل جواب الشارح عنه انه يقتضي ذلك لانه يكون رد الخطاء في
فاعل فعل معين هو الضرب لزيد فيكون المعنى ان هذا الضرب الواقع على من عدا
زيد مسلم معروف لكن فاعله غيري لا انا فلا يكون زيد مضروبا لك كما لا يكون مضروبا
لغيرك وفيه بحث اما اولا فلانه ايضا مبني على رجوع الاستثناء الى الاثبات وقد
عرفت ما فيه واما ثانيا فلان ما ذكره لا يقتضي الا ان يكون مضروبية زيد لك
مسكوتا عنه لا ان يكون زيد مضروبا لك كما لا يخفى على المتأمل المنصف قال وعندي
ان توهم الخ اقول قال الفاضل المحشي قد سدد بهذا الكلام التوجيه الذي نقلف
به انفا وزاد في كسر تلك القارورة اذ يقال ح لا نسلم ان نفي الرؤية في قولك ما
انا رأيت احدا عام لك احد لان النفي متوجه الى الفاعل وكونه فاعلا ولا تعلق
له بالفعل والمفعول ويكون الكلام دالا على ان المتكلم ليس فاعلا للرؤية المتعلقة
باحد فيلزم ان يكون هناك انسان قد رأى احدا كان قيل لست الذي رأى
احدا من الناس وهو لا محذور فيه اقول لا سداد لما عرفت ان قوله على وجه العموم
متعلق بالرؤية والمعنى ما سبق ومن هذا الفاضل جعله متعلقا بالنفي وقد عرفت
فساده بل الصواب في الجواب ان الشارح نظر الى الاعتبار الاول وترك الثاني وجعل
الاستثناء راجعا الى الاثبات وهذا مرجوح بعد ما راجح حيث قال في شرح
المفتاح فان قيل اذا كانت المناظرة في فاعل ضرب وقع على من عدا زيدا كان
الاستثناء منه ويمتنع الكلام لبطلان ذلك اعتقاده وح لا يكون من نقض
النفي بالا في شيء قلنا نعم في التقدير لا ان ظاهر الكلام على ان استثناء من
من النفي فيكون منتقضا بالا قال فانه محل الاشتباه اقول الاشتمالها على التأكيد
فيحتاج الى الفرق بين التأكيدين بخلاف التخصيص والتقوي قال وان كان
مضمرا فانه قد يكون للخ اقول فان انا مثلا في انا عرفت مبتدأ جزؤه ما بعده بلا اعتبار

تقديم ن لمجبر فيتقوى الاسناد لنكره وا ما اذا اعتبر كونه موخرا في الاصل ثم قدم
كان التقديم مفيدا للتخصيص و تد صرح في بحث تقديم المسند بان مثل
انا عرفت يجري تارة على الظاهر و هو ان يكون مبتدا و عرفت خبرا فلا يفيد
الا التقوي و اخرى على ان اصله عرفت انا فيفيد التخصيص **قال** لا يجوز جعله
نكره مخصصة الخ **اقول** و ليس عند الائمة تخصيص شر بمجرد جعله نكره مخصصة
بالوصف المقدر المستفاد من التنكير و هو تطويع عظيم كما قال البعض بل بجعله نكرة
مخصصة بالوصف المذكور بمعنى الحصر لان الائمة قد صرحوا بالتخصيص بمعنى
الحصر حيث تاولوه بما اهر ذا ناب الا ما اراد الحصر **قال** و لقايل ان يقول
بعد ما جعل الخ **اقول** حاصل السؤال انه يلزم على صاحب المفتاح ح احد الامرين
اما العدول عن اصله و اما ارتكاب لوجه البعيد بلا ضرورة تدعو اليه **قال** بيت
بها فقل الخاق **اقول** وكـــالحجر بنا فلان بيتا و بني على اهله بنا فيهما اي زفها
و العامة تقول بنى باهله و هو خطا و كان الاصل فيه ان الداخل باهله كان
يضرب عليها فيه ليلة دخوله فقيل لكل داخل باهله بان و الضمير في بها راجع الى
العجوز في البيت السابق و هو قول عجوز تشتهت ان يكون قسيه و تدبيس الجبان
واحد و ذلك لظهر و الخاق من الشهر ثلث ليال من اخره كذا في الصحاح **قال** عليك
و رحمة الله السلام **اقول** و لذا الا يا نخلة من ذات عرق و ذات عرق اسم موضع قوله
عليك و رحمة و هو ان يكون السلام مبتدا و عليك خبره و رحمة الله عطفا على السلام
و فيه وجه اخر و هو ان قوله و رحمة الله عطف على الضمير المستكن في عليك الراجع
الى السلام لانه خبر عنه و فيه بعد لعطفه على الضمير المستكن من غير تاكيد **قال**
لو كان يشكى الى الاموات الخ **اقول** قال الامام المرزوقي قصده الى بيان تناهيه
بايام حياته يعني لو جرت العادة بين الاحياء الشكوى الى الاموات
و انها ما يقاسونه من الجزع فيهم و من النوايب بفقدهم و بعدهم ثم شفع ذلك
و تم اصفا فاصابه و تجربته انا على عادتهم في مساة الشكوى الى اخي الاوصاف في

و ان الشكوى فان الهمزة فيه للسلب قوله ما لقي الاحباء اي و صل اليهم او لقيه الاحباء و الكمد
مرض القلب من الحزن قدم المعطوف و هو و ساكنه على المعطوف عليه و هو في سبخاء
و هو القهد بالقاف و فتح الهاء موضعان و اوللثاث في تعيين براجيه **قال** و الا
فلا توجيه لكلامه الخ **اقول** اي الكلام صاحب المفتاح حيث لزمه اشتباع
اعتبار تعدية التقديم و التاخير فيما اذا تخصص النكره بالوصف فلو لم يقل بان
الحصر مستفاد من الوصف لما امكن التوفيق بين كلامه و كلام الائمة حيث تاولوه بما
اهر ذا ناب الا شر **قال** و ما يرى تقديمه كاللازم الخ **اقول** فيه بحث و هو ان المفهوم
من هذه العبارة و من قول الشارح لكن التقديم يرى كالامر اللازم لم يقع الاستعمال
على خلافه و قول الشيخ رحمه الله تعالى و انت اذا تصفحت الكلام وجدت هذين الاسمين
تقديمان ابدا على الفعل اذا قصد بهما هذا المعنى الخ ان هذا المعنى لا يستفاد
منهما اذا اخر و هو مخالف لما صرح به صاحب الكشاف حيث قال في تفسير قوله تعالى
فاتوا بسورة من مثله لا قصد الى المثل و نظيره هناك و لكنه نحو قول القبعثري للحجاج
و قد قال له لاحملنك على الادهم مثل الامير حمل على الادهم و الاشهب اراد من كان
على صفة الامير من السلطان و القدرة و بسطة اليد و لم يقصد احدا يجعله مثلا
للحجاج و لما قال المحقق عضد الدين في توجيه قوله تعالى ليس كمثله شي لا يبعد ان
يقصد به نفي من يشبهه ان يكون مثله فضلا عن المثل الحقيقي حيث قال الشارح
في حواشيه في حمل لفظ مثل ههنا على مثله في قولهم مثلك لا يبخل على معنى ان من كان
على صفته و شبهه فهو لا يبخل فكيف هو فكذا المعنى ههنا ان من كان على صفة
المثل و شبهه فهو منتفي فكيف المثل الحقيقي و يمكن دفع الاول بان مراد صاحب
الكشاف من التشبيه بقول القبعثري التشبيه به في مجرد عدم القصد الى مثال
مثلا مخففا لطلب الاتيان منه بسورة لا في كون لفظ المثل مجازا او كناية كذا
ذكره الشارح في شرحه **قال** و ان اشترط لزم ان لا يكون الخ **اقول** يعني ان اشترط
في التاكيد افادة الدلالة على ما ذكرتم من ان كل انسان لم يقم يفيد عموم النفي

ولا يلزم ترجيح التأكيد على التأسيس لان ترجيحه عليه انما يلزم اذا صح كون كل في قولنا كل انسان
لم يقم عند جعله موضوعا للنفي عن جملة الافراد تاكيدا وهو باطل على هذا الاشتراط
لان دلالة قولنا انسان لم يقم على النفي عن الجملة بطريق الالتزام وهو ظاهر بما
عرفت انفا ودلالة كل انسان لم يقم عليه بالمطابقة لان المرجح ان لفظ كل
في هذا المثال موضوع للنفي عن الجملة فتدبر واستقم ولا تكن من الغافلين قال
بل الجواب ان نفي الحكم عن الجملة الخ اقول هذا جواب عن المنع الاخير وانما اقتصر عليه
لان ابطاله يغني عن ابطال الاول لان المصنف بعد اعترافه بضعفه اختار الاخير
كما سبق وحاصله ان نفي الحكم عن الجملة معان ثلاثة والترجيح المذكور انما يلزم لو حمل لم يقم
كل انسان على الاخير وليس كذلك بل حمله على الثالث فيكون تاسيسا قطعا لان
هذا المعنى لم يكن حاصلا قبله قال على ما قال في الاشارات الخ اقول عبارة الشيخ هكذا
وان كان ادخال الالف واللام يوجب تعميما وادخال التنوين يوجب تخصيصا
فلا مهملة في لغة اخرى واما الحوق في ذلك فلصناعة النحو فلا يخلطها بغيرها وظاهر
ان هذه العبارة تفيد جواز ما ادعى جوازه فليتامل قال وفيه نظر لانا نجد
حيث الخ اقول لا يندفع هذا النظر بان مراد الشارح من الدخول في حيز النفي اعتبار
رجوع القيد الى النفي لا النفي الى القيد لان قول الشيخ اذا دخلت كلها في حيز
النفي بان يقدم النفي عليه لفظا او تقديرا على ما نقله الشارح عنه نص في
فساده فليتامل قال لاحتمال ان يكون الضمير عائدا الخ اقول فان قيل اذا كان
التقدير بئس رجلا يتعين عود الضمير الى المخصوص فلا وجه لذكر الاحتمال
قلنا ذهب بعض النحاة الى ان الخبر حال عن الضمير مطلقا واستدل بما ذكره
الشارح من مذهب البعض لا يجوز عود الضمير الى المخصوص واجاب عن تلك
الوجوه قال كقوله في المطلع اقول اي في اول القصيدة اشارة الى ان الاضافة [illegible]
الذكر وتمام البيت ومن النجوم قلائد ونطاق الرقاق سرها دون السقف يصف
الشاعر هيئة محبوبة في ظلام الليل يعني ان تلك الحبيبة والحال ان عليها [illegible] لظلام

وقلائد ونطاق من النجوم فيه تشبيه الجواهر المذكورة في قلائدها ونطاقها بالنجوم
والاحسن ان يقال انه شبه بالنطاق والقلائد النجوم المحيطة بموضع النطاق
والقلائد بحسب ما يتراءى بظاهر النظر من الشخص الاتي في ظلام ليل ظاهر النجوم
وهذا من التخيلات اللطيفة للشعراء قال اي ما انزلنا القران الخ اقول انما فسره
بطريق الحصر اخذا من تقديم الجار والمجرور في الموضعين فان تقديم ما حقه التاخير
يفيد الحصر كما سياتي ان شاء الله تعالى قال او ادخال الروع الخ اقول الروع
بفتح الراء الخوف وبضمها الصدر فلو قال او ادخال الروع في روع السامع لكان
احسن كما لا يخفى قال وتربية المهابة اقول انما عطفها بالواو دون او لما ذكر في المختصر
انها كالتاكيد لادخال الروع قال اي النقل غير مختص الخ اقول لما كان عطف قوله
ولا بهذا القدر على قوله بالمسند اليه يقتضي فسادا في المعنى وهو كون نقل الكلام
عن الحكاية الى الغيبة غير مختص بنقل الكلام عن الحكاية الى الغيبة الى عجز قوله
هذا غير مختص بالمسند في قوله ولا بهذا القدر اشارة الى النقل مطلقا فحكم بان
في عبارة ادنى تسامح قال لانه خطاب الخ اقول اراد بنفسه ذاته وشخصه يعني
ان الخطاب ليس على حقيقته اذ لم يرد بالمخاطب من يغايره بل اراد ذاته وتجرد عن ظاهر
اللفظ شخصا ليتحول من اسرار التركيب خطا حتى يكون الالتفات [illegible] الكاف
قال وبهذا يظهر ضعف كلام المص الخ اقول اي باشتراط ان يكون التعبير الثاني على خلاف
مقتضى الظاهر يظهر ضعف كلامه في الايضاح حيث قال فيه لا يقال الالتفات عنده اي
السكاكي من خلاف مقتضى الظاهر فلا يكون في البيت الثالث التفات لوروده
على مقتضى الظاهر لانا نمنع اختصاصا بالالتفات عنده بخلاف مقتضى الظاهر
فيفهم منه اختصاص الالتفات عند الجمهور بخلاف مقتضى الظاهر وظاهر ان
الالتفات عندهم لا يحصل الا بالتعبير الثاني قال تطاول ليلك بالاثمد اقول
الابيات الثلاثة لامرئ القيس يرثي اخاه ابا الاسود الخلي الخالي من الهم والحزن
وبات يعني نفسه فهو التفات من الخطاب الى الغيبة وعطف بات

عليات في الظاهر من عطف المباين على المباين وفي الحقيقة من عطف المقيد على المطلق
لكون قوله كليلة ذي العاوي نبا ثابت لا تزصفة لنا علة الارمد ذوالرمد وهو جمع
العين وذلك اي الحال الذي ذكر في البيتين سبب من خطابه وفيه التفات من الغيبة
الى التكلم قال ويقطع المص بانه وارد الخ اقول اشارة الى ما نقلناه عن الايضاح
من قوله لا يقال الخ قال ولم يجئ ذلك للغائب الخ اقول يعني لم يجئ صيغة الجمع للغائب
والمخاطب المذكورين والا فالجمع من الاسم الظاهر قد جاء في القرآن للواحد كما قالوا
في قوله تعالى فنادته الملائكة ان المنادي كان جبريل وحده قال هذا الذي ذكره
المص الخ اقول الفرق بين الطريقين ظاهر فان محصل الاولى فائدة التنبيه على
ان التابع في القراءة يجب ان يكون قراءته على وجه يجد من نفسه ذلك التحرك ومحصل
الثانية ان في تعليق العبادة عليه والاستعانة بصيغة الخطاب اشعارا بان
ذلك انما هو لاتصافه بتلك الصفات المذكورة وتميزه بها لما تقرر عندهم من تعليق
الحكم بالوصف مشعر بالعلية فكان التعليق بلفظ اياك بمنزلة التعليق بلفظ المتميز بتلك
الصفات وهذا كما في فائدة اسم الاشارة في قوله تعالى اولئك على هدى من ربهم
واما الفرق بين الثانية والثالثة فهو ان محصل الثالث ان في تعليقها بصيغة
الخطاب تنبيها على ان من هذه صفاته يجب تمييزه عند العبد عن سائر الذوات
وحضوره في قلبه بحيث يراه ويشاهده حال العبادة كما ورد في الحديث اعبد
ربك كانك تراه وههنا طريقة اخرى سلكها الامام البيضاوي رحمه الله ان اول
الكلام مبني على ما هو مبادي حال العارف من الذكر والفكر والتأمل في اسمائه والاستدلال
بصنائعه على عظيم شانه وباهر سلطانه ثم رقى الى ما هو منتهى امره وهو ان يخوض لجة
الوصول ويصير من اهل المشاهدة فيراه عيانا ويناجيه شفاها اقول ومما يتعلق بهذه
الطريقة من اللطائف ان في هذا الالتفات اشعارا بان الكمال الممكن للسالك
انما هو مرتبة المشاهدة ولا يرتقي منها الى الحلول والاتحاد كما يزعمه ارباب الكفر
والالحاد بان السالك وان وصل الى اقصى الغايات ومنتهى الكمالات لا يرتفع

عنه التكليف بالعبادات كما يزعمه ارباب الضلالات وبيان الاخلاص في العبادة
والخلاص عن الريا الذي قال انه شرك خفي لا يحصل على الكمال الا بعد قطع تلك
المبادي وتخلية الاعراض عن جميع العوائق والعلائق وتركها قوله لا يتحقق العبادة
الا به اي لا تصير العبادة حقيقية ولائقة الا بذلك التميز قال تنبيها على انه الخ اقول
اعلم ان المخاطب الذي قصد منه كلام سابقا لا يترقب من المتكلم الا كلاما يناسب
كلامه فيعزما ترتيبه لا يكون ايضا الا كلاما لا يناسب كلامه ثم لا وجه لارجاع ضمير
عليه الى ذلك الغير بالوجه الذي يرجع الى خلاف مراده كما صرح به احاجة قال فيه
على ان الحمل على الفرس الادهم هو الاولى بان يقصده الامير فان مراد الحجاج بقوله لاحملنك
على الادهم على الحمل على القيد الادهم وكان مراده بذلك الحمل على القيد فعلى هذا يكون
ضمير قوله لا تنبيها على انه الاولى والاجدر الى غير ما يطلب فليتامل قال اي قول القطامي
اقول القطامي بالضم لقب شاعر من بني تغلب واسمه عمير بن شييم كذا في الصحاح قال
ولقائل ان يقول انه يتضمن الخ اقول هذه المبالغة لا شك انها مقبولة في المشبه
مع قطع النظر عن التشبيه لكنها غير مقبولة في المشبه به اذ لا لطف في كثرة الطيف
بحيث يكون كالاصل والاصل كالفرع فلا يكون مقبولة في المشبه ايضا لانه يستفيد
الحسن من المشبه به ولذا جزم المص بانه لم يتضمنها اعتبار لطيفا وفي الصحاح كما
بطنت بالعذر السباعا اي كما جعلت العذر بطانة للسباع وجعلت السباع
ظهارة ولا قبلياح قال لان ما قبله من الابيات يدل على انه الخ اقول تلك الابيات
هذه لا تركتني احدا الى الاحجام يوم الوغى كاني كمام ولقد اراني للرماح دريئة
من عن يميني مرة وامامي حتى خضبت بما تحدر من دمي اكناف سرجي او عنان لجامي
النكوص الميل والاحجام ضد الاقدام والوغى الحرب والحمام الموت والدريئة
بالهمزة حلقة يتعلم عليها الطعن وعن اسم بمعنى الجانب والاكناف الجوانب
واو في او عنان بمعنى الواو ولم يذكر الحلف لان الحرجة فيه امارة الجبن
والفزع قال وفيه بحث لان قوله ولقد اصبت الخ اقول يعني ان قوله لم اصب

مشترك بين معنى لم اخرج ومعنى لم اخرج لف وقد تقرر في موضعه ان المشترك لا
يجوز استعماله في احد معنييه بلا قرينة وههنا قرينة على ارادة الاول دون
الثاني بل قرينة على عدم ارادته لاستلزامها تفكك النظم حيث يختلف المعنى
في القطعتين من باب واحد فاندفع به قوله معناه لم الف وليس معناه لم اخرج
واما قوله لان ما قبله من الابيات يدل على التخرج والتحزن فيه الدم وكذا قوله
ولان فحوى الكلام السلام الخ فيندفع بقوله ودلالة الكلام على اثبات الحرج
الخ وحاصله ان المنافاة انما يلزم اذا لم يقيد قوله ولم اصب بما بعده واما اذا
قيد به فلا لان النفي المقيد لا ينافي اثبات المطلق قال الجواب الصحيح ما اشار
اليه الامام المرزوقي الخ اقول تحقيقه ان من ذهب الى القلب لم يفرق بين وصف
الراى بالقروح او الجذوع وتوصيف الاقدام باحدهما وبين اضافة الراى
الى القارح والجذع فاضافة الاقدام الى احدهما فان المذموم انما هو الراى
المضاف الى الجذع لانه راى غير محكم والغالب انه مخطئ لا الراى الموصوف بالجذوعة
لان شان الراي من حيث هو هو ان يكون مصيبا فاذا اتصف بالجذوعة يشبه في
مقام المدح يراد به كونه على الحالة الاولى كما ذكر الشارح وكذا المذموم انما
هو الاقدام المضاف الى القارح لانه اقدام عاجز فان توجيه ضعيف قاصر
لا الاقدام الموصوف بالقروح لانه عبارة عن طول الممارسة للحرب كما ذكر الشارح
ايضا واما حمل المرزوقي جذع البصر على الحين العمر في الشرف مع احتمال
عبارته ان يكون حالا من انا فمبني في قوله ولم ابدأ وانا اردت ان يكون بيانا لان
يكون حالا من قوله لم اصب لان قوله ثم انصرفت لا يحتمل النوالى والقراد وجب دفعه
فذلك جعلا الاحوال المتعلقة به كليا مراتم اشار الشارح بالموصولين في قوله ما اردت
وقوله ما ارادوا الى الاهلاك لا الجرح لما سبق ان ما قبله يدل على التجرح فلا حاجة
لتقييد تعلق الظرف اتحاد الظرف واختياره بالخروج عن الوسط

مباحث احوال المسند

قال وتمن يك امسى بالمدينة رحله

اقول هكذا وجدت العبارة في نسخ الشرح لكن الرواية فمن يك بالفاء وقبله
دعاك الهوى والشوق لما ترنمت هتوف الضحى بين الغصون طروب تجاوبها ورق
الحمام لصوتها فكل لكل مستعد يجيب فمن يك امسى البيت يخاطب نفسه بان
هواك الحبيب وشوق دياره حملت على الارتحال اليها حين ترنمت الطير المصوت وقت
الضحى الذي هو وقت الاستراحة ووقت رجوع كل واحد الى نفسه والاشتغال
بما في قلبه قوله بين الغصون متعلق بترنمت تجاوبها من المجاوبة والورق جمع اورق
وهو الذي في لونه بياض يضرب الى السواد واضافته من اضافة الموصوف الى
الصفة لصوتها اي وقت صوتها او لاجلها فكل من هتوف الضحى والحمام
الاورق لكل منهما مستعد اي معين فمن يك اي اذا انجلي ترنم الهتوف
وحركتي مجاوبة الحمام الورق فاقول من يك امسى وهو شرط حذف جوابه
لمجرد الاختصار واقيم مقامه قوله فاني الخ تقديره فمن يرد ان يكون مسيا في
المدينة ومقيما بها فاني لا اريد ذلك لاني غريب لا مقيم ومستوطن ثمة قال
حذف المسند الثاني اقول انما لم يجوز كون لغريب خبرا لامتناع دخول اللام على
خبر المبتدا قال ولا يجوز ان يكون الخ اقول فيه رد على ابن الحاجب حيث قال
في الايضاح ان قيارا صالح للمتعدد فلا حاجة الى تقدير الحذف ويرده
ايضا انه لو صح فمعنى الجمع دون التثنية قال لان لكل منهما جزا اخر اقول
لما عرفت ان قوله لغريب لا يجوز ان يكون جزا عنهما فظهر ان القول بامتناع
العطف انما هو اذا لم يكن المذكور خبرا عنهما قال ولاشتراك متنافي عامل
اقول لان العامل في احدهما الابتدا وفي الاخر الابتدا قال ليسا في الاخبار عنهما
دفعة بحسب الظاهر تثنيتها الخ اقول انما قال بحسب الظاهر لما عرفت انه لا يجوز
ان يكون خبرا عنهما حقيقة قوله تثنيتها علة للاخبار عنهما وقوله تقصد علة
للاخبار عنه قوله وهذا الوجه اي الوجه الثاني من وجهي رفع قيار قال
وههنا ابحاث لا يحتملها هما اقول من اراد الوقوف عليها فلينظر في شرح

المنفصل لابن الحاجب قال نحن بما عندنا الخ اقول اى نحن بما عندنا من الاعتقادات
والافعال والعادات راضون وانت بما عندك منها ايضا راض والحال ان اراءنا
وطرايقنا مختلفة والله تعالى عالم بما هو حق منهما يريد ان طريقنا خير من
طريقكم لكنه لم يصرح بذلك لانه ادخل في الزجر كالبيت السابق قال وكذا
قوله رمانى الخ اقول اى كالبيت السابق هذا البيت بناء على ان قوله بريا خبر والد
وخبر كنت محذوف وان كان يحتمل المحمل على مذهب الجمهور واعترض الزيادى
على استشهاد سيبويه بهذا البيت بانه لا يتعين حجة لان فعيلا صالح للمتعدد حيث
يقال رجل صديق وقوم صديق فلا حاجة الى تقدير الحذف بل يكون بريا خبرا
عنهما واجاب عنه ابو سعيد بان ذلك ليس بمطرد اذ لا يقال رجال كريم فكانه
مختص بالفظ مفرد ولو سلم ففي الجمع دون التثنية والبيت لازرق بن طرفة الباهلي
حين تنازع هو وناس من قشير في بئر عند الحاكم وقال القشيرى هو لص بن لص فيعدى
عليه الحاكم فقال قصيدة منها البيت يعنى رمانى بسبق وبعده دعانى لصا من
لصوص وما دعا بها والذى فيما مضى رجلان قوله بها اى بهذه الدعوة واراد
برجلان شاهدين قال والفاء في فاذا افيد معنى السببية الخ اقول نقل عن الزيادى
انها جواب شرط مقدر وقال الفاضل الرضى لعله اراد انها فاء السببية التى
المراد بها لزوم ما بعدها لما قبلها اى مفاجاة زيد لازمة للخروج وقال المازنى
هى زائدة وليس بشىء قال والعامل في اذا معنى فاجات اقول هذا مبنى على ان يكون
اذا ظرف زمان مضافا الى الجملة الاسمية والعامل محذوف ولا فساد فيه لكنه
احتاج لاذا عن الظرفية اذ هو اذن مفعول لفاجات كما ذكره الشارح قال
الفاضل ولا حاجة الى هذه الكلفة فان اذا الظرفية غير متصرفة على الصحيح قال
ويجوز ان يكون العامل الخ اقول يعنى يجوز ان يكون اذا ظرفا للخبر المحذوف
ومعمولا له عند سده مسده والمعنى ففى ذلك الوقت زيد بالباب لدلالة الخبر
عليه ثم لا يكون اذا مضافا الى المفرد نظيره اذ لم يسمع جر ما بعده ابدا وهذا

لم يتعرض له الشارح واما الى الجملة فلاقتضائها اعمال جزء من المضاف اليه في المضاف
وهو باطل بالاتفاق قال وفيما يقتضى ضيق المقام الخ اقول هذا عطف بحسب
المعنى على قوله لقصد الاختصار والمقصود بهذا التغيير بيان ما لم يعثر عليه الزوزنى
حيث قال اعلم انى لم اعثر من كلامهم على المراد من ضيق المقام وتوجيهه انك تدرك
في اداء الاحوال المسند اليه ان ضيق المقام يكون بسبب ضجر وسامة او فوات
فرصة او محافظة على وزن او سجع او قافية او ما اشبه ذلك واراد به المص في
الايضاح المحافظة على الوزن حيث مثل بابيات ثلثة لا يجمعها الا هذا البيت ثم
لما ورد على الشارح ان هذا التوجيه غير موجه لان المص بعدما مثل في الايضاح
للاختصار بدون الضيق بقوله ان زيدا وان عمرا قال ان عليه ان محلا وان
مرتحلا فيهم سفرا اذا مضوا اورد هذا البيت مما الاضيق فيه مع انه يشارك الابيات
السابقة في المحافظة على الوزن فيلزم ان لا يكون ما ذكره صحيحا اراد ان يدفع
بقوله يعنى على هذا الاسلوب الذى الخ وتوجيهه ان ضمير عليه راجع الى الاسلوب
الذى هو حذف جزءان المكررة ظرفا ثم قطع النظر عن كونه مجردا عن ضيق
المقام وان جاز كونه ثابتا في نفس الامر لكن شئ ثبت ولا يقصد قال
لان هذا الكلام الخ اقول يريد دفع ما قيل ان جعل الآية من السؤال المحقق
مشكل لانها تدل على ان الخطاب لو سال بيد الكفار عن خلق السموات
والارض اجابوا بان هو الله لا على انه سألهم فاجابوه حتى يكون السؤال محققا
وتوجيه الدفع ظاهر والاحسن ما قال الزوزنى ولقد سمعت في جوابه ان اللفظ
الذى به يكون السؤال وهو من خلق مذكور في الآية ولم يذكر لفظ السؤال
فليت يريد قال والجواب ان حمل الكلام الخ اقول هذا جواب عن
النظر باختيار الشق الثانى من الترديد ومنه يعلم الجواب عن قوله وكذا
القرينة انما تدل الخ قال وتعليقه بشكى المقر الخ اقول لا نطلق الحصر
ليس سببا للبكاء لاحتمال الغالبية لكن يمكن تخصيص الحصر

بالمغلوبية بالقراين فلهذا نفي القوة لا الصحة قال وحصول التعجب الخ اقول هذا
جواب عن اعتراض المص على السكاكي حيث قال في الايضاح قال السكاكي واما للتعجب من
المسند اليه بذكره كما اذا قلت زيد يقاوم الاسد مع دلالة قراين الاحوال
ثم قال وفيه نظر لحصول التعجب بدون الذكر اذا قامت القرينة وتقرير الجواب
ان مفهوم المسند كمقاومة الاسد مثلا اذا كان مقتضيا للتعجب من المسند
اليه كان هناك زيد دالا على المسند فان لم يذكر فهم اسناده الى المسند اليه
واما قصد التعجب فلا الا اذا ذكر مع كونه مستغنى عنه في الظاهر فلا بد من
نكتة وحيث كان قصد التعجب مناسبا حمل عليه قال وانما لم يقل مع عدم الخ
اقول لعلم ان افادة نفس التركيب للتقوي اعم من قصد المتكلم التقوي لان
المراد بالقصد هنا القصد المعتبر وهو قصد البليغ وذلك لا يتعلق الا بما
يفيد فالقصد يستلزم الافادة بلا عكس لجواز ان يكون الشيء مستفادا
ولا يكون مقصودا ثم ان ضمير ليشمل اما راجع الى الاخراج بقيد عدم الافادة
او الى ذلك القيد لكن من حيث الاخراج وانما اجمل اكتفاء بامرين
احدهما شهرة كون المقصود من القيود اخراج ما عدا المحدود الثاني اشعار
الشرح بقوله لكنه يفيد فان معناه لكن كل من الامثلة يفيد التقوي
فاذا افاد التقوي يخرج بعدم افادة التقوي بلا مرية فعلى هذا معنى قوله
افادة التقوي اعم من عدم قصد التقوي ان عدمها اشمل اخراجا من عدمه
واكثر اخراجا وهذا توجيه نجيبه يقبله ذو طبع سليم وذهن مستقيم
ويظهر منه ان قول الفاضل المحشي واما قوله ليشمل صور التخصيص فهو على ما
يقتضيه سوق الكلام تعليل لقوله وانما لم يقل فيكون المعنى وانما قال بعدم
افادة التقوي ولم يقل مع عدم قصد التقوي ليشمل ما ذكر من صور
التخصيص ويدل على ذلك قوله فيما بعد فعدم افادة التقوي اعم من عدم
قصد التقوي ثم قوله وهذا سهو من طغيان القلم فان افادة التقوي

اعم من قصد التقوي فيكون عدم افادة التقوي اخص من عدم قصد التقوي فيخرج
به صورة التخصيص فلا يرد نقضا على ما ذكره المص في افراد المسند كما يرد على السكاكي
ما لا يليق ان يصدر من مثله قال والعجب لصاحب المفتاح الخ اقول لما ورد على
صاحب المفتاح ان قوله ولم يكن المقصود من نفس التركيب تقوي الحكم يتناول صور
التخصيص فلا يتم ضابط افراد المسند اجيب من قبله بان تلك الصورة يجعل فيه
الاسم المقدم تاكيدا لا مبتدأ فالمسند مفرد لا جملة كما في سعيت انا ورده الشارح
بامر ظاهر وهو بطلان تقدم التاكيد من حيث انه تاكيد فالصواب في الجواب ان
يقال القصد المنفي هو القصد المطلق المتناول القصد بالذات والقصد
بالتبع فح يخرج صورة التخصيص من قوله ولم يكن المقصود من نفس التركيب
تقوي الحكم لان التقوي فيهما مقصود تبعا فان قيل قد لا يقصد التقوي
لا بالذات ولا بالتبع قلنا ح لا يعتد بالتقوي اصلا ولا يوصف التركيب حينئذ
بكونه مفيدا له لان الكلام في افادة معتبرة في عرفهم ولذلك لا
يثبتون التراكيب غير البلغاء خواص كما تقرر في اوايل المفتاح وشروحه
قال لقائل ان يقول لا نم الخ اقول حاصله منع صدق تعريف المسند الفعلي على
المسند السببي مستندا بان ما هو سببي ليس بثابت للمبتدأ وما هو ثابت له
ليس بسببي قال لكن هذا الخ اقول يجيب عنه بانه لا اسناد للجملة من حيث هي
الى زيد بل الانطلاق مثلا في نفسه مسند الى الاب ومع تقييده به مسندا
الى زيد واما المجموع المركب من الاب والانطلاق والنسبة الحكمية بينهما فلم
يسند اليه فلذلك يأول زيد انطلق ابوه بانه منطلق الاب واما قوله ان
الجزء هو الجملة برمتها فمن الاشاعات التي لا تلتبس معانيها وفيه بحث لان
الجملة الواقعة خبر مبتدأ مسند اليه في الاصطلاح بلا مرية ولا شك ان مراد
تعريف المسند الفعلي على الاصطلاح ايضا وهذا القدر يكفي في دخولها
في تعريفه ولا يضره عدم كون المجموع بجميع اجزائه ثابتا للمبتدأ واما حمل توهم

ان الجزء هو الجملة باسمها الاتساع من ضيق الفطن كما لا يخفى على اولى الفطن والفاضل
المحشي قد فرع على هذا ما فرعه الشيخ بقي من المتن ثم يرد على السكاكي ما اعترض
بعضهم بان كلامه يقتضي ان يكون منطلق في زيد منطلق ابوه خارجا عن
المسند الفعلي بل عن ضابط افراد المسند مع انه مفرد وقد اخرجه عن المسند السببي
فيكون واسطة بينهما وقد تكلف بعضهم لادراجه في الفعلي فقال المسند الفعلي
ما يكون مفهومه اي في نفسه من غير انتساب الى غيره انتسابا حمليا محكوما بالثبوت
للمسند اليه او انتفاء عنه وليس بشيء اما اولا فلان عبارة المفتاح تاباه واما
ثانيا فلان قضاياه ان يكون انطلق في زيد انطلق ابوه عند السكاكي من قبيل المسند
الفعلي وقد جعله من قبيل المسند السببي قال ويمكن ان يفسر الخ اقول قال الفاضل
المحشي والظاهر ان هذا التفسير لانهم جعلوا كون المسند سببيا احد ضابطي موقع
كون المسند جملة حيث قالوا اما كونه جملة فللتقوي او لكونه سببيا حتى يتوصل به الى
موقع كون المسند في الكلام جملة وما ذكره في تفسيره يقتضي ان يتوقف او لا كونه
جملة حتى يعرف كونه سببيا وفيه بحث لان توسط المعرفة في البين في بيان مرتبة
فانهم لم يجعلوه احد ضابطي تلك المعرفة اذ لا بحث لصاحب علم المعاني عن ذلك
بل احد ضابطي المقتضي لكونه جملة وايراد المتكلم اياه كذلك كما ان الامر كذلك
في كونه مفردا حيث قال السكاكي في الجملة واما الحالة المقتضية لكونه جملة فهي اذا
اريد تقوي الحكم او اذا كان المسند سببيا وقال في المفرد فيجب ان يعرف المتكلم
اولا كون المسند الفعلي جملة حتى يتاتى اعتبار ذلك في كلامه فصح توقيفنا المسند السببي
بالجملة قال صاحب المفتاح الخ اقول قوله سوى راجع الى كون المسند سببيا ويجوز
ان يرجع الى المسند لكنه بعيد وان يكون قوله مع الحكم عليه كان الظاهر ان
يقول مع الحكم بثبوته لما هو مبني عليه فان مفهوم المسند ليس محكوما عليه لكنه اعتبر
ان كل جزء من اجزاء الكلام عمدة كان او فضلة قد حكم عليه ضمنا بما هو له فالمسند
مثلا حكم عليه بانه ثابت للمسند اليه والمفعول بانه وقع عليه الفعل والمراد بالجملة

مع المبتدأ فانا اما سنتحقق على الجزء وقوله مطلوب التعليق بالضمير ان يكون تعليق
اثبات بالضمير على انه متعلق بمطابق اقول ولا يخفى ان سهو والا لكان الخ اقول
قال الفاضل المحشي وايضا لاحتياج في ضابطه افراد المسند الى قيد ذلك ليخرج
نحو انطلق ابوه في زيد انطلق ابوه لان المسند هنا ليس فعليا كما تحققته وليس
المقصود من نفس التركيب تقوي الحكم فلا بد من اخراجه بقيد اخر هكذا وقع العبارة
في النسخ المتداولة ولا يخفى ما فيها من الفساد لان المسند هنا اذا لم يكن فعليا
فقد خرج عن ضابط افراد المسند بقوله فعليا فلا حاجة الى قيد اخر يخرجه
قال ويمكن ان يقال الخ اقول قال الفاضل المحشي هذا توجيه بعيد لا يقبله
طبع سليم على ان المعنى الثاني يعني ذلك لا يبعد ان يعد امثال ذلك من النكات
النحوية المفسدة للكلام التي هي بمنزلة كثرة الملح في الطعام وفيه بحث لانه اختار
تاويلا من جنس هذا التاويل في حل قول السكاكي واما الحالة التي تقتضي طي ذكر المسند
اليه فهي اذا كان السامع الخ حيث قال كلمة اذا ههنا ظرفية مجردة اي هذه الحالة
ثابتة في وقت كون السامع مستحضرا الخ ويعلم منه ان خصوصية الحالة هي مضمون
ما اضيف اليه الظرف فليتامل قال مع افادة التجدد اقول اعلم ان ههنا عبارات لا بد من
معرفة معانيها الاصطلاحية منها الحدوث وهو حصول الامر بعد ان لم يكن حاصلا
ومنها التجدد وهو يستعمل تارة في معنى الحدوث وتارة في معنى التقضي شيئا فشيئا
والمعتبر في معنى الفعل وضعا هو الاول لا الثاني بل هو يفهم من خصوصية الحدث
او اقتضاء المقام ومنها الثبوت اعم من ان يكون بطريق الحدوث او لا ومنها الدوام
والثبات وهو ما يطابق تجدد الامثال وهو الذي يقال له الاستمرار التجددي
وليستفاد من الاسم بحسب المقام ثم ان الصفة المشبهة انما وضعت للثبوت
الاعم فمعنى حسن زيد حسن سواء كان في بعض الازمنة او كلها فهي حقيقة في
القدر المشترك وهو الاتصاف بالحسن صرح به الفاضل الرضي وكذا اسم الفاعل
انما وضع للثبوت الاعم واما قول ابن الحاجب اسم الفاعل ما اشتق من فعل لمن قام

به بمعنى الحدوث لمعارضتي بقول الشيخ عبد القاهر لا تعرض في زيد منطلق لاكثر من اثبات
الانطلاق لزيد فعلا له كما في زيد طويل وعمرو قصير وقول صاحب المفتاح ان نحو زيد
عالم يستفاد منه الثبوت صريحا بناء على ان الاصل في الاسم صفة او غير صفة الدلالة على
الثبوت وبجعل المبدا في الصفة المشبهة مندرجة في اسم الفاعل واما في قولهم حسن
نحاسن وضيق وضايق فقد وجهوه بان اسم الفاعل لما كان جاريا في اللفظ
على الفعل جاز ان يقصد به الحدوث بمعونة القراين دون الصفة المشبهة اذ لا
يقصد بها الا مجرد الثبوت او الدوام معه باقتضاء المقام قال وتحقيق هذا
المقام على هذا الوجه من النح اقول قال الفاضل المحشي سماه اولا تحقيقا وعده
ثانيا من النفايس وكل ذلك بمح منه بما قد سبق اليه ولا طايل تحته اذ كشف
عطاؤه وبيانه ان الجزاء اذا قيد حكمه بزمان او بقيد اخص منه تحقق حكمه في ذلك
الزمان او مع ذلك القيد وكذبه بعدمه فيه او معه واذا لم يقصد نصه فيه
تحققه في الجملة وكذبه بمقابله فاذا قلت اضرب زيدا واردت الاستقبال
فان تحقق ضربك اياه في وقت من الاوقات المستقبلة كان صادقا والا كان كاذبا
وكذلك اذا قلت اضربه يوم الجمعة او قائما فان صدقه حينئذ تحقق ضربك
اياه وتحقق ذلك القيد معه فان لم تضربه او ضربته في غير يوم الجمعة او في غير
قيام في حال القيام كان كاذبا وكذلك اذا كان القيد ممتنعا كقولك اضربه
في زمان لا يكون ماضيا ولا حالا ولا مستقبلا فان الخبر يكون كاذبا وبالجملة
انتفاء القيد سواء كان ممتنعا او غير ممتنع لوجوب انتفاء المقيد من حيث
هو مقيد يكذب الخبر الذي يدل عليه كيف لا وقولك اضربه يوم الجمعة قائما
مشتمل على وقوع الضرب منك عليه وعلى كون ذلك الضرب واقعا يوم الجمعة مقارنا
بحال القيام فلو فرض انتفاء القيام مثلا لم يكن الضرب المقارن له موجودا
فينبغي ان لو كان الخبر يكون كاذبا سواء وجد منك ضرب في حال القيام او لم
يوجد اذا عرفت هذا فنقول اذا قلت ان ضربتني ضربتك فلو كان معناه

اضربك في وقت ضربك اياي لم يكن صادقا الا اذا تحقق الضربان مع ذلك القيد فاذا فرض
انتفاء القيد اعني وقت ضربك اياي ثم لم يكن الضرب المقيد به واقعا فيكون الخبر الدال على
وقوعه كاذبا سواء وجد منك الضرب في غير ذلك الوقت او لم يوجد وذلك باطل
قطعا لانك اذا لم تضربني ولم اضربك كنت محقا ان ضربتك ضربته عد كلامك
هذا صادقا عرفا ولعله نظرا الى ان الحكم الاخباري متعلق بارتباط احد الطرفين بالآخر
لا بالنسبة بين الاجزاء وان ما ذهب اليه المنطقيون لا يخالف كلام اهل العربية كيف
ولم يقصد بيان مفهومات القضايا المستعملة في العلوم والعرف وقد صرح المحقق
بان كلم المجازات يدل على سببية الاول ومسببية الثاني وفيه اشارة الى ان المقصود
هو الارتباط بين الشرط والجزاء بقسم كلام السكاكي يوافق ما اختاره الشارح
وبذلك لم نسبه الى اهل العربية بارمتهم لكن كلام ظاهر في ما دعاه الشارح
من جعل الشرط قيود المسند ضبطا للكلام وتقليلا للانتشار وبما ذكرناه
صح ذلك ما قد بقيا لان قولك ان جئتني اكرمتك بمنزلة قولك اكرمك على تقدير
مجيئك او وقت مجيئك ولذلك عرفنا الحكم الخبري في صدد كما يختص بالجملة
وزيد عليه ان المقصود تنزيله بتلك المنزلة الكثيرة على ان مجموع الشرط والجزاء كلام
واحد وعلى ان الغرض الاصلي معرفة كون الجزاء متعلقا عليه وما توهمه فاسد
لان معنى التعليق والشرطية يراد من قولك على تقدير مجيئك والا لم يكن
صحيحا لما ذكرناه واذا وقع الجزاء انشاء كقولك ان جاءك زيد فاكرمه كان مالا
اي اذا جاءك فانت مامور باكرامه او يستحق هو ان يؤمر باكرامه على قياس ما قيل
فيما اذا وقع خبرا للمبتدا هذا كلامه وفيه بحث لان لو تمسك
الكلامية بطل فان المحققين من اهل العربية مصرحون بمذهبهم قال السيرافي
جواب المجازاة هو اخبار ووعد فيحتمل الصدق والكذب والوفاء والخلف
الا ترى انك اذا قلت ان جاء زيد اعطاه عمرو دينارا لم يقع لك بمجيئه ولا
بتأخره تصديق ولا تكذيب باعطاء عمرو اياه الدينار ومنعه اياه بعد مجيئه هذا

كلامه وهو صريح فان التصديق والتكذيب لا يرجعان الى الربط بين جزئي الشرطية
بل الى تحقق الجزاء بعد تحقق الشرط بخلافه وقال الفاضل الرضي جزاء الشرط
وجواب القسم كلامان بخلاف الجملة الشرطية والقسمية وقد اتفق علماء هذا
الفن كصاحب المفتاح وصاحب البيان والمعاني وغيرهم على جعل الشرط قيدا للجزاء
كما في القيود وكفى بهم قدوة ويؤيد هذه الدعوة اختيار الامام ابي حنيفة رحمه الله
ثم ما نسب الى الميزانيين والامام الشافعي رحمه الله تعالى الى اهل العربية اختلفوا
في ان التعليق هل يمنع انعقاد الجزاء سببا للحكم او لا يمنع بل يؤخر الحكم الى وجود
الشرط فاختار الامام الاول واتباعه الاول فجعلوا الكلام موجبا للحكم على تقدير
وجود الشرط ساكتا عن النفي والاثبات على تقدير عدمه واعتبروا الجزاء سببا حين
وجود الشرط لا قبله فجوزوا الاضافة الى الملك لان وجود الملك حين وجود
السبب شرط بالاتفاق واختار الامام الشافعي واتباعه الثاني فجعلوا التعليق عاملا
للحكم على تقدير وجود الشرط واعدامها على تقدير عدمه واعتبروا الجزاء سببا
في الحال فلم يجوزوا الاضافة الى الملك لما عرفت ان وجود الملك حين وجود السبب شرط
بالاتفاق وتحقيق هذه المباحث في اصول الفقه فلولا القرينة بين الكلامين
لما وقع هذا النزاع بين الامامين ثم ان ما اختاره من البيان ليس بتام لانا
نختار ان معنى ان ضربتني زيد ضربته اضربه في وقت ضربه اياه قوله لو كان
كذلك لم يكن صادقا الا اذا تحقق الضرب الخ قلنا نعم قوله وذلك باطل قلنا
لا نم قوله لانه اذا لم يضربك ولم تضربه وكذب بحيث ان ضربتك عد كلامك هذا
صادقا عرفا ولغة قلنا لا نم ذلك فان اول المسئلة لا بد لاثباته من نقل عن
ائمة العربية وقد نقلنا عنهم خلافه وعلى تقدير تمامه فانما يدل على رجحان
كلام اهل الميزان لا على اتحاد كلاميهما فلا يصح التفريع بقوله وان ما ذهب
المترابون لا يخالف كلام اهل العربية عطفا على قوله ان الحكم الاخباري الخ واما
تصريح النحويين بما ذكره فليس فيه اشارة الى ان المقصود ذلك لان دلالة قولنا

زيد مكرم بسبب مجيئه اياي على السببية والمسببية اقوى من دلالة ما ذكره عليهما وفاته
انه لا يفيد الارتباط بين الكفيئين فلان لا يفيد اولى ولو سلم فنص بعضهم بانتفاء الارتباط
بينهما على ما نقلنا يفوق الاشارة بثبوته فالعبرة لا لهما واما قوله ويرد عليه ان المقصود
من نقل الجملتين المذكورتين الخ يرد على الاول ان دلالة قولك اكرمك على تقدير
مجيئك او وقت مجيئك على تقييد الشرط وكلامية الجزاء اقوى من دلالته على ان مجموع
الشرط والجزاء كلام ولو سلم انها ليست باقوى فانها هي اما مساوية او مرجوحة والاولى
بد من بيان المرجح وعلى الثاني فان هذا الفرض لا يحتاج الى التنبيه عليه لاستواء
العقلاء باسرهم في معرفته واما قوله وما توهمه فاسد الخ فمبني على ما تقدم وقد عرفت
انه ليس بتام وعلى تقدير تمامه لا يدل على المط واما قوله واذا وقع الجزاء انشاء الخ
فسياتي ابطال الرسالة [illegible] الله ثم نظهر ان تحقق هذا المقام على هذا الوجه من النفائس
وفي ذلك فليتنافس المتنافسون **قال** واما عدم الجزم بلا وقوع الخ **اقول** اما عدم
الجزم بلا وقوعه فلانه فلا انتفاء الجزم في طرفيه معا واما انه اذا فلوجود الجزم
بالوقوع **قال** انما في الخ **اقول** الجزاء ههنا محذوف تقديره ان لم يكن لك اياه فلا
حق لي عليك وقوله كيف ترى حقي ليس بجزاء بل دال عليه وقائم مقامه لان المعنى
لا يستقيم به **قال** وبهذا ظهر فساد ما قيل الخ **اقول** اي بما ذكر من ابطال ارادة
العهد على مذهب الجمهور بالمنع والتسليم ظهر فساد هذا القول لانه مبني على
العهد على مذهب الجمهور بالمنع والتسليم ظهر فساد هذا القول لانه مبني فلما
بطل الاصل بطل الفرع **قال** وبهذا يبطل ما ذكره الخ **اقول** قال الفاضل المحشي اي بما
ذكرنا من ان المقصود ان المراد بالحسنة المطلقة المقطوع بها الكثرة ووقوعها
واتساعها بطل قوله اذ مؤداه ان المقصود بها نوع معين منها هو الخصب والرخا
او بما ذكر من بطلان ارادة العهد على مذهب الجمهور يبطل قوله لابتنائه على ظاهره
فلا يمكن حمله على عهد الحسنة المطلقة على طريقة السكاكي ولو امكن لبطل ايضا
لانه بعينه تعريف الجنس على مذهبه فكيف يكون اقصى الحق البلاغة منه وفيه

بحث اذ لا يخفى على العارف باساليب التراكيب انه لو اراد الشارح الاشارة الى ما ذكره
المحشي لذكر لفظة ذلك مكان لفظة هذا ولنظم بطلان كلام العلامة في سلك بطلان
كلام القايل الاول وههنا ان القرينة الواضحة تدل لانه لا ان مراد الشارح بما
ذكره المحشي واما تجويزه الاشارة الى بطلان العهد على مذهب الجمهور حيث قال وربما
ذكر من بطلان ارادة العهد على مذهب الجمهور فابعد ذلك لان ههنا نوع الانتفاء
المذكور ثم ههنا نكتة اخرى هو ان هذه الاشارة انما تصح لو جزم العلامة بالعهد وليس
كذلك بل جعل الحسنة بمنزلة المعهود كما هو مذهب السكاكي والذي بعث الفاضل
المحشي على حمل العبارة هذا المعنى انه راى ان العهد على مذهب السكاكي انما يصح اذا
كان المنزل بمنزلة المعهود نفس الحقيقة لا حصة منها وما نزله العلامة بمنزلة
المعهود انما هو حصة من الحسنة فلا صرف الاشارة عن القريب الى البعيد
البعيد فجوابه ان العلامة قد اعتبر ههنا معنى دقيقا اشار اليه في شرحه وان
ذهل عنه الناظرون في هذا المقام وهو ان الحسنة المجردة عن اللام يراد بها
الخصب والرخا مجازا من قبيل اطلاق العام وارادة الخاص بخصوصه بناء على القرينة
ثم يعتبر دخول اللام على الحسنة المراد بها الخصب والرخا فكان اللام قد دخلت
على الخصب والرخا ابتداء فجاز ان يراد تعريف جنس الخصب والرخا بمنزلة المعهود
الحاضر فان قيل هذا اخراج الكلام عن الظاهر لان الظاهر ان يعتبر معنى اللام
فيما دخلته واعتبار معناها في المعنى المجازي بعيد قلنا لا نعرف ذلك علماء
الاصول قد صرحوا في قوله عم لا تبيعوا الدرهم بالدرهمين ولا الصاع بالصاعين
ان العموم المستفاد من اللام انما يظهر في المعنى المجازي لما صرح وهو ما يحل فيه
دون المعنى الحقيقي وهو الغاء المخصص حتى يجوز بيع واحد منه بالاثنين
وامثال هذا اكثر من ان يحصى فالصواب ان يقال الاشارة انما هي الى بطلان
ارادة العهد على مذهب السكاكي فان العلامة لما بنى كلامه على تنزيل الحقيقة
بمنزلة المعهود ظهر بطلانه بابطال ذلك التنزيل بان تعريف الجنس لا تمييز

ح عن تعريف الحقيقة واما ما يرد عليه من ان المنزل بمنزلة المعهود يجب ان يكون نفس
الحقيقة عند السكاكي والخصب والرخا نوع من الحقيقة لا نفسها فقد عرفت
جوابه وبتلك الجواب تخرج الجواب عن تعريف الفاضل المحشي جواب الشارح
بقوله ويمكن الجواب عنه بان معنى كونها الخ حيث قال واما قوله ومعنى كونها
مطلقة ان المراد بها مطلق الخصب والرخا من غير تعيين بعض فرد عليه ان
الحسنة اذا اريد بها مطلق الخصب والرخا يمكن ان يكون تعريفها بهذا المعنى
تعريف الجنس ضرورة كونها من افراد جنس الحسنة وهو مجوزه السكاكي فلا يمكن
حمل كلامه على ذلك واما المص فقد جزم بالحسنة معرفة تعريف جنس كما مر وكلامه
عن حمل الحسنة على مطلق الخصب والرخا على مراحل فقول الشارح في تفسير الاية نقلا
عن الكشاف كالخصب والرخا ينبغي ان يحمل على التمثيل ببعض جزئيات الحسنة المطلقة
كانه قال كالخصب والرخا ونظايرهما ليوافق ما ذكره في المتن وذلك لانا نريد
بالحسنة مطلق الخصب والرخا بطريق المجاز كما عرفت فيكون تعريفها تعريف
للجنس فتدبر قال واما لفظا فلانه اذا قصد بها العهد الخ اقول لانها انما تكون
بمنزلة المعهود لكثرة دورها فيما بينهم وكثرة الدور فيما بينهم يستلزم وجود افراد
الداير بخلاف الجنس الذي لم ينزل منزلة المعهود لتلك الكثرة فانه لا يلزم تعدد
افراده ايضا هذا هو مراد الشارح العلامة اذا عرفته عرفت اندفاع ايراد
الشارح بقوله وايضا نوع جنس الحسنة الخ فاقول فلا نظر الى لفظا الخ اقول قال
الفاضل المحشي هذا استيناف لما تقدم منه في قوله تعالى لمسكم فيما افضتم عذاب
عظيم وفيه بحث لان ما تقدم كان رايه وما ذكره ههنا ابتداء الكلام
المص في الايضاح ولم يعترض عليه اكتفاء بما سبق قال وان كان الشيطان الخ اقول
هذا التاويل يبنى على ما عند المعتزلة من كون الحسن والقبح عقليين كما لا يخفى
على الناظر المتامل في العبارة قال ادخل شعيب معهم الخ اقول هذا بالنظر
الى الواقع ويجوز ان يكون معتقد الكفار ان شعيبا كان في ملتهم نظرا الى عدم

وعمومهم والسكوت عن التوبيخ باباطيلهم قبل البعثة فحينئذ لا يكون فيه تغليب من هذا الوجه
تأمل فانه دقيق وبالقبول حقيق قال وجميع من سواك من المكلفين وغيرهم اقول
قال الفاضل المحشي الظاهر ان لفظ غيرهم يتناول غير المميز من العجم وفيه بحث اذ ليس
بظاهر فان من في من سواك يمنعه قطعا ان اجري على اصله وهو اختصاصه بذوي
العقول وان اخرج عنه وعمم بذوي العقول وغيرهم كان عدولا عن الظاهر
بل الظاهر ان المراد بغيرهم الصبيان والمجانين ونحوهم نعم يمكن حمل عبارة صاحب
المفتاح على ما ذكره لانه لم يذكر لفظ من بل قال الى انت يا محمد وجميع المكلفين وغيرهم
قال الاول لعلكم متعلق بقوله خلقكم الخ اقول جوز البيضاوي كونه حالا من الضمير في
اعبدوا كانه قال اعبدوا ربكم راجين اي طامعين في سلك المتقين الفائزين بالهدى
والفلاح المستوجبين لجوار الله تعالى ورده الشارح في شرح الكشاف بانه
لا وجه لتعليقه عن الاقرب بالابعد وتوسط بينهما الصادر كما ان الذي جعل لكم
الارض فراشا الموصول بربكم صفة او مدحا منصوبا او مرفوعا فيكون بمنزلة ان
يقول اعبدوا ربك الخالق راجيا منه التقوى الرازق بتوسط الحال من فاعل اعبدوا
بين وصفي المفعول على ان تقييد العبادة برجاء التقوى ليس له كثير معنى وانما
المناسب تقييدها بالتقوى او بجانب التقوى فان قيل لم لا يجوز ان يكون حالا
من مفعول خلقكم المعطوف عليه بمعنى مقدرا رجاكم التقوى فيكون التقدير من الله
تعالى خالق الخلق والرجاء من العباد ولو بعد حين كقوله تعالى وبشرناه باسحاق
نبيا اي مقدرا نبوته اجيب بان المقدر والمنوي حال الخلق هو التقوى
لا رجاؤها الا ترى الى قوله تع وما خلقت الجن والانس الا ليعبدون وايضا
كثير من الناس لا يرجون التقوى ولا يخطرونها بالبال فكيف يقيد الخلق
بتقدير رجائها قال مما قدرناه وهو جعل الخ اقول قال الفاضل المحشي هذا
التقدير مصرح به في الكشاف دون المفتاح ثم نقول ما قدره الشارح وهو جعل لكم
من الانعام ازواجا وان كان فيه تصريح برجوع المنفعة في خلق الانعام

ازواجا الى الناس والانسان بذلك عليهم كما ينبغي لكنه لا يقتضي كون الخطاب فيه لكم
خاصا بهم بل سياق الكلام وجزالة النظم على اقتضاء العموم في الخطاب وذلك
انه تع ذكر في الناس صفة من صفتا التكثير والابعاد ذكرها في الانعام وصرح
بان تلك الصفة منبع التكثير ومعدنه فالذي يشهد به الذوق السليم والطبع
المستقيم ان كونها منشأ ومعدنا للتكثير والبقاء يتناول الجنسين معا والا
لكان المناسب تقديم ذلك البيان على ذكر الانعام لانه من تتمة خلقه ازواجا
ولا تعلق له بخلق الانعام ازواجا فالاولى ان يختار هذا التقدير ويجعل الخطاب
عاما ولا يقدح في اختيار عمومه جعل خلق الانعام ازواجا منفعة راجعة
الى الناس كانه قيل خلقكم ازواجا وخلق لكم من الانعام ازواجا يكثركم واياها
في هذا التدبير لكان الحاصل انه في خلق الانعام ازواجا تكثيرها للناس
والبقاء كما في خلق الناس كذلك لهم ذلك واما خلق الانعام على هذه الصفة
النافعة لها انما هو منفعة لجنس الناس فقد علم من سياق الكلام وصرح به
في مواضع اخر وفيه بحث لان الشارح لم يدع ان ذلك التقدير يقتضي خصوص
الخطاب بهم بل ادعى ان كون المقصود من الآية بيان الالطاف في حق الناس
يقتضي ذلك كما يشهد به تفريع قوله فالخطاب يخصهم على ما قبله وهذه
الدعوى حقة بلا مرية لان الخطاب لو تناول الانعام ايضا لزم مشاركتها الانسان
في لطف فلم يوجد قوله وفيه لطف فانها لو كانت قابلة لان يكون مخاطبة لله
تعالى محلا لهذا اللطف لا يبقى فرق بينها وبين الانسان في هذا الامر العظيم
الشأن فيكون الآية مسوقة لبيان حال الناس وشمولها لغيرهم لا بيانا للالطاف
في حقهم وايضا لو كان الخطاب بالبث والتكثير عاما للانعام لزم مشاركتها
الانسان في نعمة البث والتكثير فلا يناسب على الانسان كما لا يخفى واما قوله
والا لكان المناسب الى الخ فجوابه ان تقديم خلق الانعام انما هو لكون
البث والتكثير محتاجا الى ذلك الخلق كما اشار اليه الشارح بقوله ومما لكم

منها الحكم بما يحتاج اليه في ترتيب المعاش وتدبير المنازل فتدبر واستقم **قال**
في الاستقبال متعلق بوجه آخر **اقول** يعني ان تعلقه بوجه انما هو باعتبار كون
في معنى حصول مضمون الشرط حتى لو ابقي على ظاهره لم يصح التعلق قبل التعليق
انما يتم بامرين مبتدأ ومتعلق لان معناه جعل الشيء متعلقا بغيره قوله في
الاستقبال لا يجوز ان يتعلق بجزئه الاول اعني الجعل لانه في الحال كما ذكره
الشارح لكن لانا نجوز تعلقه بجزئه الثاني اعني المتعلق وفيه بحث لان التعليق
يتم بعد المبدأ بمجرد ذكر المتعلق بلا توقف على حصوله وما في الاستقبال
ليس ذكره بل حصوله وتحققه فلا بد من تاويل الشارح **قال** ويجب ان يتنبه
ان الجزاء يجوز الخ **اقول** قال الفاضل المحشي لا يذهب عليك ان مثل قولك
اكرم زيدا يدل بظاهره على طلب في الحال لاكرام في الاستقبال فيصح تعليق الطلب
الحاصل في الحال على حصول ما يحصل في المستقبل الا ان الاولى بان يحمل اللفظ
بواسطة القرينة على الطلب في الاستقبال كما في الجملة الاسمية الدال بظاهرها
على ثبوت معنى نهاية لا الاكرام فاما ان يعلق على الشرط من حيث هو مطلقا كما قيل
اذا جاءك زيد فاكرامه مطلوب فيلزم مع ما ذكر من انتفاء الطلب في الحال تاويل
الطلبي بالخبري واما ان تعلق عليه من حيث وجوده وكان الطلب حاصلا في الحال
كما قيل اذا جاءك زيد فيجب اكرامك اياه مطلوبا منك في الحال فيلزم تاويل
الطلبي بالخبري وان لا يكون الطلب تعلق بالشرط اصلا وبالجملة لا يمكن جعل
الطلبي جزاء بلا تاويل الى خلاف ظاهره كما توهمه قوله لانه تعلق استقبالي الدلالة
على الحدوث في المستقبل ليست بالقياس الى الطلب بل الى المطلوب بمعنى انه يدل
على طلب حدوثه في المستقبل وفيه بحث لانا نختار ان المعلق هو الاكرام من
حيث وجوده والطلب حاصل في الحال قوله فيلزم تاويل الطلبي بالخبري قلنا
لا نم ذلك وانما يلزم لو كان قولنا يجب اكرامك اياه خبرا وهو ممنوع لجواز ان
يكون انشاء معنى وان كان في صورة الخبر كصيغ العقود صرح به الشارح

في شرح المفتاح وقوله وان لا يكون الطلب تعلق بالشرط اصلا ممنوع لان ما في الظاهر
ليس نفس المعلق والا لجاز كما ان الاخبار في الخبر كذلك ولعل الفاضل انما ترك هذه
الشبهة في شرح المفتاح لعثوره على الحق فتدبر واما قوله ثم القائل بتاويل الجزاء الطلبي
بالخبري انما ارتكبه لعدم ملاحظة كونه مسببا عن الشرط على ما يقتضيه كلم المجازاة
فان الطلب المستفاد من اكرم وان صح ان يكون مسببا عن شيء باعث الطالب عليه لكنه
من حيث هو مستفاد منه لا يمكن ملاحظة كونه مسببا عن شيء بل لا بد في ذلك من
اعتبار حصوله وتحققه في نفس الطالب او اعتبار تعلقه بالمطلوب او استحقاقه
ما يقتضي تاويله بالخبر فضعف بين لان انه انما يستقيم اذا كان المسبب هو
الطلب وليس كذلك بل هنا المطلوب لما عرفت ان المعلق هو الاكرام من حيث وجوده
وايضا الوجدان الصحيح والعقل الصريح يشهدان بانك اذا قلت ان جاءك زيد
فاكرمه فقد جعلت مجيئه سببا للاكرام لا لطلب اكرامه والا لزم تقدم المسبب على
السبب فتدبر **قال** فاعتبار لكم امثال ذلك امثلة **اقول** قال الفاضل المحشي في شرحه
المفتاح هو على صيغة الامر فيكون طلب الاعتداد باكرام المتكلم متعلقا بحصول
اعتداد المخاطب باكرامه فلا حاجة في الانشائية الواقعة جزاء الى ان تاول بالخبر
وان جزناه اعتراف بالنكرة هنا واما قوله فيكون طلب الاعتداد باكرام المتكلم
معلقا بحصول اعتداد المخاطب فليس بسديد لما عرفت ان الطلب حاصل في
الحال غير متعلق بما في الاستقبال **قال** وتاويل الجزاء الطلبي وهم الخ **اقول** كان
مقتضى النظم الطبيعي ان يذكر هذا الكلام عقيب قوله ويجب ان يتنبه ان الجزاء
يجب ان يكون طلبيا الخ ولعل قصد ان يذكره بعد ان يحقق ان التاويل مما
يحتاج اليه اذ ايثار مخالفة الاصل كما اذا جعلت كلتا الجملتين او احديهما اسمية
او فعلية صورة قال الفاضل المحشي هذا حكم بانتفاء التي لانتفاء سبب خاص
فان كون الشيء موضوعا لصدق وتحقق يقتضي كونه جزئيا ولا يلزم من
انتفائه ان لا يجب تاويله بالخبري لجواز ان يكون هناك مقتض اخر كما نبهت عليه

نعم الحكم ثم وفيه بحث لان خصوص السبب بالنظر الى الفعل مسلم واما بالنظر الى
الوقوع فممنوع والمقتضى الذى ذكره الفاضل المحشى قد عرفت انه معترف بفساده
قال ولا يخفى عليك انه لا معنى للتعريض الخ اقول هذا رد على الخلخالى حيث قال قيل
لا يقال التعريض فيه مستفاد من الآن لا من الفعل الماضى الا يرى انه لو ذكر لكان
تركه اما والتعريض لانا نقول التعريض مستفاد من الفعل الماضى لا من الآن لانه
تعريض لجماعة صدر منهم الشرك فى الماضى والمضارع لا يكون تعريضا لمن صدر عنهم
الشرك فى الماضى ثم قال وفيه نظر لانا لا نسلم انه تعريض لجماعة صدر عنهم الشرك
فى الماضى ثم قال وفيه بل هو اعم بدليل ما قبله ولقد اوحى اليك والى الذين من
قبلك فيدخل فيه الماضى والمضارع المستقبل فيكون التعريض فيه مستفادا من
الآن وعبارة الرواية لا تنفى لتعميم التعريض لمن لم يصدر عنهم الاشراك لعدم
استحقاقهم له وان ذكر المضارع لا يفيد التعريض لكونه على اصله والتعريض
انما يستفاد مما خرج عن اصله قال ولما كان فى هذا المقام الخ اقول كانه
اشارة الى الاعتراض المورد فى [illegible] السكاكى بوجهين احدهما انا لا نسلم ان التعريض
فى الآية ناش من التعبير بالماضى بل من نفس الشرطية وثانيهما انا لا نسلم ان كون
الشرط ماضيا للتعريض بل لان حرف الشرط اذا قرن بلام موطئة فلا بد ان يكون
فعل الشرط ماضيا كما تقرر فى النحو واجاب عنه الشارح فى شرح
المفتاح عن الاول بان الفعل الواقع فى الشرط لما ذكر بلفظ الماضى مع القطع
بانه لا يقع ممن اسند اليه طلب له وجه فناسب ان يكون هو التعريض بخلاف
ما اذا ذكرت بلفظ المضارع على ما هو الاصل فى الشرط وعن الثانى بانه
قد مر [illegible] لانا فى بحث الاعتراضات المقتضيات على انا نقول ان الاتيان
باللام والزام الماضى لغرض التعريض قال فان قلت فى قوله تعالى ان يثقفوكم اى
يجدكم مشركو مكة الخ اقول منشا السؤال قوله فى المتن ولا يخالف ذلك
لفظا الا النكتة لجزئه الى هنا لان جميع ما ذكر بعد ذلك القول الى هنا تتمة له

ومتعلق به فلا وجه لايراد الاشكال قبل تمام المقال قال واما انتفاء وداده كونهم
الخ اقول دفع لما يتوجه على الكلام السابق بان يقال يجوز ان يكون الوداد
ايضا منتفية بان يسلم المشركون فتكون محتملة للشبهة فلا وجه العدول
الى لفظ الماضى وتوجيهه ظاهر قال فان الآية لما كانت فى الضرب الثانى اقول
قال الفاضل المحشى قد اعتبر فى الضرب الثانى اللزوم بحسب تعدد ما وقع فى حيز
الجزاء فالمعطوف عليه لازم للشرط المذكور والمعطوف لازم للمعطوف عليه فيكون
شرطا له ولذلك جعله فى المعنى كلامين وقدره بقوله اذا خرج استاذنته
واذا استاذنت خرجت فان الآية لما كان من الثانى كان تقديره ان يثقفوكم
يكونوا لكم اعداء ويبسطوا اليكم ايديهم والسنتهم وان يبسطوا اليكم ودوا
فلا يكون مجموع الجمل الثلاث لازما واحدا بل لا يكون كل واحدة منها لازمة
لما تقدمها وفيه انه لا يرد على ما فى المفتاح ان مجموع الجمل لازم واحد فليس هناك
لزومات متعددة ليكون بعضها اوضح واقل احتمالا للشبهة من بعض وفيه بحث
لان تصحيح كلام السكاكى مبنى على اثبات اللزومات المتعددة بالنسبة الى الملزوم
الاول اعنى الشرط حتى يتصور كون لزوم بعضها للشرط اشد واقوى من لزوم
بعض اخر له ولم يترتب هذا من كلام الفاضل المحشى والذى يثبت به هو
اللزومات المتعددة فى نفسها وهذا القدر من التعدد لا يفيد صحة كلامه
ولا يدفع الايراد عنه واما قول الشارح حتى يكون الجمل الثلاث لازما واحدا
فلم يرد الواحد الحقيقى الذى لا تعدد فيه اصلا بقرينة قوله الجمل الثلاث بل اراد
به ان لا يكون كل منها مستقلا بالجزائية بقرينة جعله مقابلا لما هو من هذا
القبيل قال ان الآية نزلت فى حاطب بن ابى بلتعة الخ اقول حاطب بن ابى بلتعة من
المؤمنين ولكنه كتب كتابا الى اهل مكة وارسله مع مولاة منتهاه سارة وقال لهم
ان رسول الله صلى الله عليه وسلم يريدكم فخذوا حذركم حتى قالوا بل هكذا ان يظفروا
بها فاخبر جبرئيل عم صلى الله عليه وسلم بذلك فبعث عليا وعمارا وعمر وطلحة والزبير

والمعتاد فكانوا نسانا ناتوا بالكتاب الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فامر عليه الصلوة
والسلام باحضار حاطب فعاتبه فذكر حاطب انه ليس بمرتد ولا منافق ولكنه
كتب الكتاب خوفا من اهل مكة ففي حقه النبي عم ونزل في حقه يا ايها الذين امنوا لا
تتخذوا عدوي وعدوكم اولياء تلقون اليهم بالمودة الى اخر الاية قال ولو كان
الدولات كما فات الخ اقول اي من كان تابعا مطيعا للممدوح منخرطا في سلك
رعيته بقيت دولته وهولاء لما لم ينقادوا له دولتهم عصوه ولم يرضوا
بكونهم رعية له والمعتاد ان رضوا بان يكونوا رعية للممدوح لما ذهبت دولتهم
قال وكيف يصح ان يعتقد الخ اقول قال الفاضل المحشي هذا تشنيع شنيع
وتقبيح قبيح وتزييف ضعيف اذ لا يشتبه على ذوي دربة في دراية التوجيه
ولا ذي مسكة في صناعة المناظرات المجيب بان الشرطيتين المذكورتين
لا تنتجان ما توهمه ذلك القائل بناء على عدم حصول شرايط انتاجهما اياه
لانتفاء كلية الشرطية التي جعلها ذلك القائل كبرى ولانتفاء لزوم الشرطيتين
لم يرد ان الله تعالى اوردهما قياسا لانتاج تلك النتيجة لكنه اهمل شرايط تلك
الانتاج اذ نقول تميز فضلا عن تمييز بل اراد منع كونه قياسا منتجا لها وجعل
انتفاء الشرايط سندا له وعلامة لعدم ارادة القياسية وبهذا القدر
يندفع تلك الشبهة ولا حاجة بلحة الى ثلث الشرايط واما قوله وهذا غلط فهو
ايضا من هذا النمط اذ ليس تسليم القياسية والحكم بعدم استحالة النتيجة
بيانا لما هو المختار عنده في دفع السؤال بل هو مبالغة في قدح من لا يعد من ل
ويحسب ما يمكن هذا كلامه فان قيل هذا التوجيه غير صحيح لان قول المجيب بانهما
مهملتان الخ اما ان يكون منعا لكون المذكور قياسا منتجا او منعا لصلوح
كون المذكور في موضع الكبرى لان يكون كبرى والاول باطل لان قوله ولو سلم
ليس تسليما لهذا الممنوع فالواجب ذلك كما هو المعروف وكذا الثاني لانه غير
مقصود قلنا نختار الشق الثاني من الترديد قوله وهو غير مقصود قلنا نعم لكنه

يستلزم المقصود لان منع صلوحه لان يكون كبرى يستلزم منع كون المجموع قياسا
منتجا كما ان المنع الثاني ايضا يستلزمه فيكون التسليم الاول تسليما للمذكور مرتبا
والثاني تسليما لما دل عليه بذكر لازمه فيكون التقرير هكذا لا نسلم ان المذكور قياس
منتج وانما يكون كذلك لو كانت المقدمتان لزوميتين والتي في موضع الكبرى
كلية وليس كذلك ولو سلم انه قياس منتج فاستحالة النتيجة ممنوعة الى اخر ما
ذكره هذا هو معنى قول الفاضل المحشي وجعل انتفاء الشرايط سندا له
وعلامة لعدم ارادة القياسية فالاول منع والاخر سند في الظاهر بل لا يصح
ان يكون المذكور سندا بل اباديله كما ترى قال نصف تاسعها الخ اقول قال الفاضل
المحشي كانه لم ينظر في القصيدة واثباتها ولم يراجع ايضا الى النسخ السقط نا ن
المكتوب فيها على صدرها قال ببغداد من الطويل وطلعها طريق بضوء البارق
المتعالي ببغداد وهنا ما لهوى ما لي ثم قال تمنت نويقا والمرأة حيالها تراب طا
من ايتق بجمال وذوقها من ببغداد من ابياتها فابوق ليس الكرخ داري
وانا رسا في الى الدهر منزل فهل فيك من ما المو قطع تغيب بها الطماء
ليس يسال ومعنى البيتان الابل لو وصفت بما بهار دجلة تشرب بما الماء
وسلت عما تمنت من المياه رحلت قلوبها عن الحنين وعلى هذا فلا حاجة الى جعل
كلمة لو للاستقبال وفيه بحث لان الشارح لم يدع ان الشاعر قالها خارج
بغداد بل انه يصف تاسفه على مفارقة بغداد وشوق ركابه اليها داخله وظاهر
ان التاسف على مفارقة بلده لا يقتضي كون المتاسف خارجا عنها حال التاسف
بل يجوز ان يلاحظ خروجه عنها ويتاسف لاجله كما يشهد به الوجدان
الصحيح ثم اراد بعض كونه مستعملا في الاستقبال انه لم يستعمل في معناه الاصلي
وهو كونه للشرط في الماضي مع القطع بانتفاء الشرط اذ لم يرد ان انتفاء
السلا لانتفاء الوضع لانه غير مطابق للواقع بل اراد ان ما دخله في العذوبة
واللطافة بحيث ان شرب تلك الابل منه مرة اخرى لاعرضت عن غيره

ما في المادة والظاهر ان الشوق الى الفعل هنا يحتاج الى جعل الاستقبال كما لا يخفى قوله
قال التنزيل منزلة الماضي اقول قال الزوزني الظاهر ان التنزيل منزلة الماضي بسبب
لجواز دخول لو على المضارع لا غرض لدخولها عليه اي انما جاز دخول لو
على المضارع بما او ان تنافيا لانه نزل منزلة الماضي لانه اخبر عن الخلاف
في اخباره فكانه لتحقق وقوعه في الاستقبال قد وقع وكانه لم يرد الاعتراض
على المصنف اذ لا تعجب بل اراد الاشارة الى ما ذكره المحققون من شراح المفتاح
ان الحالة المقتضية للخصوصيات اعم من الغاية المتاخرة كاكثر الاعتبارات
المذكورة ومن السبب المتقدم كعدم العلم بغير الصلة واستهجان التصريح
بالاسم في الموصول ونحو ذلك قال هكذا ينبغي ان يفهم هذا المقام اقول انما قال
هكذا لان قول المصنف لصدوره عمن لا خلاف في اخباره تعليل التنزيل منزلة الماضي
في الظاهر وفي الحقيقة دفع لما يقال كان المناسب ان يقال ولو رايت
كما تركه الشارح الا ان فهم هذا المعنى من اللفظ يحتاج الى تدقيق النظر
وقد غفل عنه جمهور الشراح فلهذا قال ذلك قال فلا يخفى ما فيه من التعسف
اقول لان هذا تخريج على خلاف الاصل ولا ضرورة تدعو اليه قال ولا يك موقف
منك الوداعا اقول اوله قفي قبل التفرق يا ضباعا البيت للقطامي من قصيدة
يمدح بها زفر بن الحارث الكلابي وكان اسره فاطلقه ورد عليه ماله واعطاه
مائة من الابل وضباعا ترخيم ضباعة والوداع بالفتح والكسر وقيل بالكسر مصدر
وادع والمعنى الدعاء بان لا يكون موقف من المواقف موقف الوداع قال
يكون مزاجها عسل وماء اقول اوله كان سبيئة من بيت راس البيت لحسان
بن ثابت من قصيدة يمدح بها النبي عم ويهجو ابا سفيان السبيئة بالهمزة
المشتراة للشرب واما المحمولة من بلد الى بلد فبالباء لا غير وبيت راس مدينة
صغيرة بالشام يباع فيها الخمر وغيرها كان والمراد بها هنا ما تكون
سبيئة وهو الادراك والنضج لعدد ثقل الثمرة وتميل للسقوط والانكسار

شبه ريقها بخمر مزجت بعسل وماء او بالتفاح الطري الذي يطعم في وقت اذا ركد
وكان ليصحان لحشاوة كما تقول كان في درجة اسد فانه تشبيه له بالاسد
قال وهذا وهم لانه اذا اراد الخ اقول قيل الحق الشق الثاني من الترديد وقوله
نفى الفعل ايضا شيوع لان قولك جاء زيد يحتمل ان يكون حاله الركوب وغيرها
كلام ضعيف لان المحتمل للركوب وغيره انما هو المعنى المستفاد من جاء في وهو ايهام
لا جاء في وكذا في طاب زيد المحتمل لان يكون من جهة النفس وغيرها هو الطيب
المفهوم من طاب لا مجرد طاب والطيب اسم فلا يكون الشيوع في الحقيقة
الا للاسم فلا يكون التعليل فيما قال فنحو انا ابو النجم وشعري شعري فالمضاف
الخ اقول قيل لا حاجة الى تقدير المضاف لان المعنى ان شعري هو المنتسب لي
فاطنات بنظم يكون نتيجة خاطري لو قاد وطبعي النقاد فيكون معناه شعري
هو البالغ حد الكمال الجامع لمرضيات الخصال كما في قوله صلى الله عليه وسلم
فمن كانت هجرته الى الله ورسوله اي فهجرته هجرة كاملة لا يدخل في حد الوصف قال
فان يكونوا ابرار الخ اقول البرار بكسر الباء جمع بر مثل كريم وكرام او بفتحها
على انه مصدر في الاصل فهذا لا ينبغي للجمع واما ضم الباء فغلط لانه انما
يرد كعجيب وعجاب جمع برة بالضم ثمرة القتاد والمعنى ان لم يصدر عنكم
الجناية في الظاهر وانتم في الحقيقة جناة لا تكرهونه الجاني والجاني او الاخر
لكلاهما سببا قال وبهذا يظهر ان ما ذكره صاحب الكشاف الخ اقول
قال الفاضل المحشي رحمه ان المناسب لذلك السؤال ان يقال في جوابه
النايب زيد لانك قد عرفت ان انسانا قد ناب فانت بقولك من هو
تطلب ان يعين عندك بان يحكم عليه بانه زيد او عمرو وغيرهما فجوابه
ان من في السؤال المبتدأ والضمير الراجع له النايب اعني هو خبره كما هو المشهور
وهو مذهب سيبويه حتى يكون السؤال عن معين يحكم عليه بالنايب كانه
قيل ا زيد النايب ام عمرو والى غير ذلك لكنه اختصر العبارة فوضع كلمة

من وضع كلمة من موضع تلك الخصوصيات التي تطلب ان يحكم على احدهما بعينها
بالثابت فالسائل بذلك السؤال يطلب حكما يكون الثابت فيه محكوما به والخصوص
كزيد مثلا محكوما عليها فلا مطابقة الا ان يقال زيدا الثابت نعم ان جعل
الضمير مبتدا من جزا مقدرا على التضمن الاستفهام كما هو مذهب غير سيبويه
لكان المطلب بالسؤال كما هو مذهب غير سيبويه لكان المطرح حكما يكون
الثابت فيه محكوما عليه والخصوصية محكوما بها فلا مطابقة الا ان يقال
الثابت زيد لكن حمل السؤال على هذا المعنى وايراد الجواب على ذلك الوجه
يعزل عن المقصود الذي هو ايراد نظير لقوله اولئك هم المفلحون على تعريف العهد
لان المعهود فيه وقع محكوما به ثم قال واظن ان هذا النظر انما صدر عن صدر
بلا تامل ونظم ابتعه غيره تقليدا له فلذلك انتشر فيما بينهم واشتهر ثم
قال واعجب منه ان الشارح قد جرى على ما فصلناه ولم ينبه وقال فيما جمعه
من الحواشي على الكشاف فان قيل من الثابت في معنى ازيدا الثابت ام عمرو ام
غيرهما فينبغي ان يجاب زيدا الثابت بتقديم زيد ليكون على وفق السؤال قلنا
منقوض بقولهم قام زيد في جواب من قام ولم يدر ان الغاية في قام زيد
هو المطابقة اللفظية حيث كان السؤال جملة اسمية والجواب فعلية لا المطابقة
المعنوية التي حكم علماء المعاني بوجوب رعايتها في نحو زيد اخوك واخوك زيد
وزيد الثابت والثابت زيد حيث قالوا انما يقدم ما يحكم عليه بما يتصور ان
المخاطب طالب للحكم عليه وفيه بحث لان الجواب عن النظر انما يصح اذا
كان وجه النظر عدم مطابقة الجواب للسؤال وليس كذلك بل يحتمل ان
يقرر بوجه اخر يدل عليه عبارة وهو ان مقتضى القاعدة المذكورة ان يكون
الشخص الذي بلغه ان انسانا من بلده مات كان طالبا ان يحكم على الثابت
بانه زيد او عمرو او غيرهما فاذا كان مقتضى القاعدة ذلك فاما ان يكون
من مع ما لا جرم الى الثابت مبتدا وخبره كما هو مذهب غير سيبويه

فيكون موافقا لمقتضى القاعدة لكنه لا يوافق الجواب ولا يناسب مقصود صاحب
الكشاف الذي هو ايراد نظير لقوله تعالى اولئك هم المفلحون او يكون هو خبرا من
مبتدا كما هو مذهب سيبويه فيكون موافقا للجواب ويناسب المقصود
لكنه لا يوافق مقتضى القاعدة ثم لا يكون جوابا لفاضل صحيحا لان غاية
ما يستفاد منه ان زيدا الثابت مناسبا لقوله من الثابت وهو غير كاف
في المقصود لما عرفت ثم لو منع صحة القاعدة او كليتها بناء على ما نقل عن الشيخ
عبد القاهر موافقا لكلام صاحب الكشاف لكان له وجه فظهر ان هذا
النظر انما صدر عمن صدر بتامل ونظم اتبعه الواقفون على مراده فلهذا
انتشر عنهم واشتهر واما السؤال المذكور في شرح الكشاف فمنشاه قوله قبله
بل المناسب الثابت زيد وحاصله ان قولك الثابت زيد لا يصلح ان يكون
جوابا لمن بادي فضلا عن ان يكون مناسبا لان معناه ازيد الثابت
ام عمرو الى غير ذلك فينبغي ان زيدا الثابت ليوافق السؤال وحاصل الجواب
النقض الاجمالي بان دليلك ليس بتام والا لما تخلف في صورة من قام ونحوه
فانه من مبتدا بالاتفاق مع ان الصحيح غيره مع ان جوابه قام
زيد فاذا كان الجواب في المتفق عليه هكذا فلان يكون في المختلف فيه
ايضا كذلك اولى واما قوله ولم يدر ان الغاية في قام زيد لمن قام
ولا يذكر عدم مطابقة زيد الثابت من الثابت بمقتضى القاعدة فان
الغاية بمقتضاها في زيد الثابت على توجيهه هو المطابقة المعنوية
التي حكموا بوجوب رعايتها فان الغاية هي المطابقة الصورية التي لا عبرة
بها عندهم فتدبر **قال** واورد على نحو في الدار رجل الخ **اقول** الجيب عنه بانا لا
نم ان الحكم وقع على غير مخصص لانه لما قيل في الدار علم ان فيه مظروفا
اجمالا ثم لما قيل رجل صار تفصيلا فلا يقع الحكم على غير مخصص **قال**
وقد توهم بعضهم الخ **اقول** ما ان جعل الدنيا ظرفا لا شراق الشمس

سهو فلان من قبيل سبق الكلام واما ان جعل مفعولا به على التضمين سهى فلان فيه عدولا
عن الاستعمال الشايع الى النادر عن المعنى القوي الى الضعيف وتمثيلا فالاحسن
ان يجعل مثله مبتدأ خبره محذوف اي ان لنا امثلة موصوفة بكذا فيكون معنى الصحيح
وما عطف عليه لا دليا ان يكون المثال خارجا عما نحن فيه قال في الاشكال
فيه من وجهين اقول منشأ الاشكال الاول قوله فان الفعل يستند الى ما بعده
من الضمير فهذا، وهو ظاهر ومنشأ الثاني قوله احترازا عن نحو انا عرفت الخ لان
المتبادر منه الاحتراز عن الشيء اخراجه لان كثيرا استعماله فيه فيكون الاحتراز
عن الدخول فيخرج الامثلة عن افادة التجدد والمعترض لما فهم معناه المتبادر
ولاحظ كون الفعل في الامثلة مقدما على ما استند اليه في الدرجة الاولى وهو
الضمير اورد الاشكال بان الشيء كيف يخرج بما يتناوله ومبنى الجواب عنه على
تسليم كون مراد السكاكي بالاحتراز اخراج الامثلة عن افادة التجدد وقد
زيفه الشارح بان السكاكي معترف انها يفيد التجدد ثم بين في اخر البحث
ان مراده بالاحتراز ادخال تلك الامثلة فانه يستعمل في هذا المعنى فيكون
الاحتراز عن الخروج قال وعلل الثاني بانه لما كان اول الخ اقول ذكر الفاضل
المحشي ههنا كلاما لا يفيد الناظر سوى التحير والاستبعاد حيث قال اذا
كان الاسناد الاولي في هذه الامثلة هو اسناد الفعل الى المبتدا كان
هذا الاسناد في الدرجة الاولى فكيف يتصور خروج هذه الامثلة بهذا
القيد بل يجب ان يكون داخلا فيه واراده نقضا على ما ذكر من القاعدة
القايلة ان الفعل يقدم البتة على ما اسند اليه في الدرجة الاولى
وذلك لان القاعدة ليست ما ذكره بل ان الجملة اذا قصد بها التجدد
يجعل مسندها فعلا ويقدم البتة على ما يسند اليه في الدرجة الاولى حتى
اذا تقدم ما اسند اليه الفعل في الدرجة الاولى على الفعل كما في هذه الامثلة
لا يفيد تلك الجملة التجدد فيخرج الامثلة بهذا القيد بلا خفاء فتدبر

قال ولم يره ولا طيف خيال اقول قال الجوهري طيف الخيال مجيئه في النوم وفي القصة
ان المعترض على ناصر الدين الترمذي وهو سعد الدين الكالوني لم يرو مقصود
السكاكي في القصة ولا في نومه قال فالقول الخ اقول هذا مخالف لما قال
صاحب الكشاف ان جملة الحمد لله تفيد الدوام والثبات اللهم الا ان يفرق
بين اسمية جزءها ظرف واسمية جزءها صريح الفعل قال والقول بافادة التجدد
الخ اقول جواب عما قيل يجوز ان يفيد التجدد باعتبار الاسناد في الجملة
الصغرى والثبات باعتبار الاسناد في الجملة الكبرى وتقرير
الجواب ان القول به باطل قطعا لان الاسنادين يتحدان بالذات اذ ليس
في زيد علم سوى ثبات العلم لزيد اذ الضمير راجع اليه وانما التغاير بالاعتبار
والتجدد والثبات مبنيان على التغاير الحقيقي دون الاعتباري فان
قيل لم لا يجوز ان يحصل الثبات باعتبار النوع والتجدد باعتبار الافراد
قلت لان ذلك امر يعتبره العقل دون العرف والمعتبر في الاستعمال
هو الثاني قال كالمجرور في قولنا الخ اقول قيل فان اسناد قام الى الضمير
المستتر فيه ليس اسنادا الى زيد المجرور والا يلزم ان يكون زيد مجرورا
ومرفوعا معا في حالة واحدة وليس بشيء لعدم المنافاة بين الجر لفظا
والرفع محلا في حالة واحدة فالصواب ان يقال لان المسند اليه الاصطلاحي
يجب ان يكون مرفوعا ان لفظا او محلا كما في غير المغضوب عليهم وزيد لما كان
ههنا منصوبا محلا لانه مفعول غير صريح امتنع ان يكون مسندا اليه والا
لزم ان يكون مرفوعا ومنصوبا معا محلا وهو محال قال وان الاسناد عندهم
ليس الا الخ اقول هو عطف على قوله اذ الاسناد الى الضمير العايد يعني ان
ارادة الوصف الذي يعتبره اهل العربية نظرا الى ان الاسناد عندهم منحصر في
الاثنين في القول بالثلاثة لا بد من ثلثة زيادة اعتبار وسيذكر الشارح
هذا الاعتبار في الجواب الاول قال وكلام المعارض يرد الخ اقول فيه

اشارة الى ان كلامه ليس بباطل محض لانه قابل للتوجيه باسنذكره الشارح في الجواب
الاول قال اما الاول فوجهه آه اقول حاصله انه يلزم من اسناد الفعل الى ضمير الفاعل
اصطلاحا اسناده الى ما يعود اليه لا اصطلاحا بل من جهة المعنى واعتبار كون
الضمير عين ما رجع اليه في الحقيقة وهذا هو زيادة الاعتبار التي ذكرها الشارح
في الوجه الرابع فتدبر قال ولا اقتضى الاسانيد الثلثة آه اقول تمام قيد بقوله على
الوجه المستبع لان القول بالاسانيد الثلثة ليس بمردود مطلقا لما عرفت انه جائز
بزيادة اعتبار ما قال واحترز بقوله في الوجه الاول آه اقول يعني انه لو قال يقدم
البته على ما يسنداليه بلا تقييد بقوله في الوجه الاول لورد عليه نحو زيد عرف
فان الفعل فيه قد اسند الى المبتدأ ولم يقدم عليه مع انه يفيد التجدد فلا فائدة
بل لا يكون الاحتراز من الخروج بدخل ما هو نحو في افادة التجدد كما سبق في
اول البحث قال واما قيل انه اشارة آه اقول فيه بحث لان هذا القائل لا
يستفيد هذا المعنى من مجرد قوله كيف ما ذكر في هذا الباب والذي قبله عن
تحقيقهما حتى يرد عليه ما اورده الشارح بل يستفيده منه مع قوله لا يخفى عليه
اعتبار في غيرهما فان ضمير اعتباره راجع الى الكثير فيفهم منه ان الكثير معتبر في
غيرهما بلا مرية ولو وضع مكان الكثير الجميع لزم منا رجاع الضمير اليه ان يكون
الجميع معتبرا في غير البابين بالمرية فتدبر واستقم قال احوال المتعلقات
الفعل اقول قد صحح المحققون من شراح الكشاف المتعلقات بكسر اللام وانه
الفسح ايضا نظرا الى المعنى قال والوجه الاول موقوف بالتامل اقول هكذا وقع
في بعض النسخ واكثرها خالية عنه قال الفاضل المحشي وذلك لان الكلام في
احوال متعلقات الفعل من ذكرها وحذفها وتقديمها لا في احوال الفعل
وايضا كل واحد من الفاعل والمفعول قيد للفعل دون العكس وايضا
قوله فيما بعد فاذا لم يذكر متعلق بالمفعول دون الفعل مع المفعول كالفعل مع
الفاعل فانه لما ادخل مع انه على الفاعل والمفعول كان المناسب منا ان يرجع

ضميرها الى كل منهما كما ذهب اليه الشراح فعلى هذا يكون معنى قوله الاتي فاذا لم يذكر معه
فاذا لم يذكر الفعل مع واحد كل منهما بل ذكر الفعل وحده قال ومن هذا اقول اي
من قولنا وتلبسه بالمفعول من جهة وقوعه عليه موافقا لما قال في الايضاح كذلك
اذا عديته الى المفعول كان غرضك ان تفيد وقوعه عليه وعلم ان مراده بالمفعول
المفعول به وانما خص حديثه بالبحث لشرفه وقوته واستبعاد في حذفه لقربه من
الفاعل في كونه من مقولات الفعل فان الفاعل كما لا يعقل الا بالفعل مطلقا كذلك المفعول
به لا يعقل الا بالفعل مطلقا كذلك المفعول به لا يعقل الا بالفعل المتعدي ولهذا
جعله اصلا في بحث التقديم حيث قال وتقديم مفعوله ونحوه قال ويكون كلاما مع من
اثبت له آه اقول لو كان كلاما معه لكان مقتضى الحال ان يقال الذي يعطي بتقديم المفعول
فالاولى ان يقال انه يكون كلاما مع من اثبت له اعطاء ولا يدري ما عطاه قال وحقيقة
ان معنى يعطي يفعل آه اقول لما كان في افادة الفعل العموم في المصدر غموض وخفاء
حتى ذهب علماء الاصول من الحنفية الى ان المصدر المدلول عليه بالفعل لا يحتمل العموم حتى
لو نواه المتكلم لا يصدق احتاج الى تحقيقه بان معنى يعطي حينئذ اذا كان القصد الى
نفس الفعل يفعل الاعطاء ويوجد هذه الحقيقة لان الفرق بين المعرفة والنكرة بعد
اشتراكهما في ان معناهما معلوم للمخاطب والمتكلم ان الحضور في الذهن والقصد
الى الحاضر فيه معتبر في المعرفة دون النكرة فاذا كان القصد الى نفس الفعل يكون
المصدر معرفة واللام فيه لام الحقيقة فيحمل في المقام الخطابي على الاستغراق كما سبق
تحقيقه واما الاصوليون فلا يعتبرون كون القصد الى نفس الفعل ولا كون المقام خطابيا
لان نظرهم بحسب الاستدلال قال لانا نقول لا نسلم المنافاة اقول قال الفاضل المحشي
الاعتذار المذكور في الشرح ركيك جدا فان المعتبر عند ارباب البلاغة كما مر هو المعاني
المقصودة للمتكلم وما يفهم من العبارة ولا يكون مقصودا لا يعتد به ولا يعد من
خواص التراكيب ولهذا قال السكاكي في تمثيل الخاصية مثل ما يسبق الى فهمك من
تركيب ان زيدا لمنطلق اذا سمعته عن العارف بصياغة الكلام من ان يكون مقصودا

به نفي الشك اورد الانكار ومن تركيب زيد منطلق من ان يكون بمجرد القصد الى الاخبار
او من نحو منطلق بترك التركيب منه لا يلزم ان يكون المطرح الاختصار وصح في
قصة من المتوفي بان المتكلم اذا لم يكن بليغا لا يلتفت الى ما يفهم من كلامه لانه غير
معقول فاذا لم يكن التعميم في ازاد الفعل معتبرا في الغرض والمقصد لم يكن ما يقصد
عندهم والاظهر في الاعتذار ان يقال ان المفيد للعموم في ازاد الفعل هو الفعل بمعونة
المقام الخطابي وذلك لا ينافي كون الغرض من نفس الفعل الاطلاق على التقدير
المذكور غاية ما في الباب ان لا يكون العموم مقصودا بنفس الفعل بل بمعونة
المقام ولا يخفى على الخبير المنصف انه لا ركاكة فيه بل هو راجع الى ما اختاره بادنى
عناية بان يقال معنى كلامه لا يلزم من عدم كون الشيء معتبرا في الغرض والمقصود
من نفس الكلام عدم كونه مفادا من الكلام بمعونة المقام فتدبر قال لان ما ذكره
من الحصرين مما الخ اقول يرد عليه ان الحصر الاول افاده تقديم فلان كما هو مذهب الشيخ
وصاحب الكشاف بل صاحب المفتاح ايضا كذا قال الشارح فيما نقل عنه في الحواشي
ان المرد ودعقلا ونقلا هو اجتماع الحصرين في مثل فلان يعطي على ما زعم الشارح
اما الحصر الاول فقد حققناه على وجه يصح عند صاحب المفتاح ايضا واما الحصر
الثاني بناء على التقديم فلا يصح في كلام المفتاح على ما عرف من مذهبه قال فان
هذا المقام مما الخ اقول رد به الخلخالي فانه سلك مسلك الشارح العلامة فخلط
خبط عشواء مع تطويل في الكلام بلا اعتناء قال ما الفرق بين تعميم ازاد الفعل الخ اقول
رد على الخلخالي حيث قال اي افاد المقام الخطابي العموم في ازاد الفعل مع تعميم
السؤال لان المقام الخطابي اذا اطلق الفعل فيه يقتضي الاستغراق فالحمل على فرد
في الفعل او في المفعول دون فرد اخر تحكم فيحمل على الاستغراق وفيما نحن فيه يكون نفي
فلان يعطي عاما في ازاد الاعطاء في كل ما يصح ان يعطى قال بخلاف نحو اقول
اي بخلاف ما اذا تعلق فعل المشيئة به عربيا فانه لا يحذف ح قال اذ لو ذكره
لكان المناسب في قوله لم يجد الاتيان بعبرة اي فلم يجده الخ اقول انما قال كان المنا

٨٦

ولم يقل لكان الواجب ونحوه لجواز ان لا يذكر الضمير بل يوضع الظاهر موضعه ويذكر
هذه النكتة لوضع المظهر موضع المضمر فليتامل فان هذا يدل على حسنه الوجه
المذكور بقوله ويجوز ان يكون السبب الخ من هذا الوجه قال وههنا بحث وهو ان
ما جعله الخ اقول الجواب عنه الشارح نعم في شرح المفتاح بانه يجوز ان يدل القرينة
على ان هناك محذوفا من غير دلالة على خصوص او عموم ويحمل على العموم حذرا عن الترجيح
بلا مرجح فيصح اسناد اقتضاء الحذف الى قصد التعميم والاختصار مثلا اذا قلت
في مقام المدح فلان يعطي ويمنع لا بمعنى انه يصدر عنه هذا الفعل من غير قصد الى
مفعول بل مع قصد الى مفعول بل مع قصد الى مفعول ولم تقم قرينة على خصوصه او عمومه
علم من الحذف انه للعموم لامتناع الترجيح والمعنى يعطي ما يصلح ان يعطى ويمنع ما يصلح
ان يمنع وعلى هذا باقي الافعال والفاضل المحشي موه الكلام فاظهر ان الجواب
لم يتبع عليه والانصاف ان التشنيع شنيع قال وعليه قوله ارني انظر اليك اقول
فان قلت لم لا يجوز ان يكون هذا من قبيل كون الحذف للبيان بعد الابهام
قلت لان المقام يابا ه لان المخاطب يعلم غيب السموات والارض ولا يعزب عنه
مثقال ذرة فلا يليق له الابهام ثم البيان ليكون اوقع عنده قال ومثل هذا
العطف وان صح الخ اقول هذا جواب عن سؤال يرد على قوله ولزم عطف الشيء
على نفسه ان كان عينه تقرير السؤال ان وحدة المسمى مع تعدد الاسم لو كانت مانعة
عن العطف لما ورد في الاستعمال وقد قال الشاعر الى الملك القرم البيت وتقرير
الجواب انها لا تمنع مطلق العطف بل العطف في الوجوه الثلثة المذكورة في الشرح
فاذا عطف احد الاسمين على الاخر وعلم ان المراد نفس الاسمين المتغايرين
كما في الاية الكريمة لا المسمى ومن لم يقف على حل العبارة وغفل عن العثور على
هذه الاشارة قال وفيه نظر لان المراد بهما محض الاسمين لا مسماهما بخلاف ما
استشهد به فان المراد بالمعطوف والمعطوف عليه مسماهما فاذا كان المراد محض
الاسمين صح العطف لتغايرهما وعدم التغاير انما هو بين المسمين وصح التخيير ايضا

لانهما صارا سمية ومع اطلاق اى ايضا لانهما اثنان يكون لواحد من الاثنين وذلك
لان منشأه عدم التفرقة بين العطف بادون العطف بالواو في مثل ما في الآية
قال فليتامل فان فيه دقائق اعتبرها صاحب المفتاح الخ اقول توضيحه ان الشيخ قد
اعتبر ان المفعول هو الابل او الغنم واحدهما يقابل الاخرى مع قطع النظر عن الاضافة
الى الغير يعني فلو قدر المفعول وجعل يسقون ابلهم وتذودان غنمهما الا يوهم ان ترحم
موسى عم كان من اجل انهم يسقيهم ابلا وتذودهما غنما وليس كذلك فانهما لو كانتا تذودان
ابلا لهما وكانوا يسقون غنما لهم كان الترحم باقيا بحاله والسكاكي اعتبر ان المفعول
هو الغنم المضاف اليهما ان المواشي المضافة اليهم والتقابل بينهما باعتبار المضاف اليه
فلو لم يقدر المفعول لفسد المعنى فانهما لو كانتا تذودان مواشيهم وكانوا يسقون
عنهما لم يكن هناك ترحم بل استحقاق لبغض وغضب بحيث يتبدد القوم لهما
الاحسان منهما لهم الاساءة فلا يصح ان يقال ان ترحمه كان لاجل انهما كانتا على
الذود والناس على السقي وظاهر ان هذا ادق والطف مما ذهبا اليه وبهذا
التقرير اضمحل ما قيل ان ما ذكره السكاكي انما يستقيم في يسقون واما تذودان فلا
لانه كما ان ذودهما غنمهما مظنة الترحم عليهما فكذلك ذودهما غير غنمهما
مظنة للترحم بل هو اولى بالترحم فان مظنة الترحم عليهما وجود صدور الذود عن غنمهما
سواء كان المذود ملكا لهما او غير ملك لهما لان مثلهما من المخدرات كان اللائق
كالهما ان يجلسا في بيتهما فانهما كما هو عادة الكبراء لا ان يشتغلا بخدمة
دنيئة غير لائقة بالنساء وذلك لان ترك اللائق انما يستوجب الترحم اذا
صدر عن ضرورة واما اذا صدر لا عنها بل بحيث يفضي الى الاساءة الى الغير فيستحق
البغض والغضب كما ذكرنا قال ولذا ذكر صاحب الكشاف ههنا الخ اقول ولذا
ايضا ذكر الاسناد وحرفيه الحسن ما ذكره وهو ان حذف المفعول ههنا لانه
لم اذ يقع الفعل على ضميره وان كان منفيا فان النفي فرع الاثبات في التعقل
ومحمد هذا يصلح مانعا من الذكر باعثا على الحذف قال فكانه على المعم الخ اقول

قال الفاضل المحشي يمكن ان يعتذر بان المقصد بذكر رد الخطأ في الاشتراك وما يتعلق
من التأكيد بوجه اعتمادا على المقايسة بما سبق فاما انه لم يعم بحيث يتناول الانثى
في باب تخالف الجنس كما اعتذر عنه الشارح في ترك بعض اساليب التقديم والتاخير
بان هذا اعتذار عن دعوى الوجوب لا الاحسنية فانها باقية على انه ضعيف اذ لا
يخفى على المنصف ان ليس المثل هذا على ما هو في غاية البعد فكان انما ذكره لا كان
والاعتذار اشارة الى هذا واما قوله اما انه لم يعم بحيث يتناول الخ ففيه تسليم ان
اعتبار رد الخطأ في الانثى لا يخلو عن تكلف وتحقيق فيما يأتي ان شاء الله تعالى
انه لا تكلف فيه قال وتعلم ان ليس القصد التخصيص الخ اقول قال الفاضل المحشي
لا يلتبس عليك انه كما ان تأكيد على تأكيد ليس تخصيصا وقصرا فان قولك ان زيدا لقائم
فيه تأكيد على تأكيد بوجه مخصوص كما ان في جاءني زيد لا عمرو وفي نحو زيدا رهبته اذا
قدر المفسر موخرا حتى يصير الكلام هكذا زيدا رهبت رهبته فالمفسر متعلق بزيد
على وجه الاختصاص فان جعل المفسر المتعلق بضميره ايضا متعلقا بالضمير على وجه
الاختصاص اذ لا معنى لذلك في نفسه كان هناك تأكيد ثانيا لكن لا في افادة
الاختصاص بل في تعلق الفعل بزيد للتهمم الا ان يقال معنى الاختصاص اثبات
التعلق له ونفيه عن غيره والتكرير يؤكد الجزء الاول فيه فيؤكده في الجملة تأكيدا
جزئيا وفيه بحث لحاصل الاعتراض لان الاوكدية في افادة الاختصاص ههنا
انما يحصل اذا كرر ما يفيد الاختصاص لان التأكيد ههنا انما يحصل اذا كرر ما يفيده
وفيما نحن فيه لم يفد التكرير تأكيد الاختصاص بل تأكيد الحكم فقط وانت خبير
بانه ليس في عبارة الشارح وصاحب الكشاف ما يدل على تأكيد الاختصاص
بل فيهما ان الحكم اذا كرر بعد التخصيص يكون الكلام ابلغ واوكد في افادة
الاختصاص بل فيهما انه اذا لم يكرر فهو كلام حق لا مرية فيه وتحقيقه ان
التخصيص جنس التأكيد اذ يجب ان يكون اصل الحكم مسلم الثبوت فاذا قيل
زيد جاء لا عمرو يفيد الجزء الاول اعني زيد جاء اثبات المجيء لزيد صريحا والثاني

يفيد التزامًا لان اصل الحكم لما كان مسلم الثبوت لاحدهما فاذا انفيته عن عمرو ثبت لزيد
ضرورة فالاول تاكيد للحكم المسلم بطريق التصريح والثاني تاكيده بطريق الالتزام فاذا
كيد بوكيد الجزئين معًا وهو معنى توهم لبس القصر والتخصيص به تاكيدًا على تاكيد
كما ذكر الشارح في مباحث القصر وظاهر ان ما هو من جنس النحو اذا وحد بعده
يقوى ذلك الشيء ويتاكد نظيره ان قوله اللهم الا ان يقال الخ مما لا يرضى به الشارح
لكونه مخالفا لما سيصرح به قال او ما اشبه ذلك اقول يعني تعجيل المسرة او المساءة
او اظهار التعظيم او الاستعطاف ثم هذه الاعتبارات في التقديم في انفسهم يجوز
ان يكون لرعاية الفاصلة وان يكون للاهتمام وفي الجحيم يجوز ان يكون لرعايتها
وان يكون لتعجيل المساءة وكذا في تقديم في سلسلة وفي عليكم يجوز ان يكون لرعايتها
وللاهتمام وفي الى ربها يجوز ان يكون لرعايتها وللاهتمام وفي الى ربها يجوز ان
يكون لرعايتها وللاهتمام وفي الى ربها يجوز ان يكون لرعايتها وان يكون
للاهتمام والاستلذاذ واظهار التعظيم وفي اليتيم والسائل يجوز ان يكون
لرعايتها وان يكون للاستعطاف وفي نعمة يجوز ان يكون للاهتمام واظهار
التعظيم لا لرعايتها قوله واشار اليه اي الى ما قاله الزمخشري قال الا ان الذوق الخ
اقول هذا تعليل لقوله وبهذا يسقط ورده لقول ابن الحاجب فلا دليل على كونه
للحصر قوله فالبناء اي الى كون الاهتمام مرتبا في للحصر قال وفيه نظر اقول وجهه
اولا منع ان القول بكون التقديم للتوسعة المذكورة خطابيا على ما مر في الامثلة
وثانيا منع المقصد المذكور بناء على ما صرح به الشيخ نفسه في مواضع من دلايل
الاعجاز مما يخالف هذا منها ما نقلنا عنه في بحث الفصاحة والنحاة
مدار هذا الفن على هذا الاصل فكيف انكره الشيخ وهو مقتدى الفن قال
فقصد الموحد تخصيص اسم الخ اقول قال الشارح في شرح الكشاف الظاهر انه
قصر افراد لان ابتداء المشركين باسم اللات والعزى كان بمجرد الاهتمام دون
الاختصاص فعلى الموحد قطع شركة الاصنام يعني لما كان المشركون يبداون

باسم اللات والعزى كان ذلك مظنة ان يتوهم المخاطب ان سائر الناس كذلك وان يعم
ذلك فعلى الموحد توهمه وقصر الابتداء على اسم الله تعالى الحق بين مشاركة الاصنام الهم
ثم معنى تخصيص اسم الله بالابتداء جعله من بين الاسماء مفردا بذلك وحاصله
قصر الابتداء على اسم الله تعالى فالمجرور بالباء هو المقصود دون المقصور عليه وقد
سبق تحقيقه قال لكان الامر بالقراءة الخ اقول اعترض عليه بان كون اسم الله
تعالى اهم منه غير صحيح ورد بان المراد كون الامر بالقراءة اهم من الامر باختصاصها اذ لا
يناسب المقام لا من اسم الله تعالى حتى يرد الاشكال على ان ما ذكره من رعاية تقديم
اسم الله تعالى انما هو عند عدم الداعي الى رعاية الاصل الذي هو تقديم العامل كما
ذكره الشارح في شرح الكشاف قال وهو مبني على ان تعلق باسم ربك الخ اقول
قال الفاضل المحشي عبارة المفتاح هكذا فالوجه عندي ان يحمل اقرأ على معنى افعل
القراءة واوجدها على نحو ما تقدم في قولهم فلان يعطي ويمنع في احد الوجهين في
غير متعدي الى مفعول وان يكون باسم ربك مفعول اقرأ الذي بعده فقوله
القراءة يتعلق بها تارة بنفسه وبواسطة حرف الباء باسم ربك تعلق به او يتلبس به
حال القراءة وكما يمكن قطع النظر عن التعلق الاول يمكن قطعه عن التعلق الثاني فمعنى
كلام المفتاح ان اقرأ الاول قطع فيه النظر عن التعليق الثاني اعني تعلقه بالمقروء
لا عن التعلق الاول اعني تعلقه بالمقروء ولا عن التعلق الاول اعني تعلقه لان
قطع النظر عن المقروء لا اختصاص له باقرأ الاول ولا الثاني بل هو فيهما ظاهر يكفي
فقوله افعل القراءة واوجدها اي مع قطع النظر عن التعلق بها بمقروء به يدل على ذلك
انه قال غير متعدي الى مفعول به ولم يقل الى مقروء واما قوله مفعول اقرأ الذي بعده
فبناء على ان المفعول يطلق على متعلقات الفعل بواسطة الحروف الجارة وكذلك
التعدية قد تطلق على معنى اعم يتناول التعلق بغير المفعول به وعلى ما قررنا
لك استقام الكلام واستبان المرام من غير ابتناء على ما زعمه من ارتكاب
الغاء ادخال الباء فيما هو مفعول بغير واسطة دلالة على التكرير والدوام متمسكا

بل هو من قولهم اخذت بالحطام هذا كلامه وانت خبير بان ارتكاب امر نادر مستحسن عند
القوم متضمن لفائدة اهون من ارتكاب صرف العبارة عن الظاهر في اربع مواضع
كما فعله الفاضل المحشي فان كلامهما وان كان محتملا للتاويل لكن المجموع
يكاد ينادي على ما ذكره الشارح النحرير ولهذا اختاره الافاضل من
شراح المفتاح كالعلامة وغيره واما قوله غير معدى الى مفعوليه فلهو افقه
الاصل فالصواب ان لا يقتصر على ذكر الندرة بل يضم اليه ان المراد ليس الامر
بقراءة اسم الله تعالى بل بقراءة القرآن بدليل ما قال الامام البخاري في صحيحه انه عليه
الصلوة والسلام جاءه الملك فقال له اقرأ قال قلت ما انا بقارئ قال فاخذني
فغطني حتى بلغ مني الجهد ثم ارسلني فقال اقرأ فقلت ما انا بقارئ فاخذني
فغطني الثانية حتى بلغ مني الجهد ثم ارسلني فقال اقرأ فقلت ما انا بقارئ
فاخذني فغطني الثالثة حتى بلغ مني الجهد ثم ارسلني فقال اقرأ باسم ربك
الذي خلق خلق الانسان من علق اقرأ وربك الاكرم ولعل الشارح رحمه الله
لملاحظة ما ذكرنا قال في شرح المفتاح ثم في كلامه دلالة على ان تعلق اقرأ
باسم ربك تعلق المفعولية على زيادة الباء للتاكيد وقال في شرح الكشاف
بعد نقل كلام المفتاح وههنا بحث وهو ان تعلق باسم ربك بالقراءة تعلق
المفعولية على زيادة الباء قوله ولا يتجه على المذهب الصحيح يريد مذهب الامام
الشافعي فان الشارح شافعي المذهب قوله وتجعلها في المسند اليه شاملا للجزء
حيث قال واما تقديمه فلكون ذكره اهم اما لانه الاصل ولا مقتضي للعدول عنه
واما ليتمكن الخبر في ذهن السامع قال وتقديم ذي الحال المنكر اقول يتدبر لوجوب
تاخره اذا كان منكرا لئلا يلتبس بالصفة كما تقرر في موضعه قال واعترض المص
عليه بوجوه الخ اقول حاصل الاول ان الانكار اذا تعلق بنفسه بين الشيئين يمنع
ان يكون احدهما اسما من الاحتمالات اشتراك النسبة يقتضي اشتراك الانكار
المتعلق بها واشتراكه يقتضي انتفاء اسمية احدهما وحاصل الجواب منع اقتضاء

اشتراك الانكار انتفاء اسمية احدهما لجواز اشتراكه بينهما وكون العناية والاهتمام
باحدهما اتم بسبب من الاسباب وموهمها كون اسم الله تعالى نصب عين المؤمن ويوثر
توكله سبحانه انهم يقدمون الذي بيانه اهم وهم ببيانه احق وان كانا جميعا يهمانهم
ثم ان قوله لينبغي كلامه ما يدل على ان المنكر يتعلق جعلوا لله شركاء لا باعتبار تعلقه
بمن كان لمجرد قوله وكذا تعلقه بشركاء الخ لان كلامه ايضا توطية للاعتراض
قال وجوابه المنع اقول اي منع عدم كون التقديم للامرين من القسم الثاني ليظهر دخوله
في النوع الثاني منه وهو قوله او لعارض يورث ذلك قال وهذا الاعتراض وان
كان متانته الخ اقول الظاهر انه ليس بحق لان صاحب المفتاح لم يدع انه مفهوم منه
انفهاما صحيحا بل انما الموهم انه من صلة الدنيا وما ذكره يكفي للتوهم قال وجوابه ما
اشرنا اليه سابقا الخ اقول اراد به قوله وجعل السكاكي التقديم المقدم للعناية مطلقا
اي سواء كان من معمولات الفعل او غيرها فان قيل تقسيم التقديم مطلقا يقتضي
تداخل الانواع الثلثة التي ذكرها صاحب المفتاح حيث قال واما اعتبار التقديم
والتاخير مع الفعل فعلى ثلثة انواع احدها ان يقع بين الفعل وبين ما هو فاعل
معنى وثانيها ان يقع بينه وبين غير ذلك وثالثها ان يقع بين ما يتصل به وما
ذكر من تعميم الفايدة لا يدفع الاشكال لان الفايدة اذا كانت في تعميم الحكم
فاي حاجة الى التنويع وذكر النوع الثالث قلنا لزيادة فايدة اخرى اذ لكل
من النوعين الاولين حكم مختص به فان قيل تعميم الفايدة انما يتصور اذا لم يذكر
الاهتمام في النوع الثاني قلنا المذكور فيه هو الاهتمام الذي في صورة التخصيص
اذ قال صاحب المفتاح ويفيد التقديم في جميع ذلك وراء التخصيص يعني التخصيص
نوع اهتمام بشان المقدم والمذكور في النوع الثالث هو الاهتمام المجرد عن
التخصيص كما يظهر على الناظر في عبارته

مباحث القصر

قال ولما لم يصرح صاحب المفتاح بتقسيمه الى الحقيقي وغير الحقيقي لعله
حدواه اقول يكفي لكثرة حدوى تقسيمه اليهما كون ذلك التقسيم وسيلة

الى التنبيه على عدم جريان الافراد والتعيين في القلب الحقيقي واختصاصهما بغير الحقيقي
فانه فايدة عظيمة لها نفع في مواضع كثيرة سيما في المواضع التي خوطب فيها بطريق
القصر علام الغيوب تعالى وتقدس قال لتصادقهما في العلم الخ اقول اعترض عليه الفاضل
المحشي بان تفسير المذكور ههنا للنعت لا يصدق على العلم في هذا المثال لانه لا يدل
على ذات ومعنى فيها وهو ظاهر واما التفسير المذكور فهو تابع يدل على معنى
في متبوعه فيتناوله وان كان بتاويل موقوف هذا كلامه والظاهر ان المراد بالتاويل
الموقوف تاويل العلم مثلا بالمسمى بالعلم لكن لا مجال للاعتراض وجه لان المحوج
الى هذا التاويل تفسير الشارح واما التفسير المشهور فصادق عليه بلا احتياج
الى ذلك التاويل اذ في هذا معنى العلم مع الاشارة اليه قال بل عرضه من هذا
الكلام ان نوع الخ اقول هذا التفريع يستفاد من الفاء في قول المص فكل منهما
فعلى هذا كان المناسب للشارح ان يزيد في شرح هذا الكلام بعد قوله وقصر
الصفة على الموصوف قوله من غير الحقيقي ليكون تنصيصا على المقصود لكنه كان
اكتفى بقول المص سابقا والاول من غير الحقيقي قال اذ العاقل لا يعتقد وف
اتصاف امر بجميع الخ اقول يعني ان لا يعتقد اتصافه بها حتى يجاب بقصر الافراد
ولا اتصافه بجميعها بصفة واحدة حتى يجاب بقصر القلب ولا تردده بين
ذلك حتى يجاب بقصر التعيين وتحقيقه كذا العاقل لا يعتقد كون الصفة الواحدة
وصفا للامور كلها حتى يجاب بقصر الافراد وكونه صفة لجميع الامور غير المقصور عليه
حتى يجاب بقصر القلب ولا تردد بين الجميع وبين المقصور عليه بقصر التعيين
وليس شيء لجواز كون الصفة الواحدة وصفا للامور كالوجوب للموجودات
والامكان للممكنات والحدوث للحوادث والتحيز للاجسام ونحو ذلك
فيجوز ان يعتقد العاقل كلا مما ذكر فليتأمل قال الظاهر انه عطف على قوله
يعتقد العكس اقول انما قال الظاهر لاحتمال عطفه على من الشرطية فيوافق ما في
المفتاح ان تخصيص شيء بشيء دون اخر ينقسم الى قصر الافراد وقصر التعيين

ومكان اخر مخصوص بقصر القلب لكنه خلاف الظاهر بحيث يكاد ولا يذهب اليه وهم
قال ولفظ الايضاح صريح في ذلك اقول حيث قال فيه وتخصيص صفة بامر
مكان اخر اما لمن يعتقد الاشتراك في اتصاف ذلك الامر بتلك الصفة وغيرها
منها في الاول واما لمن ينفي ذلك الامر بتلك الصفة عوضا عن الثاني وهذا
يسمى قصر قلب لقلبه حكم السامع واما لمن تساوى الامران عنده ولا شك انه
صريح فيما ذكره قال وغاية ما يمكن في هذا المقام الخ اقول هذا القول ماخوذ من
كلام الخلخالي ومخالف لما قال المص في الايضاح وتداهل السكاكي القصر الحقيقي
وادخل قصر التعيين في قصر الافراد والوجه تعميمه لقصر القلب ثم يوافق
هذا التوجيه انا نقول ثم يكون مخالفا لقوله بدخوله فيما دخل فيه قصر القلب كما
نقلنا عنه نظرا من هذا ان قول الشارح المحرر لعلها هفوة صدرت عنه من غير
قصد الى المخالفة هفوة صدرت عنه من غير رجعة الى الايضاح وبالجملة هذا
التوجيه مخالف للمفتاح حيث ادرج قصر التعيين في الافراد وللايضاح
ايضا لما عرفت فيكون مخالفا للاجماع المركب فالصواب ان يقال لما كان معنى
التساوي تجويز احد الامرين كان المناسب ادراج قصر التعيين فيما يندرج فيه
قصر القلب لان فيه قلب جزم المخاطب باحد الامرين وهو ما استعمل فيه الحكم
لا في ما يندرج فيه قصر الافراد والذي يخاطب به من يعتقد الشركة وهو ما
استعمل فيه لفظ دون لان المناسب لاعتقاد الشركة تجويز الامرين وهو ههنا
مفقود لتجويز احدهما الذي هو الموجود قال وفيه نظر لانه ان اراد الخ اقول
منشأ النظر قوله ليكون اثباتها مشعرا بانتفاء غيرها وحاصله الرد بان في الاثبات
بالذات ان كان من قبل المتكلم لزم الامر الاول وان كان من قبل المخاطب لزم الثاني
واقول نختار الشق الاول ونقول معنى كون اثباته اياها مشعرا بانتفاء غيرها
كونه مجرد اثباته اياها سواء كان في صورة الحصر او لا مشعرا بانتفائها فان
اثبات احد الضدين او الاضداد مشعر بانتفاء غيره بلا مرية ولا دخل للحصر في

ذلك بل فائدة الدلالة على كون المخاطب معتقدا للعكس كما صرح به فيما سيأتي حيث قال في نفي
القعود وان علم من اثبات القيام بناء على تنافيهما الكلام لم يعلم منه كون المخاطب معتقدا
العكس فالطريق القصر لا الدلالة على هذا المعنى بخلاف مجرد الاثبات فانه خال عن هذه
الدلالة نعم ضعف قوله لان هذا لا يتوقف على تنافيهما الخ فالصواب الاقتصار
في الاعتراض على ما يستفاد من قوله وايضا يخرج عن قولنا الخ قال بل ان يصح الخطاب
ويقول الخ اقول نفي للمتكلم بعده فان فيها لا انا ايم فيكون المنفي باستثناء بعد
القعود لفرح المخاطب بثبوت القعود لا تنافي الوصفين قال وايضا فما صرح صاحب
المفتاح اقول هذا ان دخل في المراد الثاني فان اعتقاد المخاطب بانه لو صح لم يصح
قول المص في الايضاح ولا في قصره قلبا تحقق تنافيهما تم لما فهم من ذلك تبع المص
في عدم اشتراط السكاكي في القلب تنافي الوصفين وقد علم انه لم يشترط ايضا في
قصر الافراد عدم تنافي الوصفين والمص شرطه فهل هو مثل ذلك اراد بقوله
واما عدم اشتراط السكاكي ان ينبغي انه ليس مثل ذلك بل المص معترف بصحته حيث
قال في الايضاح وادخل قصر التعيين في قصر الافراد فلم يشترط في قصر الموصوف
افرادا عدم تنافي الوصفين وقصر التعيين اعم من ان يكون الوصفان فيه
متنافيين او لا فاذا كان المندرج تحت قصر الافراد اعم فكيف يصح جعل قصر الافراد
اخص باشتراط التنافي بين الوصفين فظهر ان الشارح قصد رد قول المص
وقصر التعيين اعم بكلامه وليس كذلك القول كلاما مستانفا قال وقد
اشرنا الى ذلك في بحث العطف اقول ذلك اشارة الى وجه عدم الذكر فانه
قال ثمة وما جاءني زيد لكن عمرو لمن اعتقد ان زيدا جاءك دون عمرو كذا في
المفتاح والايضاح ولم يذكره المص ههنا لكونه مثالا للرد الى الصواب فالوجه
المشار اليه كونه مثالا في الرد الى الصواب قال فليس كل كلام يصلح فيه الخ اقول
اشارة الى ما ذكره في تحقيق قوله الا في بجامع الاحزاب حيث قال وما يدل
على ان النفي الضمني ليس في حكم النفي الصريح انه يصح ان يقال ما من اله الا الله

ونفي احد الا هو يقول ذلك ويمتنع انما من اله الا الله وانما احد وهو يقول ذلك
الخ قال اي هذا المعنى هو المطابق اقول اي افادة القصر بالنظر الى الميتة
هو المناسب لقراءة الرفع فان القصر فيها بالنظر اليها وانما قال هو المناسب لاحتمال
ان يكون القصر بالنظر الى الحال لا الاختيار كما ينبئ عنه سياق الآية بمعنى ما
حرم عليكم الميتة الا حال الاختيار قال فان قلت هلا جعلت ما في قراءة الخ
اقول هذا السؤال قوله لان ما فيها موصولة والعائد محذوف الخ وحاصل
الجواب ان قراءة الرفع اما على قراءة حرم مبنيا للفاعل او على قراءة مبنيا
للمفعول فعلى الاول لا وجه لكونها كافة لاستلزامه ارتكاب تاويل بعيد وعلى
الثاني له وجه لكن الاولى جعلها موصولة رعاية لما هو الاصل وهو ابقاء
ان عاملة وهذا مخالف لما قال في شرح الكشاف الاولى ان تكون كافة لان
الرسم في كتابة ما الموصولة الانفصال عن ان وهو مكتوب متصلا ههنا اللهم
الا ان يقال المراد ههنا توجيه الكلام على وفق مراد المص وما ذكره ثمة
ما هو الحق عنده قوله وهو المذكور في المفتاح اي رواية لانه صرح بانه
مبني للفاعل قوله المقصر ههنا الا ان الاستدلال لا يقبل المفسرين وقطع فيه قال
فاسوى الحكم المذكور بعده الخ اقول لما كان لفظ ما في قول المص لاثبات ما يذكر
بعده وفي قوله ونفي ما سواه من صيغ العموم ولم يرد الاثبات لجميع ما يذكر بعده
ولا النفي لجميع ما سواه اول الاول بان المراد منه اثبات ما يستفاد من المذكور
بعده وهو قيام زيد مثلا وخصص الثاني في قصر الموصوف بما سواه من القعود
ونحوه وفي قصر الصفة بما سواه من قيام عمرو وبكر ونحوهما مما وقع فيه النزاع
في الصورتين بقرينة الحال ويمكن ان يقال في توجيه العبارة ان المراد ان لاثبات
الجزء الاخير ما بعده لموصوف او لاثبات على صفة مع نفي ما سواه وهو خلاف
الظاهر لان اللفظ عليه لا ادل الرد اصح قال لان قوله انما الزايد دليل الخ اقول
يعني انه يدل على كون المتكلم مجزا عنه في هذا الكلام فلو جعل ما موصولة كما

ذكرنا بحذافيره فلا يستحسن بل لا يجوز في نظر البلاغة ان يقال الا انا الزايد والمدافع انا وانما
يستحسن ان يقال الا انا الزايد فانا المدافع مع عدم الضرورة في اختيار ما على ما مع كونه
الظاهر في المفصل الذي هو المتاخر لكونه لذي العقول وايضا لو كانت موصولة لكتبت
مفصولة عن ان فالموصولية دليل انتفاء الموصولية قال لكنا لا نسلم ان الفعل غايب الخ
اقول الظاهر ان المنع مكابرة لاتفاق الادباء على ان يفعل بالياء موضوع للغايب فالحق
ما ذكره بالتسليم وقد اجيب عن اصل السؤال بوجهين الاول ان لما كان
ضمير الغائب منفصلا مع ان الاصل الاتصال اعطي حكم الاسماء الظاهرة التي هي
منفصلة ابدا فاسند الفعل الموضوع للغايب كما يسند الى الاسماء الظاهرة الثاني
ان مجموع قوله الا انا يتضمن معنى غيري فيجوز اسناد ذلك الفعل اليه قال وقد
يستدل على تضمنه معنى ما والا الخ اقول يعني ان الصفة لا تعمل الا بعد اعتمادها
على احد الاشياء الستة كما تقرر في موضعه وموضع هنا النفي قال وقد نقل في تضمنه
معنى الخ اقول الربعي بفتح الراء المهملة والباء الموحدة منسوب الى قبيلة تسمى ربيعة
الفرس وهو ربيعة بن نزار بن معد بن عدنان وانما سمي ربيعة الفرس لانه اعطي
من ميراث ابيه الخيل واعطي اخوه الذهب فسمي مضر الحمراء قال الجوهري النسبة
اليه ربعي بالتحريك وعلي بن عيسى كان من اكابر النحاة ببغداد قال قلت اما الثاني
اعني الخ اقول قيل يمكن ههنا اعتبار ثلثة تاكيدات تاكيدان من طرف الاثبات
كما بينا لشارح وتاكيد من طرف النفي فانك اذا قلت زيد جاء فقد نفيت المجي
عن عمرو ضمنا ويكون لا عمرو تاكيدا للنفي الضمني وليس بشي لان قولك زيد جاء لا
يفيد نفي المجي عن عمرو اصلا لعدم المنافاة بين ثبوت المجي لزيد وبين ثبوته لعمرو
وهو ظاهر قال فالصواب ايضا كونه لاحدهما الخ اقول قال الفاضل المحشي ان
المتردد بين قيام زيد وعمرو مثلا يحكم بثبوت القيام لاحدهما وهو صواب
واما تجويزه كلا منهما فان كان عبارة عن تردده وتشككه فيهما فذلك
ليس حكما حتى يوصف بالصواب او الخطا بل الشك مناف للحكم لا يقتضي

رجحانا لاحد الطرفين الثاني للشك وان كان عبارة عن حكم بان كل واحد منهما جايز الوقوع
مساو للاخر في جواز الوقوع وامكانه فلا شك ان حكم لكنه صواب قطعا وان
كان عبارة عن حكم بتساويهما في الوقوع فظاهر ان المتردد يحكم بهذا الحكم ضرورة
انه يعلم ان الواقع احدهما متعينا في نفسه لكنه اشتبه عليه ذلك المتعين
من حيث نفسه كيف ولو حكم بتساويهما في الوقوع لكان حاكما بوقوعهما معا
او بعدم وقوعهما معا فالقول بان المخاطب في قصر التعيين حكم حكما مشوبا بصواب
وخطا خطا بل هو حاكم حكما صوابا متردد في تعيين احدهما فيقع الاخر على خلافه
والمقصود بالقصر تقرير صوابه ودفع تردده بتعيين ما هو الواقع وفيه بحث لانا نختار
الشق الاول قوله فلذلك ليس حكما حتى يوصف بالصواب او الخطا قلنا الاتصاف
بالخطا لا يتوقف على كونه حكما وكيف لا وان الانشاء ايضا قد يتصف بالخطا كما صرح
به في بعض كتب الاصول في مباحث بل ولا حكم في الانشاء بالاتفاق قال لانها موضوعة
الخ اقول ما في قصر الموصوف على الصفة كقولنا زيد كاتب لا شاعر فقد نفيت عن
الشي التابع ما اثبت للمتبوع الذي هو الكتابة وهو الانتساب الى زيد واما في قصر
الصفة على الموصوف نحو شاعر زيد لا عمرو فقد نفيت الشعر عن عمرو الذي اثبته
لزيد وهو المتبوع هكذا يجب ان يفهم هذا المقام قال فالتمثيل يحتمل بدا ضربت
لا عمرا احسن اقول قيل لاحتمال ان يقال وهو يا يحتمل من باب القوة دون التخصيص
فلا يكون هناك الا طريق العطف فقط الا ان هذا الاحتمال مرجوح لان قوله
لا عمرو يدل على ان المقام مقام التخصيص فكان التمثيل به حسنا الا ان التمثيل
بالمتروك احتمال الحسن وقيل لان في المثال المذكور يحتمل ان يكون لا عمرو معطوفا على
الضمير المستتر في يا يحتمل وان كان غير مؤكد بضمير منفصل لوجود الفصل وهو الضمير
المنصوب والكلام في المعطوف على المقدم للتخصيص لا في مطلق المعطوف
قال واما اثباتها بطريق القصر فيكون على وفق كلام الخصم اقول فيه بحث لان كون
القصر على وفق كلام الخصم بيانه في معنى المجاراة الذي ذكره اولا هو المناقشة

بتسليم بعض مقدماته فان تلك الموافقة يقتضي تسليم جميع المقدمات كما لا يخفى
وقيل انما استعمل الرسل طريق القصر لان الحكاية لا تعرض حالها و يعتبر في
الحكاية كون المحكي عنه في مقامه و لا يعتبر حال الحكاية هل هو مقامها ام لا
و هو فاسد لان الحكاية كما ذكر صاحب الكشاف ان يجيء بالقول بعد نقله
على استيفاء صورته الاولى و هي مفقودة ههنا بالضرورة فالصواب ان القصر ح
ظاهر فان الوصف المنافي للبشرية في زعم الكفار ليس هو الرسالة بل الملكية
كما ينبئ عنه قوله تعالى حكاية و قالوا لولا انزل عليه ملك فانهم زعموا ان الرسول
لا يكون بشرا بل يجب ان يكون ملكا فالملكية بزعمهم لازم الرسالة و الرسل عليهم السلام
لما ادعوا الرسالة قال لهم الكفار ان انتم الا بشر مثلنا يعني انكم لستم ملائكة
فلا تكونوا رسلا لان انتفاء اللازم يوجب انتفاء الملزوم فقول الرسل ان نحن
الا بشر مثلكم تسليم لانفسهم على البشرية مكان الملكية و توهم و لكن الله يمن على
من يشاء اشارة الى منع اللزوم كانهم قالوا سلمنا انا بشر مثلكم و لسنا ملائكة
و لكن لا نسلم ان البشرية تنافي الرسالة و ان الرسالة تستلزم الملكية فان
الرسالة منة و عطية من الله تعالى يمن بها على من يشاء من عباده قال و الاولى
بناء على ما ذكرنا الخ اقول اراد بقوله ما ذكرنا الاشكال الذي اورده بقوله و فيه
اشكال لان المخاطب اذا كان عالما بالحكم و لم يكن حكمه مشوبا بالخطاء لم يصح القصر
بل لا يفيد الكلام سوى لازم الحكم و من غفل عن ذلك اعترض عليه بانه ان اراد
بكونه من الاخراج لا على مقتضى الظاهر انه شبيه بالمطلوب نفس الخبر فمسلم لكن الكلام
ليس فيه و انما هو في المطلوب الثاني و ان اراد انه شبيه بالمطلوب الثاني فمم لان دخول انما
على هذا الخبر المخرج على خلاف مقتضى الظاهر حال انما بخلاف قوله تعالى انما
نحن مصلحون فانه من باب الاخراج على خلاف مقتضى الظاهر بالنظر الى انما
لان نفس الخبر هو قوله نحن مصلحون مجهول و ان كان واردا على مقتضى الظاهر
من حيث هو خبر و لكنه نزل منزلة المعلوم من حيث انه مدخول انما فتدبر

قال نعلم انه بين الطرق الاربعة الخ اقول يعني ان المخاطب بها يجب ان يكون حاكما حكما
مشوبا بصواب و خطاء و انت تريد اثبات صوابه و نفي خطائه قال كان العطف
اقول اي كما يذهب اليه عبد القاهر و الامر في العطف قال قال الشيخ اعلم الخ اقول
اي استقرأت مواقعها فوجدتها اي انما ان المفعول الثاني لوجدت قوله اقوى باعتبار
تقديره بقوله اذا كان لا يراد و ما في الموضعين موصولة و تكون تامة بمعنى يحصل
و يوجد او تعلق اي المصدق و الباقي بالقلب متعلق بالعلق تلخيصا اذا استقريت مواقعها
وجدت احسنها ما تصادفه بالكلام التعريض قال سوى المفعول معه اقول انما
استثناه انه لم يوجد في الاستعمال دخول الا على المفعول معه لا يقال الا تمشي الا زيدا
قيل لان ما بعد الا كان منفصلا من حيث المعنى عما قبلها لمخالفته له نفيا و اثباتا
فالا موذن من حيث المعنى بنوع من الانفصال و كذا الواو فاستهجن عمل الفعل
مع حرفين موذنين بالفصل و ليس بشيء لانه لا يجتمع مع الواو كما في قوله تعالى و ما
اهلكنا من قرية الا و لها كتاب معلوم حتى انهم سموه واو تاكيد لصوق الصفة
بالموصوف كما سياتي ان شاء الله تعالى فالصواب الحوالة الى الاستعمال قال لا تشتهي
يا قوم الا كارهها اقول قال الامام المرزوقي يصف بهذا الكلام ميلا الى اللذة
تقول لا تشتهي ممدوحا من باب الامارة لانه الحجاب و لا عاشق شهوتي بها الا على كره
و عن داعية عارضة اذ كنت الفت الصحاري و البراري و صاحبت بها من لا
يمكني معه حيثية و لا يصدقني دون عزه و اشار بقوله و عن داعية عارضة الى ان
الاشتهاء و الكراهة لا يجتمعان من جهة واحدة لكن التحقيق ان اشتهاء
الشيء ان لم يستلزم اللذة لم ينافي كراهيته لجواز ان يكون الشيء مشتهى مكروها معا
كاللذات المحرمة عند الزهاد كما جاز ان يكون الشيء مرادا مبغوضا عنه كشرب الدواء
عند المريض و ان استلزمها فالجمع بينهما باختلاف الجهة فاشتهاء الدخول على الامراء
فيه من التقرب اليهم كما هشتها فيه من المذلة و دناءة الحاجب فالمشتهى حقيقة
هو التقرب و المكروه المذلة قال ونحو كل ان يقال الخ اقول يعني ان نظم الكلام يمكن

ان يدفع بالتزام استلزام الكلام المذكور المقصر فيه او منع بطلان اللازم مطلقا
وتخصيص صحته بهذا المقام وهو مقام اقتضاء الاستفهام قال ليتناول المستثنى
وغيره الخ اقول لان الاخراج يقتضي سبق الدخول فان قيل ان كان الاخراج
بعد الدخول لزم التناقض كما قرر في موضعه قلنا ذلك بالنظر الى الدخول في الحكم
والخروج عنه والكلام ههنا في مجرد تناول اللفظ ولا تناقض في الدخول في
تناول والخروج عن الحكم قال ولئلا يلزم التخصيص من غير مخصص اقول يعني اذا
قدر المستثنى منه بعضا من جميع الافراد يلزم ذلك اذ ترجيح لبعض الافراد لانه
يقع مستثنى منه على البعض الاخر وبه يندفع ما قيل ان تقدير المستثنى منه لضرورة
اقتضاء المستثنى مجانسته والثابت بالضرورة يقدر بقدرها فلا احتياج الى
تقديره عاما واما ما قيل انه يقدر في تمام الافراد والغلب او المعاني
الصفتان اللتين الكلام فيهما او الموصوفين كذلك فيندفع بانه على تقدير
تمامه يصح في غير الحقيقي واما الحقيقي فيحتاج الى اعم العام قال وفي بيت ذي الرمة
وما بقيت الا الضلوع الجراشع اقول اوله على رواية شرح المفتاح طوى النحز
والاجراز ما في غروضها النحز بالنون والحاء المهملة والزاي المعجمة الضرب بالاعقاب
والاستحثاث والاجراز بالجيم والراء المهملة والزاي المعجمة الدخول في الارض
الجرز وهي التي لا نبات فيها كانه انقطع عنها المطر الغرض بالغين والضاد
المعجمتين حزام الرحل والضلوع الاضلاع والجراشع جمع جرشع وهو من الابل العظيم
وقيل العظيم الصدر المنتفخ الجنبين وبالجملة هو صفة للضلوع والمعنى
اضمر وهزل الركض والجدب النوق بحيث لم يبق فيها الا عظام الجنب ويروى
حتى نحا النحز والجراز ما في غروضها فما بقيت الا الصدور الجراشع ويروى بدل
البعير اذا اجتر واذا ذهبت لحمه والجول بالتحريك والراء المهملة الحجارة وارض
جرداء اي ذات حجارة والجمع الاجرال قال في الفعل ضمير عايد اليه اقول فعلى هذا
يجب ان يكون تانيثه المدلول عليه بتانيث الفعل للنظر الى ظاهر اللفظ قال لانه

قصد لزوم تعقيب الخ اقول اعترض عليه بانه لا يطرد في جميع الموارد من نحو ما اتاني زيد الا
لاكرمته وما انعمت عليه الا شكرني وما سالني فلان الا اجبته وغير ذلك مما قصد
استثناء الفعل الواقع بالفعل الا ان يعترض عليه بذلك لان المقصود توجيه العبارة
على وفق القواعد لا بجاطراده ويمكن ان يذكر ههنا وجوه اخر بعضها مبني
على ما ذكره الشارح وهو ما يأتي فيه قصد تعقب الفعل الواقع بعد الا للفعل
الواقع قبلها كتعقب الجزاء للشرط مع صحة النفي والاستثناء وبعضها على حذف المستثنى
وجعل الجملة تعليلا اما ما بني على الاول فوجوه الاول ان يكون صفة لمصدر محذوف
مع حذف الضمير والتقدير ما ايس الشيطان من بني ادم الا ايا سا تاما عقيبه من قبل النساء
بحذف الموصوف من الجملة شايع في كلامهم كقوله انا ابن جلا وطلاع الثنايا اي انا
ابن رجل جلا وسياتي تمام بيانه ان شاء الله تعالى الثاني ان يكون صفة لزمان محذوف
والمعنى ايس الشيطان من بني ادم في وقت من الاوقات الا وقتا تاما من قبل
النساء عقيبه وحاصله انه متى ايس منهم اتاهم من قبلهن الثالث ان يجعل الاتيان
مجازا عن سببه وهو الاكتفاء باسباب الرجاء وارتكاب ما يندفع به الياس وذكر
السبب وارادة المسبب شايع كثير كما في قوله تعالى الله يستهزئ بهم على الاستهزاء
فالمعنى ما فعل الشيطان بهم عند ياسه منهم فعلا الا هذا الفعل او ما حصل منه
عند ياسه فعل الا هذا الفعل او ما ايسهم عند ياسه منهم ايانا الا هذا الاتيان
او ما شاكل ذلك وحاصل المعنى انه تحقق الاتيان من قبلهن عند ياسه
منهم البتة واما ما بني على الثاني فوجوه ايضا الاول ان يحمل على حذف مستثنى هو صفة
موصوف بالقلة ويجعل اتاهم تعليلا لما يفهم ما قبله ووجه الحذف انه بلغ في القلة
مبلغا يكون معه في حكم العدم فلا يليق بالاستثناء الذي يوجب ثبوته
فالمعنى ايس الشيطان من بني ادم قطع الاياس الا قليلا لانه ياتيهم من قبل النساء
عقيب ياسه فرجوع فيثبت انه ما ايس قطع الاياس الا قليلا من شان الارتفاع
باتيانه اياهم من قبل النساء والثاني ان يقدر المستثنى ظرفا موصوفا بالقلة

وبجعل الجملة تعليلا كان فالمعنى ما ايس الشيطان من بني ادم قط الا زمانا قليلا
انهم يايسهم من قبل النساء متى ايس يرجعوا اليه والثالث ان يقدر المستثنى
حالا مقدرة وبجعل الجملة تعليلا كان فالمعنى ما ايس الشيطان من بني ادم قط الا
وانما ياسه اى مقدرا دفع ياسه منا ولولا مخافة التطويل في الكلام وتشبيه الوجه
الى تذكر زيادة الملح في الطعام لامكن ان يذكر سوى ما ذكر من الفوايد وجوه اخرى
مبنية على القواعد وليحمل الكلام بتوجيه وجيه وتحقيق بالقبول حقيق فانه
وبالله التوفيق يجوز ان يراد بياس الشيطان قرب ياسه كما اريد بالموت في
قوله عم لقنوا موتاكم الذين قربوا الموت فالمعنى ما قرب ياس الشيطان من بني ادم
الخ الا بان اتاهم من قبل النساء فاذا اتاهم من قبلهن علم انه فرغ من جميع
الاضلال وما انتفع بشيء منها وما بقي رجاؤه لانه هذا الواحد فان لم ينتفع به
ايضا انقطع رجاؤه بالكلية ويحصل تمام الياس منهم **مباحث الانشاء** قال
الانشاء قد يقال الخ **اقول** الانشاء كما يطلق عليهما يطلق ايضا على ما يلزم المعنى الثاني
من ... معنى بلفظ يقارنه في الوجود وكذا كل من انواعه يطلق على الاولين
وعلى الطلب وكان طلبا او غيره اما كان غيره فالامر فيه ظاهر يطلق على اللفظ نحو اقم
الصلوة وعلى المعاني كما قالوا من قولنا لقايل العزة ... تعلق الطلب
الحاصل به وقس عليه سايرها لانواع انك اذا قلت ليت زيدا قايم فقد دل
لنسبة القيام الى زيد في النفس على ميله نفسانية متعلقة بتلك النسبة على
وجه يخرجها عن احتمال الصدق والكذب وهو الطلب في الطلبي وغيره في
غيره فالمجموع المركب من هذه الالفاظ كلام لفظي انشائي وكلمة ليت ليست موضوعة
لذلك المجموع عينا ولا لاحدهما لا لاحداث تلك الهيئة النفسانية
بل للنفس تلك الهيئة فالانشاء اذا انقسم الى التمني وغيره الفاء الكلام
الانشائي وجب ان يراد بكل من انواعه الفاء كلام انشائي مخصوص ولا
يجعل اللام في قوله واللفظ الموضوع له اى للتمني مثلا للوضع بل للغاية فالعاقبة

كما في قوله لظهور ان ليت مثلا موضوع لافادة معنى التمني لكن الشارح فسر التمني
واشباهه بطلب حصول شيء فظاهره يدل على ان اللفظ فتدبر **قال** ولا يتوهم ان
هذا يقتضي كونه الخ **اقول** اى لا ينبغي ان يتوهم اذا حمل على المعنى المصدري يقتضي ان لا
يكون البحث عن احوال اللفظ لان الكلام يجر الى البحث عن احوال اللفظ بالاخرة
حيث يقال في التمني مثلا قد يتمنى بهل وبلو ولعل الى غير ذلك مما يتعلق باحوال
اللفظ **قال** والقسم ولعل ورب وكم الخبرية الخ **اقول** اما القسم ورب وكم فان كلا
منها للانشاء لكن ما دخل عليه من يحتمل الصدق والكذب بخلاف ليت ولعل
وهل وامثالها فانها تخرج ما دخلت عليه عن احتمال الصدق والكذب فان
والله مثلا لانشاء اليمين ورب لانشاء التقليل وكم الخبرية لانشاء التكثير ولا
ينافي ذلك كون ما دخل عليه الاخبار محتملا للصدق والكذب باعتبار نسبة
نسبة القليل او التكثير حتى اذا قلت كم رجل عندك فهو باعتبار نسبة الطرف
الى الرجل محتمل لهما وباعتبار استكثارك اياهم لا يحتملهما لانك استكثرتهم ولم
تخبر عن كثرتهم وكذا اذا قلت والله لافعلن كذا فانه انشاء يمين يؤكد مضمون
خبر بعده بخلاف ما اذا قلت لعلك تجئ فان لعل اخرجت ما بعدها عن احتمالها
وكذا ليت واشباههما **قال** ولان كثيرا من الانشاءات الخ **اقول** سواء استعمل
اخبارا ايضا كصيغ العقود او لا اصلا كافعال المقاربة وافعال المدح والذم
قال ومع ما ذكر الخ لم يمنعه **اقول** اشارة الى جعلها بعضهم ستة حيث عد الترجي
منها والحق ما ذهب اليه لعدم المناسبة لان الطلب غير معتبر في مفهوم الترجي
لان الترجي ارتقاب المكروه ولا طلب فيه اتفاقا **قال** والمذكور في التمني بهل ولو ولعل
عن ليت الخ **اقول** المفهوم من هذا ومن قوله الآتي وكما يرد بلو في المواضع وانما
كذلك بطلت بليت وغيرها لا طماعية في وقوعه ان استعمال هل ولو مكان
ليت من قبيل الاستعارة التبعية لان كلا منها يفيد كون العلاقة هي المشابهة
قال وقد يتمنى بلعل فيعطى حكم ليت **اقول** المفهوم منه ان يكون لعل مجازا عن التمني

والمفهوم من قوله لبعد المرجو عن الحصول ان يكون مستعملاً في معناه الحقيقي ومع
الترجي لكن المرجو قد شابه المتمني فصار بحيث تولد منه معنى التمني فاعطي حكمه
في نصب الجواب وغاية ما يمكن ان يقال انه استعارة تبعية مكنية فان لعل
ههنا كالمنية في اثبات المنية اظفارها ونصب المضارع في جوابه كذكر الاظفار
هناك فان قيل هذا اعتبار لم يصرح به القوم قلنا لا بأس فيه فان القوم لم يصرحوا
بالتشبيه المكني عنه وقد ذكره الشارح في البيان في تحقيق قول الشاعر •
فان تفق الانام وانت منهم فان المسك بعض دم الغزال قال وبهذا يظهر ان الخ
اقول اي بتفسير الترجي بالارتقاب وجعل الارتقاب متناولاً للطمع والاشفاق
ظهر ان الترجي ليس بطلب اي ليس من انواع الطلب لان احد قسميه وهو ارتقاب
المكروه لا يكون مطلوباً لاحد قال ومنها ما يجري مجراهما اقول كالايقاع والانتزاع و
كالايجاد والسلب وكالنفي والاثبات فان كلا منهما وان دل بظاهره على الفعل
لكن المراد هو الادراك قال او لتصور كقولك الخ اقول اعترض عليه بان هذا
القول مبني على الظاهر وسيأتي التحقيق ان الهمزة ههنا لطلب التصديق لان
السائل قد تصور المنسوب الحاصل بوجه وبهذا الجواب لم يزد له في تصوره شيء
اصلاً بل تصورهما على ما كان ولا ان التصديق حاصل له حال السؤال فكيف
يطلبه لان الحاصل هو التصديق بان احدهما مطلقاً في الاناء والمط بالسؤال
هو التصديق بان احدهما معيناً كالعسل مثلاً في الاناء وهذان التصديقان
مختلفان الا ان الاختلاف بينهما لما كان باعتبار تعيين المسند اليه في احدهما
وعدم تعيينه في الاخر وكان اصل التصديق حاصلاً توسعوا في الحكم بان التصديق
حاصل وان المطلوب هو تصور المسند اليه او المسند او قيد من قيوده قال
وذلك لان التقديم يستدعي الخ اقول يريد بيان وجه قبح هل زيد قام
وهل عمراً عرفت بان التقديم يستدعي حصول التصديق بنفس الفعل لما عرفت
في مباحث القصر فيكون هل لطلب حصول الحاصل لانها لطلب التصديق الحاصل

في صورة التقديم وهو قبيح بخلاف الهمزة فانها لا يجب ان يكون لطلب التصديق بل ربما
يكون لطلب التصور وتعيين الفاعل كما في المثال الاول او المفعول كما في الثاني واعترض
على قوله لان التقديم الخ بان هذا ظاهر في اعمرا عرفت لان تقديم ما حقه التأخير
يستدعي التخصيص غالباً المستدعي لحصول التصديق بنفس الفعل الا ان
استدعاء التقديم للتخصيص ليس قطعياً اما على زعم الشارح فلاحتمال ان يكون
زيداً مفعول فعل يفسره الظاهر كما سيأتي فلذا لم يمتنع لكنه قبح لعدم
اشتغال المفسر بالضمير واما على رأي القوم فلاحتمال ان يكون التقديم للاهتمام
ونحوه كالتقوي ولذا لم يمتنع لكنه قبح لان الظاهر تقديم ما حقه التأخير يفيد
التخصيص الا نادراً فبطل ما قيل ان تقديم المنصوب لا نسلم انه يستدعي التصديق
بنفس الفعل لجواز ان يكون تقديمه للاهتمام ونحوه كالتقوي فلا يكون ظاهراً
في اعمرا عرفت ايضاً وليس ظاهراً في ازيد قام اذ لا نسلم ان تقديم المرفوع
لا سيما الموصوف يستدعي ذلك التصديق غايته انه يحتمل على مذهب عبد القاهر
لانه لا يشترط في افادة التقديم التخصيص ان يكون حق المقدم التأخير ولا
يفرق بين النكرة والمعرفة الظاهرة والمضمر فيجوز ان لا يكون ازيد قام لطلب التصور
كما ذكره بل لطلب التصديق ولا يقبح لكون تقديم زيد للاهتمام او التقوي لا
للتخصيص ليلزم القبح ويعلم منه صحة هل زيد قام ايضاً ويدل على هذا
اي على عدم استدعاء تقديم المرفوع حصول التصديق بنفس الفعل انه
علل على صيغة المجهول يعني ان القوم عللوا قبح هل زيد قام بان هل بمعنى قد لا
بانه مختص بطلب التصديق كما سيجيء في قوله وعلل غيره قبحهما بان هل بمعنى
قد في الاصل قال كالفعل في اضرب زيداً اذا كان الخ اقول اطلاق الثالث ههنا
على الموضعين لا يتأتى بدليله ان المراد فيهما التصديق لان المجيب اذا
قال بجوابه الثالث جعل التصديق بالاثرية وبهذا يحسن ما قيل ان الثالث في
التصورات لان الثالث نفسه من التصورات ومتعلقها الذي هو النسبة

الحكمية ايضا بما لتصورات فلابد من زيادات تعمق في توجيه تلك العبارة قال
فتأمل هنا يحتمل ان يكون الخ اقول اي يحتمل ان يكون الهمزة داخلة على الفعل يحتمل ان
يكون لطلب التصديق بصدور اصل الفعل كما في المثال الاول وان يكون لطلب تصور
اصل الفعل كما في المثال الاول وان يكون لطلب تصور المسند كما في المثال الثاني
لكنه في الحقيقة سؤال عن تعيين المسند فيؤول الى التصديق كما مر قال وبهذا
يظهر ان كلام الخ اقول اي يكون المسئول عنه بها تارة ما يليها من الفعل بان يكون
لطلب التصديق بصدور الفعل منه واخرى غير ذلك بان يكون لطلب تعيين
المسند يظهر التعسف في كلام المصنف حيث عين الاول وترك الثاني والحق انه
لا تعسف لان المتبادر من العبارة والمفهوم من الامثلة ان يكون السؤال بالهمزة
وضدها والسؤال فيما ذكره من الامثلة بمجموع الهمزة وام وكم بينهما قال الشيخ في
دلائل الاعجاز ومما يوضح ذلك الخ اقول ذلك اشارة الى كون المسئول عنه
بالهمزة ما يليها وحاصل كلامه ان السؤال عن الشيء انما يصح اذا كان مظنة للوقوع
فانك اذا قلت اقلت شعرا قط صح لاحتمال انه قال شعرا في عمره واحتمال عدمه
اذ السؤال عن مجرد صدور الفعل واذا قلت انت قلت شعرا قط لم يصح معناه
انت الذي قال في عمره شعرا اذ السؤال عن تعيين الفاعل وقائل الشعر لا
ينحصر في عدد فلا يحتمل ان يظن انه بعينه بيانا بخلاف ما اذا قيل انت قلت
هذا الشعر فانه بعينه يحتمل ان يكون زائدا وقس عليه البواقي قال وهل
لطلب التصديق اقول لعل وجه اختصاصها بالتصديق انها في الاصل كما سيأتي
بمعنى قد المختص بالماضي والمضارع الدالين على التصديق بخلاف الهمزة فانها
اصل في الاستفهام قال فلت التصديق الحاصل سواء كان الخ اقول قد عرفت مما سبق
ان هذا ايضا كلام ظاهري لان تصور احدهما على التعيين اذا لم يعلم نسبة
القيام الى احدهما بعينه بعد ان علم نسبته الى احدهما مطلقا فالمطلوب هو
التصديق في الحقيقة واما تصور زيد وعمرو بخصوصهما فهو حاصل للسائل

حال السؤال وانما المجهول عنده نسبة القيام الى الخصوص احدهما الا التحقيق في الجواب
ان التصديق الحاصل هو التصديق بحصول احدهما مطلقا والمطلوب هو التصديق
بحصول احدهما معينا فلا اشكال قيل بهذا يعلم ان اصل الاستدلال على الامتناع
ايضا مبني على الظاهر والتحقيق فيه ان يقال لا ننوع المورد بعدم دليل على
كونها متصلة وام المتصلة لطلب تعيين احد الامرين مع العلم بثبوت اصل
الحكم فلا يكون الا لطلب التصديق بتعيين احد الامرين بعد حصول التصديق
بنفس الحكم وهل ليست الا لطلب التصديق بنفس الحكم فيلزم حصول التصديق
وعدم حصوله وهو المعني بالتدافع بخلاف الهمزة فانها ليست الا لطلب
التصديق بتعيين احد الامرين كام فلا تدافع غايته لزوم التكرار لا افادة فيه
لان المفيد هو الهمزة بشرط ام او العكس او كل منهما بطريق التأكيد والفاضل
المحشي ذكر تحقيق جواب السؤال وترك هذا التحقيق الذي به يظهر الحق على الكمال
قال وفيه نظر لانه لا وجه لتقبيحه الخ اقول لا وجه بقوله لا وجه لتقبيحه سوى
ان الغالب الخ بل وجه التقبيح ان التقديم للتخصيص غالبا وقد يكون لمجرد
الاهتمام ونحوه كما مر فلو حمل على الغالب لزم الامتناع لافضائه الى تحصيل الحاصل
ولو حمل على النادر لم يلزم ذلك قطعا لكنه محتمل بناء على الغالب فوجه قبحه
انفهام تحصيل الحاصل منه بناء على الغالب لا لزومه كما ظن لانه وجه الامتناع
لا القبح وظاهر ان هذا الوجه لا يجري في وجه المجيب انتهى فلا وجه
للقول بلزوم قبحه قال وما ذكره صاحب المفصل الخ اقول هذا رد على الحاجب
حيث قال الاسم انما الفعل عنده وكذلك عند صاحب الكشاف فانه قال في
المفصل والمرفوع في قولهم هل زيد خرج فاعل فعل يفسره هذا الظاهر وجعله
من جملة ما يجب فيه حذف الفعل وذكره من الامثلة التي لا تنذر فيها وهذا
منه تصريح بانه لا يصح فيما زيد عرف فكانه لم ينظر في ايضاح المفصل حيث قال
ابن الحاجب فيه بعد بيان ضعف مثل هل زيد قام فان قلت فقد ذكر

اذ دينا فی محل نصب حرج تا عل لفعل مذكور محض بفخرة الظاهر قلت لم يقصد به الا توهم
وهو ضعيف لان ذلك شايع ذايع قال وههنا نظر هو ان الاتم الخ اقول اى لا
تم لزوم عدم صحة المثال على السكاكى لجواز ان يجعل بينهما فان انتفاء علة خاصة
لا يوجب انتفاء الحكم مطلقا غاية ما فى الباب انه لم يلزم ما ذكره لا ان عدم لزومه قال
واصل هل اقول اى اصل هل اهل بمعنى قد وترك الهمزة قبل هل لكثرة وقوع هل
فى الاستفهام فاقيمت مقام الهمزة وتطفلت اى تبعت هل الهمزة فى الاستفهام قال
اهل عرفت الدار بالغريين اقول تمامه وصاليات ككما يؤثفين الغريان هما الطربالان
العاليان بناء الحداد بقيا لاسم ابن الملك وعقيل نديمي جذيمة الابرش سميا غريين
لان النعمان بن المنذر كان يغريهما بدم من يقتله اذا خرج فى يوم بؤسه وقيل كان
نادمه رجلان من العرب خالد بن المضلل وعمرو بن مسعود الاسديان وهما
اللذان عناهما الشاعر بقوله الا بكر الناعى بخير بنى اسد بعمرو بن مسعود وبالسيد الصمد
ترجمها ليلة فراجعاه الكلام فغضب وامر بان يجعلا فى التابوتين ويدفنا
فى ظهر الكوفة فلما اصبح سال عنهما فاخبر بصنيعه فندم وركب حتى وقف عليهما
وامر ببناء الغريين وجعل لنفسه فى كل سنة يوم نعم ويوم بؤس وكان يضع
سريره بينهما فاذا كان يوم نعمه فاول من يطلع عليه يعطيه مائة ابل واذا كان
يوم بؤسه فاول من يطلع عليه يعطيه راسه ظربان وهى دويبة كالهرة منتنة
الريح وامر به فيقتل ويغرى بدمه الغريان واراد بالصاليات الاحجار التى جعلت
اثافى من صلى النار بالكسر اى احترقت والكاف فى ككما زايدة يؤثفين مضارع اثفيت
القدر اذا جعلت لها اثافى والقياس يثفين فاخرجه على الاصل كما اخرج
عليه من قال فانه اهل لان يؤكرما قوله وتطفلت عليها فى الاستفهام اى تبعت
متفرعة عليها فيه قال وبهذا ظهر فساد ما قيل الخ اقول اى بيان ان التقييد
بالجملة الحالية لكونه مبنيا على ما ذكرنا فساد هذا القول لانه غلط منشاؤه اشتراك
لفظ الحال بين الجملة الحالية وبين الزمان المقابل للماضي والمستقبل فان لم

قيد المستقبل بالحال بمعنى الزمان المقابل لا بالجملة الحالية لان الايجاب انما يقارن بوقوع
الفعل وانتفاؤها فيما مضى فيه كيف وقد وقع فى الاستعمال كثيرا قال قال الحماسى الخ اقول
الشعر لسعد بن ناشب من بنى مازن القضاء اصله الحتم والايجاب ثم استعمل فى الكمال
الصنع والفراغ من الشيء ويروى قضاء الله بالرفع والنصب فاذا رفعته كان فاعلا
لجالبا على ما كان جالبا فى موضع مفعوله ويكون القضاء بمعنى الحكم والتقدير يسلي العار
عن نفسه باستعمال السيف فى الاعداء بحال الجبن حكم الله تعالى على الشيء الذي يجلبه واذا
نصبته كان مفعولا لجالبا وفاعله ما كان جالبا ويكون القضاء بمعنى الموت المحتوم
والقدر المقدور والمعنى جالبا الموت على جالبه قال ولاختصاص التصديق بها اى بكون
الخ اقول قوله ولاختصاص عطف على قوله لكان لها مزيد اختصاص الخ تمت عليه
وقوله اى لكون هل مقصورة الخ اشارة الى ان الباء ههنا دخلت على المقصور كما هو
استعمال العرف وقد سبق والمقصود بيان ان هل ادعى للفعل واشد ارتباطا به
من الهمزة وان اشتركا فى ان الاستفهام بالفعل اولى وذكر له وجهين اتباعا
للسكاكى اما الثانى فى نظايره اما الاول فتوضيحه ان الافعال تتضمن نسبة حكمية تصلح ان يتوارد
عليها النفي والاثبات ولها انتساب الى الازمنة ومعانيها بخلاف الاسماء المشتقة فان
نسبتها التقييدية لا تصلح لذلك وانتسابها الى الازمنة عارض ولهذا لذلك كان
هل مزيد اختصاص اى زيادة انتساب وارتباط بالافعال دون الهمزة وانت خبير بانه
لو قال بدل قوله ولاختصاص التصديق بها ولكونها فى الاصل بمعنى قد لكان
اظهر واحسن كما لا يخفى على من امعن النظر واتقن قال ادل على طلب الشكر من هل
تشكرون اقول ان قيل سلمنا ان هل فى المثال الثانى داخل على الفعل تقديرا كما هو اصله
لكن لما كان فى قالب الجملة الاسمية وجد فيه ابراز ما سيتجدد فى معرض الثابت صورة
وهو يعتبر فيها فى استخراج النكتة فكيف يكون ادل عليه من فهل انتم تشكرون بل يجب
هل انتم تشكرون لا يفيد الثبوت صورة ايضا لما ذكر الشارح فيما مر ان ليس كل
اسمية مفيدة للثبوت بل انما يكون الجملة فعلية فانها حينئذ اسمية الخبر يجب وهو لم

نظيران ما هو بحسب الصورة و الحقيقة معًا ادل على المطلوب مما هو بحسب الصورة فقط **قال**
و هي اي هل قسمان الخ **اقول** و ذلك لان هل لما كان للتصديق انقسم باعتباره الى
القسمين فان التصديق ينقسم الى التصديق بوجود الشيء في نفسه و الى التصديق
بثبوته لغيره و الطالب للاول هل البسيطة و للثاني هل المركبة **قال** بطلب ما شرح
الخ **اقول** اعلم ان الاشياء قد يكون لها حقائق و ماهيات في نفس الامر و قد لا يكون
تعريفنا للماهية الحقيقية لمسمى الاسم من حيث انها ماهية حقيقية اي مع العلم بها و بلا حظها
تعريف حقيقي يسمى حدا تاما ان افاد تصور الماهية في الذهن بالذاتيات كلها و ناقصا
ان افاد تصويرها ببعضها و يسمى رسما ان افاد تصويرها بالعرضيات المحضة او المركبة
منها و من الذات و تعريف مفهوم الاسم و هو الذي يعقل الواضع فوضع الاسم بازائه
سواء كان لما صدق عليه ماهية حقيقية في نفس الامر او لم يعتبر و لم يلاحظ او لا تعريف
اسمي يفيد تبيين ما وضع الاسم بازائه اما بلفظ اشهر كقولنا الغضنفر الاسد او بلفظ
ما يشتمل على تفصيل ما دل على الاسم اجمالا كتعريف الالفاظ الاصطلاحية من الكلمة
و النوع و الجنس و نحو ذلك فظهر ان التعريف الاسمي لا يكون تعريف الماهية الحقيقية
لمسمى الاسم من حيث هي هي سواء لم يكن تعريف الماهية اصلا بل بيان ان اللفظ لاي
معنى وضع او كان تعريف الماهية الاعتبارية او الحقيقية لكن لا من حيث هي هي
بان لم يعلم تحققها بعد و الاسمي هنا بمعنى يقابل اللفظي ايضا كما قال الشارح في
حواشي شرح المفتاح المختصر ان الحد اللفظي عند المحققين هو ان يقصد بيان
ما يقبل الوضع فوضع الاسم بازائه سواء كان بلفظ مرادف او باللوازم او بالذاتيات
حتى ان ما يقال في اول الهندسة ان المثلث شكل يحيط به ثلثة اضلاع تعريف اسمي
ثم بعد ما ثبت وجوده يصير هو بعينه حدا حقيقيا و الفاضل المحشي مدعي المغايرة
بينهما و التجانس يدعي انه اصطلاح مبنيا على استعمال القوم و يشنع على الشارح
في استدلاله على استعمالهم اطلاقهم حيث يقول و عدم تفرقة بينهما من عدم
التدبر في مقاصد القوم و الاغترار بمجرد اطلاقهم الاسمي في مقام اللفظي و نفسه

يتبدل باشارة عبارة و جعل واحد يصرح عبارة اهل الفلسفة و مع ذلك ليست فيها تلك
الاشارة اصلا كما ان العبارة هكذا انه يطلب به ماهية مفهوم الاسم المستعمل فان عدم
بيان دل القسم الآتي للتعريف بالمرادف لعدم الاحتياج اليه اذ لم يقل المؤلف في
الكتاب المشروح و اما كونه مختصا بالاسمي بحيث لا يطلق على اللفظي اصطلاحا لا
دلالة عليه اصلا لا عبارة و لا اشارة كما لا يخفى على من له ادنى مسكة و قليل انصاف قال
قال فتقتضي الترتيب الطبيعي الخ **اقول** لم يذكر الترتيب بين ماهية بحسب الحقيقة و الهلية
المركبة لان الحق لا ترتيب بينهما بطريق اللزوم لكن الاولى تقديم الاولى **قال** ثم لم
يعرف انه موجود الخ **اقول** الماهية مطلقا ما به الشيء هو هو و اذا اعتبرت مع التحقق سميت
ذاتا و حقيقة فلا يقال ذات العنقاء و حقيقته بل ماهيته اي ما يعقل منه و اذا
اعتبرت مع التشخص سميت هوية هذا ما اصطلح عليه الجمهور و صرح به الشارح في شرح
المقاصد فتفسير ماهية الشيء بحقيقته التي هو بها هو و لا وضع الحقيقة الى الماهية في
ثلث مواضع ثانيا يمكن ان يوجه بان فيه تنبيها على ان المراد بالماهية هنا ما اعتبرت مع
التحقق و اما قوله و المعدوم لا هوية له ففيه اشكال لان الهوية اخص من الحقيقة
لان التحقق لا يجب ان يكون في ضمن فرد بعينه و لا يلزم من نفي الاخص نفي الاعم
لا يقال لم يرد بالهوية المعنى المصطلح بل ما فهم من قوله هو هو فان الضمير الاول العائد
و الثاني راجع الى الشيء و التي هو الموجود لانا نقول هو تخلف فيه و العبارة
يجب ان لا يخص بمذهب دون مذهب و لو سلم فكان عليه ان يقول و المعدوم
ليس بشيء بدل قوله لا هوية له بلا تحمل ان المراد بها الهوية المطلقة و هي تلازم
الحقيقة نظرا الى انه لو قال استحال منه طلب حقيقته لانها الماهية باعتبار
التحقق و لا تحقق للمعدوم لم يرد شيء **قال** فالموجودات لما كان لها الخ **اقول** يعني
ان الموجود له صورة حاصلة في العقل من اللفظ الدال عليه سواء كانت من الذاتيات
او لا و سواء كان شرح الموجود او لا هو مفهوم و له ماهية مركبة من الذاتيات
ماخوذة باعتبار التحقق و الموجود في حقيقة ذلك الموجود و المعدوم

وهم ذا العقل من اسم صورة هي مفهومة لكن لا تحقق بها لكون حقيقة **قال** حتى ان ما يوضع
ذاته **اقول** مثل تعريف المثلث قبل العلم بوجوده في مبادي الهندسة بشكل يحيط به
ثلث اضلاع تعريف اسمي بعد الدلالة على وجوده يصير هو بعينه تعريفا حقيقيا
قال وان كانت تلك الشارح **اقول** ضم الكلي الى الكلي من حيث انه كلي وان لم يفد
التشخص لكنه قد يشفا وجحا لغرينه **قال** من ذوي العلم **اقول** لم يقل ذوي العقول
ليتناول الباري تع **قال** فانه يجاب بما يفيد تقييده وتشخصه على ما ذكرنا **اقول**
اي يجاب بوصفين مخصصين به تع وتقرير ان المخاطب يفهم منه التعين وان
كان كليا في نفسه فلو كان سوالا عن الجنس لم يكن جوابه مطابقا له وهو محال
من النبي **قال** الى امر بعينها **اقول** سواء كان ذلك الامر ذاتيا لها كالنوع اي الثياب
عندك او عرضيا كحواي الثياب عندك **قال** والغرض منه لك الشارح الخ **اقول** يعني
ان هذا الاستفهام ليس على حقيقته لا لان الله تعالى عالم بعدد الاية والاستفهام
الحقيقي يقتضي الجهل لان المستفهم هاهنا ليس الا الرسول وعلمه بعدد معلوم
بل المراد ان الغرض من سوال النبي ليس حقيقة الاستفهام عن كمية المعجزات لان
المقام يأباه بل التقريع وبيان انهم عن اصلهم مكابرون لا ينفعهم الايات والنذر
قال وقوله سل بني اسرائيل كم اتيناهم من اية **اقول** هذا اقتباس في غاية الحسن ونهاية
اللطافة يريد به الرد على الفاضل الرضي وهو قوله بينه موقعا انه جزء لقوله
سل بني اسرائيل كم اتيناهم من اية يعني ان هذه الاية دليل واضح وشاهد عدل على
وجود مميز كم الاستفهامية مجرورا بمن لكن مراد الفاضل انه لم يعثر عليه في صورة
عدم الفصل بين كم الاستفهام ومميزها بفعل متعد حيث قال قيل هذا الكلام
واذا كان الفصل بين كم الخبرية ومميزها بفعل متعد وجب الاتيان بمن لئلا
يلتبس المميز بمفعول ذلك المتعدي نحو قوله تع كم تركوا من جنات ولم ينقل
كم الاستفهامية المجرور مميزها مع الفصل كالكم الخبرية في جميع ما ذكرنا
قال فظهر ان كلمات الاستفهام الخ **اقول** اي لاصالة الهمزة في الاستفهام

لم يجز ان تقع بعد ام لاستلزامه الاستفهام عن الاستفهام صورة وان لم يلزم حقيقة لان
ام بمعنى بل لكنه اعتبرت الصورة في الهمزة لعراقتها فيه **قال** ام كيف ينفع ما يعطيه **اقول**
اوله اذ يجزوا عامرا سواء بفعلهم ام كيف يجزونني السوءى من الحسن يعني كيف والبال ن
بفعلهم للمقابلة وضميره راجع الى عامر وجمعه لكون المراد به القبيلة ومن البدل كما في قوله
تعالى ارضيتم بالحيوة الدنيا من الاخرة والعلوق ناقة تعطف على غير ولدها فلا تحبه وانما
تشمه بانفها وتمنع لبنها وقيل ناقة علق قلبها بولدها وذلك انه نحر فيحشى جلده تبنا
ويجعل بين يديها لتشمه فتدر عليه فهي تسكن اليه مرة وتنفر عنه اخرى والرئمان المحبة
والاضافة الى الانف لانه ملابسه وهو وهو من عطف بدل الكل من ما يعطي والمراد الحسن
المجوز فيه ومضويا على انه مفعول يعطي وعلى الاول يضمن يعطي معنى يسمح وضمن على البناء
للمفعول من الظنة بمعنى البخل والمعنى انه لا ينفع محبة تظهرها الشم بالانف اذا البخل باللبن
وهذا البيت يعني يعد بالجميل ولا يفعله لانطواء قلبه على ضده **قال** وام هاهنا بمعنى بل
اقول اي في هذه الايات والبيت كلها لا في البيت فقط **قال** كقوله ام انا خير الخ **اقول**
اي حكاية عن فرعون ومعناه بل انا خير من هذا الذي هو ذليل حقير يريد به موسى
عليه السلام **قال** وبهذا ينحل ما قيل في قوله تعالى **اقول** اي بحمل ام في هذه المواضع على معنى بل
ينحل الاشكال الذي اورده ناصر الدين الترمذي استاد الشارح اذ قال قد كتبه
وصلت في سوق خوارزم بطلب جوابه ثم اجاب نفسه بما نقله الشارح بقوله ولا
يحتاج الى ما قيل في الجواب الخ **قال** وتحقيق كيفية هذا المجاز وبيان انه من اي
نوع من انواعه مما لم يحم احد حوله **اقول** قال الفاضل المحشي وذلك لصعوبة بيان
علاقة المجاز وكيفية المناسبة المجوزة له ونحن نذكر في هذه المواضع ما يتضح به
وجه المجاز فيها وستعين به في ما عداها اقول لم يذكر في هذه المواضع الا ما يتضح
به اللزوم بين المعنى الحقيقي والمجازي وهو لا يكفي في تحقيق كيفية المجاز
وبيان انه من اي نوع من انواعه فانه عام لكل مجاز اذ الانتقال في المجاز مطلقا
من الملزوم الى اللازم ونحن نذكر فيها ما يفيد كيفيته وبيان انه من اي نوع منها

ان شاء الله تع قال كالاستبطاء الخ اقول هذا مجاز مرسل علاقته السببية حيث استعملا
وضع للمسبب في السبب لو سابطاه ذلك لان الاستفهام عن عدد دعائه اياه
مسبب عن الجهل به المسبب عن استكثاره عادة او ادعاء لان القليل منه يكون
معلوما واستكثاره مسبب عن استبطائه عادة او ادعاء فالاستفهام عن عدد
دعائه اياه مسبب عن الاستبطاء بهذه الوسايط وكذا قوله تعالى متى نصر الله فان
الاستفهام عن زمان النصر مسبب عن الجهل بزمانه والجهل به مسبب عن استبعاده
او ادعاء وهو مسبب عن استبطائه وكذا بيت السقط فان معناه الى مكان
وفي اى شان نقلها ركابنا وانما نقلها رجاء ان يكون لها وقف بحيث فيه على
الحسين وبعده بنحرها على الحسين في اهل الماظنت خلافك لحان يعني ان
هذه الركاب تاملا ان يكون لنا زمان نسعد فيه بنحرها على ما فعلت بناس من اهل البيت
وخلافك لحان اهل لما ظننت فالاستفهام عما ينقل اليه وفيه مسبب عن
الجهل به المسبب عن استكثاره المسبب عن استبطائه قال والتعجب نحو مالى لا
ارى الهدهد اقول فانه كان لا يغيب عن سليمان عم بلا اذنه فلما لم يره مكانه
تعجب من حال نفسه في عدم ابصاره اياه وظاهر انه لا معنى لاستفهام العاقل
عن حال نفسه فهذا الاستفهام العاقل سبب لادراك الامر الغريب وتحقق
التعجب فيكون هذا من ذكر السبب وارادة المسبب على عكس ما سبق هذا
والمفهوم من الكشاف ان الاستفهام على حقيقته حيث قال نظر سليمان الى مكان
الهدهد فلم يبصره فقال ما لى ارى الهدهد على معنى انه لا يراه وهو حاضر لساتر ستره
او غير ذلك ثم لاح له انه غايب فاضرب عن ذلك واخذ يقول ام كان من الغائبين
كانه يسأل عن صحة ما لاح له من غيبته وانت خبير بان قوله فاضرب عن ذلك
واخذ يقول يدل على انه جعل ام بمعنى بل كما مر ولا ينافيه قوله كانه يسأل عن صحة
ما لاح له لان معنى الاستفهام لا ينسلخ عنه بالكلية قال والتنبيه على الضلال
الخ اقول هذا ايضا من قبيل ذكر السبب وارادة المسبب فان الاستفهام عن

الشئ سبب لتنبيه المخاطب على توجه ذهنه اليه فاذا سلكت طريقا واضح الضلال ولو
من عمك كان ذلك غفلة منه عن الالتفات اليه فاذا نبه على توجه ذهنه اليه تنبه
لضلاله فالاستفهام عن ذلك الطريق سبب توجه ذهنه اليه وهو سبب للتنبه
على كونه ضلالا اذ في اثبات الاستفهام على الرمح بكونه طريق ضلال لما تقدم
ان كونه ضلالا امر واضح يكفي في العلم به مجرد الالتفات اليه والتامل فيه ايهام ان المخاطب
اعلم بتلك الطريق حيث سأله قال والوعيد كقولك لمن يسئ الادب الخ اقول هذا
ايضا من ذكر السبب وارادة المسبب فان هذا الاستفهام سبب لتنبيه المخاطب
على جزاء اساءة الادب لها درة عن عنه وهو سبب لوعيده على اساءة الادب
بطريق دلالة النص فكانه قال ادبت فلانا لاساءته فان اساءته تك ادبك ايضا
وفي ترك الاستفهام عن الاثبات بان يقول ادبت فلانا الى الاستفهام عن
النفي ايهام ان المخاطب اعتقد نفي التاديب فلذلك اقدم على الاساءة وفيه كمال
المبالغة قال والتقرير اقول هذا ايضا كما قبله فان الاستفهام عن امر معلوم للمخاطب
سبب لحمله على الاقرار بما يعرفه قال والانكار كذلك اقول اى في الانكار وقوله كذلك
حال من الانكار اى حال كون الانكار مثل التقرير في ايلاء المنكر الهمزة كذا قال الزوزني
ويجوز تعقد بالابتداء ويكون كذلك خبره وهذا من ذكر المسبب وارادة
السبب فان الاستفهام عن الشئ مسبب عن الجهل به المسبب عن عدم توجه الذهن
اليه المسبب عن انكاره بمعنى كراهته والتنزه عن وقوعه في اعتقاد المتكلم وادعا
انه لا ينبغى ان يقع فيه وكذا الانكار بمعنى التكذيب قال واما غيرها فانه مثل الخ اقول
اى اشتراط ايلاء المنكر سواء كان فعلا او فاعلا او مفعولا او غيرها غير الهمزة
من كلمات الاستفهام فان المنكر في ماذا ينفعك لو فعلت كذا هو ترك الفعل وفي
من ذا فعل كذا هو الفاعل وفي كم تدعوني كثرة دعوة المتكلم وفي كيف تؤذي
اياك ابدا الاب وفي البيت منزل الايقاظ القراد عن الرئيد بعد تحليلى ان الى بانوف
انه فلا تشكل ان المختى من الصداحين ولا نقاء بالعيوجند اذا ذكرت اوطانها
وباكيد

وتصب البيت خليلي خطاب لرفيقيه على عادة العرب والحنين الشوق والتوقان التفنى
والوجد العشق والانضاء جمع نضو وهو البعير المهزول والقور المنخفض من الارض
والربا على ربوة بمعنى المكان المرتفع اى المجد ما ارتفع من الارض ونصبوا اى تميل تلك الانضاء
والمهد نجح طيب الرائحة من نجى البادية والرند طيب الرائحة قوله واما الهمزة فهي
لانكار ما يليها تفصيل للتفصيل المذكور قال ايقتلني والمشرفي مضاجعي اقول
الشعر لامرئ القيس تمامه ومسنونة زرق كانياب اغوال ومعناه على ما ياتى في
البيان ايقتلني ذلك الرجل الذي توعدني في حب سلمى والحال ان مضاجعي ملازمي
سيف منسوب الى المشارف اليمنية وسهام محددة النصال قال فانه ذكره ليكون الخ
اقول فهو صاحب المشرفي فلو كان الاستفهام لانكار الفاعلية بناء على ما سبق
الى وهم لما احتاج الى ذكره ليكون متعلقا بالفعل قال وكالها على قوله الخ اقول
اى ليس قوله تعالى لابيه اتتخذ اصناما آلهة الخ اقول غير ههنا الاسلوب لانه اراد
دفع ما يتوهم بتقديم الاصنام من لزوم كون المنكر اتخاذ الاصنام آلهة فيلزم ان لا
ينكر اتخاذ غيرها آلهة ووجه الدفع ان تقديمها لا دخل له في الانكار بل المنكر
هو نفس اتخاذ آلهة سواء كانت اصناما او غيرها من الممكنات بل الواجب عاد
الا الحق وترك الآلهة الباطلة فلهذا ولى الفعل الهمزة ليفيد ما ذكرنا بمقتضى القاعدة
قال بحسب تقدير المفسر اقول فانا قدرت الهمزة بعد المضروب نحو ازيدا ضربت ضربته
كان الانكار في المفعول وان قدرته قبله نحو اضربت زيدا ضربته كان الانكار في
نفس الفعل ويتعين واحد منهما بحسب القرينة كما تعين انكار المفعول في قوله
ابشرا منا واحدا نتبعه فيقدر المفعول بعده اذ المعنى انكار ان يكون بشر ابتعا
منا اى من جنسنا او من جملتنا واحدا اى منفردا لا اتباع له او من احادنا دون
اشرافنا قال وجعل صاحب المفتاح قوله الخ اقول فعلى الاول يكون اخراج
الكلام على مقتضى الظاهر وعلى الثاني يكون اخراجه على خلافه كما سبق في
اوايل الكتاب قال وهو ان المخاطبين لم يعتقدوا الخ اقول اى لم يعتقدوا التحتم

انثى اكرم اوجد وعلامة كل منها الكلام والاستماع حتى يكون مقرا زاده لا منزادة حتى
يكون نقص قلب قال وقد اشار ههنا الخ اقول يعني السكاكي فانه قال واياك ان تزل
عن خاطرك التفصيل الذي سبق في نحو انا زيد ضربت وانت ضربت وهو ضرب
اجمالا لا ابتداء او اجمالا التقديم وتفاوت المعنى في الوجهين قال لكنه مبنى هذا
على مذهب لقوم اقول اعترض عليه بانه اراد انه في الآية كما نحن فيه فقد تقدم
ان الحق ان يقال مراده الاعتراض على المشركين فيما في الكشاف من ان هذه الآية
من قبيل اغير الله اتخذ وليا في كون الانكار راجعا الى ما يلي الهمزة لا الى الفعل كما هو مذهب
صاحبه حيث ذهب هو والشيخ عبد القاهر الى اعتبار التقديم وافادة الاختصاص
في المصرح المعطوف ايضا فيكون كلاهما الزاما للاختيار عنده قال وكلاهما حسن اقول
اذ معنى الاول انكار النفي ومعنى الثاني تقرير المنفي فاحدهما يستلزم الاخر قال فعلم ان
التقرير الخ اقول تفريع على كون الهمزة في الآية واشباهها للتقرير قوله بالوجه يعني في
عدم قولهم ذلك القول قال قل الذكرين حرم ام الانثيين اقول اى اذكري الضان
والمعز حرم الله تعالى ام الانثيين منهما ام ما اشتملت عليه ارحام الانثيين ذكرا كان
والمقصود انه تعالى لم يحرم شيئا من ذلك وان المشركين مفترون فانهم كانوا تارة يحرمون
ذكور الانعام وتارة اناثها وتارة اولادها كيف كانت ذكورا او اناثا او مختلطة
وينسبون ذلك التحريم الى الله تعالى فرد عليهم بانكار محل التحريم قال التقرير بمعنى
التثبيت اقول اى لا بمعنى الحمل على الاقرار فانه لا يناسب مقام التوبيخ كما قال فقد
تحقق العصيان منك ولكن كان ينبغي ان يتحقق قال وعليه قوله اتوف الدهر
الخ اقول اى قوله الى العلا المروي تمامه ام الجوزاء تحت يدي وساد وحاصل المعنى
انتفاء ما ينال مع ان يتوقع له بما فوق البدر ويكون الجوزاء التي فوق
البدر مرات لانها من منهم في الفلك الثامن وسادا تحت يدي وشأني اعلى
رتبة من ذلك قوله وعليه اى على كون الانكار للتكذيب في المستقبل قوله تع
هل جزاء الاحسان الا الاحسان اى لا يكون جزاء الاحسان الا الاحسان

قال وهل يدخل الضرغام فوتا لبوة البيت اقول الضرغام الاسد والمعنى اذا دخل
النمل الطعام لعامه لا يدخل الضرغام فانه متى كان طالبا للقوة وجده لغوه قال
والتهكم عطف على الاستبطاء اقول في المختصر الانكار وذلك انهم اختلفوا في انه
اذا ذكر معطوفات كثيرة ان الجميع معطوف على الاول لاصالته بتقدمه او كل واحد
عطف على ما قبله لقربه قال اصلواتك تامرك الخ اقول قال شعيبا عم كان
كثير الصلوة وكان قومه اذا راوه يصلي تضاحكوا فقصدوا بقولهم اصلواتك
تامرك الهزو والسخرية لا حقيقة الاستفهام بل هو مجاز من قبيل ذكر المسبب وارادة
السبب فان الاستفهام عن كون صلوة امرة له بذلك مسبب عن دعاء انه المحال
معتقد له وهو مسبب عن التهكم والسخرية وكذا الحال في التحقير والتهويل والاستبعاد
فان الاستفهام عن الشيء مسبب عن الجهل به المسبب عن خفائه من وجه لان
الحقير لا يلتفت اليه فلا يعلم وعن تهويله من وجه اخر لان الامر الهايل لعظمته يبعد عن
العقول فلا يعلم وعن استبعاد وقوعه ايضا لان ما هو قريب الوقوع في الاعيان
فاللايق به ان يكون حاصلا في الاذهان قال ومنها الامر وهو طلب الخ اقول هذا
تعريف اختاره الشيخ ابن الحاجب في الاقتضاء جنس وقوله غير كف يخرج النهي بناء
على انه لم يجعل عدم الفعل مقدورا فجعل المطلوب في النهي كف النفس عن الفعل المنهي عنه
فاحتاج الى اخراج النهي من تعريف الامر بهذا القيد وقوله على سبيل الاستعلاء
يخرج ما على سبيل التسفل وهو الدعاء وما على سبيل التساوي وهو الالتماس
واشترط سبيل الاستعلاء كما هو راي ابي الحسين ولم يهمله كما هو راي الشيخ الاشعري
ولم يشترط العلو كما هو راي المعتزلة لذمهم الادنى بامر الاعلى واورد على القيد
الاول نحو اكفف ورد بان المراد كف عن الفعل الذي اشتق منه صيغة الامر ايضا
وقيل الصواب على من همه ان يترك هذا القيد وتغير الحيثية فان اكفف له
اعتباران احدهما من حيث ذاته وانه فعل في نفسه وبهذا الاعتبار
هو مطلوب في قولك كف عن الزنا والثاني من حيث انه كف عن فعل وحال من احواله

وآلة لملاحظته وبهذا الاعتبار هو مطلوب في قولك لا تزن فاذا قيل طلب فعل من حيث
انه فعل دخل فيه كف عن الزنا وخرج عنه لا تزن وعلى الجملة فلا بد ان الاستعلاء غير
معتبر فيه لقوله تعالى حكاية عن فرعون ماذا تامرون اذ لا يتصور استعلاء
غيره عليه مع دعواه الالوهية ورد بان فرعون لما دهش بما بهره من امر موسى اظهر
التواضع لملايه استمالة لقلوبهم فخاطبهم بماذا تامرون قال ثم اختلف الاصوليون الخ
اقول اعلم ان ههنا امرين الاول لفظ الامر وهو امر وذلك حقيقة في صيغة افعل
استعلاء بالاتفاق ويطلق على الفعل مجازا عند الجمهور وحقيقة عند البعض
حتى يكون مشتركا فقد ذهب ابو الحسين البصري الى ان لفظ الامر مشترك بين
القول المخصوص والشيء والفعل والصفة والشان لتبادر الذهن عند اطلاقه
الى هذه الامور ورد بالمنع بل يتبادر الى القول المخصوص وقيل هو حقيقة في
القدر المشترك بين القول والفعل اعني مفهوم احدهما دفعا للمجاز والاشتراك
ورد بانه قول حادث مخالف للاجماع ثم انه حقيقة في الوجوب فقط عند جمهور
الحنفية وفي الوجوب والندب بطريق التواطي عند جمهور الشافعية حتى ان المندوب
ايضا مامور به عندهم الثاني صيغة الامر مثل افعل ونحوه فاختلف الاصوليون
في انها لماذا وضعت فقيل للوجوب فقط وهو مذهب الجمهور وقيل للندب فقط
وهو مذهب الجمهور وابي هاشم وقيل للقدر المشترك بينهما وهو الطلب فيكون
مشتركا معنويا وقيل مشترك بينهما لفظيا وقيل بالتوقف بين الوجوب
والندب وحمل الشارح على التوقف بين الاشتراك المعنوي واللفظي فكانه
اخذه مما يوهمه عبارة ابن الحاجب حيث قال الجمهور حقيقة في الوجوب ابو
هاشم في الندب وقيل للطلب المشترك وقيل مشترك الاشعري والقاضي
بالوقف فيهما اذ يتوهم ان الضمير في قوله راجع الى كونها موضوعة للقدر
المشترك وكونها مشتركة اشتراكا لفظيا والحق هو الاول كما صرح به الشارح
المحقق وغيره من المحققين ويحتمل ان الشارح اخذه من موضع اخر صرح فيه

ما ذكره هذا وان العجب ان الشارح بعد ما صرح باختلاف الاصوليين في المسئلة لم يكون القائل
بان الطلب على جهة الاستعلاء ايجاب او ندب من علماء الاصول قال الفاضل المحشي
كلام المفتاح يدل على ان الطلب على جهة الاستعلاء ايجاب او ندب ولعل
الشارح استفاد ما ذكره من كلام ابن الحاجب وفيه تدبر ولا تغفل قال وقيل
للقدر المشترك الخ اقول قال الفاضل المحشي ثم اذا جعل الطلب على جهة الاستعلاء
مشتركا بين الوجوب والندب لزم ان يكون الاظهر عند المص كون الصيغ
موضوعة للقدر المشترك مخالفا لما اختاره الجمهور من حيث كونها موضوعة
للوجوب وفيه بحث لان اللازم ملتزم عند المص لشواهد الاول اذ قال الاظهر
فلو كان ثانيا لكان الظاهر ترك الاظهر الثاني اذ قال اولا موضوعة لطلب
الفعل استعلاء ولم يقل موضوعة للوجوب مع كونه احق فالظاهر انه انما
قال ثانيا ومتى تستعمل العرف وعدلا عن اعتباره لم يعد الندب منها كما عد السكاكي
فيستفاد من ذلك كله ان الطلب على سبيل الاستعلاء مشترك بين الوجوب
والندب قال فالاولى ان يقال كالاباحة الخ اقول وجه انتفاء الطلب في الاباحة
ادنى مرتبة طلب الفعل بحيث يجاز على الترك فيكون ندبا لا اباحة والفرق بين الاباحة
والتخيير انك اذا قلت افعل هذا او ذلك فان اردت طلب احد الامرين مع جواز
الجمع بينهما سمي اباحة وان اردت طلبه مع امتناع الجمع بينهما سمي تخييرا والجامع
بين الاباحة والامر الاذن في الفعل فيه فيكون من استعمال الكل في الجزء
او المقيد في المطلق فان قيل الاباحة استفيدت من او قلنا مسلم ولكن الاستفادة
من صيغة الامر اعلم ان مراد اهل العربية بالحسن في هذا المثال الحسن البصري فانه
وابن سيرين من كبار التابعين والمثال انما صح في زمنهما اقول في التهديد الجامع
بينه وبين الامر التقابل فيكون من قبيل الاستعارة بتنزيل التقابل منزلة
التناسب بواسطة تهكم كما في قوله تعالى فبشرهم بعذاب اليم والحاصل ان
اعملوا منزلة لا تعملوا على جهة التهكم قال في التعجيز اقول الجامع بينه وبين المثال

حيث نسبة الاتيان الممتنع الذي لا يصح الامر به بالمقدور ونظرا الى زعم المخاطبين في
الظاهر فاستعمل صيغة الامر لاظهار عجزهم فيما زعموا فيكون استعارة قال
عجزوا فاتوا بسورة من مثله الخ اقول في الكشاف من مثله متعلق بسورة صفة لها اي
بسورة كائنة من مثله والضمير لما نزلنا او لعبدنا ويجوز ان يتعلق بقوله فاتوا
والضمير للعبد واعترض عليه المحقق عضد الملة والدين بانه لم لا يجوز على الثاني
ان يكون الضمير لما نزلنا واجاب عنه الشارح في المختصر بانه يقتضي الى ثبوت مثل
القرآن في البلاغة وعلو الطبقة ويشاده اذ التعجيز انما يكون عن الاتيان بالمأتي به فكان مثل
القرآن ثابت لكنهم عجزوا عن ان يأتوا منه بسورة وهو مح واما وجود مثل النبي
في البشرية والعربية والامية فليس بمحال بخلاف ما اذا كان وصفا للسورة فان
المعجوز عنه هو الاتيان بالسورة الموصوفة لكن التعجيز باعتبار انتفاء
الوصف فلما توجه عليه انه يقال فليكن التعجيز اذا تعلق من بفاتوا باعتبار انتفاء
المأتي به فيجوز ان يكون الضمير لما نزلنا على الثاني ايضا دفعه بانه احتمال عقلي لا يسبق
الى الفهم ولا يوجد له مساغ في اعتبارات البلغاء واستعمالاتهم فلا اعتداد به
ثم قال وليعتصم هاهنا كلام طويل لا طائل تحته وكانه اراد ما كتب مولانا شمس الدين
الكرماني في الانموذج نقلا عن القوم قال والتسخير اقول الجامع بينه وبين
الامر المشابهة ايضا حيث شبه الكون الغير المقدور للمأمور بالمقدور له في
ترتب المأمور به على الامر فاستعمل صيغته فيه قال والاهانة اقول الجامع بينهما
وبين الامر السببية فان الامر الاعلى للادنى سبب لاهانته في الجملة لا يقال
الاهانة هاهنا استفيدت من قوله حجارة او حديدا لانا نقول هو قرينة
حمل الامر عليها لانه الدال عليها والمفيد لها بالاصالة قال والتسوية اقول
الجامع بينها وبين الامر ليس الجامع بينه وبين الاباحة وهو الاذن لانتفائه
في المثال المذكور بل عدم المنع عن الفعل فان اراد ان التسوية استفيدت
من دخول او بين الامر والنهي فالجواب ما مر قال في التمني اقول الجامع بينه وبين

الامر مطلق الطلب فيكون من استعمال الكلي في الجزء او المقيد في المطلق وهذا لا ينافي عد التمني مما لا يكون لطلب الفعل اصلا حيث قال وذلك اما بان لا يكون لطلب الفعل اصلا وعد التمني منه لان المراد بان لا يفيد الطلب المعتبر في الامر اصلا اعني ما يستدعي امكان المطلوب لا يلزم منه ان لا يفيده في الجملة لجواز ان يفيد نوعا اخر من الطلب وبهذا يندفع المنافاة بين عد التمني منه وبين ما سبق في اول الباب من عده من انواع الطلب ثم سيأتي ان هذه الاربعة التي منها التمني فيها معنى الطلب قال الا ايها الليل الطويل الخ اقول هو مطلع قصيدة المعلقات السبع بتاريخ الشوق نوهجة وغلبة يا لجوى الحرقة وشدة الوجد من عشق او حزن واللوعج جمع لاعج وهو حرقة الفؤاد من الحب قال والى الثاني اعني الخ اقول عطف على قوله فالى الاول شار قال والدعاء نحو اغفر لي والالتماس الخ اقول الجامع بين الامر وبينهما الطلب وهو ظاهر قال ولكن في الالتماس الخ اقول لما فهم من عبارة المصنف ان المعتبر فيه انتفاء الاستعلاء مع ثبوت التساوي استدرك بان هذا القدر لا يكفي في الالتماس بحسب العرف بل لا بد من نوع تضرع لا الى حد الدعاء ليحصل الفرق بينهما قال وهو كالامر في الاستعلاء اقول لما كان طلب الفعل استعلاء قدرا مشتركا بين الوجوب والندب كما ذكر الشارح وحققناه لزم ان يكون طلب الكف عن الفعل استعلاء قدرا مشتركا بين التحريم والكراهة فيكون النهي موضوعا للقدر المشترك بينهما عند المصنف كما هو مذهب البعض قال كالتهديد اقول الجامع بينه وبين النهي التقابل كما ذكرنا في الامر وقوله اذ يستعمل لطلب الكف او الترك قال وقد يستعمل الامر والنهي لطلب الخ اقول واحمل الصراط المستقيم على ملة الاسلام انتج الاتحاد الاول بلا يحتمل الهدى على الدوام والثبات وحمله على زيادة فاهدنا على الاول مجاز قطعا وعلى الثاني تجعل مفهوما للزيادة وداخلا في المعنى المستعمل فيه كان مجازا ايضا وان تجعل خارجا عنه مدلولا عليه بالقرائن كان حقيقة

لان الهداية الزايدة هداية ايضا واذا احمل طريق الحق على دعاء الكمال بحيث يفيد كمال النفس بحسب قوتها النظرية والعملية لم يحتج الى ذلك بل يكون الطلب على حقيقته قال وقد ذكر في تحقيقه وجهان احدهما ان هذه الاربعة الخ اقول تحقيق الوجهين موقوف على مقدمتين الاولى ان المطلوب الذي يذكر بعد هذه الاربعة لو كان نوع لا يترتب عليه ما يذكر بعده الا باعتبار تعلق الطلب كان يترتب على نفس الطلب نوع يترتب عليه ذلك مطلقا الاول نحو اكرمني اكرمك فاكرام المتكلم لا يترتب على نفس طلب اكرام المخاطب بل على اكرامه من حيث كونه مطلوبا للمتكلم حتى لو لم يكن مطلوبا له لم يترتب غالبا فكان مترتبا على طلبه الثاني نحو اسلم تدخل الجنة فان دخول الجنة مترتب على الاسلام طلب او لم يطلب الثاني ان الطلب لكونه محض وسيلة لم يكن كما في الانشاء حتى لم تجز بتقديره في الشرط كما جاز تقديره حيث لم يجز ان يقال معنى اكرمني اكرمك ان طلب كرامتك اياي اكرامك كما جاز ان يقال معنى ابن بيتك ازرك ان توفيه ازرك اذا عرفتهما فاعلم ان الوجه الاول ناظر الى النوع الاول والثاني الى الثاني فتقرير الوجه الاول ان هذه الاربعة متضمنة معنى طلب الفعل وطلب الفعل لا يكون الا لغرض والا لكان عبثا فوجود ذلك الغرض مسبب عن ذلك الطلب في الخارج كما عرفت ان اكرام المتكلم الذي هو الغرض انما هو مترتب على اكرام المخاطب اذا كان مطلوبا للمتكلم فكان مترتبا على طلبه وانما قلنا ان وجوده مسبب عما ذكر في الخارج لما تقرر ان العلة الغائية لوجودها الخارجي معلولة للعلة الفاعلية بواسطة فعل المعلول لكن الغاية بحسب الذهن فكانت علة للعلة الفاعلية من حيث فاعليتها وهذا استعارة نظائر لا تحصى ولما فهم كون وجود السبب الخارجي سببا عن الطلب ومترتبا عليه في الخارج من ذكر الطلب اي المطلوب من حيث هو مطلوب لان المذكور دال عليه ذكر المسبب لصالح لان يكون سببا حاملا على الطلب

مطلب الوجه الغرض ترتب الاثار المقررة

بمنزلة القرينة من ذكر حرف الشرط في الاول وهي ان وحرف السببية في الثاني وهي الفاء التي
كانت في الفعل المنصوب ليعلم ان جزاء ما يتضمن الطلب فالجزم بالسبب الحاصل بان
مقدرة بعد هذه الاشياء وللحاصل ان الجزاء الاول في اصولها الاربع متضمن
معنى الشرط والثاني معنى الجزاء فقدر حرف الشرط في الاول والجزم بها الثاني
تحقيقا لمعنى الشرط والجزاء فاضمحل قول الفاضل المحشي اولا ان هذا الوجه يقتضي
ان يعتبر الجزاء المذكور مترتبا على الطلب ومسببا عنه وليس كذلك فان قولك
اكرمني اكرمك مقدر بقولك ان تكرمني اكرمك لا بقولك ان اطلب اكرامك
اكرمك فالجزاء المذكور مترتب على اكرام المخاطب للمتكلم لا على طلب اكرامه فالسببية
المعتبرة في الكلام انما هي بين الاكرامين وهو ظاهر اما اولا فلانه لا يلزم
ترتب الغاية المذكورة في موضع الجزاء على الطلب ان يكون تقدير اكرمني اكرمك
لما عرفت ان الطلب ليس كما يدل الافعال حتى يكون معتبرا بالاستقلال على ان
الطلب ههنا بمعنى المطلوب من حيث هو مطلوب فكيف يتوهم ذلك واما ثانيا فلانه
ان اراد بترتب الجزاء على اكرام المخاطب للمتكلم ترتبه على نفس اكرامه مع قطع
النظر عن كونه مطلوبا للمتكلم فباطل كيف ولو كان كذلك للزم ولو عادة
ترتب الثاني على الاول سواء طلب او لا كما في الاسلام ودخول الجنة وظاهر انه
ليس كذلك وان اراد به ترتبه عليه من حيث كونه مطلوبا له فمسلم لكنه المراد
بترتبه على طلب اكرامه كما عرفت وكذا ان اراد بالاكرامين نفسهما فلا تم ذلك
وان اراد بالاول الاكرام من حيث كونه مطلوبا فمسلم لكنه لا يفيده وقوله
ثانيا المناسب ان يقال العلة الغائية بوجودها معلولة لمعلولها ان كانت
بماهيتها علة له فان الكلام في سببية الطلب لما هو سبب حامل للطالب عليه
لا في سببية الطالب لما هو سبب حامل له على الطلب قوله وههنا قالوا ان العلة
الغائية تتقدم في الذهن على المعلول وتتأخر في الخارج عنه يؤيد ما ذكرناه
وان تدبر كلامه هكذا معلوله للعلة الفاعلية بتوسط المعلول وعلى العلية

العلة الفاعلية للمعلول فيكون علة للمعلول ايضا كان نعتبرها ظاهرا وذلك لان
التعسف انما يلزم لو لم يكن اعتبار الحيثية المفيدة لهذا المعنى بلا تكلف تأمل
مستفيضا وقوله ثالثا بعدما نقل كلام ايضاح المفصل فكان الشارح نبه من
اول كلامه الى الوجه الاول وجعل قوله بخلاف الجزاء الخ اشارة الى الوجه الثاني والحق
ان مجموع كلامه وجه واحد في المراد منه الوجه الثاني لا الاول بفساده وذلك
لما عرفت من الفرق بين الوجهين بالنظر الى النوعين وصحة الوجه الاول في
نفسه وتوقف الوجه الثاني ان كل كلام لا يوجد فيه من حامل للمتكلم عليه لا يكون
مبنيا والحامل على الكلام الخبري افادة المخاطب بمضمونه اي غالبا اذ قد يكون
الحامل غير ذلك كما تقرر في احوال الاسناد الخبري والحامل على الطلبي كون المط
مقصود المتكلم لذاته او لغيره ومعنى كونه مقصودا لغيره ان ذلك الغير يتوقف
على حصوله لا ان ذلك علة غائية للمط ومسببة عنه في الخارج كما ذكرنا في الوجه
الاول لا اشعاره بان الاول لو لم يطلب لم يترتب الثاني عليه وهذا حكم النوع
الاول المبني عليه الوجه الاول دون الثاني المبني عليه الوجه الثاني وتوقف غيره
على حصوله هو معنى الشرط والجزاء فاذا ذكر الطلب وذكر بعده ما يصلح توقفه
فقد وجد معنى الشرط والجزاء فاندفع قول الفاضل المحشي الاظهر ان يقال
فيكون ذلك الغير علة غائية للمط ومسببا عنه في الخارج كما ذكره في الوجه
الاول فان هذا المعنى ادل على ترتب الجزاء على المط مما ذكره من مجرد التوقف
فتدبر **قال** هذا اذا كان المذكور الخ **اقول** يعني ان الجزم الثاني بتقدير الشرط
في الاول اذا كان المذكور بعد الامر والنهي والاستفهام والتمني صالحا
لان يكون جزاء من مفهوم ولحديثهما وتقصد ايضا السببية بين الاول
والثاني حتى اذا لم يكن جزاء من ذلك لم يجزم الثاني كما في ابن بيتك اضرب
زيدا في السوق فلما ورد على هذا ان يقيموا الصلاة في قوله تعالى قل لعبادي
الذين آمنوا يقيموا الصلاة لا يصلح ان يكون جزاء من مفهوم قل فانه عز من

على محمد قوله عليه السلام دفعه يقوله واما قوله ثم قل العبادي الخ فهو حسن لكن الاحسن ان
يقال ان الصلوة ان فرضت بهذه الاية صح تعديه ان يقال لهم يقيموا الا ان الوجوب
يحصل بقوله والوجوب يقتضي في حق عباد الله المؤمنين وان نزلت بعد فرضيتها
ففي جعل فعلهم مرتبا على مجرد قوله ثم اشارة الى انه حق العباد المشرفين بالاضافة
الى الله تعالى في الايمان ان يكونوا بحيث يترتب امتثالهم على مجرد امره كما ان في قولك
ان توضات صحت صلواتك اشارة الى ان الطهارة هي العمدة في صحة الصلوة
حتى كانها مرتبة على الطهارة وحدها وكذا اذا لم يقصد السببية بقي الاول وان لم
ينجزم الثاني بل يبقى المضارع على رفعه كما بين في الشرح نظيره هذا القرآن قوله وبحلاف
قولك ان بيات مغلق بقوله اذا كان المذكور بعده الاربعة صالحا لان جزاء منها
وقوله واذا لم يقصد السببية الخ متعلق بقوله وقصد السببية قال كقوله
الا تنزل تصب خيرا اقول تنزل بضم اللام وجزم خطأ الا ان يراد به الوقف اقول
ينتقل منه بقرينة الحال الغرض النزول بل عرض محبته للنزول ولذا قال السكاكي
او كما قلت لمن تراه لا ينزل الا تنزل تصب خيرا امتنع ان يكون المطلب الاستفهام
التصديقي بحال نزول صاحبك لكونه حاصلا وتوجه بمعونة قرينة الحال الى نحو
الا تحب النزول مع محبتنا اياه قال فان قلت لا تنافي الخ اقول قد تقرر السؤال هكذا
معنى الهمزة التي بمعنى ام المتقطعة في ام الحذوا هو الانكار والتوبيخ بمعنى ما كان
ينبغي ان يتخذوا من دونه اولياء فهلا جعلت الفاء تعليلا حتى يستغني عن تقدير
الشرط ويجاب تارة بما في الشرح واخرى بان قوله فالله هو الولي ليس على معنى
المضي فلا يصح ان يعلل به ما هو ماض قال كان نعم الادراك البيت اقول
نعما ادراك البيت بفتح النون واد في طريق الطائف يخرج الى عرفات والربع
المنزل قال لانه لم يبق فيه معنى النداء اصلا اقول اي لا حقيقة كما في يا زيد ولا
مجازا كما بقي في المتعجب منه والمندوب فان كلاهما منادى وخلا معنى المتعجب
والمتفجع قال انا اي مضموم والرجل مرفوع كانه النداء الخ اقول اي ظاهر حاله اي في صفة

من ضم الاول وانه رفع الثاني كما في النداء لكن مجموع يا ايها الرجل شكلا في باب الاختصاص
في محل النصب على الحال قال نحن العرب اقرى الناس اقول العرب منصوب وانا اقرى لانه
اكرمهم وقرى وهو الضيافة خبر نحن قال نحن معاشر الخ اقول روي عنه عليه الصلوة
والسلام انه قال نحن معاشر الانبياء فينا بكاء البكاء بفتح الباء والقصر والمد وقلة
الدمع قيل الكلام الاول لا يحتاج اليه الصباب جمع صبابة بقية الاشياء كالدخان
والماء المصائب والاموه الصعبة قال قال ابن الحاجب الموضع الخ اقول قال
الفاضل الرضي لا اطلاق يقال الجميع منقول عن النداء وانتصابه انتصاب المنادى
اجزاء الباب الاختصاص مجرى واحد ثم تقول لكن جوزوا الضب ودخول
اللام في نحو نحن العربية لانه ليس بمنادى حقيقة ولانه لا يظهر في باب الاختصاص
حرف النداء المكروه مجامعته اللام قال انا ابن نهشل لا ندعي لاب الخ اقول تمامه
عنه ولا هو بالابناء يشرينا يدعي يفتعل من الدعوة وقوله عنه تعلق به
يقال ادعى فلان في بني فلان اذا انتسب اليهم وادعى منهم اذا عدل بنسبته
وهذا كما يقال رغبت في كذا ورغبت عن كذا وقوله لاب اي من اجل اب
ولكان اب وانتصاب بني على اضمار فعل كانه قال اذكر بني نهشل وحران الابدي
ويقال شريت الشيء بمعنى بعته واشتريته جميعا فهو من الاضداد والمعنى
انا لا نرغب عنا اننا ننتسب الى غيره وهو لا يرغب عنا فيبيعنا ويبيعنا به اذ يعد
ومعنى كل ههنا بصاحبه قال يا انا فتحري البيت اقول ناق تم فانتحري ام من
الجد والاناه كقناة بمعنى التاني والوقار والبا في متعلق بابك وصبري فعوق
افت والاحلاس جمع حلس وهو كساء يطرح على ظهر البعير والاتساع جمع نسع
بكسر النون وهو سير مضفور عريضا للتصدير اي الحزام في صدر البعير الظاهر ان
الاضافتين الاجنبيتين لادنى ملابسة ويحتمل ان يكونا على الحقيقة بان يشبه
ملابسه بالاحلاس والاتساع قال كقولهم يا بر منا البيت اقول قال الحنفي
ابن مطر الاسدي يرثي يحيى بن زياد ... الا على سعن فقولا لقبره سقتك الغوادي

ربعا ثم مربعا

فيا بني معان ان الحزة من الارض حطت للشماحة معجبها ويا بني معن كيف وارث جوده
وقد كان فيه البر والبحر مترعا بل قد وسعت الجود والجود ميت ولو كان
حيا ضقت حتى تصدعا فتى عيش في معروفه بعد موته كما كان بعد السيل مجراه مرتعا
ولما مضى معن مضى الجود وانقضى واصبح عرنين المكارم اجدعا بحاطب
صاحبيه له بان ينزل على بني معن ويلغا عنه المحامد وام الزيارة له والطرائق
فاراد بالعوادي عداه كل يوم والمربع منزل القوم في الربيع خاصة فيكون
ههنا ظرفا قال الامام المرزوقي ويجوز ان يكون مفعولا بان يراد به المطر فيه
ويكون المعنى سقاك العوادي مطرا بعد مطر ويجوز ان يكون مصدرا
من قولهم ربعنا الارض اذا اصابها الربيع فكانه قال بعث العوادي مربعا
بعد مربع اى سقيات سقيا بعد سقي في بعض النسخ اول حفرة وفي بعضها
اخر حفرة والثانية تشوق بعد مجيء وخطت بمعنى غيبت من الحط بالكسر
ومعارض يخطها الرجل المفسر بان يعلم عليها علامة بالخط ليعلم انه قد اختارها
ليبني عليها بنا تصدعا بمعنى يتصدع وتشقق والصدع الشق في الشي الصلب
والمرتع اسم مكان من رتعت الماشية رتوعا اى اكلت ما شاءت والعرنين
بكسر العين المهملة ما ارتفع من الارض والاجدع بالدال المهملة من
الجدع وهو قطع الانف قال وكقوله يا عين بكي عند كل صباح اقول
تمامه جودي باربعة على الجراح الشوله فاطمة بنت الاحجم الخزاعية وقد ذكر
الشارح الضمير باعتبار الشخص الشاعر قال الامام المرزوقي قوله يا عين بكسر
النون وحذف الياء لوقوعها موقع ما يحذف في النداء وهو التنوين ولان
الكسرة تدل عليه وباب النداء باب حذف وايجاز قوله بكي يجوز ان يريد
اكثري البكاء او ان تريد بكوري البكاء لان تضعيف العين اذا لم يكن للتعدية
مثل كرم يكون للتكثير او التكرير نحو ضرب وقتل وانما قال عند كل صباح لانه
اراد ان يجعل مبدا نهاره لذلك او لانه يريد انه كان وقت بكائه في

الاعداد وقت الغارات مع المنابذين فاجعلي باذ افتتاح البكاء عليه الساعة ذو الجودي
باربعة اراد بالاربعة الشوان التي هي مواصل بيان الراس وملتقاها ومنها يجي
الدموع يعني جودي به سعة كله ولا تدخري منه شيئا قال اى ينسب الى الكذب اقول
اشارة الى ان قوله يكذب على البناء للمفعول من باب التفعيل اقول فالحزبة هذه الصور
مجاز يعني ان الجزا الواقع موقع الانشا كالتفاول اقلا ظهار الحرص في وقوعه مجاز علاقة
الاول فانك اذا قلت وفقك الله للتقوى ادرت فحق الله لقاك فقد اعربت كون
المطلوب الذي سيحصل في المستقبل حاصلا واستعملت اللفظ الدال على الحصول قطعا
كانك اخبرت انه حصل فان المقصود لا يلتبس في حقيقته وانما سمي ههنا باعتبار الاول
اليه وكذا الحال في الصورتين الاخيرتين ويحتمل ان يكون كناية في بعضها كما اذا
قلت جاء الحبيب اظهارا للرغبة في مجيئه وتمنيا الاخبار عن مجيئه لكن لا بالذات
بل لينتقل عنه الى انك معشوق به ملتفت الخاطر اليه بحيث يحيل اليك حاصلا
محققا ينحو توقعه فيكون الاخبار بالوقوع كناية عن فرط الطلب وغاية
الشغف ونهاية الحرص والشوق قال ونحو ذلك من الاعتبارات اقول كان
يقصد الاحتراز عن نسبة المخاطب الى ما يكرهه من عدم اتصافه بالتقوى مثلا كما
اذا قلت اللهم وفقه للتقوى بخلاف ما اذا قلت وفقك الله للتقوى اذ ليس
هذا النسبة نظر الى ظاهر اللفظ او ان يقصد اظهارا نعقاد الاسباب كقولك
اشتريت لي كذا بدل اشتر اظهارا لحقق اعتقاد المتكلم لكمال جود المخاطب كقولك
اعطيتني مقام اعطني او ان يقصد ادخال السرور في قلبه كقولك اعطاك
زيد مقام ليعطيك الى غير ذلك مما يهتدي اليه بالتأمل في الاعتبارات قال
ليشمل الجمل الخ اقول فانها اذا كان لها محل من الاعراب تكون واقعة موقع المفرد
فيناف كونها كلاما لما بين المفرد والكلام من التنافي التام قال لان الكلام
ما تضمن الاسناد الاصلي الخ اقول هذا التفسير ذكره الفاضل الرضي
وهو المرضي واراد بالاسناد الاصلي الاسناد الى المبتدا او كون المسند الى

مطلب فصل ووصل

الفاعل بحيث لو اسند الى ضميره لتوزيع الكلم بالخطاب والغيبة فاذا لم يتغير بها فقد
اشبه الخالي عن الضمير فلا مشتركا فلم يوضع لان يسند بل انما يحصل له ذلك بسبب العارض
فيكون اسناده عارضيا لا اصليا فخرج المصدر المسند الى فاعله نحو دق الثوب
القصار والصفات المسندة الى فاعلها اذ لا يتغير بها في ثلاثة الاحوال فقوله المسند
الى فاعلها صفة لجميع المصدر والصفات واراد بكون الاسناد مقصودا بالذات
ان لا يكون مقصودا بتبعية الغير فانك اذا قلت زيد قام او جاني رجل لا يكون
اسناد قام الى ضمير زيد او رجل لذاته بل للرجوع الى المبتدا او الموصوف وكذا
الحال في زيد قام ابوه لان اسناده الى الابوه ليس لذاته بل لتعلقه بما قبله بسببها
قال والجملة لا يكون لها الخ اقول اورد عليه النقض بالجملة الواقعة جزاء عن ضمير الشان
نحو الله احد في قوله تعالى قل هو الله احد والجمل الخالية عن الضمير نحو جا الجيش وادم
فان الاولى في محل الرفع والثانية في محل النصب اجيب ايهما عن الاول بانها لا تقتضي موقع المفرد
وعن الثاني ان المراد بموقعها موقع المفرد وقوعها موقعها بكون الاصل ان يقع
المفرد لا ان يكون بمعناه وفيه تامل وقد تقرر ان الاصل في كل من الخبر والحال
هو الافراد فتدبر قال لما بين الكتابة والشعر الخ اقول المعارف بينهم ان
الكتابة تاليف النثر والشعر تاليف النظم فان اعتبر مطلق التاليف فالتناسب
بينهما ظاهر وان اعتبر النثر والنظم فبينهما تضاد نازل منزلة التناسب قال ونحوه
الظاهر ان اراد الخ اقول اراد به تلك الحروف لكن استعيرت لمعنى الواو كما ذكر في
كتب الاصول اذا قال له على درهم او ثم درهم يلزمه درهمان كما اذا قال له على درهم
ودرهم وقد ورد ثم في الحديث بمعنى الواو حيث قال عليه السلام فليكفر عن يمينه ثم ليأت
بالذي هو خير فلا تناقض فتدبر قال اذ لا ناسب بين كرم ابي الخ اقول قد يتوهم
ان الكرم يلزم الحلاوة لانه قيل عالم بمرارة النوى وحلاوة كرم ابي الحسين ولا
يخفى انه تكلف نادر عن الطبايع السليمة والصواب ان بينهما جامعا
خياليا وذلك ان من دأب الشعراء المتأخرين المخلصين معا لانتقال مما ابتدا الكلام

تنبيه او غيره الى المقصود مع رعاية الملايمة بينهما وقد ينتقل منه اليه بلا ملايمة ويسمى
الاقتضاب وهو مذهب قدماء العرب فابو تمام لما اراد الانتقال من النسيب
المدح وقصد الملايمة اختار هذه الطريقة لمقارنة هذين الامرين في خياله فيكون
بينهما جامع خيالي على ما سياتي تحقيقه ان شاء الله تعالى قال زعمت هواك عفى
الغداة اقول هواك وعفى مفعولا زعمت والغداة ظرف لعفى اخبارها ايضا بانه
عهدا لهوى وضميرها للديار وهو حال من طلل فاعل عفى الثاني والباء في باللوى
بمعنى في ورسوم عطف على ديار والمعنى زعمت الحبيبة هواك يا ابا تمام مندرسا
في قرب من الزمان كما اندرس طلل ورسوم في اللوى حال كونها من ديار الحبيبة قوله
والخطاب في هواك للنفس لم يرد ان الكاف مكسورة باعتبار ملاحظة تانيث
لفظ النفس بل هي مفتوحة ومعناه ان الخطاب ليس لغيره وقد مر مثله في مباحث
الالتفات في معنى قوله تطاول ليلك بالاثمد قوله ولا عذبت اي لا صارت بحوم
تذور حول الفناء على فرق متعلق بحوم قال لانه بيان لمعناه الثبات على اليهودية
وقوله انما نحن مستهزؤن رد للاسلام ودفع له لانه معكم نفي له حكمه اقول ان الكلام
انه توكيد لان قوله انا معكم معناه لان المستهزئ بالشيء المستحق به منكر له وادا ان لكونه
معتدا به ودفع نقيض الشيء تاكيد لثباته او بدل لانه من حقر الاسلام فقد عظم الكفر
او استيناف كانهم اعترضوا عليهم حين قالوا لهم انا معكم فقالوا اما بالكم ان صح انكم
معنا توافقون اهل الاسلام فقالوا انما نحن مستهزؤن وفي المفتاح انه تاكيد له او
استيناف فانه حال في الاحتمال التاكيد لما كان المراد بانا معكم هو انا معكم قلوبا
وكان معناه انا نوهم اصحاب محمد عليه السلام الايمان وقع قوله انما نحن مستهزؤن موقعا فضل له ذلك
ان يحمل على الاستيناف وان جيز ان التاكيد سواء حمل على المعنى المصطلح او جعل بمعنى
التحقيق والتقرير كما هو الحق في معنى البيان بالضرورة وكذا البدل في معنى
البيان والايضاح كما سبق في احوال المسند اليه في بحث الابدال شبه نظرا الى ان
الشارح انما اختار البيان لكونه اعم فايدة واتم عائدة واندفع ما قال الفاضل المحشي

ان جعلته بيانا ليس بواضح **قال** على معنى عاطفا الخ **اقول** لم يتعرض لفائدة العطف بالواو
في جمل لا محل لها من الاعراب احتياجا الى التعرض لخفائه فيه ولهذا قيل ان الواو
فيما بينها لتزيين اللفظ فقط وقيل انه لاستيناف الكلام وكذا موضعه المعلوم في النحو
انما هو المفردات وما في حكمها من جمل لها محل من الاعراب وفي الجمل التي لا محل لها فقد ذكر
له فائدتين الاولى دفع توهم الاضراب عن الجملة الاولى الى الثانية والثانية التشريك
والجمع بين مضموني الجملتين في التحقق بحسب نفس الامر وقيل ذلك معلوم بلا
واو للدلالة الجملتين على تحقق مضمونهما في الواقع فيشتركان فيه قطعا قلنا ما ذكره
انما هو بدلالة عقلية بما لم يكن المقصود من العطف تعيين القصد الى بيان الاجتماع
وتقوية الدلالة العقلية بالوضعية ثم اذا وجد بينهما ما سيأتي من التوسط بين
الكمالين او كمال الانقطاع مع الايهام تعين العطف ووجب كما سيأتي تحقيقه ان
شاء الله تعالى **قال** وليس او في مثل قوله تعالى الخ **اقول** لما فهم من قوله واو والمرام في
عطف الجمل مثلها في عطف المفردات ان او لا يخرج من كونها لعطف المفرد وعطف الجملة
ورد عليه ان او في قوله تعالى وما امر الساعة الا كلمح البصر او هو اقرب وقوله تعالى في
حق يونس عليه السلام وارسلناه الى مائة الف او يزيدون ليست لعطف واحد منهما فاجاب
عنه بقوله وليس او في مثل قوله الخ وتقريره ان ما ذكرنا انما هو اذا كانت للعطف
ومثل الايتين ليست له بل حرف استيناف لمجرد الاضراب بمعنى بل صرح به علماء الاصول
ايضا ويجعل بعضهم قوله تعالى في حق قطاع الطريق ان يقتلوا او يصلبوا او تقطع
ايديهم وارجلهم من خلاف او ينفوا من الارض من هذا القبيل **قال** كقوله تعالى بل هم
في شك منها **اقول** قال تعالى قل لا يعلم من في السموات والارض الغيب الا الله وما
يشعرون ايان يبعثون بل ادارك علمهم في الاخرة بل هم في شك منها بل هم منها
عمون لما نفى علمهم الغيب واكد ذلك بنفي شعورهم بما هو مآلهم لا محالة الرائع فيه بان
اضرب عنه ببين ما انتهى وتكامل فيه اسباب علمهم من الحجج والايات وهو ان
القيامة كائنة لا محالة لا يعلمونه كما ينبغي بل هم في شك منها كمن تحير في امر لا يجد عليه

دليلا مع بينها عمون لا يسكون ولا يلها الاختلال بصيرتهم وادراك اصله تدارك فادغمت
التاء في الدال وسعناه تتابع حتى استحكم **قال** وكم من قرية اهلكناها بياتا او هم
قائلون **اقول** البيات مصدر بمعنى البيتوتة وقع موقع الحال وقائلون من القيلولة
والجملة ايضا حال معطوفة على بياتا كانه قيل فجاء اهلها باسنا بائتين او قائلين فانما
خص هذان الوقتان لانهما وقتا الغفلة والراحة فيكون نزول العذاب فيهما
اشد وافظع **قال** نحو ثم انشأناه خلقا آخر الخ **اقول** قال تعالى فكسونا العظام لحما
ثم انشأناه خلقا آخر ذهب اهل التفسير الى ان المراد من انشأناه خلقا آخر نفخ الروح
فالغرض من هذا العطف هو استبعاد مضمون نفخ الروح عن كسوة العظام لحما
لظهور التفاوت بين حيوان ذي ادراك وبين جماد عار عنه **قال** ونحو ثم الذين
كفروا بربهم يعدلون **اقول** جوز صاحب الكشاف عطفه على قوله الحمد لله على معنى ان
الله حقيق بالحمد على ما خلق لانه ما خلقه الا نعمة ثم الذين كفروا بربهم يعدلون
فيكفرون نعمته وعلى قوله خالق السموات على معنى انه خلق ما خلق مما لا يقدر عليه
احد سواه ثم هم يعدلون به ما لا يقدر على شيء منه ثم قال فان قلت فما معنى ثم قلت
استبعاد ان يعدلوا به بعد وضوح آيات قدرته وقال الشارح في قوله في الوجه الاول
ثم الذين كفروا بربهم يعدلون وفي الثاني ثم هم يعدلون به اشعار بان الباء في الاول صلة
كفروا ويعدلون من العدول وفي الثاني صلة يعدلون من العدل بمعنى التسوية
وتقديم الصلة للاهتمام وتحقيق الاستبعاد وهذا تخصيص لثاني القيدين
لكل من الوجهين اقول يمكن ان يقال وجه التخصيص رعاية المناسبة بين
المعطوف بثم الاستبعادية وبين المعطوف عليها فانه اذا قيل ان الله حقيق
بالحمد على ما خلق من النعم فالمناسب في الاستبعاد ان يقال ثم الذين كفروا يعرضون
عن حمده ويكفرون نعمته فان من يستحق جميع المحامد من قبل العباد فالاعراض عن
حمده في غاية الاستبعاد ولا يناسب ان يقال ثم الذين كفروا يسوون به غيره
اذ لم يسبق صريحا ما يفيد امتناع التسوية بينه وبين غيره حتى يناسب استبعاد

التسوية وكذا اذا قيل ائت خلق ما خلق مما لا يقدر عليه احد سواه فالمناسب في الاستبعاد
ان يقال ثم الذين كفروا يسوون به من الذي لا يقدر على شيء لا ان يقال ثم الذين
كفروا به يصفونه بما ضده كما لا يخفى ثم قال الشارح وانما لم يحمل بعضهم على التراخي مع استقامته
لكون الاستبعاد اوفق بالمقام وقولها ستبعاد ان يعدلوا به ما يتقي بان ذلك
على الوجه الثاني فقط والظاهر انه على الوجهين اقول لم يرد التخصيص بالوجه الثاني
بل اراد الاكتفاء به لا لانفي توضيحه ان الوجه الثاني يفيد عطف اشراك الكفرة
الاصنام بالخالق على خلقه السموات والارض وظاهر ان المعطوف متراخ عن المتراخ
عليه بازمنة كثيرة بخلاف الوجه الاول فانه يفيد عطف كفرانهم النعمة على استحقاقه
تع المحامد ليس المعطوف مهنا متراخيا عن المعطوف عليه بالزمان البتة لان ذم
مستمر يوجد قبل المعطوف وحين وبعده فلما كان الوجه الثاني مظنة ان يراد معناها
الحقيقي فرع عليه السؤال بقاء العقيب حيث قال فما معنى ثم ليستقل منه انه ثم
على هذا الوجه الذي يفهم منه التراخي الزماني اذا كان الاستبعاد فلان يكون ثم
على الاول الذي لا يفهم منه ذلك اولى فتدبر فقطهم بما ذكر ان قوله لاستبعاد الا الخ
لخالق السموات والارض ملحوظ مما يفيده ظاهر عبارة الكشاف قال وكذا قوله تعالى
ثم كان من الذين امنوا بعد قوله تعالى فلا اقتحم العقبة الخ اقول يشير الى ان قوله
تعالى كان من الذين امنوا عطف على اقتحم العقبة وداخل في حكم النفي وان
قوله تعالى وما العقبة تقديره وما اقتحام العقبة ليكون فك رقبة بيانا لاقتحام
العقبة ووجه بعد المنزلة بينهما ان الايمان اصل الطاعات واساس الحسنات
وبدونها لا يقبل الاية لا اذ شرطها والتحقيق ان البعد بين فك الرقبة
وبين كونه من جملة الذين امنوا وتواصوا بالصبر وتواصوا بالمرحمة وحكم عليهم بانهم
اصحاب الميمنة فليتامل قال وقد يجيء لمجرد الترتيب والتدريج الخ اقول قال الفاضل
المحشي بمعنى التدريج في ذكر المعاني بان يذكر ما هو الاولى فالاولى كما في البيت فان
سيادة نفسه لخصوصه اولى من سيادة ابيه ثم سيادة ابيه من سيادة جده قال

بحر الاثير ثم هناك كالعاني قوله بنبيس شق المكرمين ثم اجالعاملين وقوله الاحسن الاليق
لمطابق البلاغة ان يقال ان في البيت من قبيل ادعاء الترتيب في السببية بان يدعى
ان الاب اتاه السود دمن قبل الابن والجد من قبل الاب كما قال ابن الرومي قالوا ابو
الصقر من شيبان قلت لهم كلا لعمري ولكن منه شيبان كم من اب قد علا
بابن ذرى شرف كما علا برسول الله عدنان فان قيل باي هذا التوجيه قوله قبل ذلك
جده قلنا انما يأباه اذا جعل قبل ذلك متعلقا بساد وليس كذلك بل هو حال من
جده قدمت عليه وقد صرح النحاة بجواز تقديم الحال على ذي الحال اذا كان ظرفا
وهذا ما يتوهم من المنافاة بين ثم وقبل ذلك قال هو الذي تسكب فيه العبرات
قوله كناية عن غاية اشكاله بحيث اذا لم يوجد الطالب يبكي من عجزه قال وهو ان
خذلهم وتخلاهم وما سولت لهم انفسهم اقول معنى تخلاهم تركهم والواو في
سولت اي زينت بمعنى او وسيد خالي فاعل خذلهم والاستبعاد الرفع
تدريج المتقضي نفسه ومختصا جزئيكون قال وبعد تسليم الخ اقول يعني انها اذا
كانت شرطية لا نم ان العامل فيها هو الى احتى يكون المعطوف عليه في حكمه وبعد
تسليم ان العامل الخ قال قلت اذا الشرطية هي بعينها الظرفية الخ اقول هذا جواب
عن قوله لا نم انا اذا في الاية ظرفية بل شرطية وهي على مذهب البصريين وانما
الكوفيون فيقولون اذا استعمل الظرف بمعنى وقت وقوع مضمون ما اضيف اليه
فلا يجزم به الفعل ويكون استعماله فيما هو قطعي الوقوع وللشرط بمعنى تعليق
حصول مضمون ما دخل عليه ويجزم به المضارع ويكون استعماله في امر على خطر
الوجود قال ولا شك ان قولنا اذا اخلوت قرأت القرآن اقول هذا جواب عن قوله لا نم
ان مثل هذا التقديم يفيد الاختصاص لكن يندفع به لان هذا المنع انما ورد على قوله
لما ان تقديم المفعول ونحوه من الظرف وغيره يفيد الاختصاص فيجب ان
ص يكون الجواب بحيث يفيد اثبات المقدمة الممنوعة وهذا الجواب يفيد بطلان [illegible]
حيث افاد التسوية بين اعتبار مفهوم الشرط وبين اعتبار ان التقدير يفيد الا

ثم الوضع الاصلي حصول الاختصاص لان المانع من العطف لكن الكلام خارج عن قانون
المناظرة وقوله ثم القيد اذا كان مقيدا الخ جواب عن قوله لانم ان العطف على مقيد يقتضي
يوجب تقييد المعطوف ولم يتعرض المجيب عن المنع الضمني الذي ذكرناه لعدم الحاجة
اليه بعد الجواب بما ذكر بطريق التسليم قال فكل حتف امرء يجري بمقدار اقول اختلاف
الكلمة الحتف باعتبار الاسباب فانه تارة يكون بالمرض وتارة يكون بالسيف او
الرمح ونحو ذلك والا فالحتف ليس الا واحدا وانما اختار هذه العبارة مع وجود
الوزن بقوله فحتف كل امرء لانها المناسبة لمقام الحرب حيث يأتي من كل جانب الاسباب
من السيف والرمح والنشاب نظيره ان قول الشارح فان موت كل نفس يجري
بمقدار الله تعالى لا يلايم غرض الشاعر وان كان مطابقا للواقع قوله والوجه ما
ذكرنا بد لاكثر المصالح الاجزاء قال فلكون الآية موكدة الخ اقول فان قيل هذه
المذكورات لكونها من التوابع يجب ان يكون لها ولما قبلها محل من الاعراب والكلام
ههنا فيما اذا لم يكن للجملتين محل من الاعراب قلنا ليس المراد ههنا بالتاكيد
واخواتها معانيها الاصطلاحية بل ما يفيد فايدتها كما يظهر من القرينة في موضع
كل منها قال وهذا على تقدير ان يكون الخ اقول بان يكون اسم السورة او القرآن
ويكون مبتدا محذوف الخبر اي الم هذه قوله او طائفة من حروف المعجم مستقلة
بان يقدر بالمؤلف من هذه الحروف ويكون مبتداء محذوف الخبر كما مر فعلى هذا كان حق
العبارة ان يقال وهذا على تقدير ان يكون الم جملة مستقلة بان يكون اسم السورة
او القرآن او يكون طائفة من حروف المعجم لان كونها طائفة منها غير مقابل لكونها
جملة مستقلة قال وههنا وجوه اخر الخ اقول تلك الوجوه بعضها مذكورة في
الكشاف وبعضها في تفسير الامام البيضاوي ويمكن ان يستخرج بعون الله تعالى
من الاول الى قوله تع الذين يؤمنون بالغيب مقدار عشر اية الف وجه من وجوه
الاعراب فمن ارادها فليتامل باعمال القريحة والاداب قال تساهل الخ اقول
اي يليق ويستحق وتخطا الجوهري هذه العبارة وصححها العلامة الزمخشري

في الاساس قال نوزانه اي وزانه الخ اقول اعلم ان الوزان مصدر قولك وازنت الشي الشي
اذا ساويته وهو تارة يطلق على الظرف فيكون المصدر بمعنى المصادر وتارة اخرى على رتبة الشي اذا
ساوى المرتبة فتجانس في امرين الامور اذا عرفت هذا فاعلم انه قال في المختصر
اعني وزان لاريب فيه مع ذلك الكتاب وزان نفسه مع زيد في جاءني زيد نفسه نظيره ان
لفظ وزان ليس زايد كما توهم وفيه بحث لان الظاهر ان القايل
بالزيادة يجعل الوزان بمعنى النظير فلا بد فيه الضم المذكور كما لا يخفى فالوجه
ان يقال المراد به المرتبة فكانه قال مرتبة لا ريب فيه مرتبة نفسه فلا زيادة ولا
حاجة الى الضم قال لان الكتب السماوية الخ اقول وذلك لان الحكمة في انزالها
تكميل النفوس البشرية بحسب قوتيها النظرية والعملية وذلك لا يكون الا بالهداية
فما هو اهدى فهو اكمل قال ولكن ذكر الشيخ الخ اقول اي المفهوم من كلام الشيخ
ان لاريب بمنزلة التاكيد اللفظي لا المعنوي لان نفي الريب عن الشي حكم بكماله ومعنى
ذلك الكتاب ايضا اثبات الكمال قال فمن المناسبة بين الاولى الخ اقول اشارة
الى ما ذكرنا انها ليست بتوابع حقيقة بل بمنزلتها قال يعني وسوس اليه الخ اقول
الوسوسة كلام خفي يقصد به الاضلال يقال وسوس اليه اي القى الوسوسة اليه فوسوس
اي فعل الوسوسة لاجله واضافة الشجرة الى الخلد على معنى ان الاكل منها سبب الخلود
الكلي وان لا يموت ابدا وملك لا يبلى اي لا يتطرق اليه نقصان فضلا عن الزوال
قال اقسم بالله ابو حفص عمر اقول بعده ما مسها من نقب ولا دبر اغفر له اللهم ان
كان فجر وفي بعض الرواية فما ان بها سكان منها قال العلامة
ان عمر رضي الله عنه اتاه اعرابي فقال ان اهلي بعيد واني على ناقة دبراء عجفاء نقباء
واستحمله فظنه كاذبا فلم يحمله فانطلق الاعرابي فحمل بعيره ثم استقبل البطحاء وجعل
يقول وهو يمشي خلف بعيره اقسم بالله ابو حفص عمر ما ان بها من نقب ولا دبر
اغفر له اللهم ان كان فجر قال اللهم صدق حتى التقيا فاخذه بيده
فقال ضع عن راحلتك فوضع فاذا هي نقبة عجفاء فحمله على بعير وزوده وكساه



قال ولا يجوز ان يقال الخ اقول منشأ السؤال قوله حيث جعل قوله يا ادم بيانا وتوضيحا
الخ وحاصله انه لا يجوز ان يقال انه من باب عطف البيان لمجرد الفعل مع قطع النظر
عن الفاعل لا للجملة حتى يكون ما نحن فيه وتقرير الجواب ان مجرد الفعل الثاني لا يقع
بيانا للاول لان القول اعم من الوسوسة والاعم لا يكون بيانا للاخص بل مجموع
الجملة الثانية بيان لمجموع الاولى وانما امر بالتامل لان ههنا امورا ثلثة الاول مجرد
الفعلين الثاني الفعلان من حيث اسنادهما الى الفاعل والثالث مجموع الفعل
والفاعل مع القيود ولما كان ظهور امتناع الايضاح بالنظر الى الاول
دون الثاني فان عدم كون القول المسند الى الشيطان بيانا للوسوسة يحتاج الى
التامل فيه ليظهر ان الايضاح انما هو لمجموع دون المقيد قال في طرح الواو
الخ اقول هذا ظاهر لكن الشان في بيان وجه تخصيص الآية الاولى بترك
الواو والثانية بالواو مع علو وجهه ان الثانية وقعت بعد قوله تعالى ولقد ارسلنا
موسى باياتنا ان اخرج قومك من الظلمات الى النور وذكرهم بايام الله ان
في ذلك لايات لكل صبار شكور والمراد بايام الله على ما ذكره رئيس المفسرين
ابن عباس رضي الله عنه نعماؤه وبلاؤه فكان المقام مقام تذكير النعماء والبلاء
وتعديدها ولما انشأ الامر بذكرهم فالمناسب ذكر الواو الدال على الاستقلال
بخلاف الاولى فانها وقعت في مقام تعداد اساءتهم بعد الاحسان واختيارهم الضلال
والكفر على الهداية والايمان فلا يناسب الواو كما لا يخفى قال وحيث ابهمها الخ اقول
قوله لانه اوقع علة تقدمت على المعلول وهو قوله كانه جنس اخر وفي قوله على جنس
العذاب اشارة الى ان المراد بالعذاب المذكور في سورة ابرهيم غير المراد في سورة
البقرة والاعراف لانه فسر بالذبح والقتل فيهما واريد به الجنس في سورة
ابرهيم دليل استعبادهم واستعمالهم بالاعمال الشاقة قال فانه بين عذاب اليوم
الكبير اقول انما جعله بيانا للعذاب ولم يجعله صفة ليوم كبير تقديرا لعائد اي فيه
لان حذف العائد المجرور ضعيف عند النحاة ولهذا قال الامام البيضاوي ...

في ذلك اليوم وهو شاذ عند القياس قال نحو قولي اسلمنا قال السلام اقول المتبادر منه انهم تكلموا
بالالفاظ العربية ولا بعد فيه لانهم كانوا عارفين بلغة العرب ايضا غاية انها كثرت
في ذرية اسمعيل النبي عم ويحتمل انهم تكلموا بلغة يعبر عنها ما يعبر في لغة العرب قال وهي
الفصل لذلك قطعا اقول اي ينبغي ترك العطف لدفع التوهم قطعا لكونه قاطعا
للوهم والا فالقطع بمعنى ترك العطف موجود في جميع الاقسام بلا رجحان للبعض على
البعض اللهم الا ان يقال هذا القدر يكفي في وجه التسمية ولا يشترط الرجحان
قال فيما الجملتين تباين الخ اقول اما التباين في الغرض فلان الغرض من الاولى بيان
الكتاب بالغة في الهداية حد الكمال تقريرا لنفي عنه وتحقيقا لكونه ذلك الكتاب
الكامل ومن الثانية وصف الكفار بانه يجري عليهم الالطاف ولا يوثر فيهم الا
والملة الاسلوب فلان طريق الاولى الحكم على الكتاب بجملة محذوف المبتدا موصول
بجزءها ذكر المتقين واحوال المؤمنين وطريق الثانية الحكم على الكافرين
بصدر الجملة تامة مصدرة بان المشعر بالاخذ في اسلوب اخر واعترض بان
الاولى كما انها مسوقة لوصف الكتاب بانه يهدي للمتقين كذلك الثانية مسوقة
لوصفه بانه ليس هدى لاضدادهم واجيب عنه بان الحكم على الكفار بان
وجود الكتاب وعدمه سواء عليهم لا يقتضي ان يكون كون الكتاب بهذه المثابة
غرضا مسبوقا له الكلام على ان الغرض من وصف الكتاب في هذا المقام تفخيم شانه
وذلك الشيء الانتفاع به دون عدم الانتفاع قال وهذه العبارة اوضح الخ اقول
قوله اوضح يدل على ان قولهم واضح في افادة ذلك المعنى وليس كذلك بل لا دلالة
لها عليها اذ كل ان معنى اعادة الصفة ذكرها مرة بعد اخرى فاذا ذكر
الشيء اولا بلا صفة وثانيا لم يوجد فيه اعادة الصفة اصلا بل اعادة الشيء بصفة
من صفاته فكيف يصح تفسيرها بذلك اللهم الا ان يقال انه من باب
المشاكلة او المراد بالاسم العلم هو موضوع للذات مع جميع المشخصات فاذا ذكر
اولا كان الصفة مذكورة بالتبع فاذا ذكرت بعده تحقق الاعادة فيحصل الدلالة

قال ان السؤال المقدر الخ اقول انه دفع لما ان سؤال المخاطب عن سبب احسانه لا وجه
له اذ هو اعلم من غيره بالاسباب الحاملة له على افعاله الاختيارية وهو مردود لان المفهوم
من كلام الشارح ليس كون السائل هو المخاطب لم ما ذكر بدليل انه لم يقل في التقدير
لماذا احسنت اليه بل قال لماذا احسن اليه بصيغة الماضي المبني للمفعول لا صيغة
الحكاية من المضارع لانه لا يناسب قوله احسنت الى زيد بصيغة الماضي فمراده
ان المقام مقام ان يسال غير المخاطب المتكلم عن السبب فتامل قال فان قيل ان
كان السؤال الخ اقول منشا السؤال قوله لاشتماله على بيان السبب الموجب وحاصله
انه لا معنى لترجيح الثاني على الاول باشتماله على بيان السبب لان السؤال في الاستيناف
ان كان عن السبب وجب ان يشتمل عليه الجواب والا لم يكن مطابقا لمقتضى
الحال فلا يكون بليغا وان كان قوله فان جر هذا الكلام يعني قوله وهذا عن
غيره فلا وجه لاشتماله عليه لفوت المطابقة قوله فان جر هذا الكلام يعني قوله
فمنه المنع وحاصل الجواب اختيار الشق الاول ووجه الرجحان ان الثاني يشتمل
على سبب السبب فيكون فيه تحقيق الحكم على ما ينبغي بخلاف الاول فانه يشتمل
على السبب فقط واعترض عليه الفاضل الحلبي بان الحكم المثبت لزيد في المثال
المذكور هو احسان المخاطب اليه وليس يقدر هناك سؤال من المخاطب عن
سبب احسانه اليه كيف وهو اعلم من غيره بالاسباب الحاملة على افعاله
الاختيارية نعم يتصور ذلك اذا نسي او اراد ان يمتحن غيره هل يعرف ذلك
ام لا لكنهما بمعزل عن مراد هذا الكلام وقد عرفت جوابه فلا حاجة الى
الاعادة نعم الاحسن ان يختار الشق الثاني ويقال المراد بالسبب ما
هو اصل في الجواب فوجه الاشتمال على تحقق الجواب فانك اذا قلت لصاحبك
احسنت الى زيد يخطر له ان يسال هل هو حقيق بالاحسان حتى يكون احسانه
اليه واقعا موقعه ام لا فاذا قيل انه حقيق بالاحسان فقد تم الجواب عن السؤال
المقدر واذا قيل صديقك القديم اهل لذلك فقد ادى بما هو الجواب عنه

حقيقته وهو الحكم بكونه حقيقا لذلك وزيادة ذكر ما يوجب استحقاقه وهو الصداقة
القديمة فبذلك يصح الاستحقاق ويتقوى الحكم به فيكون ابلغ واحسن قال وقد
يحذف هذا الخ اقول يعني ان كون الجواب تارة باعادة الاسم واخرى باعادة الصفة
لا يجري في سائر صور الاستيناف بل يجوز ان يكون بنحو ما مر السؤال عن السبب او
غيره بدون اعادة اسم او صفته وانما امر بالتامل لئلا يتوهم من التقسيم الى القسمين
بقوله وايضا منه ما ياتي الخ الحصر فيهما فان المقيد انما يجيء اما دونه منه ومنه
قال واما الوصل لدفع الخ اقول قال في المختصر فان قلت ما وقع في هذا الكلام فالمعطوف
عليه هو مضمون قولهم لانه بعضهم لما لم يقف على المعطوف عليه في هذا الكلام نقل عن
الثعالبي حكاية مشتملة على قوله قلت لا وايدك الله وزعم ان قوله وايدك الله عطف على قوله
قلت ولم يعرف انه لو كان كذلك لم يدخل الدعاء تحت القول وانه لو لم يحك الحكاية
بعينها قال للمخاطب لا وايدك الله فلا بد له من معطوف عليه انا دعي الزوزني حيث قال
قال ابو بكر الخوارزمي انشد فلان الصاحب قطعة لنفسه هذا البيت لئن هو لم يكفف عقاب
صحح فعقولا الطبيخ بترياق ريقه فاستحسنه حتى جمت من جيد له عليه
قال ابو منصور الثعالبي انشدت الامير ابا الفضل هذا البيت وحكيت له هذه
الحكاية فقال الامير لي اتعرف من اين سرق الصاحب معنى البيت قلت لا وايد الله
الامير فقال انه سرقه من قول القائل ونقل ذكر العين الذي اكل الصبح لدعت عينك
قلبي فما عينك عقرب لكن المصة من ريقك ترياق مجرب فنقلت [illegible] الامير
فقد ادى الى خطأ كبير [illegible] التخصيص بمونه الملخص مبني قوله ايد الله الامير
وقوله قلت لا كمال الانقطاع اذ الاولى انشائية معنى والثاني اخبارية معنى لكن اوقع
الواو بينهما لا للتشريك في معنى بل لدفع ان لا يتوهم انه يدعو عليه بنفي التاييد عنه
واعلم ان مراد الشارح من جعل المعطوف عليه مضمون قال ليس بيان الاشتراك
بين الطرفين بحسب المعنى لان هذه الواو بين الجملتين فلم يوجب لاو المصورة
فيه احتاج الى التاويل قال فانه لو قيل لا ايدك الله الخ اقول يروى ان ابا بكر

الصديق رضي مررنا برجل في يده ثوب فقال له ابيع هذا فقال الرجل لا اصلحك الله
يا امام المسلمين فقال له ابو بكر يا هذا هلا قلت و اصلحك الله ويحكى عن الصاحب
ابن عباد انه قال هذه الواو احسن من واوات الاصداغ على خدود المرد الملاح
قال وقد توهم بعضهم الخ اقول وهو الزوزني حيث قال يجب ان يعطف واما على
اما الاخرى بانها تعليل ان يقول واما الوصل فالدفع الايهام ونحو كذا واما للتوسط
ووجه كونه خبطا انه تصحيف اللفظ المذكور وتقدير محذوف ليس لحذفه
نظائر وتضعيف عبارة هي في غاية القوة والمتانة بناء على وهم فاسد قال لانه بمعنى
اسئل اقول وذلك لان قوله اسئل اي اسئلوا الى ان التجارة المحمدية نعليم لها والمقام
في التعليم هو الامر والنهي دون الحكم قوله اي وتشهدكم تفسير لقوله وانشهدوا قوله
اي احضر عليهم وقوله لاداة اي لا استفهام المقر على تفسيرها به قال لقد فعلا لم الخ
اقول اراد به تصرفه فيه وكان الشيخي مكان الجملي وتوقيف التصويح اذا لكان
في الاتحاد في تصويب الشكر قوله فالثانية اي اصطلاح لسياقه توضيحه حين يقول
الشارح والمص اعتقادا ان كلام المص في بيان الجامع سهو فبينه واراد اصلاحه الخ
قوله وتحن نشرح ارادهذا الكلام اي الكلام الذي نقله المص لا مطابقا
لما اراده بل مطابقا لما ذكره السكاكي قوله ثم بشير الخ ما في نقل المص من الاختلال
اراد به قوله الاتي وتظهر لك ما ذكرنا ان ليس المراد بالجامع العقلي ما يكون
مدركا بالعقل الخ وقوله بعد ذلك تظهر الفساد في قولنا لوهمي ان يكون
بين تصويرهما شبه تماثل الخ قال وهنا نظر اقول اي في كون التماثل جهة جامعة
نظر لانه في الاصطلاح عبارة عن الاتحاد في النوع فيوجد بين زيد وعمرو
فينبغي ان لا يتوقف صحة المثال المذكور على اعتبار اخر وليس كذلك ونحاصل
الجواب ان المراد ههنا ليس المصطلح المذكور بل اشتراكهما في وصف له نوع
اختصاص بهما كما يأتي في البيان ان شاء الله تعالى وقول صاحب المفتاح
ان العقل بتجريد المثلين عن التشخص في الخارج يرفع التعدد عن البين

لانا في ذلك لانه يجعل ذلك بمنزلة الحقيقة وما عداه بمنزلة الوصف التشخص قال فان
كل عدد الخ اقول فان العشرة مثلا تصير عند العد فانا قبل العشرين فان قيل يجوز ان
يقع مقابلا لان يفنى العشرون قبل العشرة اما الاول بحيث بعد العشرة بالواحد والعشرون
بالاربعة قلنا المراد انه يعد الشيء واحد كان يعد بواحد او اثنين او نحوهما
قال من حيث انه يسبق الى الخ اقول وذلك بسبب الاشتراك في ان اشرقت الدنيا
بهجتها اي بهاها وطراوتها اشراقا حسيا بالشمس والقمر ومعنويا بالشيء لا فاضة
عليها انوار العدل والاحسان قال ولذلك اختلف الخ اقول انتصاب تبا ودهرا
على التمييز منا سنا واختلف الى الفاعل وقوله وكم من صور لا انفكاك بينهما في خيال
بيان التراتب يعني كم من صور يجتمع في خيال واحد بالتقديم والتاخير ولا يجتمع في
خيال الاخر اصلا وقوله وكم من صور لا تغيب عن خيال بيان الوضوح يعني كم من صور
تنفتح في خيال المحب لا تغيب عنه كصورة المعشوق في خيال العاشق ولا تنفتح تلك
في خيال الشخص الاخر بل لا يقع فيه اصلا قال وتظهر لك ما ذكرنا اقول اي من تعبير
الجامع العقلي بامر بسببه يقتضي العقل اجتماعهما في المفكرة وتفسير الجامع الوهمي
بامر بسببه يقتضي الخيال اجتماعهما في المفكرة اقول فان قلت ما ذكرته من تعريف اقول
اراد بما ذكر قوله في بيان الجامع العقلي نظرا لانه اراد بالتصور الامر المتصور قال
وياباه قوله في التصور سوف الخ اقول لان الافراد انما يستفاد من التنكير والمص لما
عرف التصور انسد طريق استفادته فكيف يصح بعد اليه قال وتقوية كلامه
في الخ اقول وذلك لما سبق في بحث تقديم المسند اليه ان تقديم الفاعل على حال
كونه فاعلا ممتنع بالاتفاق قال الفاضل المحشي يمكن ان يدفع هذا الكلام من
غاية السقوط ويسند الى المذهب الكوفي وهو ان زيدا في زيد قام يجوز ان
يكون فاعلا قام وتقديم الفعل على الفاعل انما يجب على مذهب البصريين هذا كلامه
وعلى هذا يجب ان يحمل الاتفاق المذكور سابقا على الاتفاق بين البصريين
قال وهذا مبني على ما ذكره السيرافي الخ اقول هنا اشارة الى كون المناسب على

فلك فالثانية ايضا تتجه بناء على ما ذكره انه جزم على تقدير الرفع بعطف الجملة على الجملة
الاسمية ولم يجوز عطفها على الجملة الفعلية التي هي خبر المبتدا باعتبار حذف الضمير كما
جوزه بذلك الاعتبار على تقدير النصب وليس ذلك الا المحافظة المناسبة بعدم
مجانستها في تلك الصورة قوله والضمير محذوف لانه اذا عطف على خبر المبتدا الذي فيه
ضمير فلا بد ان يكون في المعطوف ايضا ضمير ليتوافقا قال والذي يشعر به الخ اقول
اراد به ابن الحاجب فان قيل لم لا يجوز ان يحمل كلام الشارح العلامة على هذا المعنى
قلنا لان هذا ليس مبنيا على اعتبار التقديم والتاخير بخلاف ما ذكره قوله قال
فيكون مغنيا اقول واما الضمير فيه ليس للربط بل لضرورة كون الحال مؤخرا
مشتقا فظهر ان الاصل هو الاعراب ثم الضمير قال فلما صرح الشر فامسى وهو عريان
اقول تمامه ولم يبق سوى العدوان دناهم كما دانوا وجواب لما دناهم وصرح الشر
بمعنى انكشف وصيرورة الشر عريانا كناية عن كمال ظهوره يعني لما ظهر الشر كل الظهور
وما بقي لا يشتبه ولم يبق بيننا وبينهم سوى الظلم الصريح جازيناهم بمثل ما
ابتدونا به قال وذلك اذا كان نصب الشرط اقول قال الفاضل المحشي هكذا في
النسخ التي رايناها والصحيح ان يقال بالاستلزام لذلك الكلام وفيه نظر لان
قوله لذلك الكلام ظرف مستقر ومعنى العبارة باللزوم الحاصل لذلك الكلام
وتلخيصه بلازمية ذلك الكلام اياه اعني مضمون الشرط وهذا صحيح لا ريب فيه
والاعتراض انما يرد اذا جعل الظرف لغوا متعلقا باللزوم حتى يكون ذلك الكلام
في المعنى مفعولا قال فانت طلاق الخ اقول يحكى ان الرشيد كتب ليلة الى
القاضي ابي يوسف يسأله عن قول القائل فان ترفقي يا هند فالرفق ايمن وان
تخرقي يا هند فالخرق اشأم فانت طلاق والطلاق عزيمة وفي بعض الروايات
والطلاق البتة ثلث ومن يخرق اعق واظلم فقال لما ذا يلزمه اذا رفع الثلث
واذا نصبها قال ابو يوسف هذه مسئلة نحوية فقهية ولا امن من الخطأ ان قلت
فيها برأيي فاتيت الكسائي وهو في فراشه فسالته فقال ان رفع ثلثا طلقت واحدة

لانه قال انت طالق ثم اخبر ان الطلاق التام ثلث وان نصبها طلقت ثلثا لان معناه انت
طالق ثلثا وما بينهما جملة معترضة فكتبت بذلك الى الرشيد فارسل الي بجوائز فوجهت
بها الى الكسائي يمنا والظاهر انه كما احتمل الرفع والنصب يحتمل وقوع الثلث والواحدة
اما الرفع فلان اللام في الطلاق ان حمل على العهد تقع الثلث وان حمل على الاستغراق ما
يتناوله تقع واحدة واما النصب فلانه يحتمل ان يكون على المفعول المطلق فتقع
الثلث لانه بمنزلة ان يقال انت طالق ثلثا وقوله والطلاق عزيمة معترضة ويحتمل
ان يكون حالا من الضمير المستتر في عزيمة وح لا تقع الثلث لان المعنى والطلاق
عزيمة اذا كان ثلثا فانما تقع ما نواه ثم هذا ما يقتضيه معنى اللفظ بحسب العربية
واما الذي اراده الشاعر فهو الثلث لقوله بعده فبيني بها ان كنت غير رفيقة
وما لامرء بعد الثلاث مقدم قال وقوله يرى كل ما فيها وحاشاك فانيا اقول
اوله وتحتقر الدنيا احتقار مجرب البيت لابي الطيب يمدح الاسود كافورا الوالي
بمصر حين خرج مغاضبا من عند الامير سيف الدولة الى مصر يعني انت تحتقر
الدنيا احتقار من جربها فعرفها وعلم ان جميع ما فيها يفنى ولا يبقى فلذلك تهينها
ولانه تخوفها وقوله وحاشاك استثناء مما يفنى ذكره تحسينا للكلام ورعاية
للادب في مخاطبة الملوك وهو حسن الموقع قال وقد يجي الخ اقول اي يجي الاعتراض
بعد تمام الكلام كما في الحديث فان قوله عم ولا فخر اعتراض يجي في الاخر
ويكون تسميتها اعتراضا في الاصطلاح وهذا مذهب البعض دون
الجمهور كما سيأتي ان شاء الله تع قال فلما خشيت الخ اقول اراد بالاخانيم
اسلحتهم ومالك رجل وافقه في الحرب والمعنى لما خشيت سهامهم هربت
وتخلصت ومالك مرهونا عندهم وفيهم الديم قال فلا يصح عطفه على
الامر الخ اقول يرد عليه انه على تقدير تخفيف النون يجوز العطف بان يكون
لا نبتغان في معنى لا نبتغا عدل به من الطلب الى الخبر للمبالغة في طلب وقوعه
كما مر في قوله تعالى لا تعبدون الا الله الى قوله وقولوا للناس حسنا او بان يكون

لابتعاد نهيا لحقه نون التأكيد الخفيفة على مذهب يونس فكسرت لالتقاء الساكنين
فانفقتا التشابه لجاز العطف قال ابو البقاء في القراءة بالتخفيف وجهان احدهما
انه نفى فيها وحذف النون الاولى من الثقل تخفيفا ولم يحذف الثانية لانها محركة فلو حذفت
احتيج الى تحريك الساكنة وحذف الساكنة اقل تغيير والوجه الثاني ان الفعل معرب برفع
وفيه وجهان احدهما هو خبر في معنى النهي كما ذكر في قوله لا تعبدون الا الله والثاني
هو في موضع الحال والتقدير فاستقيما غير متبعين قال امادوا منه محمد توحدوني
البيت اقول ولم تبغاني مصعب وبنو ابيه فاين احيد فكان الشاعر حين جنى جناية
فطلبه مصعب بن الزبير واخواته تبغاني اي طلبني بنو ابيه اي اخوته والاستفهام في
اين احيد اي اميل واعرض للانكار ولا احيد تاكيد له اماد وا اي مكنوا الى القتيل
من دمي اي دم وجب علي من افادة الامير مكنه منا لقود وما ينهنهني اي ما
يزجرني وما يكفني وعيدهم عما كنت عليه من الانتقام منهم ومن ابائهم قال
ولا معنى لكذا اقول اي الاختلاف الاصل فلا يصار اليه الا لضرورة ولانه يفوت المبالغة
الموجودة في الاية كما لا يخفى على المتامل قال اصدقه في مريته وقد ماترب البيت
اقول قبله بني من الغربان ليس على شرع بجزنا انا الشعوب الى الصدع اراد بالبني
الحي والغربان جمع غراب والشرع الطريق المستقيم والتحبير الاخبار والشعوب
جمع شعب بفتح الشين وهو الجمع والصدع التفريق اصدقه في مريته اي اصدق
هذا الغراب المنبئ عن الفراق حال كونه في شك فيما اخبر به والاحسن ان
يجعل في مريته ظرفا لغوا متعلقا باصدقه ليناسب بالمعدة كمال المناسبة يعني
لاستيلاء خوف الفراق علي صرت اصدقه مجازا في شكوكه فيه غير تحقيق الصدق
في الحال اذ شك قوم موسى عم ولم يصدقوا في امر قطعي يقيني بعد ان ايد بتسع
ايات تدل على صدقه وايات كانت احدى عشر بيانا فيها اليد والعصى واما
التسع فهي الفلق والطوفان والجراد والقمل والضفادع والدم والطمسة
والجدب في بواديهم والنقصان في اثمارهم ومزارعهم ومعنى الطمس هو

ان اموالهم حجر ثم انقلبت حجارة وذلك بدعاء موسى عم ربنا اطمس على اموالهم قال
يمتنع رفع فوه اقول من نصبه جعل المفرد في موضع الجملة وهي فوه الى في نصب فاه
بمنزلة ان فوه الى في معنى مشافهة فاعرب بها ما يقبل اعراب المفرد وهو النصب المناسب
ههنا قال وما قولهم ذا البيت الخ اقول جواب عما يقال ان المبتدا في هذا البيت شيئان
فلا يمكن تاويلهما بالمفرد فكيف يصح قوله وما جاء بدونه فسبيله سبيل الشيء الخارج
عن قياسه واصله بضرب من التاويل وتقرير الجواب ان المبتدا ههنا وان كان
شيئين لكن الخبر لما قدم على المبتدا الذي هو فاعل في المعنى صار كانه مسند الى
الظاهر وهو مفرد في التقدير فكانه قال وجدته حاضره اي حاضرا جنته قال وينبغي
ان يقدر ههنا خصوصا الخ اقول ليكون مفردا صالحا لوقوعه حالا لعدم
الواو قال وان امرا اسرى اليك البيت اقول الاسراء السير بعض الليل ودونه
اي عنده موماة اي مفازة وبيدا اي صحراء سملق اي مستو لا نبات فيه قال في
الحال على الخصوص اقول لان الشيخ قال ينبغي ان يقدر ههنا خصوصا قال والاولى
ما يجوز اقول اراد بالاولى الاسمية والفعلية الماضوية وبالاخرى الفعلية المضارعية
والحال المفردة قال فقلت عسى ان تبصريني البيت اقول قيل كانه يخاطب امراة
عذلته على اعتبار بنات بنيه فيقول فقلت لهذه المراة لا تلوميني فانهم عسى
ان تبصريني يوما الحال ان اولادي في يميني وفي يساري كالاسود الغضاب
قال كقوله نصف النهار الماء غامره اقول تمامه ورفيقه بالغيب لا يدري المثل
للمسيب ابن علس يصف غائصا في الماء من الغداة الى نصف النهار بالرفع يعني
انتصف غامره اي ساتره بالغيب ملتبس بالغيب يعني غائب عنه لا يدري
حاله

مباحث الايجاز والاطناب والمساواة

قال اذا قال الخميس نعم قال الشعر للمرقش الاكبر تمامه
لا يبعد الله التلبب والغارات اذا قال الخميس نعم التلبب التحزم والنهوض
والخميس الجيش الذي له خمسة اركان مقدم وخلف وميمنة وميسرة وقلب هو

الوسط يعني لا يبعد الله التصدي للنهب والاخذ اذا قال اهل الجيش بعضهم لبعض هذا نعم
فاعبرها واغنموها الحيضة ان يقال الغارة يفضي اليها غالبا قال وقددت الاديم لراهشيه
البيت اقول قصة ان جذيمة كان قد ملك العراق الى اطراف الروم فقتل ابا الزباء
يقال انه نبعى ويقال انه من قضاعة واستولى جذيمة على ملكه ثم تركه ورجع
الى العراق وملكت الزبا بعد ابيها فبعثت الى جذيمة اني قد رغبت فيك واردت
ان تزوجني فيضم ملكي الى ملكك فنشأ بذلك وشاور وزراءه فاجمع رايهم على
ان يسير اليها وخالفهم قصير بن سعد فلم يقبل جذيمة رايه فلما قرب من بلادها
تلقاه اصحابها بالهدايا وتحية الملوك ولما دخل جذيمة الى الزبا كانت تكشفت
وكيت فامرت به فاقعد على نطع وجي بطست من ذهب وشد عضداه بالاديم
كما يفعله الفصادون وقطعت راهشاه فلما ضعفت يداه من سيلان الدم
سقطتا فقطر بعض الدم خارج الطست فقالت لا تضيعوا دم ملك فقال
جذيمة دعوا دما ضيعه اهله قال في قول زهراب الى سلمى اقول في الصحاح ابو سلمى
بضم السين والد زهير ابي سلمى الشاعر وليس في العرب غيره واسمه ربيعة بن
رياح من بني مازن يقال الرجل على القلب اي جاهل قال لانها الاصل والمقيس عليه
اقول هذا التعليل غير واقع موقعه بل موقعه قوله سابقا وان الاولى ان يقال
المقول لفايدة فان المقتضي لبيان فايدة العدول عن قوله بان الايجاز
والاطناب والمساواة حيث لحظ المساواة في العنوان وقدمها في البيان
والتقديم في هذا المقام تابع للتقديم في قوله بلفظ مساوله فكان عليه ان يذكر
التعليل هناك كما لا يخفى الخ اقول اعترض بان المكر لا يكون الا سيئا فيكون
لفظ السيء زايدا على اصل المعنى لفايدة نحو التقطيع فلا يكون من قبيل
الاطناب لا المساواة واجيب بمنع ان المكر لا يكون الا سيئا فانه يسند الى
الله تعالى حيث ورد في التنزيل مكر الله والشيء لا ينسب اليه تدبر قال
انا النوعية عطف على التعظيم اقول لا يقال الحيوة العظيمة نوع ايضا فكيف يصح

عطف النوعية على التعظيم كما يفهم من تقرير الشرح فتامل قال فالمعنى لكم في هذا
الجنس من الحكم الخ اقول جعل اللام في القصاص لتعريف الجنس في الحكم المتعلق
بجنس القصاص جنس من الحكم فالمعنى ولكم في هذا الجنس من الحكم الذي هو
شرعية القصاص حيوة عظيمة قال ولا يلزم من هذا ان يكون اقول بل وكما
فانما هو كثرة لا نفسه قال وليت حسنه ليس من جهة الخ اقول فيه بحث لان
رد العجز على الصدر تكرار مخصوص فيهما متحدان في الخارج فيحال الحالي عن
التكرار على ما فيه هذا التكرار عين ما اشتمل عليه رد العجز على الصدر فلا يكون
من المحسنات وما نقل من توهم الاحسن في رد العجز على الصدر الخ اعتراف
بحسن رد العجز على الصدر مطلقا مع ان هذه الاحسنية موجودة ههنا
فان الفعل الاول غير الثاني في المعنى فالصواب في الجواب ان يقال المعدود
من المحسنات هو الذي يكون كلماته اثنين اكثر من الكريمتين كما يشهد به
التتبع وههنا لا يبقى سواهما الا كلمة واحدة يبقى ههنا ما قصد وهي ان
الضمير في حسنه راجع الى رد العجز على الصدر فيكون المعنى حسن رد العجز على
الصدر دفعها ان المراد بالضمير معناه الاصطلاحي وبالظاهر معناه اللغوي
فكان قال حسن هذه الصنعة البديعية من جهة رد الاخر على الاول قال
وسلامته عن توالي الاسباب الخفيفة اقول وهي ان يجمع حرفان ثانيهما ساكن
نحو قم وقل فقد توالى في خمسة مواضع واحده هولاء القتل الاول وان القتل انفى قال
وفيه نظر لان تقديم الخ اقول لانه ليس تقديم ما حقه التاخير ويمكن دفعه
بان ما ذكرنا يلزم اذا لم يكن المبتدا مخصصا بشيء اخر غير التقديم وقد تخصص
ههنا بالصفة حيثما ان المعنى حيوة عظيمة او نوع من الحيوة قال ان الصفة
اذا كانت الخ اقول اعلم ان الصفة لما احتاجت الى موصوفها في القيام كان
القياس ان لا يجوزوا حذفه لكنهم جوزوه اذا ظهر امره واشتهر بحيث يعلم
اطلاق الصفة فاذا كانت مذكورة بحذف موصوفها تارة جوازا واخرى

وجوبا كالقرب في موضعه واما اذا كانت جملة او ظرفا او جارا مع المجرور فيكون حذفه
بالشرط المذكور لكن لا كالاول في الكثرة لان القايم مقام الشي ينبغي ان يكون
مثله والجملة ونحوها في حكمها مخالفة للمفرد الذي هو الموصوف وانما كثر بالشرط
المذكور لقوة الدلالة عليه حيث ذكر قبلها ما اشتمل عليه فكان في حكم المذكور فان
تقديره منهم دون ذلك فريق دون ذلك ونحوه وتقديره منا القوم دون
هذا احذان تخصل وبحوه وفي غيره اي حذف الموصوف في غير ما وجد فيه الشرط
المذكور نادر لانتفاء ما يربط بينهما كما اذا قيل ما في الدار دون هذا لا
سيما اذا لزم منه اي من حذف الموصوف اضافة غير الظرف الى الجملة فانه في
غاية الندرة لا يوجد في كلام من يعتد به كما اذا قيل انا ابن ضرب قوله تلفظ جلاء اي
اذا علم انه اضافة غير الظرف الى الجملة في غاية الندرة علم ان لفظ جلا ههنا
ليس بمحل بل مفرد لانه علم فلما ورد عليه انه يجب ان ينون دفعه بقوله وحذف
التنوين لانه محكي عن الجملة كزيد في قوله نبيت اخوالي بني يزيد فانه محكي بالضم
عن يزيد في حق لهم المال بزيد لا بزيد المال فلا يتغير حاله في المواقع المختلفة
من التنبيه يتعدى الى ثلاثة مفاعيل مفعوله الاول الضمير المتكلم ابنه مقام فاعله
واخوالي مفعوله الثاني وبني يزيد بدل من اخوالي او عطف بيان له وظلمهم
اي صياح في موضع المفرد مفعوله الثالث تقديره نادين وظلما مفعول له والعامل
فيه معنى قوله تديداي يصيحون لاجل ظلمهم علينا متعلق بظلما ويجوز ان
يتعلق بظلم وعلينا اي لهم صياح علينا تقديره تضمين الصياح معنى الحبس
والمعنى اعلمت انا ان هذه الجماعة الذين هم اقربايي لهم لاجل ظلمهم مع
علينا قال كما في نحو باب الاستثناء اقول زاده قوله ومنه الاول فانه
يجوز تقدير الشرط بعدها ويجوز في غيرها القرينة قال ولا يتصور مطلوبا
الخ اقول هذا بيان لقوله او ليذهب نفس السامع كل ممكن اي لا يتصور
السامع مطلوبا انه كان جزاء الشرط من المطالب كما هو في قوله حتى اذا جاها

وفتحت ابوابها او سكوتها انه كان من المكارم كما في قوله تعالى ولو ترى اذ وقفوا الاية
الا ذهب اي السامع يجوز ان يكون الامر اي جواب الشرط اعظم شيء اي من ذلك
المقصود بخلاف ما اذا ذكر جواب الشرط فانه حينئذ يتعين ذلك فربما يسهل امره
عند السامع فلا يكون عظيما عن ان يكون اعظم من كل ما يتصور لا يرى
ان المولى اذا قال لعبده مشيرا ايلاه والله لان قمت اليك ولم يذكر جواب
الشرط بل سكت تزاحمت اي اجتمعت عليه اي على العبد من الظنون بيان لما في
ما لا تزاحم ندم عليه اللام في للوعيد متعلقة بالمعرضة اي الطاربة العارضة
لوعيد المولى اياه لو نقض من مواخذته حالا من ضرب العذاب لانه في المعنى
مفعول وعلى ضرب متعلق بنصب المبنى لو ان الباقي على فعله وحالات من الجملة
قال والمستثنى في نحو ما جاءني ليس الا زيد اقول تقديره ليس الا زيدا
وتقدير يبين ذراعي وجبهة الاسد بين ذراعي الاسد وجبهته وتقديره
يا رب ويا غلامي يا ربي ويا غلامي حذف الياء اكتفاء بالكسرة والجواب
القسم نحو والفجر وليال عشر قالوا المراد عشر ذي الحجة والجواب ليعذبن يدل عليه
قوله الم تر الى قوله فصب عليهم ربك سوط عذاب وجواب لما نحو فلما اسلما
اي اطاعا الحكم الله وتله للجبين اي صرعه على شقه فوقع احد جنبيه
على الارض تواضعا على مباشرة الامر تقديره كان ما كان مما ينطق به الحال
ولا يحيط به المقال قال نحو لا يستوي منكم من انفق اقول هذا مثال لحذف
المعطوف مع حرف العطف قال واما جملة اقول اراد بالجملة ههنا الكلام
المستقل الذي لا يكون جزءا من كلام اخر بقرينة انه لم يعد كلا من الشرط
والجزاء جملة قال اي فعلنا ما فعلنا اقول من اختيارات الشوكة لكم مع ودادتكم ان
غيرها يكون لكم ليحق الحق اي يثبته ويعليه ويبطل الباطل اي يمحقه ويستاصله
وانما قدر الفعل المحذوف موخرا تنبيها على قصد معنى الاختصاص اي ما
اختارها لكم وما نصركم عليها الا لهذا الغرض الذي هو سيد الاغراض

قال اي الزمان بنوه البيت اقول يعني ان ابناء الزمان من الامم السالفة كانوا
نحين فان الدهر عقوا ان الزمان فرهم واتاهم ما يفرحون به ونحن ابناء
الزمان اذا ان كونه حزنا فلم نجد عنده ما يسرنا بل نجد فاما يسوؤنا قال في ظاهر
كلام الكشاف اقول قال صاحب الكشاف الفاء في فانفجرت متعلقة بمحذوف اي
فضرب فانفجرت او فان ضربت فقد انفجرت كما ذكرنا في قوله تعالى فتاب عليكم وهي
على هذا الفاء فصيحة لا تقع الا في كلام بليغ وظاهر قوله وهي على هذا توهم الحاجة
الى تقدير الشرط وهو مدفوع بقوله كما ذكرنا فانه اشارة الى الوجهين
المذكورين في قوله فتاب عليكم وكذا قوله وهي على هذا اشارة الى كونها متعلقة
بسبب محذوف شرطا كان او غيره ولذا قال الشارح وظاهر كلام الكشاف
وانما سميت فصيحة اما لافصاحها عن محذوف واما لافصاح الها بوصف
صاحبها وقال صاحب المفتاح وانظر الى الفاء التي تسمى فصيحة في قوله
تعالى فتوبوا الى بارئكم فاقتلوا انفسكم ذلكم خير لكم عند بارئكم فتاب عليكم
كيف افادت فامتثلتم فتاب عليكم وفي قوله فقلنا اضرب بعصاك الحجر
فانفجرت معنى فضرب فانفجرت ولما احاط في الاتيان العطف لقلة القدر
ولان الفاء الجزائية لا تدخل على الماضي المتصرف الا مع لفظة قد واضمارها
ضعيف توهم من ذلك ان تقدير الشرط داخل في عدة كون الفاء فصيحة
والصواب خلافه لان العلم عندهم في الفصيحة البيت المذكور في الشرح
وهو تقدير الشرط وفاقا ولذا قال هاهنا ايضا وظاهر كلام المفتاح قال
قالوا خراسان البيت اقول اي ان صح ما قلتم ان خراسان اقصى مقصد فا
والمسير فمتى ما يراد بنا فقد جئناها فاين لنا الخلاص المقول اي الرجوع
الى الوطن والبيت للعباس بن الاحنف وبعده سيكون الذي اجولوا امله
اما الذي كنت اخشاه فقد كانا • عين الزمان اصابتنا فلا نظرت
لقلبنا الهائم المكسور احيانا قال طرب لصوت البارق المتعالي اقول فاعل

طرب البارق الذي بعقداد متعلق به بغداد بالدال المهملة وبالمعجمة وبالنون ايضا وكان
الاصمعي نسيها مدينة السلام وينهى عن ان يقال بغداد لانه سمع في الحديث ان
بغ صنم وداد بالفارسية عطية فكانها عطية الصنم والوهن نصف الليل نصب
على الظرفية وما في الموضعين التعجب قال فان العقل دل على الخ اقول هذا انما يصح
على مذهب المعتزلة والواقفين من اهل السنة واما على مذهب جمهور اهل السنة
فتعلقها بالاعيان حقيقة يراد به تحريم الفعل كالخمر والخنزير ونحوهما كما تقرر في
الاصول قال فيه تسامح لانه اريد بمعنى الدلالة اقول لا يقال المضاف محذوف
والتقدير من دلالة الادلة لانه لا يدفع التسامح بل يقرره ويؤكده قال اي احدهما
وليس المراد الخ اقول هذا اشارة الى دفع ما يرد على المطلب اي في قوله او عذابا في
بيان التعيين وحاصل الدفع ان التشكيك ليس في التعيين اذ لا خفاء في
تعيين احدهما بل التشكيك في المعنى اذ الامر اي العذاب وتلافي الدرجة
امر بالتامل قال كقوله قد شغفها حبا اقول في الصحاح الشغاف غلاف القلب وهو
جلدة دونه كالحجاب يقال شغفه الحب اي بلغ شغافه قال في العادة ودلت
الخ اقول فيه بحث لان الموافق لغرض الحاح هو تقديم الى الاخير لانها لما
لكن زليخا كانت مقهورة العشق مغلوبة الهوى ارادت ان تظهر لهن اذ يوسف
اباها لم يقع موقعه لانه مخالف للعادة فكانها قالت فذلكن الذي لمتنني
في حبه لو ما خالفنا للعادة فهو بالغ غاية اللطف قال فيقدر ما جعلت
الخ اقول اي يقدر لفظ ما جعلت التسمية بمعنى اللفظ الدال على ما جعلت
التسمية مبتدأ لان التسمية انما جعلت مبتدأ للفعل الحقيقي والقسم انما
هو الفعل الاصطلاحي الدال عليه ففي الكلام حذف مضاف قال كقولهم الخ اقول
وهذا دعاء الجاهلية حيث يجيزون بالبنين عن البنات وقد ورد
النهي عنه قال فان كونه هذا الكلام الخ اقول ادكون المخاطب مقارنا
للاعراس وملابسا به دل على ذلك ولم يذكره اكتفاء بقوله سابقا اي المخاطب

بالفعل قال وذلك لان الاذان الخ اقول يريد بيان فائدة ضم الكمال الى اللذة حيث
قال او تكمل لذة العلم قال وهنا الايضاح يعد الخ اقول اعترض عليه بان المخاطب
في هذا الرب تعالى فلا يتصور في الفرقان الاحزان ويجاب بان القران انما نزل على
اسلوب كلام العرب فلا بد ان يكون في نفسه بحيث يفيد ما لو خوطب به لمع الافادة
مع قطع النظر عن خصوص المخاطب قال وقضينا اليه الخ اقول عدى قضينا بالى لانه
ضمن معنى اوحينا كانه قيل فاوحينا اليه اي الى لوط عم مقضيا بانا ان دابر
اي اخر هولاء المجرمين مقطوع مصبحين اي حال دخولهم في الصبح والمراد
انقطاع نسلهم بهلاكهم بالمرة والاستشهاد ان قوله ان دابر هولاء تفسير وايضاح
للابهام المستفاد من ذلك الامر قال مثل ان الاختصار الخ اقول حيث اطلق الاحقار
هنا على المساواة قال لان المصابرة الخ اقول لانها الصبر في مقابلة العدو قال
كلا سوف تعلمون ثم الخ اقول قال الامام كلا ردع لما قبله وزجر الردع والتكذيب
اي ليس الامر كما يتوهمه هولاء المذنبون من ان السعادة الحقيقية بكثرة
العدد والاموال والاولاد وتصل بما بعده على معنى حقا سوف تعلمون وكرر
لتاكيد التهديد قال ومنه التكرير ويكون بمجرد الخ اقول فان قوله تعالى ان ربك
ثانيا تكرير للاول بلا رابط وكذا قوله لسلام الخطيب تكرار للاول
بلا رابط قال فسقتنا الكاس اقول في خزانة السقط الخال هو المختال وعني بها هنا
الملك المتكبر فاما في الطرق الاستعارة بالكاس فلان الكاس يكون ابدا
منزحة الفم عن ضيقه فتدارك ذلك بانه شبه فاما مرة ثانية بالخاتم لكن الخاتم
انما يكون شيئا لا ينتابه التزفاد في بان جعل الخاتم من الاسم الكاس في
الغالب يكون مبتذلا بحيث يكرع فيها من اهل المجلس كل احد حتى كانه يقتلها
فتدارك ذلك بوصفه الغمر بانه لم يقبله ملك عظيم الشان فكيف عنه ومن
بعض شراح القصيدة انه يراد بالخال الشامة فانها تعلو لون العنق قال وهو
توني الخ اقول قال في المختصر ونحو مفعول الحال اي ونحو ذلك مما ليس بجملة مستقلة

ولا ركن كلام ومن زعم انه اراد بالفضلة ما يتم اصل المعنى بدونه فقد كذبه كلام المص في الايضاح
وانه لا تخصيص لذلك بالمتمم واراد به الزيادة حيث قال اي بما هو زائد عن
اصل المعنى والايغال ايضا كذلك لانه لفظ يفيد نكتة تم المعنى بدونها
ولعل الفرق بينهما اختصاص الايغال بختم الكلام وعدم اختصاص المتمم به
وتوجه التكذيب الى الامثلة التي اوردها فيه تدل على ما ذكره الشارح واما قوله
ولعل الفرق بينهما الخ فظاهر البطلان لانه يقتضي ان يكون الايغال قسما من
المتمم لا قسيما له قال كتعليل الرقيق في قوله تع الخ اقول هذا الكلام ماخوذ من
الكشاف لكن اعترض عليه بان البعضية المستفادة من التنكير هي البعضية في الاجزاء
لا البعضية في الافراد فكيف يستفاد من قوله ليلا ان الاسرا كان في بعض من اجزاء
ليلة واحدة فقال الفاضل المحشي فالصواب ان تنكيره لدفع توهم كون الاسرا
في ليال والافادة تعظيمه وقد اجاب صاحب الكشاف عن الاعتراض بان ما ذكره
ماخوذ من قولهم سرت ليلا ليدرك الليل فالاول يقتضي الاستيعاب والاول يصح
مع التعدد وذلك لانه يصير مجموع ابتدخول الالف واللام على الليل وان كان
موضوعا لمجموع الزمان المعلوم الا ان ذكره يقع على البعض والكل يحمل على
المعارف والكل لا يكون في الغالب لانه بعضه وتجاب ايضا بما ذكره الامام
المرزوقي انه يجوز ان يراد به ذكر ليلا منكرا لوسط الليلة الدخول في معظمه يقال
جا فلان البارحة ليلا وليلا في معظم ظلمته ويكون ذلك الوقت من ليلة فيستفاد
البعضية بهذا الوجه ولا اشكال قال الا هلا تاهاء الحوادث جمة اقول
تمامه بان امرا القيس بن هلك بيقاء صبرا ناهاء راجع الى امرا القيس والتي بان
زائدة في الفاعل كانه كهب تمهيدا ستراه قائم بالحق وترك توحيد بالبادية كذا في
الصحاح والحوادث جمة يفيد تاكيد ما قبله قال ومثل هذا الاعتراض كثيرا ما الخ
اقول لابد اولا من معرفة الفرق بين المعترضة والحالية مطلقا وثانيا بينهما في
مقام الالتباس اما الاول فقد ذكروا ان الاعتراضية يمتنع قيام مفرد مقامها

بخلاف الحالية وايضا يجوز اقتران الاعتراضية بالفاء والواو السيف وسوف ولن
وكونها طلبية بخلاف الحالية واما الثاني فالى الاشارة اليه ما جاء الكاف فان الحالية
قيد لعامل الحال ووصف بها في المعنى بخلاف الاعتراضية فان لها تعلق بما قبلها
في الجملة لكن ليس بهذه المرتبة قال ومنها المطابقة الاستعطاف اقول
اى من نكت الاعتراض صنعة المطابقة ويسمى الطباق والتضاد وهي الجمع بين
متضادين اى معنيين متقابلين في الجملة وايضا الاستعطاف اى طلب العطف
وهو الميل والشفقة خفوق القلب خفقانه اضطرابه واللهب النار وضميرها يعود الى
القلب قال واما مناسبة قافية البيت الخ اقول اى لم يمت منا بعينه الا في الحرب
تحت ظلال السيوف والرماح ولا طلا اى لا ابطل دم قتيل منا في اى موضع كان بعلى يديه يتعلق
وهذا غاية ما يفتخر به الشجعان وابناء الحروب قال وتقرير كلامه الخ اقول حيث اوضح
على قوله وهو ما يكون واقعا في اثناء الكلام اى بين كلامين متصلين معنى والمصنف لما
ادخل قوله ولا محل له من الاعراب جملة كان اما اكثر وردها على الاشكال قال لان
ايمانهم الخ اقول وايضا لتنبيههم وحمدهم المستفاد ان من قوله يسبحون بحمد ربهم
يدل على ايمانهم به تعالى بل هذا اظهر مما ذكره المصنف ثم علم المعاني بعون الله تعالى وحسن
توفيقه الفن الثاني في علم البيان قال فليس التقدير
على الخ اقول لان الحمل على واحد من المعنيين الاولين صحيح بلا حاجة الى التقدير وهذا
يحتاج الى التقدير بلا ضرورة تدعو اليه فلا يكون صحيحا قال واراد بالمعنى الواحد الخ
اقول انما نسبه الى القوم لانه تقييد بلا دليل ولان ظاهره يقتضي جزئية علم
المعاني من البيان حقيقة لا كونه بمنزلة الجزء منه وان امكن توجيه بما ذكرناه في
تحقيق توقف علم المعاني قال ثم لا يخفى ان توقف علم المعاني الخ اقول وذلك لانه
يحتاج الى ان يراد بالموقوف عليها مجازه هو المذكور اولا هو ان القواعد المجازات
يحتاج في التوقف بخلاف ما ذكره ههنا وانما قال اولى دون الصواب لان المجاز
اذا اشتهر التحق بالحقيقة وههنا كذلك قال كدلالة اخ اخ الخ اقول يعني

الهمزة وسكون الخاء المعجمة المشددة واذا فتحت الهمزة دل على التحسر من الطبيعة ودلالة
اح اح بالحاء المهملة على اذن الصدر ودلالة على الفخر قال ومنها قولهم العلم
الخ اقول بمعنى ان تعريف الدلالة بفهم المعنى من اللفظ كتعريف العلم بحصول صورة الشيء
في العقل فان العلم صفة العالم والحصول صفة الصورة فلا يكون هو هو لان
المراد هو المجموع اعني حصول الصورة في العقل لا مجرد الحصول والعالم كما يتصف بالعلم
يتصف بحصول الصورة في عقله كذا الدلالة ليست عبارة عن مجرد الفهم بل عن مجموع
فهم المعنى من اللفظ اى حمل من المعنيين قال وح يتقض الخ اقول اى ينتقض
تعريف بعض الدلالات بنفس بعضها لا بتعريفها وذلك الشرط قال حتى ذهب كثير الخ اقول
قال الفاضل المحشي هذا لحق واما قوله وانه اذا قصد باللفظ الخ فباطل لان الموضوع
للكل اذا لم يكن موضوعا للجزء واطلق عليه كان مجازا ويفهم منه الجزء في ضمن الكل
فان النفس عند سماع اللفظ ينتقل منه الى المعنى الموضوع له فيفهم جزؤه في ضمنه ثم
بواسطة القرينة يدرك انه ليس بمراد وان المراد هو الجزء فالجزء مفهوم في ضمن الكل
لكنه مراد لا في ضمنه وبعد فهم الجزء في ضمن الكل وارادته في ضمنه يبقى الاول
باقيا على حاله والقرينة في مثل هذا المجاز لا تتعلق ههنا بالفهم بل بالارادة وما ذكره
من صيرورة الدلالة على الجزء والملازم مطابقة لا تضمنا والتزاما مبني على مقدمتين
احدهما ان اللفظ موضوع بازاء المعنى المجازي وضعا نوعيا والثانية ان اللفظ اذا
دل على معنى بالمطابقة التي هي اقوى لم يدل عليه تلك الحالة باحدى الباقيتين
وكلتا المقدمتين ممنوعتان اما الاول فلان الوضع المعتبر هو تعيين اللفظ
بنفسه بازاء المعنى لا تعيينه بازائه مطلقا كما صرح به في المفتاح ولا شك ان
تعيين المجاز موضوعا لمعناه المجازي لا وضعا تحقيقيا ولا نوعيا واما الثانية فلانه
لا استحالة في اجتماع الاقوى والاضعف من جهتين مختلفتين وبهذا ثبت لان
بناء ما ذكره على المقدمة الاولى مسلم لكن الايراد عليها غير وارد لان حاصل ان
الوضع بمعنى تعيين اللفظ بنفسه بازاء المعنى منتف في المجاز والثابت لم

يبنى ما ذكره على ثبوت هذا الوضع فيه وانما بناه على ثبوت الوضع النوعي المختص بالمجاز
اعني تعيين اللفظ بازاء المعنى بالقرينة ولم يتعرض له المحشي وما نقل من المفتاح
فانما هو بالنظر الى الحقيقة والمجاز لا المطابقة نعم لو قال الشارح هذا الوضع غير كاف
في كون الدلالة بحسبه مطابقة كما انه غير كاف في كون اللفظ حقيقة لكان له وجه
واما ثانيا فعلى المقدمة الثانية فنقول سلمنا ان الشارح لم يدع ان الدلالة على الجزء
واللازم في هذا المقام مطابقة لا تضمن ولا التزام مطلقا بل ادعى انها مطابقة
من جهة قصد الجزء واللازم ومن حيثيته فان ترتيب الحكم على الوصف المستفاد
من قوله وانه اذا قصد باللفظ الجزء واللازم صارت الدلالة عليهما مطابقة لا تضمنا
والتزاما مشعر بالحيثية فلا ينافي كونها تضمنا والتزاما من حيث من غير هذه
الحيثية فظهر ان الفاضل المحشي لو كان قال هكذا وما ذكره مبني على مقدمتين
احديهما ان اللفظ موضوع بازاء المعنى المجازي نوعا وضعا نوعيا والثانية
ان الوضع النوعي الذي في المجاز كاف في كون الدلالة بحسبه مطابقة والمقدمة
الاولى مسلمة والثانية ممنوعة لكان موجها اعلم ان ارباب فن البلاغة يشترطون
في الدلالة الارادة لا بمعنى كل ما دل عليه اللفظ يجب ان يكون اللفظ مستعملا فيه
والا فيه بالاستقلال اذ لا يخفى بطلانه على احد فضلا عن الفضلاء بل بمعنى
ان كل ما دل عليه اللفظ يجب ان يقارنه الارادة مناسبا لحاله فان المدلول
المطابقي يجب ان يكون مرادا به مستعملا ذلك فيه والتضمني يجب ان يكون مرادا
في ضمن المطابقي المجموع والالتزامي يجب ان يكون مرادا بتبعية المطابقي الملزوم
حتى انهم صرحوا في الخواص والمزايا التي من مستتبعات التراكيب بحيث لا يوصف
اللفظ بالنظر اليها بالحقيقة والمجاز انها اذا لم يكن مقصودة للمتكلم لم تعتبر كما تقرر في
اوائل المفتاح وسيصرح الفاضل المحشي عن قريب ان المعتبر في هذه الفنون هو فهم
المراد لا الفهم مطلقا قال واذ لو كان اللزوم الذهني الخ اقول اشارة الى ان اللام
في الاعتقاد للتعليل متعلقة باللزوم الذهني وان الباء في يوصف للسببية

وقوله لان المفهوم تعليل لتقييد الوصف بالعموم قال بل لم يكن دلالة الالتزام الخ اقول
قال الفاضل المحشي فيه بحث لازم لازم الشيء وان كان لازما لكن دلالة اللفظ على
لازمه الظاهر دلالة على لازم لازمه لان الذهن ينتقل من اللفظ الى ملاحظة الملزوم
اولا ثم الى ملاحظة اللازم ثانيا والى ملاحظة لازم اللازم ثالثا فبسبب هذه الملاحظات
المترتبة ولو بالذات تتفاوت الدلالات وجوابه ان كلام الشارح مبني على تفسير اللزوم
بامتناع الانفكاك فانه فهم لازم اللازم حين فهم اللازم بلا تأخر عنه فلا تفاوت
بينهما في الوضوح فان تأخر عنه فقد انفك عن فهمه فهو ملزوم وقد فسر اللزوم با شتاع
الانفكاك ولا شك ان القول بالتفاوت في الوضوح بناء على الترتيب الذاتي مع كونه
مخالف لمذهب المتكلمين خارج عن الانصاف كما لا يخفى على من تجنب عن الاعتساف
قال وانما قال والا لم يكن كل واحد الخ اقول يعني انما اختار رفع الايجاب الكلي
دون السلب الكلي الدال عليه قوله لم يكن واحد منها لان المفهوم من العبارة
الاولى هو الايجاب الكلي فنقيضه المشار اليه بقوله والا هو رفع الايجاب
الكلي الذي بمعنى السلب الجزئي فيلزم رفع ايجاب كلي اخر يدل عليه بقوله لم
يكن كل واحد والا فان انتفاء الكل العلم بالوضع يستلزم انتفاء العلم بالدلالة
الوضعية والملزوم اعم من السلب الكلي والسلب الجزئي لجواز وجوده في ضمن كل
منهما فكذا اللازم اعم منهما وهو ظاهر ولا فيه نوع دقة امر بالتأمل فتأمل
قال مثل كثير الرماد الخ اقول العبارة الاولى كناية عن المضياف فانه ينتقل
من كثرة الرماد الى كثرة احراق الحطب تحت القدر ومنها الى كثرة الطبائخ ومنها
الى كثرة الاكلة ومنها الى كثرة الضيفان ومنها الى المقصود وهو الوصف بالسخاء
وكذا العبارة الثانية فانه ينتقل من جبن الكلب الى كثرة ضربه ومنها الى كثرة الواردين
ومنها الى كثرة الضيفان ومنها الى المقصود وكذا الثالثة فانه ينتقل من هزال
الفصيل الى قلة شرب اللبن ومنها الى قلة لبن الناقة ومنها الى كثرة حلبها ومنها
الى كثرة الاكلة ومنها الى كثرة الضيفان ومنها الى المقصود فامكن تأدية هذا

المعنى تلك العبارات التي بعضها اوضح دلالة على المعنى من بعض بحسب قلة الواسطة فان ما
كثر فيه الواسطة خفي فيه الدلالة قال كما ذكره الشيخ الخ اقول قوله وحتى النوع
بالبال ما عطف على ما من ضمير لم يخطر وقوله ثم يلاحظ النسبة بينهما اي بين الجنس والنوع
باعتبار ان الجنس جزؤه وقوله امكن ان يغيب جزء الجنس تفصيل تعقيب للجنس
ومراد الشارح يفهم من موضعين احدهما قوله ان الجنس ما لم يخطر بالبال ومعنى
النوع بالبال اذ يفهم منه حصول المطابقة بلا تضمن لان الجنس جزء من النوع
والثاني قوله فيجوز ان يخطر النوع بالبال ولا يلتفت الذهن الى الجنس هذا ما
نراه ولكن لا يخفى ان مراد الشيخ الاخطار الاجمالي كما يشير اليه قوله ثم يلاحظ النسبة
بينهما والا فالظاهر ان الاخطار التفصيلي يقتضي تقدم ملاحظة الجنس بلا مرية فتامل
قال الحصر المقصود من اقول اراد انحصار الكل في الاجزاء لا الكلي في الجزئيات بناء
على ان من للبيان لا للتبعيض وقد مر تحقيقه في اوائل الكتاب قال وان جعل الخ
اقول قال الفاضل المحشي اشارة الى ما سبق من الانظار والى ان ما ذكره
السكاكي من التشبيه يقتضي جعله مقدمة ومنافي كونه مقصودا من المقاصد
البيانية لان ذكره مباحث المقدمة لا يجعلها داخلة تحت المقاصد ثم الحق
ان التشبيه اصل براسه من اصول هذا الفن وفيه من النكت واللطائف ما
لا يحصى وله مراتب مختلفة في الوضوح والخفاء مع ان دلالته مطابقة وح
يضمحل ما ذهب اليه من ان الايراد المذكور لا ياتي بالدلالة الوضعية اي المطابقية
وفي قوله وله مراتب مختلفة في الوضوح والخفاء ان دلالته مطابقة بحث
لان دلالة المطابقية انما هي على معانيها الاول الوضعية واختلاف مراتبه
في الوضوح والخفاء انما هو بالنظر الى المعاني الثواني كما حققناه في اوائل
الكتاب وح يضمحل ما ذكره لا ما ذهب اليه الشارح والعجب ان الفاضل ة
التي نقلها عن بعض الافاضل متصلة بهذا الكلام يفيد ما ذكره ويصحح ما ذكرنا
فله تعقل قال وظاهر هذا التقسيم الخ اقول قال الفاضل المحشي فيه بحث لان

قولك جاءني زيد وعمرو يدل صريحا على ثبوت المجيء لكل واحد منهما ويلزم من ذلك
مشاركة احدهما للاخر في المجيء فالمتكلم ان لم يقصد به هذا المعنى اللازم ولم يلتفت
المخاطب الى مشاركة امر لامر في معنى فلا يندرج في التفسير المذكور بناء على ما ذكره من
عنوان الدلالة فانه لا يتصور الا فيما قصد المتكلم وان قصده لم يبعد اندراجه فيه
لانه بمعنى شارك زيد عمرا في المجيء او شاركا فيه فيكون تشبيها لغة وكذا الكلام في قولك
قاتل زيد عمرا معناه ثبوت القتل لزيد متعلقا بعمرو صريحا وعكسه ضمنا ويلزم من
ذلك مشاركة احدهما للاخر في القتل فان لم يقصد به اللازم فلا اندراج
وان قصد وجب اندراجه كما لو قيل تشارك احدهما الاخر في القتل
وكذلك تقاتل زيد وعمرو فان ثبوت القتل لكل واحد منهما صريح والتعلق
ضمني والاشتراك لازم وما قيل من ان باب فاعل وتفاعل للمشاركة والتشارك
يفسر باللازم نظرا الى ذلك من الفرق بين مفهومي تقاتل زيد وعمرو وتشاركا
في قتل احدهما الاخر في زمان واحد فان محصول الكلامين وان كان واحدا
الا ان مفهوميهما متخالفان قطعا وفي المحشي بحث لان كلام الشارح مبني على
ما ذكره واشتهر عند اهل العربية ان العطف بالواو لمطلق الجمع والتشريك وقد
سبق في اول باب الفصل والوصل التصريح بذلك وان باب فاعل وتفاعل للمشاركة
والتشارك والمناقشة في مثل ذلك جزئية وتشكيك في الضروريات وكذا الحال الشارح
وظاهر هذا الفقير والعجب انه اعترض على التحرير بعد هذا باسطر في تحقيق معنى
اللام والام فقال لا يخفى عليك ان ايراد امثال هذه التحقيقات في امثال هذه
المقامات مما لا يجدي للمتعلم نفعا بل ربما زاد حيرة في تفاصيل هذه المعاني والاولى
والاولى لمعاطي هذه الامور ان يقتصر فيها على الاصول الوفية وما يقرب منها ثم ان
مراد الشارح بهذا الكلام القدح في المعنى الاصطلاحي للتشبيه بناء على ان
معناه اللغوي شامل لما ذكره لا تقييد بخروجه بدليل انه قال بعد ذلك فمعنى التشبيه في
الاصطلاح عند المصنف هو الدلالة على مشاركة امر لامر في معنى لكن لا على وجه الاستعارة

التحقيقية والاستعارة بالكناية فالتجريد وقال بعد هذا وينبغي ان يراد بقولنا
بالكاف ونحوه لفظا او تقديرا ليخرج عنه نحو قائل زيد عمرو وجاءني زيد وعمرو وبهذا
دليل واضح على ما ذكرنا فقد ظهر مما قررنا انه لا وجه لما قال الفاضل المحشي بعد ما نقلنا
وقد عرفت مما نقلناه انفا انه لا حاجة الى هذه الزيادة لاخراج نحو قائل زيد عمرو
وجاءني زيد وعمرو وقد يجب قال او في حكم الجزء اقول كالمفعول الثاني من باب علمت
زيدا اسدا او رايته بحرا او نحو ذلك قال ويجعل الكلام خلوا صالحا لان يراد
المنقول عنه والمنقول اليه الخ اقول يعني لولا القرينة المانعة عن ارادة المعنى
الحقيقي فان قيل لا يجوز ارادة المنقول اليه لولا القرينة قلنا عدم القرينة يوجب عدم
الارادة لا عدم احتمال الارادة وصلاحيتها لما تقرر ان في كل حقيقة احتمال المجاز
غايته انه احتمال مرجوح غير ناش عن الدليل فلا ينافي افادة الحقيقة القطع بحسب الظاهر
كما تقرر في الاصول قال واما باعتبار ان التشبيه الخ اقول لا يقال فعلى هذا يجب
ان لا يحذف شيء من الاداة والوجه لان انتفاء ركن الشيء يعني انتفاء ذلك
الشيء لانا نقول لا يلزم الانتفاء فانه في الاول ثبوتا حكميا بخلاف الثاني قال
وهو ادراكاتها الخ اقول وكل المجردات بالقصب منقول ادراكاتها اليقينية
بالرفع صفة الادراكات قال والضمير للثانية والنجوم اقول في بعض النسخ في الرواية
الصحيحة والضمير لليل في قوله رب ليل قطعته بصدود او فراق ما كان فيه وداع
موحش كالثقيل يقتدي بالعين وبالحديث الاسماع وكان النجوم الثبت
الصدود الاعراض والباء فيه للملابسة اي كم من ليل قطعته ملتبسا باعراض
الحبيب عني وفراق ما كان فيه اي في ذلك الفراق الفرقة او الليل وداع فان عدمه
يورث الملال ويترك البال موحش اي مورث وحشة بالجر صفة ليل كالثقيل اي كالرجل
الثقيل والحال انه يقتدي بالعين اي يكون اذاه وزمن بمجرد رؤيته وباني
اي يمنع ولا يقبل الاسماع حديثه الصادر عنه قال واللزوجة والهشاشة اقول
الهشاشة سهولة تفرق الجسم وصعوبة التفالد والزوجة عكسه قال من غير فكر

اقول اي من غير تامل وفكر في صدور تلك الافعال كمن يتكلم بكلام من غير تفكر في حرف حرف
منه او يكتب شيئا منه من غير تفكر في حرف حرف منه قال الا ان للاعتياد مدخلا في الخلق
دون الغريزة اقول فان بلا ماله قد يكون مركوزا في بعض الطبايع فهو غريزة وقد لا
يكون مركوزا فيه لكنه بسبب صدوره عنه يصير ملكة له فيكون تخلقا وكذلك سائر
الافعال قال كذلك قد يطلق على ما اقول هذا مرتبط بقوله كما يطلق على ما يقابل الاضافي
وقوله الى كليهما اي كلا الاطلاقين اشار صاحب المفتاح حيث جعل الحقيقي مقابلا
لكل الاعتباري والنسبي الاضافي قال وبهذا يشعر الخ اقول اي بجعل الحقيقة
الملتئمة من امور مختلفة ما هو بمنزلة الواحد يشعر لفظ المفتاح حيث قال وجه الشبه اما
ان يكون امرا واحدا او غير واحد وغير الواحد اما ان يكون في حكم الواحد لكونه حقيقة
ملتئمة واما اوصاف الخ وفيه اي فيما ذهب اليه صاحب المفتاح نظر سنوقفه اشارة
الى ما ذكر في شرح قول المص والمركب الحسي من قوله وبهذا يظهر ان ما ذكره في المفتاح الى
قوله محل نظر وحاصل النظر ان الحقيقة الملتئمة كالانسانية مثلا من قبيل الواحد
دون المنزل منزلته وسيجي تحقيقه ان شاء الله تعالى قال تقرير السؤال الخ اقول حاصل
هذا التقرير قياس مركب من الشكل الاول والثاني فان قوله ان كل وجه تشبيه
الى قوله من نوع الاشتراك فيه شكل اول وقوله وكل وجه تشبيه فهو كلي
نتيجة وهو صغرى وقوله ولا شيء من الحسي بكلي كبرى الشكل الثاني فقوله كلي حسي الى
قوله مزورة بيان لهذه الكبرى وقوله فلا شيء من وجه الشبه بحسي نتيجة قال واعلم ان
هذا لا يصلح الخ اقول يعني ان مدعي صاحب المفتاح ان وجه الشبه لا يكون
حسيا في التحقيق وهو انما يدفع اذا ابين كونه حسيا في التحقيق ولم يبين المص
بل اول كونه حسيا بمعنى كون افراده حسية وهو عدول عن التحقيق الى التسامح
والتاويل فلا ينافي ما ذكره قال فيصير ثمانية وعشرين اقول وذلك لانه واحد
او عقلي ومركب حسي او عقلي ومتعدد حسي او عقلي او مختلف وكل واحد من هذه
السبعة باعتبار الطرفين اربعة فتضرب الاربعة في السبعة باعتبار الطرفين

اربعة نضرب الاربعة في السبعة باعتبار الطرفين صارت ثمانية وعشرين **قال** لكن وجوب
كون طرفيه الخ **اقول** سقط الى الحد الحسي ثلثة عقليان والمشبه عقلي والمشبه به حسي والعكس
ومن المركب الحسي كذلك ومن المتعدد الحسي كذلك ومن المختلف كذلك فيصير الساقط
اثني عشر **قال** وفيه تسامح الخ **اقول** بل المسموع هو الخفي وهو ظاهر **قال** فانا نابيت الا
ان لا يحمل الخ **اقول** اي امتنعت عن جميع الاحتمالات الا عن الحمل على الظاهر **قال** قلت بل الخ
اقول هذا الى قوله علما يجري جواب عن قوله ما معنى الافراد والتركيب ههنا
وتقرير الجواب ان معنى الافراد ههنا يعلم من مقابله وهو التركيب فان معناه
ليس ان يكون حقيقته مركبة من اجزاء مختلفة والا لزم ان يكون الطرفان في
زيد كالاسد مركبين وليس كذلك بل معناه ان يقصد الى عدة اشياء
مختلفة او الى عدة اوصاف لشيء واحد كالثريا وعنقود الملاحية فينتزع منها
هيئة وتجعلها مشبها او مشبها به او وجه تشبيه فيكون معنى الافراد لا يقصد
الى عدة اشياء لا الى عدة اوصاف بشيء واحد فضلا عن انتزاع الهيئة ومنه
يظهر ان ليس المراد بالافراد ههنا ان لا يقصد بالجزء ولا الى علي جزء المعنى وبالتركيب
مقابله ويظهر ايضا ان تركيب وجه الشبه لا يقتضي تركيب الطرفين لجواز
ان يقصد الى عدة اوصاف بشيء واحد والى عدة اوصاف الشيء واحد اخر
فينتزع منها هيئتين يجعل احديهما مشبهة والاخرى مشبها بها في الحقيقة
ويكون المشبه والمشبه به في الظاهر ذينك المفردين كما في الثريا والعنقود
فليكن هذا التقرير على ذكر منك فان له نفعا عظيما في المباحث الاتية لا سيما في
توجيه التمثيل وتوكيده لا يخفى عليك الجواب عن قوله ولم خص هذا
التقسيم بوجه الشبه المركب وتقريره ان وجه التخصيص عدم جريان بعض الاقسام
على تقدير افراد وجه الشبه فان تركب الطرفين انما يكون اذا كان وجه
الشبه مركبا فان تركبهما مستلزم لتركبه بلا عكس واما افراده فتستلزم
لافرادهما بلا عكس فلو اعتبر افراده لم تخرج ما طرفاه مركبان او مختلفان

قال الفاضل المحشي هذا كلام محقق لا ريب فيه وتتضح منه ان معاني المصادر كالحمد والقتل
والايجاد وغيرها معان مفردة وكذلك ما هو معاني الحروف بنوع استلزام كالاستعلاء
والابتداء والانتهاء معان مفردة بل ان معاني الافعال والاسماء المصلية والحروف
وحدها مفردات فلا يتصور في الاستعارة التبعية الواقعة فيها ان يكون تمثيلية
مركبة الطرفين وعساك تطلع فيما نستقبله على ما هو تتمة هذا الكلام واراد به
الرد على الشارح حيث جوز اجتماع التمثيلية والتبعية ورده مردود لان محصل
كلام الشارح على ما سيأتي تحقيقه ان شاء الله تعالى منع اشتراط التركيب في طرفي
التمثيلية في التمثيل وتجويز انتزاع الوجه من متعدد مع افراد الطرفين فله وجه
لجعل مركبة الطرفين بيانا للتمثيلية تفريع قوله فلا يتصور الى اخره على اتضاح
كون المصادر والافعال والاسماء المصلية والحروف مفردات **قال** وبهذا
يظهر الخ **اقول** اي ببيان الحقيقة الملتئمة من اجزاء مختلفة تتحد لانزاله منزلة
الواحد يظهر ان ما في المفتاح محل نظر لانه يدل على ان تلك الحقيقة غير واحد بل
منزلة منزلته **قال** كما ترى الخ **اقول** الكاف ههنا ليس للتشبيه بل مثل الكاف في قوله
ذلك كما ترى في جواب كيف زيد والمراد على الحالة التي تراه عليها **قال** كعنقود ملاحية
الخ **اقول** لعل اختيار عنقودها لزيادة ظهور الصفات المذكورة فيها **قال** وقد
يشدد الخ **اقول** قال ابن قتيبة في ادب الكاتب عنب ملاحي بتخفيف اللام ماخوذ
من الملحة وهي البياض وقد جاء في الشعر ملاحي بتشديد اللام ولا اعلم اهو لغة
ام ضرورة وقال شارحه الدينوري وليس بفصيح **قال** فقد احاط بكثير الخ **اقول**
وذلك لانها تستفاد مما يدل على التساقط كما قال الشارح فنبه على هذه الدقائق
بكلمة واحدة ومن قوله ههنا وفي فاذا عبر عنه بصيغة المضارع افادت استحضار
الصورة العجيبة واذا عبر بالماضي تفوت هذا المعنى فيحصل الاجمال بتلك اللطائف
قال من هوى بفتح الهاء **اقول** وبكسر الواو وتشديد الياء **قال** في حال احتدام
الحب **اقول** يقال احتدم النار بمعنى التهبت واحتدم صدر فلان غيظا

ويوم محدم شديد الحر قال وليس المراد الخ اقول لما قال الشيخ ان اسنادها في حكم
الصلة للمصدر كان لفظا لنار محتملا لان يكون مصدرا ميميا توهم بعض الشراح
منهم المحقق ان الشيخ حمله على المصدر وليس كذلك لظهور فساد تشبيه المصدر
بالمصدر بالليل بل هو اسم مكان من الانارة وقد غير المص عبارة الشيخ الخ اقول وذلك
لان عبارة الشيخ تقييد بان حال التشبيهين اتفاقا على مجيء ضرب حايدا الى
التشبيه وعبارة المص تقييد بان حال وجه التشبيه ان فاعل يجيء ضربا عائد
الى ما هو عبارة عن وجه الشبه وايضا الهيئات في عبارة الشيخ عبارة عن وجه
الشبه بلا تكلف كما هو مقتضى ما حول في نقل هذا المقام حيث يقال
التشبيه يعني زيد كالاسد في الجراءة بخلاف عبارة المص فان ما عبارة عن وجه
الشبه لم يحتمل الهيئات عليه ايضا لفساد المعنى كما لا يخفى مع انه يتبع الموليه
فيما سيأتي بالهيئة حيث قال اولا كما في قوله والشمس كالمراة في كف الاشل الخ
وقال ثانيا كما في قوله في صفة كلب يتعى جلوعا لبدوي المصطلي من الهيئة الحاصلة
الخ ولعل هذا هو مراد الشارح من نسبة تغيير كلام الشيخ الى المص قال حفت
بسرو كالقيان ملحفة البيت اقول اي احاطت الرياض بسرو القيان جمع قينة
وهي مغنية كانت الملحفة حالا ان جعل اللام لتعريف الجنس او صفة ان
جعلت للعهد الذهني كما في ولقد امر على اللئيم يسبني حضر الحرير اي بالحرير
الحضر حذف الجار واوصل الفعل واضيف الموصوف الى الصفة والقد لحين
في اشارة على تلبيت لان الملحفة ما يستر المراة من رأسها الى قدمها فيناسب لخضاب
السرو بخلاف سائر اللباس وقوام الشخص بفتح القاف قامته وحسن طولها نكابها
اي اذا شبهت السرو بالجواري كانت في مالتها الريح تحريكها من جانب الى جانب
بنحو اي تطلب لها تفتح من تحتها ثم يمنعها الحجل بفتح الجيم التحير والدهش من الاستحيا
قال كانه عاشق قد مد صفحتيه البيت اقول ضمير كانه راجع الى المصلوب وصفحتا كل
شيء جانباه والمراد بها هنا العنق وبحيا اي محبوب مرتحلة الفاعل ما يقدم النوم

من الفتور والكلوث بالضم الثقلة واسترخاء الاعضاء والمتمطي المتمدد قال وكم ان الانفع
بابلغ نافع اقول اي كم بحدثنا من انتفاعه بابلغ نافع اي بشيء هو ابلغ في النفع من
كل نافع مع تحمل التعب اي مقارنا ذلك الحدث تحمل التعب في استحصاله وذلك
الابلغ متعلق بالتعب والتحمل قال ويحكي ارتفاع السيما الخ اقول قائله جعل الهمزة
للضرورة كما في اعد البيوم انما اورده الشارح كالوجه السابق لانه في عدم
الصحة ليس مثلها ولم يقبله كالوجه الآتي لان معنى اللام بعد المصير الى الحذف
والايصال اظهر على ذلك التاويل كما لا يخفى قال فالباء في قوله باتصال الخ اقول يعني
ان الباء في باتصال البيت صلة التشبيه لانه ليس مشتبها بل الالة كما في كتبت
بالقلم وكررت بالسكين لكن الباء في ثانيهما متعلق باتصال قال فان قيل
هنا الخ اقول منشا السؤال قوله واعلم انه قد ينتزع من متعدد فيقع الخطا
لوجوب انتزاعه من اكثر تقريره ان ما ذكره يقتضي كون بعض قسم من التشبيهات
المجتمعة كقولنا زيد يصفو ويكدر تشبيها واحدا لحيث لو اقتصر على احد جزئيه
لم يصح التشبيه وليس كذلك بل هو تشبيهان تشبيه زيد بالماء في الصفا
كما في بعض الاحوال وتشبيهه في الكدر كما في بعضها ووجه اقتضائه له ان الاقتصار
على احد الجزئين يبطل الغرض من الكلام لان الغرض منه وصف زيد المجتمع بانه
يجمع بين صفتي الكدورة والصفا وان احدهما لا يدوم فلو اقتصر على البعض
لم يحصل ذلك الغرض وتقرير الجواب ان الاشكال انما نشا من عدم الفرق
بين التشبيه المركب الذي يعتبر ارتباط اجزاء طرفيه بعضها ببعض ولا يعتبر لكل
جزء من اجزاء طرفيه ما يقابله من الطرف الاخر الا بعد تكلف وتعسف وبين
التشبيه المتعدد الذي هو عكسه كما سيأتي تحقيقه فالفرق بين البيت والمثال
ان البيت من قبيل المركب اذ الغرض منه ان يثبت ابتداء مطمعا متصلا بايئاس
مويس وظاهر ان كون الشيء ابتداء لاخر ينبني على الجمع بينهما واما المثال فمن
قبيل المفرق اذ لا يقصد فيه الى امتزاج احد الجزئين بالاخر ابدا على الجمع بينهما

ثم لو قيل لكدر ثم يصفو كان من قبيل المركب كالبيت قال ولا يخفى ان قولنا زيد الخ
اقول ان قيل لا وجه لان يكون هذا اعتراضا على المص لان الاستعارة بالكناية
تشبيه مصطلح عنده لانه يريد بتشبيه مضمر في النفس كما سياتي ان شاء الله
تعالى فوجب حمله على الاعتراض على الشيخ فقط قلنا مراد المص في تعريف التشبيه
المصطلح ان يكون على وجه الاستعارة بالكناية تشبيه مصطلح عنده لانه
يريد بتشبيه مضمر في النفس كما سياتي ان شاء الله تعالى فوجب حمله على الاعتراض
على الشيخ فقط قلنا قد اخذ المص في تعريف التشبيه المصطلح ان يكون على وجه
الاستعارة بالكناية كما مر فيكون اعتراضا ايضا قال وهكذا ينبغي الخ اقول تعريض
للزوزني بانه لم يفهم المقام حيث قال اراد ان كلا من الضدين يشبه الاخر في
مضادته له فالسواد يشبه البياض والبياض السواد في ان كلا منهما ضد
للاخر فالمضادة معنى حاصل منهما كالجراة للاسد والرجل الشجاع والتضاد
لا يتصور لكل منهما بل لهما معا فكما يشبه الرجل بالاسد لمناسبتهما في الجراة
كذا يشبه نحو السواد بنحو البياض وبالعكس لمناسبتهما في التضاد وتنزيل
التضاد بينهما منزلة التناسب بين نحو الرجل والاسد وهذا معنى قول السكاكي ينزع
شبه التضاد ويلحق بشبه التناسب ومعنى الخفا قد يشبه انه كما يجعل تناسب بين
شيئين وجه شبه بينهما كذا يجعل تضاد بين شيئين وجه شبه بينهما قال
اتاني من ابي انس وعيد البيت اقول قال الامام المرزوقي الضحاك اسم ابي انس ومعنى
سل ذاب جسمي من سل انسلالا وهو داء معروف وقال لغيظة لانه اراد المرة
الواحدة قال وهو كثير في كلام الخ اقول اي استعماله عند الظن بثبوت الخبر
بلا قصد الى التشبيه كثير في كلام غير البلغاء وقد استعمله البلغاء ايضا
كما في قول الخارجية ايا شجر الخابور مالك مورقا كانك لم تجزع على ابن طريف قال
بخلاف نحو الخ اقول فان الاصل في كل منهما ان يذكرا المشبه والمشبه به بعده
لانه عامل فيهما والاصل فيه التقدم على معموله فليس الاصل فيهما ان يليها المشبه

به قال وهو ان معنى كلامه اوقع الخ اقول حاصله ان الاشكال انما يرد اذا جعل الظرف لغوا
متعلقا باوقع وليس كذلك بل هو مستقر حال عن الشبه واللام فيه للعهد والمعنى اوقع
تشبيه كون المؤمنين انصار الله وايراد ذلك التشبيه بين كون الحواريين انصار الله في
قول عيسى فيكون المشبه كون المؤمنين انصار الله قطعا والمشبه به يحتمل ان يكون كون
الحواريين انصاره واذ يكون قول عيسى لكون المراد هو الاول لما ذكر قال وما الناس الا
الخ اقول قوله واهلها بها اي فيها جملة حالية وقوله يوم حلوها ظرف لقوله بها وقوله وغدوا
بلاقع عطف على قوله بها يوم حلوها والبلاقع جمع بلقع بمعنى الخراب وغدوا متعلق به
قال وقد ظهر بما ذكرنا ان الخ اقول يرد به على الزوزني حيث قال اي فيما يحوي الكاف في
التشبيه من معا فعبر عن كل منهما بلفظ فلا بد ان يدخل الكاف على احد من تلك الالفاظ
وقد لم يدخل على المشبه به حيث دخل جزء من المعاني التي تركب منها المشبه به والجزء عن
الكل فالماء الداخل عليه الكاف جزء من المشبه به وههنا مضاف مقدر اي كمثل ماء ووجه
ظهور كونه سهوا انك قد عرفت من السؤال الاول ان حذف المشبه به لا ينافي ان يلي الكاف
تقديرا كما في قوله تعالى او كصيب ومن جوابه وما ذكر في تحقيقه انه لا حاجة الى تقدير
كمثل لان المعتبر هو الكيفية الحاصلة من مضمون الكلام المذكور بعد الكاف وما عداها
مغن عن هذا التقدير قال لان المعنى وان تفق الانام الخ اقول يشير الى ان جواب الشرط
محذوف اي تم بسببه مقامه قال كان تشبيه من الخ اقول الطايل الفايدة وهو مستعمل بلا
يحصل باعتبار دلالة العبارة على استقرار الشخص على الفايدة ويمكن ان يجعل
كناية عن عدم حصول الفايدة العامة قال المقدم للحيات الخ اقول وذلك لان
النفس في مبدا الفطرة خالية عن العلوم والادراكات لكن لها الات بها
تدرك الجزئيات كالحواس الخمس فاذا احست بها تنبهت للمشاركات والمباينات وبذلك
يحصل لها علوم كلية هي العقليات فظهر ان ادراك الحس مقدم على ادراك العقل
ولهذا قيل من فقد حسا فقد علما اي علما متعلقا بذلك الحس فان فاقد البصر
لا يعلم النور والظلمة ونحو ذلك وكذا الحال في سائر الحواس قال ويوم كظل الرمح قصر طوله

البيت اقول كونه كظل الرمح كناية عن الطول واراد بدم الزق الخمر وعلى حال من دم الزق
بتقدير مضاف او المزامير جمع مزهر وهو العود الذي يضرب به ويقال له بالفارسية
حاربارة واصطكاكها ضرب بعضها ببعض والمعنى ويوم طويل قصر طوله تناول
الخمر صادقا واغاني المغني الصادر عن مغنينا قال في قولهم الخ اقول وفي قول الشاعر
ويوم كثير الزاد هو ذو وليل كابهام القطاة قصير قال ظللنا عند باب ابي نعيم
البيت اقول ظللنا بمعنى دخلنا في النهار والسالفة ناحية مقدم العنق قال لم يزل ذلك
الخ اقول هو بكر البلاد ما يكون باللسان وبعضها ما يكون بالقلب وكلاهما جائز ههنا
قال اذا ما هم القى بين عينيه عزمه البيت اقول اي اذا قصد شيئا جعله نصب عينيه ونكب
بالتشديد بمعنى نكب بالتخفيف اي عدل واعتزل عن ذكر العواقب اي عما يترتب على
ما قصده خيرا كان او شرا جاعلا نصب على الظرفية لنكب قال وقد يعود الغرض الخ اقول
ذهب بعض الشراح الى ان المثل ههنا ليس بمعنى النظير كما في قولك مثلك لا يبخل ويقول
القبعثري مثل الامير حمل على الادهم والاسود وايدوه بانه لو جعل بمعنى النظير لناقض اول
الكلام اخره لان المثل يبنى على التشبيه وما يقرب عن التشابه اقول الاصل فاسد لانه
يقتضي كون ما يكتب المعنى عين ما في الكتاب فيحل فعل السياق والسياق الدال على
المغايرة وكذا المبني عليه ذلك لانا نقطع لانه لم يقصد به التشبيه كما يظهر بادنى
تامل ولو سلم فلانا نقطع ايضا اذ صرح الشارح ان التساوي بينهما انما هو في وجه
التشبيه فيجوز ان يجعل المتكلم احدهما مشبها لغرض من الاغراض وسبب
الاسباب غير القصد الى الزيادة والنقصان فظهر ان المثل ههنا بمعنى النظير
المشارك في اخص الاوصاف قال غير القصد الى الزيادة والنقصان الخ اقول
كان في بيان المقدار [illegible] رد على الجواب الذي ذكره انه لما جاز التشبيه ايضا
ثم كان ترك التشبيه الى التشابه احسن دفعه بقوله لكن لما استويا الخ قال فان
المشبه وهو الشمس غير مقيد اقول فيه بحث لان المشبه هو الشمس لا بطلقها
بل حال حركتها فيكون مقيدا اللهم الا ان يقال الحركة لما كانت لازمة لوجودها .

لا ترى شيئا كعينها لم يعتبر فيه زائدا قال ان العرب تاخذنا شيئا وزادوا الخ اقول هذا
القول بنظائرها اشارة الى التشبيه متعدد بمتعدد سماه صاحب الكشاف تشبيها
مفرقا كما ذكره سابقا وقوله وتشبيه كيفية القول باخرى مثلها اشارة الى التشبيه
مركب بمركب وتقرير الفرق بينهما قد مر قوله تلفه بالقاف اي لامعة قوله في ديم السما
اي في وجهه قال كانما المريخ والمشتري البيت اقول كانما قد ذا المريخ بين اخر
منصرف والمشتري قدامه جملة اسمية بتقدير حاصل قدامه وقعت حالا من العامل
فيها معنى كان وقد في شامخ الرفعة اي عال الى الرفع حال من المشتري وقدامه الراجع
الى المشتري والمراد رفعته في المنظر بان يكون شاهقا في الصف الشرقي من الفلك
ان يكون المريخ اقرب الى المشرق وتدارج صفة لمخرف وعن الغزال [illegible] الميم
سمعه وسمع من كلام المولدين والاصل فيه الفتح قال وهذا القول الفحل والمذهب الجزل
اقول اراد بالفحل القوي وبالجزل العظيم لانه في اللغة بمعنى عظيم الركيك وهو اشارة
الى ما قال صاحب الكشاف والصحيح الذي عليه علماء البيان لا يتخطونه ان التمثيلين
جميعا من جملة التمثيلات المركبة دون المفرقة لا يتكلف لواحد واحد شيء يقدر شبهه
به وهذا القول الفحل والمذهب الجزل قال وايضا تقسيم اخر للتشبيه الخ اقول
لا يخفى على الخبير المصنف انه كان الاحسن ان يجعل تشبيه المتعدد بالمتعدد قسيما للا قسام
التابعة بان يقال واما تشبيه متعدد بمتعدد ثم يجعل هذان القسمان قسمين منه
وكذا الحال فيما تعدد طرفاه الاول والثاني وان امكن توجيهه بان تشبيه المتعدد بالمتعدد
تشبيه المفرد حقيقة على ما قال صاحب المفتاح ومن تشبيه المفرد بالمفرد قوله كان
قلوب الطير رطبا ويابسا لدى وكرها العناب والحشف البالي فلما ذكره فيما سبق
اكتفى به ههنا قال الشرك والحجر وتاثير البيت اقول يعني ان [illegible] ثلاث
النساء كالمسك في اللطف والينها [illegible] وجوههن كالدنانير في الاشراق والاستدارة
والصفاء واصابعهن كالعنم في اللين واللون فانه شجر احمر لين حتى يشبه عقده بالرطب
لا شوك له غاية لينه ولذا يشبه به الاصابع المخضوبة للنساء وهو من قصيدة به

والداد تقفو الصوم كما رقش في ظهر الاديم قلم الرقيش لمرتين يقال انه سمي مرقشا بهذا
البيت واسمه عوف بن سعد قال ابات ندي على الحي الصباح البيت اقول قد اعيد ما
بات والوشاح ما ينسج من اديم عريضا ويرصع بالجواهر وتشدها المرأة بين عاتقها
وابادها كان الوشاح الخاصرة وكشح الصدر والمجدول الدمج المطوي من المرتخي
ولعل تذكير فاعل بات ونديا باعتبار الشخص كما قال الدمياني بيت بقاء على الهجان
عاتبه سعيا وعينا لذلك العاتب الذي نعني به امرأة مرف لكونه ثلاثيا ساكن
الوسط وعتيط عضب وندي عاب والمعنى لذلك الشخص او للانسان العاتب
قال تعرعن لؤلؤ رطب وعن برد البيت اقول يقال افتر عن اسنانه اذا ابتسم بحيث يظهر
اسنانه واللؤلؤ الرطب الجيد المستخرج من الصدف والبرد كما قال الشارح حب الغمام
ويقال له بالفارسية تكرك والطلع ما يظهر من الكم اولا ما يطلع من النخل وهو نور ابيض
الثمار اذا اجمع بعضه الى البعض كان كلؤلؤ منظوم وكذا يشبه به الاسنان فاذا بقي في
النخل زمانا صار بلحا ثم بسرا ثم رطبا ثم بعث نبسرا والحبب النفاخات التي تعلو
الماء قال اسنى الانسي لياذ بغلل يجري مجرى الحباب اقول الغليل سقي بعد سقي
والروح طيب العيش من الراحة كما لاستراحة وبرد الشباب بفتح نونه فانه يكون اطيب
من نوم الشيخ وحسنه والاماني الاسن والاماني جمع امنيه والعهد الصبا ماذ والدنان
جمع دن وصفوها اي خالصها الخمرة الفتيان جمع فتى ومي الاماة مغنية كالشارب لا
كاس ورجعها الحانها قال اما مثاله هو ما اي الشبه الخ اقول ذلك المتعدد الذي انتزع منه
وجه الشبه اعم من ان يكون نفس الطرفين كما في بيت بشار ومما في قوله تعالى مثل الذين حملوا
التورية الاية وفي قولهم كما اشرف البيت وتشبيه الدرى المطلي اوصافا وقيودا
لهما كما في تشبيه الثريا وتشبيه الشمس على ما مر في بيان تركب وجه الشبه الحسي مع
افراد طرفيه وهذا هو الذي اراده الشارح ودل عليه عبارته ولم يرد كونه مركبا
من متعدد هو اجزاؤه كيف واراده مما لا يقدر عن مميز فان المركب لا يكون الا مركبا
من متعدد هو اجزاؤه فذكر المركب يغني عنه وكذا بعده فنا ظاهرا نظرا لان قول الفاضل

١٧٠

المحشي ان المتبادر من انتزاع وجه التشبيه من متعدد انتزاعه من متعدد في طرفي التشبيه لكونه
مركبا من متعدد هو اجزاؤه كما توهمه الشارح فاورد في مثال التشبيه المفرد بالمفرد قوله
بلا مرية اما قوله اولا ترى ان المص رد على السكاكي في عد التمثيل على سبيل الاستعارة
من الاستعارة التحقيقية بان التمثيل يستلزم التركيب فكيف يندرج تحت الاستعارة
التي هي قسم من اقسام المجاز المفرد فلا يصح ان يفسر كلامه ههنا بخلاف ما يتبادر منه
مع كونه منافيا لما سيصرح به فمردود عليه انه لم يعقبه بما ذكر كما عرفت الان وان ما ذكره
ههنا لا ينافي ما سيصرح به لان كلامه ههنا في التمثيل بمعنى التشبيه التمثيلي وما سيصرح
في التمثيل بمعنى الاستعارة التمثيلية ولا يلزم من القول باستلزام الاستعارة التمثيلية
التركيب القول باستلزام التشبيه التمثيلي اياه كيف وقد اورد في الايضاح من
امثلة التشبيه ما طرفاه مفرد ان قوله مثلهم كمثل الذي استوقد نارا كما سياتي تحقيقه
ان شاء الله تعالى واما قوله مما يؤيد ما ذكرنا ان المص قال فيما بعد المجاز المركب
هو اللفظ المستعمل فيما شبه بمعناه الاصلي تشبيه التمثيل وقال الشارح
هناك تشبيه التمثيل ما يكون وجهه منتزعا من متعدد واحترز بهذا القيد عن
الاستعارة في المفرد انظر كيف اعترف بان التمثيل يستلزم التركيب حيث جعله احترازا
عن الاستعارة في المفرد حتى قال وحاصله انه يشبه احد الصورتين المنتزعتين
من متعدد بالاخرى فلا يجب منا لاول لانه قال واحترز بهذا القيد عن الاستعارة
في المفرد بناء على ان الوجه في المفرد لا يكون منتزعا من متعدد فلا يلزم منه الاعتراف
بان التمثيل يستدعي التركيب في الطرفين لحصول الاحتراز عن المفرد بمجرد وجوب
انتزاع وجهه من متعدد ولو كان اوصافا او قيودا للطرفين المفردين كما مر انفا فتدبر
واستقم ولا تكن من الغافلين واعلم انه ادعى الفاضل المحشي ان كل تشبيه تمثيلي
وكل استعارة تمثيلية يجب ان يكون مركب الطرفين ومراده ههنا التوطئة لما سيذكره
بيانه بالاتاط في الاطناب وستطلع هناك على ما هو الصواب بعون الله الملك
الوهاب قال يعني الوصف الذي الخ اقول يعني بذلك ذكر الطرفين المبني على الحيثية

نكاته قال وصف لحد طرفي التشبيه من حيث كذلك وكذا الحال في قوله يعني لوصف الشوق جعل
التشبيه لا يقال النجاح نوع من الفضل فينبغي ان يكون الفاضل شعابها لانا
نقول المراد بالاشعاب بها الدلالة عليها وظاهر ان العام لا دلالة له على الخاص اصلا قال
قال الشيخ في اسرار البلاغة الخ اقول لا يبعد ان يحفظ هذا الكلام لا سيما
قوله وان تنظر في الشي الواحد الى اكثر من جهة واحدة وقوله والثاني ان تنظر من
المشبه في امور لتعتبرها كلها وتطلبها في المشبه به كعبارتك في تشبيه الثريا الخ وقوله
مثل ذلك فان له نفعا كثيرا في المباحث الآتية لا سيما فيما طول فيه المحشي الكلام مع
ذلك فانه المراة قال ولا منسوجة عليها الخ اقول العناكب جمع عنكبوت والمراد بيوتها لانها
المنسوجة والعناكب ناسجات وهذا الكلام كناية عن المتروكية والمهجورية بالكلية
قال ونعني بعدم الظهور اقول هذا مرتبط بقوله لعدم الظهور اي الخفاء وتجهد في بادي
الراي المقصود منه دفع ما يرد على ذلك القول لان الخفا يورث التعقيد فيخل بالفصاحة
المعتبرة في البلاغة وحاصل الدفع ان مطلق الخفاء غير مردود بل ما يورث لطافته وقبوله
بالمردود هو الخفاء الذي سببه سوء ترتيب الالفاظ المسمى تعقيدا لفظيا او اختلال
الانتقال من المعنى المذكور الى المعنى المقصود المسمى تعقيدا معنويا وقد سبق تحقيقه
في بحث التعقيد قوله وهل احلى اي هل تجد الذهن الفكر اذا صادف اي يجد طريقا
مستقيما يوصل الى المطلوب ويظفر بالمقصود على صيغة المعلوم من الاظفار او الظفر
يقال اظفره الله بعدوه وظفره به تظفيرا قال ان السحاب الخ اقول الندا بفتح النون والمعطر
الجود والجدا اي جواد والقيام التعذيب يقال قت الشي بعيره اذا انتشر عليه بلا
واراد بها الماء الذي نزل قطرات وتحية كونه مثل البيت السابق امران
الاول ان تشبيه الشيخ السحاب ههنا قريب مبتذل لكن نقصا لاستحيا على الوجه
اخرجه من الغرابة الى الغرابة الثاني ان قوله نفاسته ايضا نقل بحق من التشبيه نظيره
ان كونه مثله انما هو باعتبار التوجيه الثاني قال وعليها مثل النجوم ثواقبا اقول الوصايات
جمع عرفه يقال عنم على الامر عزما اذا اراد فعله وقطع عليه اوجب في الامر التواقف

جمع ثاقبة يقال كوكب ثاقب اذا اشتدت اضاءته وتلالوه كانه اثقب الظلمة فنفذ فيها
قال ومن ترى السحاب اقول اي الجبال ترى يوم القيمة مراكز السحاب قال فذهب الاصيل
صفرته اقول اي صفرة الاصيل وقوله وشعاع الشمس فيه اي في الاصيل عطف على صفرة
بطريق التفسير الجملة حالية كما يظهر بالتامل قال الليالي السخاء الخ اقول ميز لياليه وفيه الربيع وفا طوليه
جمع هاجرة وهي وقت الزوال تحضلت بمعنى ابتلت وحصل لها النضارة ونفاس
الشمس قربها من الذهوب اي من الغروب والاصال جمع اصيل فالمعاصل والشمس تحلل
والمعنى ليالي الربيع كالاسحار في اللطافة والاعتدال وفي الربيع هواجر حصلت كما حصلت
الاصال لحال قرب الشمس الغروب قال سكنا لجان تبعد الذهب الخ اقول الغديرين الجيام
عن الريق وما ذكره الشارح مع كونه معنى لطيفا جيدا في نفسه متضمن لصنعة بديعية
وهي مراعاة النظير على الجمع بين الذهب والفضة وما نقل عن غيرهما من التوجيه في
مع بروده في نفسه ضعيف فاسد فان قوله من ان اللجين انما هو بفتح اللام وكسر الجيم
الورق الذي يسقط من الشجر وقد شبه به وجه الماء كلام للخلخالي وقوله وان الاصل
هو الشجر الذي له اصل وعروق الى الحزه كلام الابيوردي والاول اخطا في اللجين والثاني
في ذهب الاصيل اما فساد الاول فلانه لا وجه لتشبيه وجه الماء بمطلق الورق الساقط
من الشجر وهو ظاهر واما فساد الثاني فلانه لا وجه لاضافة الذهب الى الاصيل حينئذ
اولا اختصاص للورق المصفر بحلول الخريف بالشجر الذي له اصل وعرق قال واعلى مراتب
التشبيه اقول مبتدا اخبره حذف وجهه وينبغي ان يحمل الاعلى ههنا على معنى العالي
كما في قولهم الناقص والاشج اعدلا بني مروان لانه لو ابقي على ظاهره لم يستقم في قوله ثم الاعلى
حذف احدهما اذ لا عالي بعده قال فقوله باعتبار متعلق الخ اقول تفريع على قوله وهذا
هو المقسم في هذا المقام مشيرا بهذا الى الاختلاف باعتبار ذكر جميع الاركان او بعضه
وفيه رد على الزوزني حيث توهم انه متعلق بقوة المبالغة ولم يدر انه لا قوة مبالغة عند ذكر
جميع الاركان لكن يرد على الشارح انه لا حاجة الى هذا الاختلاف من سوق الكلام وتقدير
في النظم بل هو متعلق بمراتب على انه ظرف مستقر صفة لها او حال منها بمعنى المراتب الحاصلة

او حاصلة بذلك الاعتبار والمراتب باعتبار مادتها تدل على ان الاختلاف حتى لو ذكر بعدها
ادى الى التكرار اللهم الا ان يقال لمراده اظهار محصل المعنى لا التقليل في النظم قال
حذف وجهه واداته الخ اقول يعني هذا الكلام على ان ذكر المشبه به لازم قطعا واعترض
عليه بان حذف المشبه به جائز كما في قولك زيد في جواب قول القائل من يشبه الاسد
فانه تشبيه قطعا اذ معناه يشبه الاسد زيد فلا ينحصر المراتب في الثماني المذكورة
اجيب بانه ليس بتشبيه اذ لم يقصد به بيان اشتراكهما في امر بل قصد بيان الفاعل
جوابا للسائل ولو سلم فالكلام في تشبيهات البلغاء ولم يرد مثله فيها قال على ان ثم
للتراخي في بعد المرتبة اقول لما كان المعنى الحقيقي لثم غير مستقيم ههنا وهو ظاهر وبيد
ما يتوهم في بادي الراي ان الترتيب في الذكر بذكر ما هو الاولى في المرتبة بلا اعتبار التراخي
والبعد في الدرج او التقدم والتاخر في الزمان حملها الشارح على التراخي في بعد
المرتبة لاستقامته قال والخلاف لفظي راجع الى تفسير التشبيه اقول فان من فسر
الاستعارة باعطاء اسم المشبه به مع كون اسم المشبه مطوي الذكر تحقيقا او تقديرا
وفسر التشبيه بالدلالة على مشاركة شي لغيره مع كونهما مذكورين تحقيقا او تقديرا
جعله تشبيها لا استعارة ومن فسرها باعطاء اسم المشبه به المشبه سواء ذكر المشبه
تحقيقا او تقديرا او لم يذكر وفسره بالدلالة المذكورة مع كون اداته مذكورة جعله استعارة
لا تشبيها قال فان لم يكن كذلك الخ اقول فيه بحث لان مفهوم قوله فان لم يكن كذلك
اعم من ان يذكر اسم المشبه به والمشبه لكن لم يقع الاول خبرا عن الثاني وما في حكمه او
يذكر اسم المشبه فقط كما في الاستعارة المصرحة فكيف يستقيم قوله فلا يسمى استعارة
بالاتفاق اللهم الا ان يقال معناه على ما دل عليه السياق والسباق ان لم يكن
اسم المشبه به خبرا عن اسم المشبه او في حكمه بعد ان يكون الاسمان مذكورين
فانهما اذا ذكرا ولم يقع الاول خبرا من الثاني لم يصح التسمية بالاستعارة كما يظهر بادنى
تامل في الامثلة قوله وانما التشبيه مكنون في الضمير فان قيل هذا ينبغي ان يكون
استعارة بالكناية عند المصنف على ما سياتي لانها عنده تشبيه مضمر في النفس قلنا لا بد عنده

مع ذلك ان يدل عليه بذكر لازم من لوازمه وهنا لا قرينة خلافا للسكاكي متعلق بقوله ولا يسمى
تشبيها ايضا قال ومن الخلاف فيها الخ اقول فانه ليس فيها الدلالة المذكورة بكونها لاعلى وجه
الاستعارة والتجريد ايسمى مثل ذلك تشبيها ومن اطلقها وفسره بالدلالة على المشاركة
سواء كانت ضمنا او صريحا يسمى تشبيها قال فان ابيت الا ان يطلق اقول لما استعمل
جميع الامور الاخر اطلاقك اسم الاستعارة على هذا القسم فمحصله ان اردت اطلاقها
عليه فقل ولا يحسن اطلاقه عليه في اطلاق اسم الاستعارة على ما يحسن دخول اداة التشبيه
عليه لان الاستعارة يقتضي تناسي التشبيه فالاداة لو تقديرا يقتضي ذكره فيتنافيا
وانما نفى الحسن دون الجواز بناء على ان انتفاء الاداة مصحح له وذلك بان يكون
اسم المشبه به معروفا بحيث يتبادر منه معناه الحقيقي فلا يحسن الاستعارة بل التشبيه
قال شمس تالق والفراق غروبها البيت اقول شمس خبر مبتدا محذوف وتالق مضارع
حذف منه احدى التائين بمعنى تلمع والصدود الاعراض ولقد احسن الشاعر في موضعين الاول اطلاق
الغروب على الفراق والكسوف على الصدود لان الغروب عبارة عن غيبوبة الشمس فناسب
الفراق والكسوف عبارة عن عدم ظهور المضيء مع بقاء الذات والحضور فناسب
الصدود والثاني ذكر الكسوف موضع الخسوف المناسب للبدر لان الغروب للخسوف لا يلائم
مسلوب فلا يلائم اطلاقه على المحبوب قال فانه لا يحسن اقول لعدم تعين موصوف بانه يكون
الارض في عدم شمس موصوفة بكون الفراق غروبها وانما نفى الحسن دون الجواز لان المشبه
به لا يجب ان يكون موجودا كما في انياب الاغوال وبحر من المسك موجه الذهب واعلام
ياقوت نشرن على رماح من زبرجد الى غير ذلك مما سبق بيانه فان قيل فعلى هذا لا وجه
لنفي الحسن لثبوته في الامثلة المذكورة على ما سبق قلنا نفيه بالنظر الى انتفاء اداة
التشبيه فان التشبيه بالامور المعدومة خلاف الظاهر وان تضمن اعتبارا لطيفا
فان وجدت الاداة يلاحظ تلك الاعتبار ويقطع النظر عن كونه خلاف الظاهر وان
عدمت يلاحظ كونه خلاف الظاهر ولا يفيد تضمينه الاعتبار اللطيف ونظيره
المجاز فانه خلاف الظاهر متضمن لفائدة ليست في الحقيقة فان وجدت القرينة

العارضة ملاحظا تضمنه وبصار اليه والاشتراك ولا يفسد تضمن الفائدة قوله الا تستعير صوره
بان يوصف المنكر بنقل صفة المشبه الى المشبه بطريق الاستدلال قوله في هذا القبيل
اي قبيل نكرة موصوفة بصفة لا تلائم المشبه به قوله ما يخيل تقدير اداة التشبيه اي تجعله
محالا فان قيل هذه الاستحالة اطلاق اسم التشبيه وقوله تقرب من اطلاق اسم الاستعارة
يقتضي جوازه فكيف التوفيق قلنا الاقتضاء الاول عدم جواز استحالة تقدير الاداة
وامكان اطلاق اسم التشبيه كما في قوله وان تفق الانام وانت منهم فان المسك
بعض دم الغزال ولو سلم فقوله ما يخيل تقدير اداة التشبيه بالنظر الى اعتبار
البليغ وقوله يقرب من اطلاق اسم الاستعارة بالنظر الى الاصطلاح قال اسد علي
الى مخضاب البيت اقول الهزبر الاسد والغليظ الضخم والشديد الصلب كذا في القاموس
فالمراد بهنا ايضا لا اخرى وكونه دم مخضاب يده كناية من استعلائه وغلبته على
وقتل اياه والعريضة اللحم بين الجنب والكتف لا تزال ترجف من الدابة وهي
كناية عن خوف الموت منه قال وقد بدا رامنا الارض مرتقا ومغربا البيت اقول اضاء
متعد بهنا والارض مفعوله ومرتقا ومغربا تمييز من المفعول كما في قوله تعالى وفجرنا الارض
عيونا او حال بمعنى جميعا كما في قوله تعالى ولهم رزقهم فيها بكرة وعشيا اي
دائما او موضع رحله مقامه ومنزله والاظلام عدم وصول الحسان اليه قوله الى التشبيه
الساذج بان لا يكون فيه شائبه استعارة قوله لزم ان يكون قد جعل البدر الموصوف
موصوفا بما ليس فيه فيها اشكال لان البدر اذا طلع يضيء شرق الارض وغربها بلا
مرية فكيف يستقيم قوله هذا اللهم الا ان يقال ذلك مبني على الفرق بين الضيا
والنور فان القمر انما ينور ذلك ولا يضيء والمضيء هو الشمس او يقال حب ان
يضيء اسم او موضع رحله والظلامة الى ما قبل الصبح بحيث من حسن البدر الموصوف
فانه في تنويره لا يفرق بين موضع وموضع قوله فظهر انه اي التحري ومن نفى له
من الممدوح بيانه وهو حال من البدر الموصوف قدمت عليه وبتجريده المعنى
اراد المبالغة في التشبيه بالبدر الموصوف قال وكما يمتنع دخول الكاف الخ اقول

اي تقدير دخوله لما سبق ان حقيقة الدخول غير ممتنعة في هذا اي قول البحتري وبحو اي الا مثاله
النابغة مما فيه اثبات الصفة الغريبة قوله ان يكون الجار في كان والمفعول الثاني اي في
حسبت امرا ثابتا في الجملة اي بالنظر الى الواقع ونفس الامر الا انه كونه متعلقا بالاسم
في كان والمفعول الاول في حسبت امر مشكوك فيه كما في قولك كان زيدا الاسد يعني
الموقف وفيه اشارة الى انه كان حين استعماله للتشبيه يصير في معناه الشك ايضا
او خلاف الظ كما في كان زيدا اسدا في المنكر لما عرفت انه لا يجيء دخول الاداة
في النكرات الموصوفة والحاصل انه يمتنع تقدير دخولهما ايضا على الصحيح بكون المعرفة
فيهما موصوفا بصفة عجيبة لاقتضائهما ثبوت الجزء المفعول الثاني في الواقع وليس
كذلك لما عرفت ان الموصوف بها ممتنع عادة قوله والنكرة فيما نحن فيه ثابتة اي دخول
الكاف في النكرة اذا قصد التشبيه لم يثبت في كلام العرب العرباء فدخولهما على
تلك كالقياس على المجهول وفيه اشكال لما سبق ان الزجاج قال فان كان التشبيه اذا
كان الخبر جامدا نحو كان زيدا اسد والشك اذا كان مشتقا نحو كانك قائم لان الخبر
في المعنى هو المشبه والشيء لا يشبه بنفسه محاذ ان كلام الشيخ ههنا في نكرة موصوفة بصفة
عجيبة لاقتضائها ثبوت الجزء المنقول الى الثاني وكلام الزجاج في النكرة غير موصوفة فلا
اشكال قال وايضا منها الغزاد اذا تاملت الخ اقول هذا دليل ثان على امتناع تقدير دخول
ادوات التشبيه في هذا النوع من الكلام وهو ما كان المشبه به فيه موصوفا
بصفة عجيبة والفرق بين الدليلين ان الاول لم يكن متناولا لنحو جلت والثاني
متناول له كما يظهر بالتامل قال لان فعيلا بمعنى فاعل يذكر ويؤنث الخ اقول يعني ان ذكا
المشتقات التي تذكر في مقام التذكير وتؤنث في مقام التانيث سواء اجريت على
موصوفات اولا وهو في الاصل صفة كلمة فلا بد من التاء قال ولا يخفى ما فيه الخ اقول
اي لا يخفى ما في الوجه الاتي من التكلف فان تقديره قبل النقل الى الاسمية صفة لمؤنث
غير مجرا على موصوفه خلاف الظ اذ الظاهر في تانيث الصفة المشتقة ان لا تجري
على موصوف مؤنث وهذا التكلف يستغني عنه اذا جعل التاء للنقل فيكون بعد التكلف

ليس بصحيح لان التاء فيه لو كان لذلك لوجب حذف التاء اذا كان موصوفه مذكرا كما اذا قيل
اسناد حقيقة وانت خبير بان منشاء الغفلة عن قول السكاكي بل النقل لما لا جنبية قال
الشارح في شرح المفتاح وانما اختار هذا التكلف جريا على قضية الاصل في التاء بخلاف
ما ذهب اليه الجمهور من ان التاء للنقل من الوصفية الى الاسمية كالاكيلة والذبيحة وقول
الايضاح فيه نظر اشارة الى ما ذكرنا من التكلف لا لما قيل ان كونها غير جارية على الموصوف
ينافي القول بكون موصوفها الكلمة لان ظاهر الفساد وهذا كلامه ووجه ظهور فساده
ان المراد بقوله موصوفها الكلمة ان موصوفها هو الكلمة لا موصوفها الملفوظ والصيغة
التي لا تجري على الموصوف ان يكون لها موصوف مقدر لا المنه قال اذ لا معنى له عندنا الا ما
اقول لان معنى استعمال الكلمة في شيء اطلاقها وارادة ذلك الشيء وفساده ههنا
ظاهر لاقتضائه كون الاصطلاح معنى اللفظ واراد به الرد على من زعم حيث قال
وبالمستعمل يتعلق في من قوله في اصطلاح ولو قال على اصطلاح لئلا يرد عليه ما ذكر
في المخاطبة لا يتعلق بشيء واحد جاز ان يتحدان لفظا ومعنى لكان اولى قال
لان الاستعارة وان الخ اقول اراد به الوضع الادعائي فانك ستعرف في
بحث الاستعارة انه جعل افراد الاسد مثلا قسمين متعارفا وهو الذي له تلك
الجرأة لكن في ذلك الهيكل مع تلك الصورة فاذا اخرج بقيد الوضع الاستعارة
التي فيها الوضع الادعائي فلان يخرج المجاز المرسل الذي ليس فيه ذلك اولى
واعلم ان هذا الوضع من الوضع النوعي المعتبر في المجاز مطلقا فان الوضع النوعي
نوعان كما صرح الشارح في التلويح احدهما ما يكون بثبوت قاعدة دالة على
ان كل لفظ يكون بكيفية كذا فهو متعين للدلالة بنفسه على معنى مخصوص
يفهم منه بواسطة تعيينه لمثل الحكم بان كل اسم اخره الف او ياء مفتوح ما
قبلها ونون مكسورة فهو لفردين من مدلول ما الحق باخره هذه العلامة وكل اسم
غير المغير حال ومسلمين ومسلمات فهو لجميع من مسميات ذلك الاسم وكل جمع
عرفته باللام فهو لجميع تلك المسميات الى غير ذلك ومثل هذا من باب الحقيقة ضرورة

الموضوعات الشخصية باعتبار الهيئة بل اكثر الحقائق من هذا القبيل كالصيغ المنسوبة وتمام
الافعال والمشتقات والمركبات وبالجملة كل ما يكون دلالته على المعنى بالهيئة وثانيهما
ما يكون بثبوت قاعدة دالة على ان كل لفظ معين للدلالة بنفسه على معنى فهو عند
القرينة المانعة عن ارادة المعنى متعين لما يتعلق بذلك المعنى تعلقا مخصوصا
ودال عليه بمعنى انه يفهم منه بواسطة القرينة لا بواسطة هذا التعيين حتى
لو لم يثبت من الواضع استعمال اللفظ في المعنى المجازي لكانت دلالته عليه وفهمه
منه عند قيام القرينة الى ما هو بحالها او مثل مجاز لمجاورة المعنى الاصلي فالوضع
عند الاطلاق يراد به تعيين اللفظ للدلالة على معنى بنفسه سواء كان ذلك التعيين
بان يفرد اللفظ بعينه بالتعيين او يدرج في القاعدة الدالة على التعيين وهو
المراد بالوضع المأخوذ في تعريف الحقيقة والمجاز والالات توقيفية ويشمل الوضع الشخصي
والقسم الاول من النوعي كلفظ الاسود ومثل قولنا رايت الاسود من حيث قصد به
الشجعان مستعمل في غير ما وضع له فقيد به لئلا يتوهم الجمع بين الحقيقة والمجاز قال
لو سلم اطلاق الخ اقول اشارة الى منع اطلاقها عليه لكنه بعيد لظهور كونه موضوعا
بالوضع النوعي المختص بالحقيقة ولعل هو السر في عدم التصريح بالمنع قال فنقول
هذا ابتداء بحث الخ اقول اي نقول في حل الغلط المذكور ان قول المص والقول بدلالة
اللفظ لذاته ظاهره فاسد بحث مبتدأ غير متعلق بتعريف الحقيقة والوضع قال
وتوقف عباده عليها الخ اقول قوله تعليما مصدر من غير فعله وبالوحي متعلق به
والمعنى جعل عباده واقفين عليها عالمين بها بان اوحى الى نبي من انبيائه بانه
نعلم الاوضاع وعلمها سائر الاشخاص قال لما ذكرنا الخ اقول يعني قوله لان ما بالذات
لا يزول بالغير قال لا نسلم اقول يعني لا نسلم ان الاسم الواحد لا يناسب بالذات النقيضين
او المتضادين لا بد له من دليل كيف ولفظ المفهوم والمعلوم والمقصود والشاطر
يناسب النقيضين واللون يناسب السواد والبياض مع ان كلا منهما اسم واحد لعل
مراده ان الشيء الواحد لا يقتضي امرين بينهما تناف قال كالزوان والجون اقول الزوان

وثوب ذكا الجواد على اثاثه وابي محمد رميلا عن طلانه طو قوله وكنا باب فعل بضم العين
فان الضم لكونه اقوى الحركات يناسب الافعال الطبيعية التي هي اقوى الافعال **قال**
وزعم المص الخ **اقول** بجهد الظهور ان اسم المكان ح باق على معناه الاصلي لان الطريق
والاصل عدم النقل وانما قال وزعم المص لان التسمية بالمجاز في مقابلة التسمية
بالحقيقة يقتضي مجازا قول الجمهور فان التسمية بالحقيقة لما كانت باعتبار ثبوت
الكلمة في مكانها الاصلي لزم في مقابلتها ان يكون التسمية بالمجاز باعتبار تجاوزها
قال واعتبار التناسب في تسمية شيء باسم الخ **اقول** هذا دفع لما يقال هذا الوجه
يقتضي ان يسمى الحقيقة ايضا بالمجاز لانها ايضا طريق الى التصور معناها وحاصل
الدفع ان المعنى المعتبر في الاسم مغاير للمعنى المعتبر في الاسم فان الاول لترجيح الاسم فلا
يلزم اطراده والثاني لصحة الاطلاق فيلزم اطراده فان القارورة مثلا لا تجعل اسما
لزجاجة تقر فيها الماء ولا يلزم صحة اطلاقه على الكوز والدن لقرار الماء فيهما
بخلاف الحروف فان كلما يوجد فيها الحمرة يجب ان يطلق عليه الاحمر **قال** بحقيقة كل منهما
بخلاف **اقول** اراد تعريفا واحد يفيد معرفة حقيقة كل منهما بخصوصها والا فقد يمكن
ان يدخلا في تعريف واحد لجنسهما بان يقال المجاز اللفظ المستعمل في غير ما وضع
له الا انه لا يفيد ما ذكرنا لان في كل منهما خصوصية وقعت كالفصل لم يفدها ذلك كما
ستطلع عليه **قال** مرتجلا كان الخ **اقول** المرتجل المنقول الذي ليس بينه وبين المنقول
عنه مناسبة كالاعلام المنقولة مثل زيد وعمرو وبكر والمنقول ما بينهما مناسبة
وخص هذا باسم المنقول لظهور وجه النقل فيه وغيرهما هو الحقيقة التي لم يطرأ
عليها نقل **قال** فاللفظ المستعمل في غير ما وضع له الخ **اقول** لا يقال هذا مخالف لقوله الثاني
وبقوله في عرفنا وصفنا له عن الحقيقة مرتجلا كان او منقولا او غيرهما لانا نقول
المنقول موضوع للمعنى المنقول عنه اولا بالقصد وللمنقول اليه ثانيا بالغلبة لكنا
ففيه جهتا الحقيقة والمجاز فاذا اعتبر وضعه الاول يكون حقيقة فيه واستعماله في
الثاني استعمالا في غير ما وضع له واذا اعتبر وضعه الثاني يكون الامر بالعكس وقوله

المرتجل

الثاني مبني على اعتبار كون المعنى موضوعا له اي معنى كان وقوله ههنا مبني على اعتبار كونه غير ما
وضع له فلا منافاة **قال** هذا من حيث اللغة الخ **اقول** اي كون الدابة حقيقة بالاعتبار الاول ومجازا
بالاعتبار الثاني انما هو من حيث اللغة اما من حيث العرف العام فهي اي الدابة موضوعة لذي
القوائم ابتداء وبرعاية معنى الدبيب ليست لصحة اطلاقها على ما يدب مع خصوصية الفرس بل
لوجه المناسبة في التسمية بين المنقول عنه واليه بخلاف الحقيقة اي الحقيقة المطلقة العارية
عن اعتبار النقل فيها وبخلاف المجاز اي المجاز المطلق المستعمل في غير ما وضع له لعلاقة ولذا
جعلهما مقابلين للمنقول فانه حقيقة من وجه ومجاز من وجه كما عرفت **قال** والمجاز مرسل الخ **اقول**
انما سمي مرسلا لان الارسال الاطلاق والاستعارة مقيدة بادعاء ان المشبه من جنس المشبه به
والمطلق عن هذا القيد وسمي هذا هو السر في اختصاص ما علاقته المشابهة باسم الاستعارة
والا فهو بحسب معناها اللغوي شامل لكل مجاز حتى ان الاصوليين اصطلحوا على ذلك
فاطلقوا الاستعارة على كل مجاز **قال** لكن من شان النعمة ان تصدر من اليد وتصل الى المقصود
اقول الباء في بها للاستعانة ومتعلقة بيصل الضمير له في وتجوز ان يكون الباء صلة للمقصود فالمقصود
للنعمة والجار قائم مقام الفاعل وعلى التقدير المراد بالمقصود المنعم عليه **قال** بخلاف
نعمة الدين اليد **اقول** فان هذا الاستعمال لا يجوز لعدم الاشارة الى المنعوت لعدم
التعريف انما هي القرينة ههنا فاذا انتفت صحة التجوز **قال** المسلمون يد على من سواهم
بذمتهم ادناهم الحديث **اقول** الكافر التماثل من الكفو هو المثل اي دماؤهم متساوية
في القصاص والقود فيقاد الشريف بالوضيع والكبير بالصغير والعالم بالجاهل والرجل
بالمرأة ويسعى بذمتهم ادناهم اي يعطي امانهم ويسعى به ادنى شخص منهم فاذا اعطى الشي
للبايعين نقيضته قوله في وجوب الاتفاق بينهم متعلق بقوله مثل اليد الواحدة وتم عليه
قال وانواع العلاقة المعتبرة كثيرة تنتهي بما ذكره الى خمسة وعشرين **اقول** حصرها العلامة
فيما ذكر بالاستقراء وان كان يقتضي لاستقراء الاقسام فيها متداخلة الاول
استعمال اسم السبب المسبب نحو بلوا ارحامكم اي صلوا الثاني عكسه كالاثم للخمر الثالث
الكل للجزء كالاصابع للانامل الرابع عكسه كالعين للربيئة الخامس الملزوم للازم

كالنطق للدلالة السادس عكسه كنفى الاذى للاحتراز عن المسّاء في قوله قوم اذا حاربوا شدوا مآزرهم
دون النساء ولو باتت باطهار السابع اطلاق المتشابهين في صفة شكلا او غيرها للاخر كالاسد
للشجاع الثامن المطلق للمقيد كاليوم ليوم القيمة التاسع عكسه كالمشفر للشفة العاشر
العام للخاص الحادى عشر عكسه نحو يحسن اولئك رفيقا اى رفقاء الثانى عشر حذف
المضاف نحو واسئل القرية ويسمى مجازا بالنقصان الثالث عشر حذف المضاف اليه نحو انا
ابن جلا اى رجل جلا الرابع عشر المجاورة كالميزاب للماء الخامس عشر الاول اليه السادس عشر
الكون عليه السابع عشر الكون عليه السابع عشر المحل للحال كالنادى لاهله الثامن عشر
عكسه نحو ففى رحمة الله اى الجنة التاسع عشر الة الشيء له كاللسان للذكر العشرون احد البدلين
للاخر نحو الدم للدية الحادى والعشرون النكرة في الاثبات للعموم نحو علمت نفس الثانى
والعشرون الضد للضد الثالث والعشرون المعرف للمنكر كقوله تعالى ادخلوا الباب سجدا
اى بابا من ابوابها الرابع والعشرون نحو الحذف غير المضاف والمضاف اليه نحو يبين الله لكم
ان تضلوا اى لئلا تضلوا الخامس والعشرون الزيادة نحو ليس كمثله شيء **قال** كالعين في
الربيئة **اقول** ربيئة الطليعة من ربأ القوم اذا كنت طليعتهم في مكان عال والتاء
للمبالغة كانه علامة **قال** وما ورد في الايضاح في مثل تسمية الخ **اقول** لم يقل الحالة
المسببة عن الدم لامكان توجيه كلامه بان في قولهم فلان اكل الدم مجازين احدهما في اكل
والاخر في المفعول فذكر الاكل واراد الاخذ من قبيل ذكر المسبب وارادة السبب لان
الاكل مسبب عن الاخذ لكن ذلك القول يأبى هذا التوجيه **قال** بل يعتبر في جميعها اللزوم
ولو بوجه ما **اقول** يعنى ان معنى اللزوم ههنا ليس امتناع الانفكاك في الذهن والخارج
بل التلاصق والاتصال ينتقل بسببه من احدهما الى الاخر في الجملة وفي بعض الاحيان
وهذا متحقق في كل امرين بينهما علاقة وارتباط **قال** بخلاف اليد فانه لا يجوز الخ **اقول**
فيه بحث لاتفاق المحققين من ائمة التفسير كصاحب الكشاف والامام البيضاوى
وغيرهما على جواز ارادة النفس في مثل ولا تلقوا بايديكم على تقدير زيادة
الباء والحق ان اطلاق العين على الربيئة كما جاز لا من حيث انه انسان بل من حيث انه

مطلب اللزوم يجى بمعنى التلاصق والاتصال

ربيئة كذلك يجوز اطلاق اليد على النفس لا من حيث انها انسان بل من حيث صدور معظم الافعال
قال وفيه بحث لان كلام صاحب الكشاف الخ **اقول** يريد برد قوله اولا ان الظاهر ان الا
من اصحاب الحمل على التخييل بان صاحب الكشاف من اصحاب علم البيان بل من رؤسائهم
لم يحمل على التخييل بل على التحقيق وقوله ثانيا وان كان يحتمل عندى ان يحمل على التحقيق
عبارة تدل على اختصاص القول بالتحقيق به وليس كذلك لان صاحب الكشاف
ايضا قائل به قال الشارح في شرح المفتاح لاحقا فان كلام صاحب الكشاف فانه
في التحقيقية اظهر منه في التخييلية لان الحادث الذى يغشى الانسان ويلبسه لا
يكون وهميا بل حقيقيا حسيا كانقطاع اللون ورثاثة الهيئة او عقليا كالضرر الذى
يلحقه الجوع والخوف فان قيل هلا قال فكساها ليلائم اللباس او طعم الجوع والخوف
او مرارة ليلائم الاذاقة اجيب بان في الاذاقة من الاستعارة بسبب الاصابة ما ليس في
الكسوة لان الادراك بالذوق يستلزم الادراك باللمس من غير عكس ففي اللباس
من الشمول والاحاطة وبيانه ان اثر الجوع والخوف يعم جميع البدن ما ليس في الطعم
والمرارة فكان اوجه ثم ههنا دقيقة لا بد من التنبيه عليها وهو ان في لباس الجوع
والخوف استعارتين تصريحية هي استعارة اللباس لما يغشى الانسان من بعض الحوادث
عند الجوع والخوف لصحة الاضافة ومكنية مبنية على تشبيه ما يدرك من اثر الضرر
والالم بما يدرك من طعم المر البشع حتى يحسن ايقاع الاذاقة عليه فحاصله انه شبه ما
يدرك من اثر الضرر من حيث الشمول والاحاطة باللباس ومن حيث الكراهة
بالطعم المر البشع ويسمى الاول استعارة تصريحية والثانى مكنية **قال** وكقوله ناعية
اغبر عليه اى باكية **اقول** قال ابو العلاء في مرثية الشريف الطاهر الموسوى والد الرضى
يا مرها فتح السراة وما كانت لصاق الاغبر جمع غراب وهو طائر يتوقف ابيض
باكيا اما لجعل لونه لون اهل الحداد الباكين او لجعل صوته كالبكاء لا لجعله مأخوذا
من الغرب وهو الدمع او مسيله من العين لانه لا يحتاج ان تكون مشتقة لا جامدة [illegible]
اى باجمعها وهو في الاصل قد يندب الاشراق الفتح جمع فتحاء وهي من صفات العقاب

والسراة بفتح السين مفتوحة غير معجمة جبال باليمن يكون فيها هذيل وغيرهم وما بالشام جبال الشراة
بالشين معجمة مضمومة ولصاف اسم جبل من بني جذام وقطام عند الاصمعي وعند ابي عبيدة
جار مجرى ما لا ينصرف قال رايت اسدا في الشجاعة اقول ان اريد بالشجاعة الصفة المختصة
بالانسان كما ذكر الشارح فيما لم يكن المذكور وجه الشبه بل دالا عليه وان اريد بها
معنى الجراة كان المذكور نفس وجه الشبه قال وانحت بوجه البدر يعني البيت اقول
السعد لابي العلاء في وصف نساء غاليات المنازل ببرج البدر هي التي يختار بها
في شيء وهي البروج الاثنى عشر التي اولها الحمل واخرها الحوت ويعني انصب على اليمين
والمرح اظهار المراة زينتها ومحاسنها للرجال المراد بقر الوحش جمع مهاة شبه منازلهن
ببرج الحمل لكونهن في الحسن كالبدر وانهن منيعات ولذا بين وجه شبه بقوله بعد
اي منازلهم هولاء النسوان في بعد الوصال اليها كبرج البدر في البعد ووصف النساء
بانهن من جنس المها في حسن المشي والعيون ثم قال شرحها اكتان يعني انهن مخدرات
لا يبرزن من الخدر ولهذا تفارق المها لان المها سارحة بخلافهن فان برجهن الستارة
فكان من قبيل قوله تحية بينهم ضرب وجيع قال والظاهر ان مثل هذا اقول اي ما ترك
فيه المشبه بالكلية لكن اتي بوجه الشبه من باب التشبيه لان المشبه مقدر حقيقة
لان المراد بكونه مقدرا اعم من ان يكون محذوفا في الكلام او يكون في الكلام ما يقتضي
تقديره وما نحن فيه من قبيل الثاني فلا يرد ليل استعاق بقوله من باب التشبيه قال لان
بيان ان الخيط الابيض بالفجر قرينة على ان الخ اقول يعني انه قرينة على ان بيان مقدر
في النظم بمنزلة ان يقال الخيط الاسود من سواد اخر الليل حتى كانه ذكر معه هذا
اللفظ فيحتاج الى التشبيه كالخيط الابيض لانه قرينة على ان المراد به سواد الليل
ليكون استعارة صحيحة بشرائطها خارجا الى التشبيه والاحسن ان
يجعل من الفجر بيانا للخيط الابيض والاسود جميعا كما اختاره صاحب المفتاح
لا الابيض وحده لانه من لطيف دقيقة يعني عما يدفع به ما يرد على الاول بان لو سلط
من الخيط الاسود ليس فصلا بين الحال وذيها باجنبي بل هو متعلقات العامل مثل

رتبتهم ذاتا كما قدمنا قال وابعد من ذلك ما يشعر به صاحب الكشاف الخ اقول اي ابعد من كون
ما ترك فيه المشبه واتي بوجه التشبيه تشبيها كون الابيض من باب التشبيه المطوي فيه
ذكر المشبه لان المشبه به مقدر حقيقة كما عرفت وفي الايتين ليس بمذكور ولا مقدر
فكونه تشبيها في غاية البعد قال ويمكن التفصي عن هذا الاشكال اقول يعني التفصي عن
الاشكال لا جريانه في حذف المشبه بحيث لا يقدر اصلا لا يكفي في كون اللفظ استعارة
بل يجب ان يكون مستعملا في غير ما وضع له لانها قسم من المجاز وعلامته اي علامة كون
اللفظ استعارة ان يصح وضع اسم المشبه موقعها وان لا يفوت الا المبالغة في
التشبيه وهذا اي قوله تعالى ضرب الله مثلا رجلا الاية ليس كذلك اذ لا يصح وقوع
الكافر موقع الرجل الاول والمؤمن موقع الثاني لا يناسب ذلك المثل فان المقصود منه
الانتقال من حال الى حال اخرى هو المقصود بل معناه جعل الله عبدا مملوكا لشركاء
مختلفين في تحيره وتشتت حاله وتوزعه بالمثل للعابد الاصنام وجعل عبدا سالما
لمالك واحد في اجتماع شمله وانضباط امره مثلا للموحد وكذا قوله تعالى وما يستوي
البحران الاية ليس كذلك اذ لا يصح ان يراد بالبحرين الموصوفين المؤمن والكافر
لان السوق يمنع عن ذلك بل معناه لا يستوي الاسلام والكفر اللذان هما كالبحرين الموصوفين
فذكر المشبه في الايتين مطوي واسم المشبه به مستعمل في معناه الحقيقي قال وكذا
ذلك ذهب كثير من الناس الى قوله الخ اقول قال صاحب الكشاف في قوله تعالى او كصيب من
السماء الاية فان قلت هذا تشبيه اشياء باشياء فاين ذكر المشبهات وهلا
صرح به كما في قوله وما يستوي الاعمى والبصير والذين امنوا وعملوا الصالحات ولا
المسيء وفي قوله كان قلوب الطير رطبا ويابسا لدى وكرها العناب والحشف البالي
قلت كما جاء ذلك صريحا فقد جاء مطويا ذكره على سنن الاستعارة كقوله تعالى وما
يستوي البحران هذا عذب فرات سائغ شرابه وهذا ملح اجاج وضرب الله مثلا
رجلا فيه شركاء متشاكسون ورجلا سلما لرجل فتوهم بعض شراحه ان قوله تعالى الخ
تمثيل للاستعارة فخبط وغلط لان المقصود ليس الا التمثيل لما جاء مطويا

ذكره من سنن الاستعارة لانه المحتاج الى التوضيح دون الاستعارة قال اختلفوا في ان الاستعارة
الخ اقول لم يرد بالعقلي هاهنا ما هو في احوال الاسناد لان الذين عدوها لا اسناد وهذا
عوارض المفرد وهذا قال المص بمعنى ان التصرف في امر عقلي لا لغوي قال وبهذا يندفع
ما يقال الخ اقول يعني بيان ان القرينة مانعة عن ارادة المعنى المتعارف لتعيين
المعنى الغير المتعارف يندفع ما يقال ان الاصرار على دعوى الاسدية للرجل الشجاع
ينافي نصب القرينة المانعة عن ارادة السبع المخصوص لما بينهما ان الاصرار على دعوى
الاسدية ليس الا بالمعنى الغير المتعارف ونصب القرينة لا يمنع الا عن ارادة المعنى
المتعارف فلا منافاة قال ان الاستعارة يفارق الكذب الخ اقول رد على ان الاستعارة
لا يكون الا في اللفظ بل في المفرد والكذب لا يكون الا في الحكم فلا اشتباه بينهما لتحتاج
الى بيان الفارق بالوجهين وجوابه ان اللفظ واقع في الكلام الجزئي كما كان اذ
فضلا اذا استعمل في غير ما وضع له بلا تاويل ولا قرينة كان الكلام كاذبا بلا مرية فلما
اشتبه بكلام فيه لفظ استعمل في غير ما وضع له لكن بالتاويل والقرينة وتوهم لزوم
كذبه ايضا احتيج الى الفرق بكذا فقيل ان الكلام الذي فيه الاستعارة يفارق الكذب
قال والكذب بما يكون على خلاف ما في الضمير اقول حيث قال العلامة وهو الاخبار بخلاف
ما في ضميرك كما اذا كان في ضميرك ان زيدا ليس بقايم ثم تقول زيد قايم قال وانت تعلم
ان يفتره الخ اقول اي مخالفة الشارح للسكاكي هنا رد على الشارح العلامة وما وقع
منه هنا فالجملة الخ اما يرد على السكاكي والجواب عن هذا انه اراد بالدعوى الباطلة
ما لا اصل له بان يعتقد ويدعي انه الواقع اذ ح لا يتصور من المتكلم قصد التاويل
فضلا عن نصب القرينة المانعة عن اجراء الكلام على ظاهره فان التاويل بالنظر الى
المتكلم نفسه ونصب القرينة بالنظر الى السامع ثم ظاهر ان الاعتقاد بانه مطابق
للواقع ينافي التاويل المبني على اعتقاد انه غير مطابق له فكيف ينافي اعلام غيره
بانه غير مطابق له بنصب القرينة اراد بالكذب ما لا يطابق الواقع مع علم المتكلم بعدم
مطابقته وظاهر ان هذا لا ينافي التاويل ونصب القرينة فانه اذا تكلم بكذب

مع اعتقاد عدم مطابقته للواقع يكون بجزئيه نوعي عند الشارح ما امكن فيما فيه
نصب القرينة دون التاويل فان قيل يرد على هذا ما يرد على العلامة فان اعتبار
عدم المطابقة للواقع والاعتقاد جميعا ليس مذهب الجمهور بل مذهب الجاحظ
كما سبق في اول الكتاب قلنا ليس المقصد هاهنا تفسير الكذب بل تعيين مراد
السكاكي من لفظ الكذب فانه لما كان ثابتا ولا عند الجمهور بقسمين احدهما لا يطابق
الواقع مع اعتقاد انه مطابق له والثاني ما لا يطابق الواقع ولا الاعتقاد ونفي
الاول الدعوى الباطلة تعين ان يكون مراده بالكذب القسم الثاني هذا تمام
التحقيق لهذا المقام والحمد لله الملك العلام قال ولا يكون علما سبق انها الخ اقول افاد
الفاضل المحشي في شرحه للمفتاح وذلك لان مبنى الاستعارة على المبالغة في الحاق المشبه بالمشبه به
انما يحصل اذا كان المشبه به مشتهرا بوجه الشبه ولا شك ان الاجناس مشهورة باوصاف
لها حتى اذا اشتهرها يبني عن اوصافها ابنا تاما واما الاشخاص فقلما تشتهر باوصاف
كذلك فلا يقع الاستعارة في الاعلام الشخصية الا نادرا كما اذا تضمنت صفة
ادى ذلك الى التمايل بسبب خارج اي عارض قلما يتفق عروضه حتى يستعار الاعلام
فيقال رايت اليوم حاتما او مادرا وقال المحشي هذا التوجيه هو الصواب
الذي يشهد بصحته كل فطرة سليمة فان التشبيه قد يكون بالاجناس وقد يكون بالاشخاص
ويجوز في كل منهما ان يترك التشبيه الى الاستعارة للمبالغة المقصودة لكن يجب
اشتهارها بوجه الشبه وذلك شائع في الاجناس كثير في الاشخاص فانه فيها نادر كما اذا اشتهر
شخص ببعض الاوصاف اتفاقا فمن ذلك قال المص ان الاستعارة تقتضي ادخال المشبه
في جنس المشبه به لا لان المدار الاستعارة والمقصد الاصلي فيها مبني على ذلك الادخال
كما توهم وادعى ان العلم الشخصي لا جنس له فلا يجري فيه الاستعارة الا اذا تضمن
نوع وصفية فيصير جنسا ومن المعلوم ان قولك رايت اليوم حاتما مبني على ادعاء
ذلك الشخص المشهور لا على انه داخل في جنس الجواد وفيه بحث اما اولا فلان كون
المشبه به مشتهرا بوجه الشبه انما هو شرط حسن الاستعارة لا الاستعارة نفسها

كما سياتي بيانه ان شاء الله تعالى بخلاف ادخال المشبه في جنس المشبه به فانه معتبر في نفسها
وداخل في مفهومها حيث قال السكاكي وشايد اربابها لقنا ان الاستعارة هي ان
تذكر احد طرفي التشبيه وتريد به الطرف الاخر مدعيا دخول المشبه في جنس المشبه به
واما ثانيا فلان قول السكاكي ان الاستعارة تعتمد ادخال المشبه في جنس المشبه به
نص في اعتبار الجنسية ولا دلالة له على اعتبار الوصفية اصلا ولو كان مراد السكاكي ما ذكره
لوجب ان يقول ان الاستعارة يعتمد وصف المشبه بصفة المشبه به فضلا عن ان فيه
انحراف الحق وارتكاب بالباطل المطلق والعجب انه يذكر كلاما هو حجة عليه لا له واما
ثالثا فلانك قد عرفت ان الاستعارة في الاطلاق انما تفارق الدعوى الباطلة بنصب
التاويل فيها وقد تقرر عندهم ان التاويل عبارة عن جعل مفهومها متميز متعارفا
وغير متعارف وما قسمان ليس الا للجنس واما رابعا فلان قوله دلالة في الاجناس
كثيرة في الاشخاص تحكم بحت وادعا عليل ليس عليه برهان ولا دليل بل الحال ان يكون
الامر بالعكس واما خامسا فلانا لا نسلم ان قولك رايت اليوم حاتما مبني على انه عين
ذلك الشخص المشهور بل على ادعاء انه عينه بناء على اعتبار ان للحاتم مثلا بل لا
في الجود معنى الجنسية وله فردان متعارف وغير متعارف والجنس فيه لو ادعاء عينه للرد
في الخارج فالتحقيق ان الاستعارة من حيث هي هي يقتضي الوصف لا الاستعارة
فان كان المشبه به داخلا تحت الجنس حقيقة يقتصر عليه ويكتفي به ويجعل المشبه داخلا
تحته ادعاء ويعتبر ذلك الوصف جامعا فقط وان لم يدخل المشبه تحت الجنس حقيقة
بان يكون علما يعتبر ذلك الوصف مع كونه جامعا مأخذا للجنس ايضا لا جامعا فقط
فان بعض الاعلام خاص قد يشتهر بصفة مخصوصة كالجود والبخل ونحوهما فيتضمن ذلك
العلم تلك الصفة فيعبر عن وصفه الاصلي فيصير اسما كليا لذلك الصفة فيعبر
صادقا على كثيرين فيستعار كاسم الجنس فتدبر ولا تعبا لغاله الجمهور فيظهر حيطات نعم
غاية الظهور قال التشبيه شبهها ونحوه وصف من الاوصاف اقول سواء كان ذلك
الوصف جزءا من مفهوم العلم بالنظر الى معناه الاصلي المنقول عنه باعتبار غلبة ذلك

١٤٧

الشخص حتى صار علما او لم يكن امثاله فالاول كمادر فانه رجل من هلال بن عامر بن صعصعة
محارق ورد ماء فسقى ابله فبقي في اسفل الحوض ماء قليل فنقط فيه ومدر بحوضه بخلا ان يشرب
فضله قال الثاني كحاتم فانه رجل طائي ابن عبد الله بن سعد بن الحشرج يضرب به المثل في الجود وله
حكايات غرائب مشهورة ومنها العرب وكسحبان فانه رجل وايل كان لسانا بليغا يضرب
المثل في البيان وكباقل فانه رجل من العرب موصوف بالعي والعها هل اشترى ظبية باحد
عشر درهما فجاءها الى امه فسالته عن ثمنها ففتح يديه واخرج لسانه فتخلى الظبية يشير
الى احد عشر فانفلت الظبية فضربوا به المثل في العي فقالوا اعيا من باقل قال ح لا يخفى
صحة كونه تبيينا الخ اقول وحينئذ اذا اريد بالقيام المعاني في ارتباط بعضها ببعض بحيث
يكون الجميع تبيينا لكل واحد ظهر صحة كون قوله او معان ملتئمة تبيينا لقوله او اكثر لما
عرفت ان المراد به كون كل واحد منها تبيينا لا المجموع وفيه رد على الزوزني حيث قال
او معان عطف على اكثر وعطفه عليه بأو يشعر بانه قسيم للاكثر مقابل له مع انه بيان له
لان ما هو اكثر من امر واحد اما معنيان او معان فالاولى ان يقول وقربها اما معنى
واحد او معان كقوله فانا نعادوا الخ قال فالاحياء والهداية ما يمكن الخ اقول اراد بالشيء
متعلق الاحياء والهداية وهو الموت والانجاز ان يراد به سببا هما وهو الله تعالى
قال فهذا اولى من قول المص ان الحيوة الخ اقول لان الحيوة ليست من الطرفين اذ
المستعار منه هو الاحياء ويمكن ان يقال مراد المص الاشارة الى الاستعارة
في متعلق الاحياء والهداية اذ مراده بالحيوة ما هو اثر للاحياء وبالهداية المصدر
من المبني للمفعول فلا يرد ان الاخفى المتعلق وقد اشار الشارح الى كونه قابلا للتاويل
بقوله اولى دون الصواب قال واما استعارة الميت للقاتل الخ اقول بل من قبيل
العنادية لان القاتل لا يكون الاحيا فيكون كاستعارة الميت للحي الجاهل العاجز او النائم
كما سياتي قال فانا اذا كان الادراك اقدم واشد اختصاصا به الخ اقول يعني وان لم
الحيوان وضرورية للادراك ومن الحيوة صلة بعيدا ضيع صدها الحيوة قال واذا الجنس في نوع
اي مقدم جزء اقول يؤيده قول الزمخشري في الاحكام تربوعي يثني كاه بين يقب بيكاه زين

واما صاحب القاموس فقد نقل القرى بحنو السج وهو حسب مطلقا قال عودية فيما ازود
حيابى اقول ما مصدرية والمعنى جعلته معتادا في زيادتهم ان اتركه بلا ربط وكلاياذ
كلام مبهم فان هملاجية ايضا قال فقلت له لما تمطى بصلبه اقول ضمير له لليل بمعنى تمدد الناء
في بصلبه للتعدية والارداف الاتباع والاعجاز جمع عجز بمعنى الاخر وناء مقلوب ناى
بمعنى تجدد والكلكل بفتح الكافين الصدر والباقية للتعدية يعنى قلت لليل لما افرط
طوله وتطاولت اواخره وبعدت اوايله معقولا لقوله الا ايها الليل الطويل البيت
وقد مر معناه قال وذلك عار يا ابن ريطة ظاهر اقول اوله عيرتنا البانها ولحومها
يقول على نحو الانكار والتوبيخ لم عيرتنا البان الابل ولحومها واقتنا الابل مبناح منا
بحصول الانتفاع بلحومها والبانها مستبع ومردود في الذهن والفعل وتفريقها
في المحتاجين اليها احسان موقوف بحليات الحرمة والشكر والاصح قوله وذلك
عار الى المحال ان ذلك ليس عارا يستوجب لصاحبه الشناعة والدناءة
لانه زايل عنه ثابت قال والمطلع قولهما فانما صح من جهة الخ اقول لايخفى انه تكلف بل
تحقيق المختار من التاويل والتحقيق بلطايف بلاغة التنزيل ان يقال المراد
بالنهار مجموع ما بين الطلوع الى الغروب كما هو المفهوم من الشرح والموافق لكتب اللغة
فيكون الفاء للتعقيب الحقيقي نظرا الى انتهاء النهار ويستقيم معنى المعاقبة نظرا الى
ابتداء ظهور النهار كما لا يخفى على اولى الابصار قال وثم مباحث الخ اقول هذا البحث
وارد فالصواب ان يقال الجامع سهولة تأتى البعث فيه في النوم اظهر واعرف
قال فلم لا يجوز ان يكون اطلاق الطلوع عليها مجازا مرسلا باعتبار ذكر الملزوم وارادة
اللازم اقول متعرف في مباحث الانشاء انا مجد اعتبار ذكر الملزوم وارادة اللازم
لا يكفي في بيان علاقة المجاز لانه امر عام لا بد من بيان انها من اى انواع من انواعها
قال لم يلق قوما هم الخ اقول من في منا متعلق بترعة العشية ما بين المغرب والعشا
من الوقت والمراد ههنا مطلق الوقت والوادي فاعل يجري على طريق الاسناد المجازي
والمراد بجري الوادي الدم بالوادي ظهوره لشدة كثرة القتل والمقتول فيه في زمان تطع الامة

وكثرة القتل فيه فهم اشد بكاء في اخواتهم وعشايرهم مما تم بين ذلك بقوله تقريبهم طعنا
البيت قال اذا ترى المساجح اما نطقت اقول ترى من القرى فهو الضيافة والمساجح جمع
مسجع بكسر الميم بمعنى الاناء وان شرطية وما زايدة وجواب الشرط محذوف يدل عليه
قيل او هو جوابه قدم عليه على اختلاف البصريين وبيانا مفعول ثان لترى والحروف
داب الانقياد والشموس والابية منع ظهرها والعنوان نطقتا اظهرت فصاحته نطقهما
كل معاند قال او الى المحتاج اقول هكذا وقعت العبارة في النسخ وهي مناسبة بعبارة
المفتاح والصواب ههنا او على الجميع قال لعمرى لرائح رياح الخ اقول رياح مفعول
اول لتروى وايقاضا مفعول ثان له والحزن بلاد العرب وهو من الاصل ما غلظ من
الارض ومن هو حال من الرياض يقال ازهر الروض بصار ذا زهر اذا ابرز ظله في
لتروي في الاجفان متعلق بترى وحاصل الاعتراض ان المجرد ههنا لايصلح ان يكون
مدار الكون نوعا استعارة لان المجاز متعلق بترى لابتروى فلا يبقى تعلق الجواب سوى
فلا بد لعلاقته استعارة تبعية واجاب ___ عنه الشارح العلامة بان
حقيقة ترى الشيء الليل فاسناده الى النوم وكذا تعلقه بالاجفان قرينة استعارة
لمجرد الظهور لحصول في الليل فلفظ الجميع محمول على حقيقته لان النسبة الى المجموع
قرينة للاستعارة ههنا ايضا ورده الشارح بان المقصود ان يكون المجموع قرينة لا
واحدة لا الاستعارات متعددة وذكر في شرح المفتاح توجيها اخر اختاره الفاضل
المحشي في شرحه وهو ان المراد بالجميع الاكثر ولا يخفى انه في غاية التكلف بل الجواب
الصواب عن شانه الاثبات ان يقال المراد صاحب المفتاح من نسبة الفعل الى
المجرور ارتباطه بحسب المعنى بحيث يكون مفعولا له لذلك الفعل اما بواسطة حرف
الجر كما في الاية او باعتبار حاصل المعنى كما في البيت فان الاجفان مفعول لتروى
بتلك الاعتبار وذلك لان المراد بها ليس اجفان الحيوان كما ذهب اليه القوم
بناء على الظاهر من غير تامل في القرينة بل اجفان الرياض وهي الازهار الشبيهة بها واللام
عوض عن المضاف اليه وهو الضمير الراجع الى الرياض ويسرى اذا النوم في الاجفان

ذبول تلك الزهرة وانضمام اطراف النور بعضها الى بعض وبعرى الرياض الانتقاط فتح تلك
الزهرة ونشرها فمعناه اعطاء النضارة والطراوة اياها فانه لما جعل الايقاظ
مفعولا ثانيا للتوى والرياض مفعولا اول وظاهر ان الايقاظ لا يكون الا للنايم تعين
ان يراد بالاجفان الساري فيها النوم اجفان الرياض فيكون ذكر اجفان الرياض قرينة
على ان توى استعارة بمعنى تفتح فكانه قيل تفتح الرياح اجفان الرياض اذا سرى فيها النوم
نظرا الى الغفلة عن مراد السكاكي انما نشات عن الغفلة عن مراد الشاعر الذى تنبه
له السكاكي وبنى عليه مراده قال وحادثت اليوم عن الحال اقول هو بالحاء المهملة من
المحادثة بمعنى المكالمة ويروى بالجيم والظاهر انه تصحيف قال وسعد حتى يظن
المجهول اقول اللام فى ليظن لام الابتداء دخلت على المضارع بتقدير وهو ويروى يظن
اختار صيغة المجهول قصدا الى زيادة المبالغة فى المدح بان ظن كونه محتاجا انما يصدر عن
المتناهي في الجهل اذ العاقل يعرف ان الله تعالى اغناه عن غيره فالحاجة لم يقع السماء
فلا يظن به ذلك وبه يندفع ما توهم ان فى البيت تقصيرا في وصف علوه حيث اثبت
هذا الظن لكامل الجهل بمقادير الاشياء قال وبما ذكرنا صرح فى الايضاح اقول
حيث قال واذا جاز البناء على المشبه مع الاعتراف بالمشبه فوجه دلالة لفظ
المفتاح على ما ذكرنا ان مراده بالاصل لو كان التشبيه لكان المعنى واذا كان نوع
التشبيه والاعتراف بالتشبيه وفساده ظاهر قال واحترز بهذا عن الاستعارة
فى المفرد اقول اى بقوله تشبيه التمثيل فوجه الاحتراز ان معنى التمثيل ما يكون
وجهه منتزعا من متعدد وهذا لا يوجب في الاستعارة في المفرد لانتفاء جواز
تركب الطرفين وجواز التركيب ينافي وجوب الافراد المعتبر في الاستعارة في المفرد
ولما كان فيه نوع دقة وغموض لا يناسب التوقيف ومع ذلك لا يدل على وجوب تركب
الطرفين في المجاز المركب قال في الايضاح واما المجاز المركب فهو اللفظ المركب
المستعمل فيما شبه بمعناه الاصلي تشبيه التمثيل فالاستعارة في المفرد يخرج
بتوصيف اللفظ المركب فلم يحتج الى اسناد الاخراج الى قوله تشبيه التمثيل قال فتارة

يريد الذهاب فيقدم الخ اقول لما كان المتبادر من الظاهر ان يكون اخرى صفة رجلا المقدر
قال ههنا هكذا وقال في شرح المفتاح تشبيه الحال الحاصل لمن يريد تارة الذهاب فلا يقدم
رجلا ولا يريد تارة فيؤخر اخرى ثم قال وينبغي ان يريد بالرجل الخطوة لان المتردد الذي
يقدم رجلا لا يؤخر الرجل الاخرى بل كلتا الرجلين الا انه يخطو خطوة الى قدام وخطوة
الى الخلف وذلك ان صرف العبارة عن الظاهر فقولنا انه تقدم رجلا تارة ويؤخرها اخرى
فان هيئة المتردد في الذهاب هكذا قال ومنها وهو ان المجاز المركب الخ اقول اجيب
بان عدم التعرض لهذه الاستعارة في المجاز المركب كعدم التعرض في باب الانشاء لغير
الطلب لانه نادر قليل البحث كثير الدخل في مسائل المعاني كذلك المجاز المركب نعم فان
المعترض قسم الاستعارة قسمين المشتمل على المباحث النفيسة والمسائل الدقيقة بخلاف
غير الاستعارة وايضا لا يظهر فيه فرق بين الحقيقي وغيره بخلاف الاستعارة
وايضا لا يظهر فيه فرق فانه ليس فيه شائبة من اثار المعنى الحقيقي كقوله تعالى وقالت اليهود
يد الله مغلولة وكقولك تقدم رجلا وتؤخر اخرى بخلاف قولهم هواي مع الركب اليمانين مصعد
فانه لا تجوز في لفظه اصلا قال بالصيف ضيعت اللبن اقول هكذا وقع العبارة في
النسخ والعبارة الصحيحة الصيف ولهذا اورده في كتب الامثال في الفاء واصله ان
دختنوس بنت لقيط بن زرارة كانت تحت عمرو بن عدس وكان شيخا كبيرا فابغضته
فطلقها ثم تزوجها فتى جميل الوجه فحصل لها حاجة الى اللبن فبعثت الى عمرو في الصيف
ضيعت اللبن فصار مثلا يضرب بمن فرط في طلب الحاجة وقت امكانها ثم طلبها بعد فواتها
قال اودى بنى واعقبوني حسرة اقول اودى بمعنى هلك واعقبوني حسرة اى اورثوني
اياها والرقا النوم والعبرة بفتح العين حلب الدمع وتقلع من اقلع المطر اذا انقطع
ولم ينزل قال وغداة ريح قد كشفت وقرة اقول الواو بمعنى رب واضافة الغداة
الى الريح لادنى ملابسة وكشفت بمعنى ازلت ومفعوله محذوف والقرة بكسر القاف
وتشديد الراء البرد عطف على غداة الريح وضمير اصبحت في زمامها للقرة والشمال بالكسر
ريح تقابل ريح الجنوب شبهوا وثبت البرد والمعنى كم من غداة كنت فيها هبوب الريح والبرد

التشبيه لمقرف الشمائل فيه تمكنت غايلها عن الناس لا الطعام والانقياد لكار والابا
قال ولما كان هذا القيد بمنزلة قولنا الخ اقول في يعني ان قولنا استعمالا في الغير بالنسبة
الى نوع حقيقتها بمنزلة قولنا اصطلاح به التخاطب في الاحتراز عما يجب الاحتراز عنه مع انه
اي قولنا في اصطلاح به التخاطب اوضح وادل على المقصود من ذلك القيد وحينئذ دلالة
على المقصود قال وهذا ناسب لانه احترز الخ اقول ويدفع الشارح هذا الفساد في
شرح المفتاح بجواز ان يكون المعنى انه احتراز وتقييد لئلا يخرج عن التعريف الجز
المحذوف من اللام دونه عنه قال ويجيب بانا لا نسلم اقول هذا جواب عن اعتراض المص قال
ولا يخفى عليك ضعف هذا من هذا الكلام اقول وذلك ان قوله لا نسلم ان الوضع عند
الاطلاق لا يتناول الوضع بالتأويل مكابرة محضة ناشئة عن الغفلة عن القاعدة
المقررة ومن ان المطلق ينصرف الى الكامل وبه يعرف ضعف قوله والتقييد بقولنا بنفسه
اذا اطلق لا يتناول ما هو بحسب التأويل لادعاء ان لا يوافق كلام المفتاح وهو نص صريح
في صحة حيث قال وقولي بنفسها احترازا عن المجاز اذا عنيته بازاء ما اريد به بقرينة
فان ذلك التعيين لا يسمى وضعا فان المجاز الذي ذكرنا ولا المرسل والاستعارة
واما قوله ونصب القرينة انما هو لتعيين الدلالة الخ فاضعف من الاول لما تقرر في
الاصول ان قرينة المجاز لاصل الدلالة اذ لا يحصل المعاني المجازية وقرينة المشترك
لتعيين الدلالة لانضباط المعاني في الموضوع لها قال ولا يخفى ان اعتبار هذا القيد
في تعريفها الخ اقول اي اعتبار ما يخرج عنه هذا اللفظ في تعريف الحقيقة انما يمكن بهذه
العبارة ومثل في اصطلاح به التخاطب لعبارة المفتاح ومثل استعمال فيه بالنسبة الى
نوع حقيقتها وانه كما ترى لها في المعنى ولهذا كما سبق قال لزوم الدور اقول اراد به
توقف الشيء على نفسه سواء كان بلا واسطة كما في الاول او بها في الثاني فانه قد يسمى دورا
والمشهور انه توقف الشيء على ما يتوقف عليه بمرتبة او مراتب قوله وما يقال الى في
الجواب عن اعتراض المص قال وجوابه انه عد التمثيل قسما الخ اقول هذا الكلام مبني على
تجويز ان يكون المقسم اعم من قسمه من وجه واخص من وجه وهو ضعيف رده المحققون

ومرجوا بان معنى قولهم الابيض الحيوان ادعي ان الابيض اما حيوان ابيض او غيره بلا الجواب
قال في المختصر ان لفظ المفتاح صريح في ان المجاز الذي جعله منقسما الى اقسام ليس هو المجاز
في المفرد المفسر بالكلمة المستعملة في غير ما وضع له لانه قال بعد تعريف المجاز ان المجاز
عند السلف قسمان لغوي وعقلي واللغوي قسمان راجع الى معنى الكلمة وراجع الى حكم
الكلمة والراجع الى المعنى قسمان خال عن الفائدة ومتضمن لها والمتضمن للفائدة
قسمان استعارة وغير استعارة وظاهر ان المجاز العقلي والراجع الى حكم الكلمة خارج
عن المجاز بالمعنى المذكور فيجب ان يريد بالراجع الى معنى الكلمة اعم من المفرد والمركب ليصح
الحصر في القسمين قال الثاني انا لا نسلم ان التمثيل يستلزم التركيب الخ اقول قد سبق في بيان
تعريفنا لتمثيل بمعنى التشبيه التمثيلي ما يناسب هذا المقام من بيان مراد الشارح النحرير
ودفع ايراد الفاضل المحشي عليه فلا حاجة الى الاعادة واعلم ان الفاضل المحشي قد
اطنب ههنا غاية الاطناب ومع ذلك لم يات بما هو الصواب وقد شنع في مواضع
على الشارح النحرير بما لا يليق ان يصدر مثله من مثله في التقرير فضلا عن التحرير وكان
اعتراضاته عليه غير واردة ومن القواعد القوية والاذهان السليمة بعيدة شاردة
وقد وفقني الله لدفعها وقمعها عن اصلها وقلعها لكن لما تيسر الجواب عن ذلك
المطيب بلا اطناب ارتكبت بذلك الانتهاب فقلت مستعينا بالملك الوهاب
قال صاحب الكشاف ومعنى الاستعلاء في قوله تعالى اولئك على هدى من ربهم مثل لتمكنهم
من الهدى واستقرارهم عليه وتمسكهم به حيث شبهت حالهم بحال من اعتلى الشيء
وركبه وقال الشارح النحرير يعني ان هذه الاستعارة تبعية تمثيلية اما التبعية فلجريانها
اولا في متعلق معنى الحرف وتبعيتها في الحرف واما التمثيل فلكون كل من طرفي التشبيه
حالة منتزعة من عدة امور لانه شبهت حالهم في اتصافهم بالهدى على سبيل التمكن
والاستقرار بحال من اعتلى الشيء وركبه فيكون الصفة بمنزلة المركوب واعترض عليه
الفاضل المحشي بان انتزاع كل من طرفيه من امور عدة يستلزم تركيبه من معان متعددة
ومن البين ان متعلق كلمة على وهو الاستعلاء معنى مفرد كالضرب فلا يكون مشبها

في التشبيه الذي تركب طرفاه بان انضم اليه معنى آخر وتجعل المجموع مشبها به لم يكن معنى الاستعمال
مشبها به في هذا التركيب فيكون في التشبيه والاستعارة منقولا الى المعنى الحادث فالجواب
عن التحرير بان انتزاع كل من الطرفين من عدة امور لا يوجب تركيبه بل يقتضي تعدد
في ماخذه وهو لا ينافي كونه مستعملا في معنى الحقيقي وما ورده المحشي بجواز الاول ان المشبه مثلا
اذا كان منتزعا من اشياء متعددة فاما ان ينتزع بتمامه من كل واحد منها وهو باطل
فاذا اخذ من كل منها واحد منها كان اخذه مرة ثانية من واحد آخر لغوا بل تحصيلا
للحاصل واما ان ينتزع من كل واحد منها بعض منه فيكون مركبا بالضرورة واما ان يكون
هناك لا هذا ولا ذاك وهو ايضا باطل اذ لا معنى ح لانتزاعه من تلك الامور
المتعددة الثاني انهم قد اطبقوا على ان وجه الشبه في التمثيل لا يكون الا مركبا
وليس هناك ما يوجب تركيبه سوى كونه منتزعا من عدة امور فانهم عرفوا
التمثيل بما وجهه منتزع من متعدد فاذا كان انتزاع كل من طرفي التشبيه منها
مستلزما لتركيبها لان المقتضي للتركيب هنا الانتزاع من امور متعددة بخصوصه
كون المنتزع وجه شبه او مشابها به او مشبها ملغاة في ذلك الاقتضاء جزما الثالث
انه تدرج في تفسير قوله تعالى مثلهم كمثل الذي استوقد نارا بانه لا معنى للتشبيه
المركب الا ان ينتزع كيفية من امور متعددة فتشبه بكيفية اخرى كذلك فيقع
في كل من الطرفين عدة امور ربما يكون التشبيه فيما بينها ظاهرا لكن لا يلتفت اليه
بل الى الهيئة الحاصلة من المجموع كما في قوله وكان اجرام النجوم لوامعا درر نثرن على
بساط ازرق مما عبارته وهي صريحة بان كل من طرفي التشبيه اذا كان حالة
منتزعة من اشياء متعددة كان مركبا اقول الجواب عن الاول انا نختار الثاني نظرا الى
بعض المواد وقوله فيكون مركبا بالضرورة قلنا ان اردت التركيب اللفظي فلا نسلم لزومه
وان اردت التعدد المعنوي سلمناه لكنه لا يفيد مطلوبك ونختار الثالث نظرا
الى بعضها ونقول المنتزع صورة وحدانية ماخوذة من تلك الاشياء المتعددة
قوله وهو ايضا باطل قلنا ممنوع قوله اذ لا معنى ح لانتزاعه من تلك الاشياء المتعددة

لكونه معنى لا وجه له كما يلوح بادنى تامل بل الانتزاع في كونه مخالفا لما نستنقل من كلام الكشاف
وما نقل فيما ذكرنا قول صاحب المفتاح ومن الامثلة استعارة وصف احدى الصورتين
منتزعتين من امور لوصف الاخرى مثل ان تجد انسانا استفتي في مسألة فيهم تارة
باطلاق اللسان في الجواب ولا يتم اخرى فتارة صورة تردده هذا فتشبهها بصورة
تردد انسان قام ليذهب في امر فتارة يريد الذهاب فيقدم رجلا وتارة لا يريد فيؤخر
اخرى هذه عبارة انظر كيف صرح بان الطرفين المنتزعين من الامور المتعددة بمفرد
هو الشرح وعن الثالث ان الاطباق على تركيب اللفظي ممنوع ولو سلم فما ذكره فيما لا يفيد في
المباحث البيانية كما لا يفيد في اللغة ولو سلم فانما يفيد اذا كان على تركيب وجه الشبه
ماخذه وهو ممنوع لجواز تركيب وجه الشبه او زاد ماخذه اعني الطرفين كما قال العلامة وسائر
ارباب الفن ان المركب الحسي من وجه الشبه فيما يكون طرفاه مفردان كما في قوله وقد
لاح في الصبح الثريا كما ترى كعنقود ملاحية حين نورا وقال صاحب المفتاح ومن
اسباب بعده وغرابته ان يكون وجه التشبيه امورا كثيرة كما في تشبيه سقط النار
بعين الديك او تشبيه الثريا بعنقود الكرم المنور وقد عد هذين التشبيهين
في القسم الثاني من تشبيه المفرد بالمفرد وعن الثالث ان التشبيه المركب في التشبيه
التمثيلي كما عرفت في مباحث التشبيه ان الاول تشبيه طرفاه مفردان حاصلان
من عدة امور والثاني تشبيه وجهه منتزع من عدة امور وان الانتزاع في طرف الثاني
دون الاول على انه لم يقصد في هذه العبارة الا ما ذكره فضلا عن التصريح به فان
قوله فيقع في ماخذ كل من الطرفين بدل لا قوله عقيبه ربما يكون التشبيه فيما
بينها ظاهرا لكن لا يلتفت اليه بل الى الهيئة الحاصلة من المجموع فانه يدل على
ان التعدد معتبر في ماخذ الطرفين لا فيهما لانهما كيفيتان حاصلتان من المجموع
والحصول منه لا يقتضي التركيب على ما مر قال اعلم ان المعترض لما اعترض في طرفي
التشبيه التمثيلي والاستعارة التمثيلية التركيب بمعنى دلالة الجزء اللفظ على جزء
المعنى ورده عليه قوله تعالى مثلهم كمثل الذي استوقد نارا فانه يعد تشبيها تمثيليا

ولا شك ان المشبه به قصة المستوقد المخصوصة المذكورة عقيبه وليس شيء من هاتين القصتين
المخصوصتين مفهوما من لفظي المثلين اما في المشبه به فظاهر واما في المشبه فلان المعنى
مثلهم في اظهارهم الايمان وابطانهم الكفر الى اخر قصتهم فتلك الالفاظ سوية في الارادة
اقول حاصل ما ذكره ان المثلين ليسا طرفي التشبيه حقيقة وهو مخالف للكشاف حيث
قال اولا فان قلت ما معنى مثلهم كمثل الذي استوقد نارا وما مثل المنافقين ومثل
الذي استوقد نارا حتى شبه احد المثلين بصاحبه وقال ثانيا قلت قد استعير المثل
استعارة الاسد للمقدام للحال او القصة او الصفة اذا كان لها شان وفيها
غرابة كانه قيل حالهم العجيبة كحال الذي استوقد نارا وقال ثالثا ان المنافقين
وذواتهم لم يشبهوا بذات المستوقد حتى يلزم منه تشبيه الجماعة بالواحد وانما شبهت
قصتهم بقصة المستوقد وقال رابعا انهم شبهت حالهم بحال المستوقد وقال
خامسا الغرض تشبيه كيفية حاصلة من مجموع اشياء قد تضامت وتلاصقت
حتى عادت شيئا واحدا باخرى مثلها كقوله تعالى مثل الذين حملوا التورية الاية
وجميع ذلك يعين ان المثلين المذكورين في طرفي التشبيه التمثيلي طرفاه حقيقة
ثم ان ما زاد ما كلام المعترض يخالف لجميع ذلك ثم قال ويدل على ذلك ان صاحب
الكشاف جوز ان يكون هذه الاية من التشبيه المفرق وجعل ذكر الاشياء المشبه
مطويا على سنن الاستعارة كما سلف تحقيقه بالاية عليه ولا شك انه لا فرق
بين المفرق والمركب الا بان تلك الصورة للاشياء في المفرق يعتبر كل واحد منها على
انفراده ويشبه بما يناسبه فيكون هناك تشبيهات متعددة وفي المركب يعتبر
مجموعها من حيث هو ويشبه بمجموع اخر يناسبه فيكون تشبيه واحد ولما كا
تلك الاشياء في المفرق سوية لا محالة كانت ايضا في المركب كذلك اقول ولا ذلك
التجويز وما ذكر بعده تاييد حيث جعل صاحب الكشاف مقابله صحيحا اذ قال والصحيح الذي
عليه علماء البيان لا يتخطونه ان التمثيلين جميعا من جملة التمثيلات المركبة دون
المفرقة لا يتكلف لواحد واحد شيء يقدر شبهه به وهو القول الفحل والمذهب الجزل

والجزل لما يد تاييد وثانيا ان قوله ولما كانت تلك الاشياء في المفرق سوية لا محالة
كانت ايضا في المركب كذلك يأباه الفارق اذ يجب في التشبيه المفرق تعدد التشبيهات
كما عرفت بالمعيار فان لم يوجد في الظاهر ما يدل على ذلك التعدد وجب اعتباره
بالضرورة بخلاف التمثيل فانه تشبيه واحد فيمكن الدلالة على طرفيه او احدهما بمفرد
في جهة التعدد كما سيأتي تحقيقه ثم قال فان قلت فعلى ما ذكرت لا يكون الكاف
في قوله كمثل الذي استوقد نارا وكمثل الحمار يحمل اسفارا داخلا على المشبه به حقيقة
كما لم يدخل عليه في قوله تعالى كماء انزلناه من السماء قلت نعم ومن قال انها في الايتين
الاوليين داخل على المشبه به دون الاية الاخيرة فقد توهم نظرا الى ان المثل فيهما يتحد
بالقصة المخصوصة من حيث الذات بخلاف الماء فانه لا يتحد بقصة اصلا اقول لا
يخفى ان حمل العبارة الكثيرة المنقولة عن الكشاف على التوسع من ضيق الفطن كما لا
يخفى على اصحاب الذكاء وارباب الفطن فان قيل فقد كان هناك ضرورة تدعو اليه
فان وجه التشبيه التمثيلي يجب ان ينتزع من متعدد معتبر في طرفيه لا من متعدد معتبر
في طرفيه لان متعدد هو اجزاؤه وذلك يستلزم ان يلاحظ كل منها قصدا فلا يصح ان
يكون تلك العدة معبرا عنها بلفظ واحد فان الذهن انما ينتقل من اللفظ الواحد الى
تلك العدة اجمالا بحيث لا يكون شيء منها متوجها اليه في نفسه فعقيب تلك الملاحظة
الاجمالية كيف يتصور انتزاع وجه الشبه منها بحيث يكون لخصوص كل واحد منها
مدخل فيه قلنا اولا ان ما ذكره منقوض بالمركب الحسي وجه الشبه اذا كان
طرفاه مفردين كما سبق والعجب انه هذا مع غاية وضوحه كيف خفي عليه وثانيا ان
الضرورة انما توجد اذا وجب كون الامور العديدة المنتزع منها وجه الشبه نفس الطرفين
وهو ممنوع لجواز ان يكون ماخذهما كما يدل على ذلك قول صاحب المفتاح
اذا اخذت تنتزع وجه التمثيل من قوله كما ابرقت قوما عطاشا غمامة فلما رأوها
من عرض الناجين تشبيهه بمن لجل فاته مغزاه ان يفصل ابدا ما طمعا بينهما سويا
وذلك يوجب انتزاع وجه التشبيه من مجموع البيت فان من الظاهر ان مجموع

البيت ليس نفس الطرف بل هو ماخذه فالتحقيق ان القوم لما اعتبروا في طرفي التمثيل الوحدة في الجملة حيث قالوا هو تشبيه صورة منتزعة من متعدد باخرى مثلها وصرح به صاحب الكشاف وبالغ فيه حتى اعتبر الوحدة في ماخذها ايضا حيث قال او يشبه كيفية حاصلة من مجموع اشيا قد تضامت وتلاصقت حتى عادت شيئا واحدا باخرى مثلها ووجد في كل منهما جهتا الوحدة والتعدد فلاجرم عبر عنه تارة بمركب اعتبر فيما اخذ عنه وحده ما وتارة اخرى بمفرد اعتبر في معناه تعدد ما اما في نفسه كالمثل والقصة والحال ونحو ذلك او بحسب التزيين كالناس والديار في بيت لبيد وما الناس الا كالديار واهلها بها يوم حلوها وغدوا بلاقع حيث قال صاحب الكشاف لم يشبه الناس بالديار وانما شبه وجودهم في الدنيا وسرعة زوالهم وفنائهم بحلول اهل الديار فيها ووشك نهوضهم عنها وتركها خلاء خاوية فاذا عبر بالمفرد يكتفي تارة في الاشارة الى جهة التعدد بذكر التركيب الدال على ماخذ الطرف الاخر كما في بيت لبيد واخرى باضافته الى المركب الدال على ما ذكر كما في قوله تعالى مثل الذين حملوا التورية الاية وبالجملة اذا عبر بالمفرد لا يترك سدى بل يضم اليه ما يفيد جهة تعدد ماخذه حتى اذا اريد انتزاع وجه الشبه انتزع بالنظر الى ذلك التعدد فتبين ان لا تعقل ولا تضاد ولا تخيل فالانصاف ان الحق ما ذهب اليه النحرير من جواز اجتماع التبعية والتمثيلية اذ قد صرح به العلماء الثقات وفهم من تقريرات ايمة فالاطلاق اما الاول فلتصريح الفاضل اليمني وبعض المتاخرين من شراح المفتاح بجواز اجتماعهما كما اعترف به المعترض وتصريح صاحب البسيط به ايضا حيث قال في هذا الموضع ومع استعارة تمثيلية واقعة على سبيل التبعية وقال يدل عليه قوله شبهت حالهم الخ مثلا على التشبيه وتركبه ثم قال وتقريره ان يقال شبهت حالهم ومن تمكنهم من الهدى واستقرارهم عليه وتمسكهم به بحال من اعتلى الشي وركبه ثم استعير للحالة التي هي المشبه المتروك كلمة الاستعلاء المستعملة في المشبه به وانما كانت تبعية لانها في الحرف واما الثاني فيشهد به تتبع عبارات الكشاف والمفتاح

والامام البيضاوي في مواضع عديدة اما عبارات فمنها ما قال في تفسير قوله تعالى ان الله لا يستحيي ان يضرب مثلا ما بعوضة فما فوقها جاز على سبيل التمثيل مثل تركه تخييب العبد وانه لا يرد يديه صفرا من عطائه لكرمه بترك من يترك رد المحتاج اليه حياء منه وكذلك معنى قوله ان الله لا يستحيي اي لا يترك ضرب المثل بالبعوضة ترك من يستحيي ان يتمثل بها لحقارتها فان في الحيا التشبيه في المصدر بنيتها على انها استعارة تبعية وفيه يظهر ان المستعار في الاستعارة التمثيلية قد يكون لفظا مفردا لا على معنى مركب ومنها ما قال فان قلت ما معنى الختم على القلوب فالاسماع وتغشية الابصار قلت لا ختم ولا تغشية ثم على الحقيقة فانما هو من باب المجاز ويحتمل ان يكون من كلا نوعيه وهما الاستعارة والتمثيل ثم بين كلا منهما بما لا مزيد عليه واراد بالتمثيل الاستعارة التمثيلية كما اعترف به المعترض وظاهر انه استعارة تبعية في الفعل فهم منه اجتماعهما قال المعترض اذا حمل ما نحن فيه على الاستعارة كان المستعار لفظا مفردا كما حققته واذا حمل على التمثيل كان المستعار لفظا مركبا بعضه ملفوظ وبعضه مستوى في الارادة ومستطلعات ان ملاحظة المعاني قصدا اما بالفاظ مذكورة او مقدرة في نظم الكلام او منوية بلا ذكر ولا تقدير فيه وانما صرح بالختم وحده وبالغشاوة وحدها لانهما الاصل في تلك الحالة المركبة فلاحظ ما في الاجزاء قصدا بالفاظ متخيلة اذ لابد في التركيب من ملاحظة قصدية متعلقة بتلك الاجزاء ولا سبيل الى ذلك الا بتخيل الالفاظ بازائها اقول اولا ان الشرح لا يطابق المشروح فان المفهوم من الكشاف جريان كل من الاستعارة والتمثيل في الختم والتغشية المفردين والمفهوم من الشرح جريان الاول فيهما وحدهما وجريان الثاني فيهما مركبتين مع الفاظ متخيلة وثانيا ان حصول التركيب باعتبار الالفاظ المتخيلة بلا ذكر ولا تقدير مما يأباه قواعد العربية كما سيأتي توضيحه فمثل دعوى عدم المنافات مع النقل من كلام الثقات والعجب انه يقول اذ لابد في التركيب من ملاحظة قصدية الى الجزء والحال ان اصل النزاع في التركيب ما هو الا مصادرة على المطلوب

واما عبارات المفتاح فمنها ما قال في تحقيق الاستعارة في معنى الترجي ثم استعملت ثالث
لعل وساق الكلام الى ان قال في الاخر تشبيه حال المكلف الممكن من فعل الطاعة
والمعصية مع الارادة منه ان يطيع باختياره بحال المرتجى المخير بين ان يفعل وان لا
يفعل ثم يستعير جانب المشبه لعل فان اول كلامه يفيد ثبوت التبعية واخره
ثبوت التمثيلية بل الاجتماع بينهما ايضا فان القصد انما يفهم في الاول من قوله الممكن
من فعل الطاعة والمعصية وفي الثاني من قوله المخير بين ان يفعل وان لا يفعل لا من
قوله مع الارادة منه ان يطيع في الاول حتى يقع جعله متعلقا بالممكن دون قوله
تشبيه كما فعل المعترض واما عبارات الامام البيضاوي فمنها ما قال وقد عبر عن
احداث هذه الهيئة بالطبع في قوله تعالى اولئك الذين طبع الله على قلوبهم وعلى
سمعهم الى غير ذلك مما يدل على اجتماعهما خلاف ما اختاره المعترض فانه
شيء لم يصرح به احد سواه ولم يفهم من تقرير احد ممن عداه الا ما صدر عن صاحب
الايضاح في رد كلام صاحب المفتاح حيث قال ورد بان التمثيل يستلزم التركيب
المنافي للافراد وقد قال المعترض ومن المتاخرين من جوز ان طرفاه مفردين وتوسل
بذلك الى تجويز افراد الطرفين في الاستعارة التمثيلية بناء على ان كل تشبيه تمثيلي
اذا ترك فيه التشبيه الى الاستعارة صار استعارة تمثيلية ويدفع ذلك
الاعتراض ثم قال ونحن نقول التجويز الثاني مخالف للمفتاح فانه حصر الاستعارة
التمثيلية فيما هو مركب الطرفين حيث قال ومنها الاستعارة وصف احدى صورتين
منتزعتين من امور لوصف الاخرى مثل ان تجد انسانا استفتي في مسئلة وهم
الكلام الى ان قال ثم هذا هو الذي نسميه التمثيل على سبيل الاستعارة
واما التجويز الاول فقد نقل وجهان الى اخر ما قال اقول اما التجويز الاول فقد
تحقيقه بما لا مزيد عليه واما التجويز الثاني فحاشاه ان يخالف المفتاح
بل هو موافق له حيث ترك الجمع الى الافراد لانه قال وصف احدى صورتين ولم يقل
صورتين على ان السكاكي كما ذكرنا هو صريح في الافراد حيث عبر عن طرفيه بصورة التردد

كما نقلنا سابقا واذ قد تبينت بما اوردناه بيانه وتحققت بما شيدنا اركانه ان شيئا
من طرفي التشبيه التمثيلي في الاستعارة التمثيلية لا يجب ان يكون مدلول اللفظ مركب
بل يجوز ان يكون مدلولا لمفرد يدل على متعدد ولو بالاجمال اعتبر دلالته عليه ولو بقرينة
من قراين الاحوال ثم اردت ان تعثر على الحق الابلج وتنفصل عن خلدك خلجان التخييل
اللجلج فاستمع لما يتلى عليك وتلق لما يلقى اليك فاقول وبالله في سلوك سواء
الطريق ان قوله نعم انك على هدى يجوز ان يعتبر فيه التبعية وحدها وان
يعتبر فيها التمثيلية وذلك لانه لما شبه كمال تمسكهم بالهدى باعتلاء الراكب
فحصلت التبعية جاز ان ينتزع هيئة من المتقي والهدى وتمسكه به فتشبه بهيئة
من الراكب والمركوب واعتلائه عليه فهو من حيث الاستعلاء المقارن بذكر ما
ينتزع منه الطرف الاخر فحصلت التمثيلية ايضا بلا تركيب طرف المستعار لانه دال
على الاستعلاء انما يقتصر على البواقي الراسية واللفظ لا يكون مركبا باعتبار المدلول
الالتزامي الذي دل على اعتباره بالقرينة الخارجية بل غاية ما يلزم من ذلك تعدد
في الطرف بحسب المعنى او تركيب في ماخذه بحسب اللفظ وشيء منهما لا يقتضي وجوب
تركيب الطرفين بحسب اللفظ فان قيل فهم المتقي والمعتلي على طريق الاستعلاء انما
يكون تبعا لا اصالة وقصدا وذلك لا يكفي في اعتبار الهيئة بل لا بد ان يكون
كل واحد منهما ملحوظا قصدا كالاعتلاء ليعتبر هيئة مركبة منهما ومما من حيث
انهما ملاحظان قصدا مدلولا لفظين اخريين فلا بد ان يكونا مقدرين في الارادة
واما تقديرهما في نظم الكلام فذلك غير واجب بل ربما كان تقديرهما موجبا
لتغيير نظمه قلنا سلمنا ان فهمهما منه بالتبع لا الاصالة لكن لا نسلم انه لا يكفي في
اعتبار الهيئة المركبة لا بد لزومه ليكون حجة على القائلين باخذ تلك الهيئة من
المجموع الذي باعتبار ما يفهم منها بالتبع لا الاصالة كما سبق سلمناه
لكن لا نسلم ان الملاحظة القصدية للمعنى تقتضي كونه مدلولا للفظ مقدر في
الارادة لجواز ان يكون مستفادا من القرينة الخارجية بلا اعتبار تقدير

اللفظ في الارادة سلمنا لكن لا نسلم ان مجرد التقييد في الارادة اذا كان موجبا لتغير النظم
كما نحن فيه يقتضي التركيب اللفظي فان اقل مرتبة التركيب اللفظي امكان
اجتماع الاجزاء ولو بحسب التقدير فاذا اوجب التقييد في ذلك التغير فقد امتنع
التركيب بلا نكير والحاصل ان التعدد في الجملة معتبر في طرفي التمثيلية الا ان الدال
عليه هل يجب ان يكون الفاظا بعضها محقق وبعضها مخيل استوى في الارادة بلا
ذكر ولا تقدير لكن التقدير يوجب لتغير نظمه ومع ذلك ليسمى مركبا ام يكفي ان
يكون لفظا مفردا يعتبر في مدلوله التعدد ولو بحسب الخارج والحق هو الثاني
لان الاول مع كونه مخالفا لكلام الائمة غير موافق لاصطلاح اهل العربية
نعم تلخيص جميع ما مر من التحرير ان الحق في هذا المقام ما ذهب اليه التحرير فكن
ذا الفكر في هذا المقام فان القول ما قالت حذام قال ولا مجاز في مفرد من مفرداته
بل هو في نفس الكلام اقول فيه بحث لان شيئا من مفرداته لم يستعمل في نفس الموضوع له
او لم يرد بالتقديم والرجل الاخر بعينها الحقيقية بل التحقيق ان التجوز كما
هو حاصل في نفس الكلام كذلك حاصل في مفرداته كما يظهر بالتامل ونظيره
ان التجوز في الاسناد قد يوجد في الكلام مع تجوز في طرفيه كقولنا احيى الارض
شباب الزمان وبهذا يعلم ان قوله الا ان لفظه تقدم رجلا وتوخر اخرى
مستعمل في معناه الاصلي والمجاز انما هو في استعمال هذا الكلام في غير معناه
الاصلي محل بحث وان لم يفد المجيب بالوجه المذكور لان غرضه حصر التجوز في المركب
وهو غير حاصل قال فالحاصل انه ان لم يستلزم الخ اقول يعني ان التمثيل كما لم
يستلزم التركيب ينافي وجوب الافراد المعتبر في المجاز المفرد فلم يصح عده قسما
منه قال وان كان صادرا ممن غاية في الحذاقة والاشتهار اقول قيل اراد به
صدر الشريعة رحمه الله تعالى قال قال المص انه يفيد جدا الخ اقول يعني ان المص
رح بانه عديم النظير في كلام البلغاء وهذه الاعتبارات انما اخذت من استعمالهم
ولما ورد عليه ان ابا تمام قد اعتبر في البيت التخييلية غير تابعة للمكني عنها حتى ان

السكاكي اورده بطريق الاستدلال لذلك فكيف يصح نفي الاستعمال الجواب عنه بان المص رحم
الله لما ذكر ما يفيد القطع بان مراد الشاعر ما ذكره لجواز ان يكون قد شبه الملام بظرف
شراب مكروه فيكون استعارة بالكناية ثم اضاف اليه الماء استعارة تخييلية او يكون قد
شبه الملام بماء مكروه فاضاف المشبه به الى المشبه كما في لجين الماء فلا يكون من
الاستعارة اصلا فان كلا منهما يحتمل يقدح في استدلال السكاكي وان كان مستهجنا
ايضا لان الشاعر وان كان اراد الاعتبار الثاني كان ينبغي ان يشبه بشراب مكروه
ولا دلالة للفظ على تقييد المشبه به بالكراهة لانها انما توجد اذا ذكر لازم من
لوازم المشبه به المقيد لينتقل منه الى الملزوم وليس فليس وهذا معنى قول المص
في الايضاح والاستهجان على الوجهين فظهر ان قول الشارح وعلى التقديرين
يكون مستهجنا ايضا من تتمة كلام المص لا رد عليه كما توهم وتمام البيت
لا تسقني ماء الملام فانني صب قد استعذبت ماء بكائي الملام اللوم والصب
العاشق المشتاق يقال استعذبت الشيء بمعنى وجدته عذبا طيبا يعني لا تلمني
ايها اللائم فاني باشتياق الوصال حائر هائم قد استعذبت ماء البكاء
واستطبت شدة العناء في وصال الحبيب والانفصال عن تهم الرقيب فلا
اسمع لوم اللائمين ولا اصغي لعذل العاذلين حكي ان بعض ظرفاء زمان
ابي تمام ارسل اليه قارورة وقال ابعث الي شيئا من ماء الملام فارسل اليه ابو تمام وقال
اذا بعثت ريشة من جناح الذل ارسلت اليك شيئا من ماء الملام وخطاه المحقق
بالفرق بينه وبين جناح الذل بان الطائر عند تقطعه على والده يخفض جناحه
ويلقيه على الارض وكذا عند تعبه ووهنه والانسان عند تواضعه تطاطا
راسه ويخفض يديه فيشبه ذله وتواضعه باحدى حالتي الطائر على سبيل
الاستعارة بالكناية ويضاف الجناح اليه قرينة لها فاثبتنا الامور الثابتة
للحال المشبه بها ولا يخفى ان في ماء الملام لا يمكن اجراء مثل هذا الكلام
قال ولهذا قال الشيخ عبد القاهر انه لا خلاف الخ اقول هذا حجة عليه لا له فان

كون اللفظ استعارة ينافي كونه حقيقة لغوية فكيف يصح الاستشهاد به ويمكن ان يقال المراد
الشيخ باليد في قوله ان لفظ اليد قد نقل اليد من تلك الحيثية فكأنه قال لا خلاف في
ان اليد من حيث انها في الشمال استعارة اما باعتبار ان من زعم ان لفظ اليد قد
نقل عن معنى الى معنى آخر بان يشبه شيء باليد فتكون استعارة بالتحقيق كما اختاره
السكاكي او باعتبار ان يثبت ابتداء للشمال ابتداء بلا نقله عن معنى الى معنى فيكون
حقيقة لغوية كما اختاره القوم ثم انك لا تستطيع ان تعبر الاول فتعين الثاني قال
لانا نقول ما ذكرتم من معنى الخ اقول حاصل الجواب اختيار ان المص خصص التفسير الذي ذكره
بغير التخييلية بان استعارة الشيء للشيء عبارة عن جعل الاول عارية للثاني فاستعارة
اللفظ بهذا المعنى يكون على وجهين احدهما ان يستعار وحده معناه الاصلي لا
يثبت به ذلك المعنى وهو الاستعارة المعدودة من اقسام المفرد والثاني ان يستعار
مع معناه الاصلي لشيء آخر بان ينسب اليه ويثبت له مع عراء ذلك الشيء عنه في
نفس الامر كما في يد الشمال واطلاق الاستعارة على الشيء بالمعنى الاول وهو الموجود
في التخييلية قوله فيصير النزاع لفظيا قلنا مم فان النزاع انما هو في ان لفظ الا
ستعمل في معناها الحقيقي ليكون حقيقة لغوية اذ النقل والاستعارة انما طرأ
على اللفظ والمعنى جميعا لا اللفظ وحده ليكون مجازا او في غير ذلك المعنى ليكون
مجازا لغويا اذ النقل والاستعارة انما طرأ على اللفظ وحده قوله ويكون
مخالفا لما اجمع عليه السلف الخ قلنا مم بل لا يبعد ان يدعى اجماعهم على خلافه ثم
ان الاعتراض على السكاكي بان تفسيره مخالف لتفسير غيره ليس كما ينبغي لانه مستقل
بالرأي في هذا الفن لم يستقل لغيره على ان تفسير غيره ان ابقي على ظاهره يتناول
جميع اقسام المجاز من الاستعارة وغيرها لان فيها جعل اللفظ للمعنى بل جميع صح
جعل الشيء للشيء مطلقا وان قيد بالخصوص بالتخييلية كان فيه ايضا تعسف
بل الظهر واقوى مما في عبارة المفتاح قال ثم هذا الفرق لا يقتضي الخ اقول
هذا من تتمة اعتراض المص وحاصله ان الفرق بين التخييلية والترشيح

ليس الا ما ذكره هو لا يقتضي وجوب اعتبار المعنى المتوهم في التخييلية وعدم
اعتباره في الترشيح فلصاحب السكاكي ذلك المعنى فيهما دون الترشيح ثم قال فان
قلت انه ذكر في كتابه الخ اقول وجه المقتضي ما يستفاد من الجواب
وهو انه اذا جعل المنية مثلا مرادفا للسبع كان استعماله في الموت بطريق المجاز
كاستعمال لفظ السبع فيه وحاصل الجواب ان ادعاء الترادف لا يوجب
الترادف كما ان ادعاء جعل الشجاع من افراد الاسد لا يوجب كون لفظ
الاسد حقيقة فيه قوله لا في لا اعترافا لنفي الجنس وانتصب الاسم لكونه مشابها
بالمضاف من جهة تعلق قوله بحقيقة الشيء به وكمل صفة اعترافا والخبر محذوف
وقد يقال ان انتصاب اعترافا على انه مفعول لفعل محذوف الا ويحذو الباء في يسم
المشبه متعلق بفعل منهما وفي تسمى متعلق بفعل الثاني قال وفيه ما فيه
اقول يرد عليه ح قال يعني لو سلم ما ذكره فهو لا يفيد الا عدم كون لفظ المنية
حقيقة بناء على انتفاء قيد الحيثية بمعنى انه مستعمل فيما وضع له لكن لا من
حيث انه موضوع له وهذا لا يوجب كونه في غير ما وضع له فلا يوجب كونه مجازا
وفيه بحث اذ فيه بحث لان اللفظ المستعمل اذا لم يكن حقيقة او كناية يجب ان
يكون مجازا لان اللفظ بعد الاستعمال لا يخرج عنها كما سيصرح به الشارح تمت

الكتاب بعناية
الملك الوهاب وكتبه اوفق الطلاب
محمد احمد بن الفقير ناصر الدين الحسيني نسبا الشافعي
مذهبا بمحروسة دمشق المحمية عفيت عن الآفات البلية
ليلة الجمعة المباركة رابع عشر يوم من شهر ذي الحجة
الحرام من شهور سنة اثنين وسبعين وثمانمائة
بحمد الله والحمد لله وحده وصلى الله على
سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم
تسليما
كثيرا





